



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2022/2021

الرقم التسلسلي:

القسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

رقمنة النظام الضريبي في الجزائر: افاق وتحديات
دراسة حالة: مديرية الضرائب لولاية الطارف (قبضة المركز الجوّاري)

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الدكتور:

-مرابطي عبد الغاني

من إعداد الطلبة:

- دريسي هدى

- مراقب اسيا

الملخص

حاولنا من خلال الدراسة تسليط الضوء على عصنة إدارة الضرائب، كمشروع شامل للإصلاحات الجبائية وكننجة تمنخضت من الإصلاحات العميقة، التي تسعى الجزائر لتطبيقها لمواكبة التطورات العالمية ومواجهة الأزمات والصعوبات الداخلية والخارجية ومن اجل الرفع من الحصيلة الجبائية

وقد تناولنا في الدراسة التطبيقية السنوات من 2020-2021 إلى ثلاثي الأول لسنة 2022 بالمديرية الولائية الطارف وتحديدًا "بقباضة المركز الجوي بالطارف"، هذه الفترة التي شهدت فيها نهاية الإصلاح الهيكلي وبداية عمل المراكز الجوية ومراكز الضرائب في مطلع سنة 2020 أين تزامن مع انتشار وباء كوفيد19، الذي تسبب في انهيار اقتصاديات العالم وكذا اقتصاد الجزائر على حد سواء ولم يعرف التعافي إلا بمطلع سنة 2022.

وقد خلصت الدراسة إلى تقديم مساهمة متواضعة في تقييم الإصلاحات الضريبية وتقييم الإدارة الضريبية في ظل الثورة الالكترونية (الرقمنة)، فرغم استمرارية الإصلاحات والانجازات الهيكلية، وكفاءة أداء الهياكل الجديدة، والمجهودات المبذولة من طرف أعوانها، إلا أن الفعالية الضريبية ونتائج التحصيل تبقى ضعيفة ومتواضعة جدا ولم تصل للمستوى الذي سطرته السلطات العليا.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الجبائية، عصنة الإدارة الجبائية، الرقمنة، وباء كوفيد (19)، الادارة الالكترونية.

Resume

A travers l'étude, nous avons cherché à mettre en lumière la modernisation de l'administration fiscale en tant que projet global de réformes en profondeur que l'Algérie cherche à appliquer pour s'adapter à l'évolution du monde et faire face aux crises et aux difficultés internes et externes afin d'augmenter son rendement fiscal. L'étude appliquée a porté sur la période 2020-2021 à la première trilatérale à la direction de la wilaya el Taref, et plus précisément à la centre algérien el Taref, période au cours de laquelle le structurel a pris fin et les centres de voisinage et les centres fiscaux ont commencé à fonctionner au début de 2020, au cours de laquelle ils ont coïncidé avec le covid19 qui a provoqué l'effondrement tant de l'économie mondiale que de l'économie algérienne. L'étude a conclu qu'en dépit de la poursuite des réformes et des réalisations structurelles, de l'efficacité des nouvelles structures et des efforts déployés par leurs agents, les résultats de ces réformes et de l'évaluation de la gestion de l'impôt dans le contexte de la révolution numérique n'ont contribué à l'évaluation de la réforme fiscale et à l'évaluation de la gestion de l'impôt.

Mots clés : Réformes fiscales, Administration fiscale moderne, Numérisation, Covid 19, Administration électronique.

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعتان اللتان أنارتا لي دربي وفتحتا لي
أبواب العلم والمعرفة، إلى أعز حبيبان في الوجود "أمي الحبيبة، وأبي العزيز"

إلى رفيق دربي، وأنيس صحبتي، وحميم أفكاري، إلى من وقف إلى جانبي
وضحّى لأجلي، وصبر عن غيابي لأجل العلم و قدّم لي كل الدعم المعنوي
لإتمام هذا العمل إلى زوجي الغالي.

إلى قرة عيني ومهجة فؤادي وفلذات أكبادي: رهف، رحمة، عبد الرحيم

إلى كل اخوتي وزملائي في العمل نخص منهم: بوميلاك، محمد، سلمى،
سامي، نفيسة راضية، غنية، امال، سعاد، بوتعية، وداد، نوال.

إلى تلك القلوب الحانية، الدافئة التي تبتهج لرؤيتي.

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

أهدي



إهداء

ابتدئ بالشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه

وتعالى وعلى نعمه الكثيرة التي رزقني إياها

اهدي هذا العمل المتواضع إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقه،

إلى الرجل الطاهر الكريم ... الذي صنع طفولتي بيديه الكريميتين،

إلى روح جدي الغالية "يونس" رحمه الله.

إلى معنى الحب والحنان، إلى بسملة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها

سر نجاحي "ماما برنية" أطال الله في عمرها.

إلى من لم أستطع لهما وصفا وعجزت بكل الكلمات عن شكرهما

إلى "الوالدين الكريمين".

إلى من ساندني وخطى معي خطواتي، ويسر لي الصعاب إلى زوجي

"بلال"

إلى زهرتي وفلذة كبدي، ابنتي العزيزة

"ريتا"

إلى جميع أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصى لهم فضل

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم، إلى من افتخر بوجودهم قربي،

إلى عائلة زوجي

إلى عصافير الجنة وكتاكيت العائلة

"

آسيا

الشكر والتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وسلم، نشكر الله بكل خضوع وعبودية على ما من علينا من خير وبفضل الله نتم هذا العمل ثمرة جهدنا.

كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور "عبد الغاني مرابطي"، الذي لولا نصائحه وإرشاداته ومجهوداته طيلة سداسي كامل لما تم هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر لكل عمال قباضة المركز الجواري بالطارف ونخص بالشكر السيد "سمير" وكذا السيد المدير الفرعي للعمليات الجبائية بمديرية الضرائب بالطارف "بورومانة سليم".

وأخيرا إلى كل من وجهنا وساعدنا من قريب أو بعيد.

هدى + اسيا



قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مخطط للهيكل التنظيمي للمديرية كبريات المؤسسات	38
2-1	مخطط للهيكل التنظيمي لمركز الضرائب (CDI)	39
3-1	مخطط التنظيم الهيكلي للمراكز الجوارية للضرائب	40
4-1	مخطط يوضح التوجه الهيكلي الجديد للإدارة الضريبية في الجزائر	42
1-2	يوضح أبعاد عصنة الإدارة الضريبية والأهداف المرجوة منها	99
2-2	إجراءات إصدار شهادة التقييم الضريبي	109
3-2	امتيازات النظام المعلومات الضريبي	112
4-2	يوضح مراحل نشر نظام المعلومات -جبايتك	116
5-2	مراحل عملية الدفع الإلكتروني	120
6-2	يوضح خصائص التجارة الإلكترونية	136
1-3	مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	202
2-3	المخطط التوضيحي للهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية الطارف	211
3-3	الهيكل التنظيمي للمركز الجوازي للضرائب بالطارف	218
4-3	الهيكل التنظيمي للقباضة	221

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الفرق بين الضريبة والرسم، الثمن العام	09
2-1	يحدد معايير التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة	30
3-1	يحدد معايير التقدير والتشابه بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة	31
4-1	التدابير الضريبية المتخذة في الجزائر لدعم المكلفين بالضريبة في مواجهة تداعيات (كوفيد 19)	55
1-2	أنواع نظم المعلومات وتطبيقاتها على نظم إدارة الديون	93
2-2	تبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المكلفين بالضريبة عند تسليم الوثائق الضريبية	108
3-2	الفرق بين الرقابة الضريبية التقليدية والرقابة الضريبية الالكترونية SAP TRM	162
4-2	فوائد البرنامج المعلوماتي	131
5-2	تصنيف المنازعات والشكاوى حسب قانون المالية 2022	178
1-3	توزيع النسب المئوية للهيئات المستفيدة من حصيلة للضريبة	267
2-3	يحدد وضعية التصفية للمنتجات والإيرادات الضريبة لسنتي -2021- حسب وثيقة H12	232
3-3	وضعية الحصص العائدة لفائدة ميزانية البلديات من مختلف الضرائب والرسوم لولاية الطارف إلى سنتي 2020 و 2021 على التوالي (مقارنة)	240

قائمة المختصرات

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	ق ض م ر م
الضريبة على الدخل الإجمالي	IRG
الرسم على القيمة المضافة	TVA
الرسم على النشاط المهني	TAP
صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	FCCL
المركز الجوارى	CPI
مركز الضرائب	CDI
مديريات كبريات المؤسسات	DGE
الرسم على القيمة المضافة	TVA
الرسم على النشاط المهني	TAP
خاص بمختلف المداخل الخاضعة لل IRG وتودع لدى المفتشية التي تدير الملف الجبائي الخاص بمقر السكن	G1
تصريح سنوي يكتب من طرف الأشخاص المعنويين واجل الاكتتاب لغاية 30 افريل ويودع لدى المفتشية التي تخص النشاط	G4
موازنة شهرية	G11
مستحقات الدفع وهو تصريح شهري IBS-IRG-TAP-TVA	G50

التصريح برقم الاعمال	G12
التصريح بالضريبة على الدخل للأجور	G50TER
التصريح التكميلي للضريبة الجزافية الوحيدة	GN12BIS
التصريح بالوجود	G08
دفاتر محاسبية	H
الوضعية الموحدة لتصفية النواتج المعاينة في كتابات قبضة الضرائب	H12
وضعية الثلاثيات الأخذ على العائق العام	H35
دفتر التحصيل النقدي	H01
دفتر التحصيل بشيك بنكي	H02
دفتر المداخيل الحساب الجاري	H03
دفتر العمليات المختلفة	H04
دفتر نفقات الصندوق	H05
دفاتر الحسابات البريدية الجارية	H06
دفتر النقدية	H07
الرقم التعريف الجبائي	NIF
الورد	Role
شهادة عدم الخضوع للضريبة.	EXTRAIT DE ROLE
الإشعار لغير الحائز لأموال الغير	ATD
التنبيه	RN09

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	تنبيه R09
02	إشعار بالدفع
03	آخر إنذار قبل المتابعات
04	ATD
05	H12
06	G23
07	G50
08	G12
09	G50BIS
10	G12BIS
11	S2
12	G12TER
13	سلسلة K32
14	S2 2020 وضعية الحصص العائدة لفائدة ميزانية الولاية والبلديات من مخلف الضرائب والرسوم
15	S2 2021 وضعية الحصص العائدة لفائدة ميزانية الولاية والبلديات من مخلف الضرائب والرسوم
16	S2 2022 وضعية الحصص العائدة لفائدة ميزانية الولاية والبلديات من مخلف الضرائب والرسوم
17	ATD إشعار الى الغير الحائز على لأموال الغير

مراسلة رقم 06 المؤرخة في 03/01/2022	18
مراسلة رقم 6745 المؤرخة في 04/06/2022	19
مراسلة رقم 12892 المؤرخة في 22/09/2021	20
قسمة السيارات	21
سلسلة K26	22
G05 خاصة ب IBS	23
مراسلة رقم 249 المؤرخة في 09/02/2020	24
مراسلة رقم 126 المؤرخة في 17/02/2020	25

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
(I)	ملخص
(II)	Résumé.....
(III)	إهداء
(V)	شكر وعرفان
(VI)	قائمة الأشكال
(VII)	قائمة الجداول
(VIII)	قائمة المختصرات.....
(X)	قائمة الملاحق.....
(XII)	فهرس المحتويات
أ	المقدمة
1	الفصل الأول مدخل للنظام الضريبي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الضريبي.....
3	المطلب الأول: ماهية الضريبة (خصائصها ومبادئها).....
3	الفرع الأول: مفاهيم خاصة بالضريبة.....
6	المطلب الثاني: ماهية النظام الضريبي وخصائصه.....
6	الفرع الأول: تعريف النظام الضريبي.....
7	الفرع الثاني: خصائص النظام الضريبي.....
8	المطلب الثالث: مقارنة بين الضريبة وبعض الاقتطاعات.....
10	المبحث الثاني: فعالية وأهداف وأسس النظام الضريبي في الجزائر.....
10	المطلب الأول: فعالية النظم الضريبية.....

10	الفرع الأول: مفهوم الفعالية الضريبية.....
11	الفرع الثاني قياس فعالية النظام الضريبي.....
13	المطلب الثاني: أهداف وأسس النظام الضريبي.....
13	الفرع الأول: أهداف النظم الضريبية.....
15	الفرع الثاني: أسس النظام الضريبي.....
19	المبحث الثالث: هيكل النظام الضريبي فنيا، تقنيا، إداريا.....
19	المطلب الأول: الهيكل التقني النظام الضريبي.....
20	الفرع الأول: الضرائب المباشرة.....
24	الفرع الثاني: الضرائب الغير مباشرة.....
29	الفرع الثالث: معايير التفرقة والتقدير بين الضرائب المباشرة والغير مباشرة.....
31	المطلب الثاني: الهيكل الفني للنظام الضريبي.....
31	الفرع الأول: تحديد الوعاء الضريبي.....
32	الفرع الثاني: تصفية الضريبة.....
32	الفرع الثالث: تحصيل الضريبة.....
34	المطلب الثالث: هيكل الإدارة الضريبية.....
35	الفرع الأول: التقسيم بحسب الحجم والأهمية.....
41	الفرع الثاني: التقسيم بحسب الوظيفة.....
42	المبحث الرابع: علاقة النظام الضريبي بالتوازنات المالية (البنية الاقتصادية، أزمة كوفيد 19).
42	المطلب الأول: دور النظام الضريبي في التوازنات الداخلية.....

42	الفرع الأول: تأثير النظام الضريبي على الناتج المحلي الخام.....
43	الفرع الثاني: تأثير النظام الضريبي على التضخم.....
45	الفرع الثالث: تأثير النظام الضريبي على الاستثمار الأجنبي المباشر.....
46	الفرع الرابع: تأثير النظام الضريبي على النمو الاقتصادي.....
47	المطلب الثاني: دور النظام الضريبي على المتغيرات الخارجية.....
47	الفرع الأول: تأثير الضريبة على ميلان المدفوعات.....
49	الفرع الثاني: تأثير المديونية الخارجية.....
50	المطلب الثالث: تكييف السياسة الضريبية الجزائرية في فترة كوفيد 19 (الآثار و التعافي).....
50	الفرع الأول: آثار الجائحة كوفيد 23 على تحصيل الإيراد.....
52	الفرع الثاني: مجالات تحرك السياسة الضريبية في مواجهة تداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد 23....
55	الفرع الثالث: بعض التدابير الضريبية المتخذة في الجلائر لدعم المكلفين بالضريبة في مواجهة تداعيات
57	الفرع الرابع: تدابير أخرى لبعض الدول.....
59	خلاصة الفصل.....
60	الفصل الثاني: رقمنة النظام الضريبي في الجزائر
62	تمهيد
63	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة النظام الضريبي
63	المطلب الأول: عموميات حول الرقمنة.....
65	الفرع الأول: مفهوم الرقمنة.....
67	الفرع الثاني: أهداف الرقمنة.....

68	الفرع الثالث: مراحل وأنواع الرقمنة.....
72	المطلب الثاني: الرقمنة الإدارية.....
72	الفرع الأول: تعريف الرقمنة الإدارية.....
73	الفرع الثاني: أهمية وأهداف الرقمنة الإدارية (الإدارة الالكترونية).....
75	الفرع الثالث: التقنيات المستخدمة في مجال الإدارة الالكترونية (الرقمنة الإدارية).....
77	المطلب الثالث: رقمنة النظام الضريبي.....
77	الفرع الأول: مفهوم رقمنة النظام الضريبي.....
78	الفرع الثاني: التدابير الالكترونية لرقمنة الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة.....
83	الفرع الثالث: خطوات لرقمنة النظام الضريبي في الجزائر.....
85	المطلب الرابع: دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي.....
85	الفرع الأول: مفهوم المالية العامة.....
86	الفرع الثاني: عناصر رقمنة المالية العامة.....
93	الفرع الثالث: دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي.....
97	المبحث الثاني: رقمنة النظام الضريبي في الجزائر.....
98	المطلب لأول: عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر.....
98	الفرع الأول: مفهوم عصنة الإدارة الضريبية.....

99	الفرع الثاني: تحديات الدولة الجلائرية في بسس نظام ضريبي متطور.....
107	الفرع الثالث: المكلف بالضريبة محور عصنة الإدارة الجبائية.....
112	المطلب الثاني: مشروع رقمنة النظام الضريبي في الجزائر
112	الفرع الأول: الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب وإصدار شهادة الترقيم الجبائي.....
114	الفرع الثاني: التصريح والدفع عن بعد بتبني نظام المعلومات جبايتك.....
122	الفرع الثالث: إطلاق بوابة الكترونية مساهمتك للتصريح والدفع الالكتروني.....
123	المطلب الثالث: الرقابة الجبائية الالكترونية.....
124	الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية الالكترونية.....
126	الفرع الثاني: دور وتوجهات النظام المعلوماتي في تفعيل الرقابة الضريبية.....
128	الفرع الثالث: دور النظام المعمل وماتي SAPTRM في تفعيل الرقابة الضريبية.....
133	المبحث الثالث: التجارة الالكترونية.....
133	المطلب الأول: ماهية التجارة الالكترونية.....
133	الفرع الأول: تعريف التجارة الالكترونية وخصائصها.....
135	الفرع الثاني: مقومات التجارة الالكترونية.....
136	الفرع الثالث: معوقات التجارة الالكترونية.....
137	المطلب الثاني: الضرائب على التجارة الالكترونية بين الفرض والإعفاء.....

137	الفرع الأول: الضرائب على التجارة الالكترونية بين الأنصار والمعارضين.....
140	الفرع الثاني: الصعوبات الناجمة عن فرض الضريبة في التجارة الإلكترونية.....
143	الفرع الثالث: التوجهات الدولية للمعاملة الضريبية للتجارة الالكترونية
149	المطلب الثالث: تطور التجارة الالكترونية قبل وأثناء جائحة كورونا في الجزائر.....
150	المبحث الرابع: المعوقات والتحديات والافاق المستقبلية للنظام الضريبي الجزائري وامثلة عن تجارب دولية.....
150	المطلب الأول: معوقات وتحديات النظام الضريبي الجزائري.....
150	الفرع الأول: التهرب الضريبي.....
162	الفرع الثاني: الازدواج الضريبي.....
172	الفرع الثالث: مشكلات التشريعية والمنازعات الضريبية وعوائق أخرى متعددة.....
177	الفرع الرابع: سلبيات ساهمت في عرقلة رقمنة النظام الضريبي.....
182	المطلب الثاني: الأفاق المستقبلية للدولة الجزائرية وأمثلة عن تجارب دولية.....
183	الفرع الاول: الآفاق المستقبلية لإدارة الضرائب في الجزائر.....
185	الفرع الثاني: تجارب دولية في نظام الرقم.....
194	خلاصة الفصل.....
197	الفصل التطبيقي: دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية الطارف
198	تمهيد.....
199	المبحث الأول: تقديم عام للمصالح الخارجية لإدارة الضرائب.....
199	المطلب الأول: نشأة المصالح الخارجية للإدارة الضريبية.....

199	الفرع الأول: نشأة المديرية الجهوية للضرائب.....
200	الفرع الثاني: مهامها وصلاحياتها.....
200	الفرع الثالث نشأة المديرية الولائية للضرائب.....
201	المطلب الثاني: المديرية الولائية للضرائب بالطارف.....
201	الفرع الأول: نشأة وهيكل المديرية الولائية بالطارف.....
202	الفرع الثاني: دور مصالح مديرية الضرائب لولاية الطارف.....
208	المبحث الثاني: عصنة الهياكل التنظيمية للمصالح الخارجية للمديرية الولائية للضرائب بالطارف.....
208	المطلب الأول: الهياكل التنظيمية للمصالح الخارجية للمديرية الولائية للضرائب بالطارف.....
208	الفرع الأول: مركل الضرائب لولاية الطارف.....
212	الفرع الثاني: المراكز الجوية للضرائب لولاية الطارف.....
215	الفرع الثالث: التقسيم الوظيفي و الإداري للمركز الجوي للطارف
218	المبحث الثالث: تقديم شامل لقباضة الضرائب للمركز الجوي بالطارف.....
219	المطلب الأول: التعريف بقباضة الضرائب للمركز الجوي بالطارف وهيكله التنظيمي.....
219	الفرع الاول: تعريف قباضة الضرائب للمركل الجوي بالطارف.....
219	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لقباضة المركل الجوي بالطارف.....
221	المطلب الثاني: صلاحيات ومهام مصالح قباضة الضرائب للمركز الجوي بالطارف.....
221	الفرع الأول: صفة الوحدات التنظيمية وصلاحياتهم.....

231	المطلب الثالث: أهم الضرائب والرسوم لقباضة الضرائب بالطارف.....
240	المطلب الرابع: تقييم مردود الرسوم والضرائب للبلديات التابعة للمركز الجوازي الطارف، عوائق وافاق
251	خلاصة الفصل.....
253	الخاتمة
264	قائمة المراجع.....
275	الملاحق

المقدمة

المقدمة

لقد شهد العالم في ظل العولمة، مجموعة من التكتلات الإقليمية والدولية كالاتحاد الاوروبي والسوق المشتركة وتكتل جنوب شرق آسيا، وغيرها من التكتلات الاقتصادية، جعلت اقتصاديات الدول أكثر اندماجا مع بعضها البعض، وبالتالي فان أنظمتها ليست بمعزل عن باقي الدول، حيث تتسابق معظم هذه الدول المتقدمة كانت أو المتخلفة إلى تطوير وإصلاح أنظمتها الضريبية لضبط معاملاتها التجارية والمالية والنقدية داخل حدودها وخارجها.

والجزائر ليست بمنأى عن باقي دول العالم فقد أولت اهتمام بالغ بالنظام الاقتصادي الذي لا يمكن أن ينهض دون إصلاح النظام الجبائي، فهو يعد احد أهم برامج سياسات الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر منذ التسعينات القرن الماضي وبدايات ألفية الحالية، إذ شهد النظام الجبائي الجزائري تغيرات جوهرية بغرض النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال إزالة الفوارق الاقتصادية، الاجتماعية، بين طبقات المجتمع، تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، إعادة توزيع الدخل الوطني، والثروة، على أن تفرض الضريبة وفقا للمقدرة التكليفية للمكلف الضريبي أي أن تتناسب مع الدخل، وذلك لتحقيق العدالة الضريبية التي تعد طريقا للعدالة الاجتماعية، كل ذلك من خلال إدخال تعديلات على المنظومة الضريبية، كإعادة النظر في بعض القوانين واستحداث ضرائب جديدة تواكب التطورات الراهنة وتنظيم العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة، وفي إطار تفعيل السياسة النقدية والمالية تم استحداث هياكل جديدة، كالمركز الجوي والمركز الضرائب، ومديريات كبريات المؤسسات وتوفير تجهيزات المعلوماتية وأجهزة الكترونية وربطها بشبكة مركزية، وإدخال أنظمة معلوماتية ذات صدى عالمي كالرقمنة التي صارت الدول العالمية تتسابق لتطويرها في جميع القطاعات، وفي كل إقليم من أقاليمها، من أجل التصدي للامات .

لقد واجهت غالبية الدول مجموعة من التحديات في مسار المنظومة الضريبية ونخص بالذكر المعوقات التي صادفت الدولة الجزائرية خلال مسيرتها الإصلاحية للنظام الضريبي متطلعة إلى أفاق مستقبلية معتمدة على تفعيل وتعزيز رقمنة القطاع وربطه بمختلف باقي القطاعات الاقتصادية والإستراتيجية، ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل الأساسي التالي:

إلى أي مستوى وصلت الإدارة الضريبية فيما تعلق بعصرنة ورقمنة النظام الضريبي؟

سنحاول التعمق في دراسة هذه الإشكالية من خلال تشخيص الوضعية" بقباضة المركز الجوي التابعة للمديرية الولائية بالطارف"، وهذا قصد الوصول إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

__ ما هو النظام الضريبي؟ وما علاقته بالتوازنات المالية؟

- إلى أي مدى تم تطبيق مشروع الرقمنة النظام الضريبي؟ وماهي تحدياته وآفاقه؟

- هل ساهم النظام الضريبي الجزائري في ظل عصرته في توفير الأسس والقواعد الأساسية لضمان السير

الحسن للإدارة وزيادة المداخيل والإيرادات للخزينة العمومية؟

- إلى أي مستوى تحصيلي وصلت إليه " القباضة الضرائب بالمركز الجوي بولاية الطارف " بعد عصرته

وبداية رقمته ؟ وماهي أهم الصعوبات التي تواجهه؟

فرضيات البحث:

لمحاولة الإجابة على الأسئلة السابقة، وتفسير الإشكالية التي تم طرحها، حيث تبادرت الى اذهاننا

ثلاث فرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا وهي على النحو التالي:

الفرضية الأولى: عصرنة الإدارة الجبائية ورقمنتها كان تحول اضطراري وليس إرادي، تمخض من

الإصلاحات الضريبية إذ تم خلق ضرائب جديدة مواكبة للعصر ومواتية لظروف المجتمع.

الفرضية الثانية: تبلور من الإصلاحات عصرنة نظام ضريبي لمواجهة الأزمات ووسيلة ناجعة لتذليل

الصعوبات كالغش والتهرب الضريبي وضرورة حتمية لزيادة التحصيل والإيرادات.

الفرضية الثالثة: هل أحدثت عصرنة الإدارة الجبائية تأثيرا إيجابيا على التحصيل؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

أ- توجيه تفكير المسؤولين إلى ضرورة دمج القطاع الضريبي مع باقي القطاعات الأخرى باعتمادها موردا

مهما بديل اقتصادي عن قطاع المحروقات.

ب - تحليل ركائز صياغة الترسنة القانونية والهيكلية بمختلف أبعادها المكونة للنظام الضريبي.

ج- إبراز دور النشاط الضريبي في تحقيق فعالية الإستراتيجية التمويلية للخزينة العمومية وتطويرها.

د- لفت انتباه المسؤولين بالمنظمات والعلاقات الدولية وأهمية محاربة الغش والتهرب والازدواجية الجبائية

على الصعيد الدولي، وضرورة الاستفادة من تجارب الدول في استعمال الرقمنة وتعميمها على باقي

القطاعات، وبالتالي التمكن من مواجهة المنافسة والاستفادة من خبرات المنظمات الخارجية في مجال

الرقمنة والالكترونيات وتعميمها تدريجيا.

هـ- إعادة رسم خريطة العلاقات الدولية مع دول الجوار ودول العالم، وإبرام الاتفاقيات الخارجية فيما

يخص التكنولوجيا، والاقتداء بتجارب الدول أصبح واقع حتمي.

المقدمة

و-الاهتمام بالعنصر البشري وتشجيع التجارب الالكترونية المحلية والاختراع المحلي ضرورة لقيام نظام اقتصادي بعيد عن شروط التعجيزية التي تفرضها المنظمات والدول عند الاستيراد والاقتراض.

ز-من اجل الوصول للأهداف المسطرة، لابد من معالجة الأسباب الأساسية للمشاكل وليست الأعراض التي تواجهها.

ح- إثراء الرصيد العلمي، خاصة في هذا المجال الحساس نظرا للتأثير المباشر للنظام الضريبي على العجز الميزاني.

أهمية البحث :

برزت أهمية عصرنة ورقمنة النظام الضريبي ، من المكانة التي يحتلها في الاقتصاد الوطني بشكل عام، وفي تمويل الخزينة العمومية بشكل خاص ،فالإدارة الضريبية باعتبارها إدارة سيادية وأساسية كان اهتمام السلطات العليا بها ناجم من حقيقة الدور الكبير الذي تلعبه في تحريك عجلة تنمية الاقتصاد وذلك من خلال عصرنتها في ظل التوجه العام للإصلاح ، لما لها من تأثير مباشر على جودة وفعالية الآليات المتبعة فيها لربط الثقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة وزيادة التحصيل والإيرادات واسترجاع المال العام، ولها من النجاعة في التخفيف من أثار التهرب والغش الجبائي وكل مظاهر التدليس، والدور الكبير في تخطي الأزمات وتحقيق التوازنات المالية .

محددات الدراسة:

تحدد دراستنا لموضوع البحث من خلال المحدد المكاني الذي هو مديرية الضرائب لولاية الطارف وتحديدًا بقبضة المركز الجوّاري، أما المحدد الزمني فيتعلق بالفترة الزمنية التي تمت فيها دراسة البحث سنة 2020 الى بداية 2022 التي تزامنت مع الانتهاء من عصرنة الإدارة الجبائية في جانبها الهيكلي، ومدة مباشرة العمل فيها كهيكل خاص بالنظام الجزائي منفصل عن النظام الحقيقي، التي تعتبر فترة تمهيدية كفيلة للتعرف إلى أي مدى ساهم التغيير في زيادة التحصيل في ظل أزمة كوفيد 19 التي عرت اقتصاديات العالم وأخرجت سلبياته للعلن.

-اما التبرص الميداني فقد امتد من 16-جانفي-2022 الى غاية 16-أفريل-2022.

أسباب اختيار الموضوع :تعود أسباب اختيارنا للبحث لأسباب علمية، موضوعية وأخرى شخصية:

المقدمة

المبررات العلمية: الفضول المعرفي هو الذي دفعنا الى البحث وجمع المادة العلمية والنظرية والميدانية التي تتعلق بموضوع الدراسة، بهدف زيادة المعرفة وترسيخ الثقافة الجبائية لدى الباحثين والطلبة وذوي الاختصاص.

المبررات الموضوعية يمكن أن نوجزها فيما يلي:

__ الدور الكبير الذي تلعبه الضرائب في إحداث التوازن في اقتصاديات الدول من خلال تسليط الضوء على أهم ما تبلور من إصلاحات الجبائية، وإبراز أهم الضرائب التي تمخضت منها، إلى جانب التطرق لعصرنة التي أقرتها السلطات والتي باشرت بها منذ 2002 لتحويلها إلى إدارة جبائية الكترونية.

المبررات الشخصية:

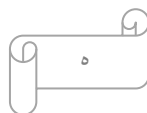
__ كون أحدانا موظفة في الخزينة مابين البلديات والتي تقوم بتسيير ميزانيات البلديات من إنفاق وتحصيل، خاصة وأنها تبني توازن ميزانيتها على ما ترسله لها قباضة الضرائب من توقعات لتحصيلات جبائية.

وفي المقابل ترسل الخزينة للمديرية معلومات خاصة بالممومين والمقاولين الذين تم صرف لحسابهم في وثيقة تسمى G23، متوفرة على جميع المعلومات المحاسبية الخاصة بالمتعاملين (مومنين او المقاولين) لاقتطاع TVA وكما تتكفل بالتحصيل الخاص بالرسم على رمي النفايات المنزلية والرسم العقاري وباقي الرسوم المحلية التي لها دور في توازن الميزانية، فكان فضولا منا بحكم تعاملاتنا المباشرة معها التعمق أكثر في هذا النظام.

__ الرغبة الشخصية والملحة في تحقيق التكامل المهني والمعرفي بين مجال العمل والدراسة والبحث.

المنهج المستخدم:

اعتمدنا خلال المراحل المختلفة للبحث على المنهج الوصفي ، من خلال استغلال المعلومات والبيانات المتحصل عليها في ووصف الخلفية النظرية للموضوع، ثم التوجه بعد ذلك إلى ميدان الدراسة معتمدين على المنهج الوصفي و التحليلي، وجمع البيانات الخاصة بالمديرية الولائية للضرائب وخاصة بقباضة المركز الجوارى، وتحليلها وتعريفها وتحديد مجال تخصصها، والتعرف على أهم ضرائبها ورسومها، وواقعها التحصيلي ، بهدف الإجابة عن التساؤلات المطروحة واستخلاص النتائج، وهذا بعد تشخيص واقع عصرنة ورقمنة النظام الضريبي في الجزائر، (مديرية الضرائب بالطارف -قباضة المركز الجوارى - كنموذج).



فيما يخص الجانب النظري:

اعتمدنا في الجزء النظري من هذا البحث على المسح المكتبي لمجموعة من الكتب باللغة العربية، وتعليمات باللغة الفرنسية، والرسائل والمجلات الوطنية، والتي تناولت موضوع عصنة ورقمنة النظام الضريبي الجزائري بصفة عامة، وحصره في قبضة الضرائب للمركز الجوارى بالطارف بصفة خاصة كما حاولنا الاعتماد على مواقع من شبكة الانترنت للاطلاع على مختلف الدراسات الحديثة في هذا المجال.

فيما يخص الجانب التطبيقي :

تم إجراء دراسة ميدانية بقبضة الضرائب للمركز الجوارى بالطارف، تم جمع البيانات مباشرة من المديرية الولائية للضرائب (المدير الفرعى للتحصيل) وقابض CPI وذلك عن طريق المقابلة الشخصية، كما دعمنا النتائج البحث بوثائق محاسبية وأخرى توضيحية لمعرفة الدور الذى تلعبه القبضة في توجيه التحصيل وتوزيع الحصص المحصلة من كل رسم أو ضريبة إلى الهيئة المعنية حسب نسب محددة قانونيا ودور الذى تلعبه هذه النسب في التنمية المحلية والوطنية.

لقد تم الاعتماد في الدراسة النظرية على منهج يستند في جوهره على أساس الوصف، أما في الدراسة التطبيقية تم الاعتماد على المنهج التحليلي واستقراء بعض الجداول والأرقام.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات الوطنية التي تناولت موضوع عصنة ورقمنة النظام الضريبي نخص بالذكر منها:

- دراسة للباحث الدكتور بوزيان فيصل من جامعة تيسمسيلت: مقال منشور بمجلة المعيار المجلد 12

بعدد(1)2021 بعنوان "عصنة الادارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع

المكلفين بالضريبة"، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى ورشة العصنة التي مست النظام الجبائي من خلال إعادة هيكلة مصالحها والتشريعات المنظمة لها وتبسيط إجراءاتها وتحسين أدائها، حيث تسعى من خلال هذا المشروع إلى إنشاء إدارة الكترونية تركز على رقمنة العمليات الجبائية، وتسهيل التعاملات الجبائية بين الإدارة والمكلف بالضريبة.

__ دراسة لطالبة الدكتور قديري نورة: جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، مقال منشور في مجلة البشائر المجلد السادس، ال عدد2، ديسمبر 2020، بعنوان "استراتيجية عصنة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر"، تهدف هذا المقال إلى تبيان أهمية عصنة إدارة الضرائب في الجزائر، من

المقدمة

خلال تعزيز الثقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة، وذلك بتحسين نوعية الخدمة المقدمة، وتحديث النظام المعلوماتي، كما تمت الإشارة إلى الهياكل الجديدة التي تم إنشاؤها وتقييم مدى فعاليتها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.

دراسة للباحثان: الدكتور بودالي محمد جامعة، تندوف والدكتور بو شنب موسى، من جامعة بومرداس عن مذكرة بعنوان "رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر- الإدارة الجبائية نموذجاً"، مجله دراسات جبائية جامعته البليدة 02 لونييسي علي، مخبر التحديات النظام الضريبي الجزائري. في ظل التحولات ألاقصاديه العدد 8، جوان 2016، حيث تطرق الباحثان إلى إبراز دور الرقمنة في تحسن الخدمة العمومية وذلك الإسقاط على الإدارة الجبائية في الجزائر، وهذا بعد التطرق للمفاهيم الخاصة بالإدارة الالكترونية، أما في الجانب التطبيقي فاستعرضا الإدارة الجبائية في الجزائر حيث خلاصا إلى إن الإصلاحات التي سطرت السلطات العليا حول الرقمنة والالكترونيات لازالت تطبق بصورة بطيئة، وقد اتبعا البحث بجملة من التوصيات مفادها الإسراع في تعميم الرقمنة على جميع القطاعات واستحداث تقنيات الكترونية جبائية ومغنطة تساعد على رقمنة المكلف بالضريبة، التصريح الالكتروني وكذا المواقع الالكترونية التي تساعد في تقليل معاناة المكلفين وتحسين جوده الخدمة وهذا يصب في مصلحه أن تدابير التي جاءت لعصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الخدمة العمومية لم تشمل جميع المكلفين فهي تقتصر في غلب الأحيان على المكلفين التابعين لمديرية كبريات الشركات، التقنيات الالكترونية التي استحدثتها الإدارة الجبائية اقتصرت فقط على إدارة الضرائب ولم يتم ربطها بالإدارات والمؤسسات الأخرى وهذا مالا يخدم نظام المعلومات الجبائي.

صعوبات البحث:

أثناء قيامنا بإعداد هذه الدراسة واجهنا مجموعة من الصعوبات التي تتعلق بالبحث في حد ذاته، كون أبعاد النظام الضريبي عديدة و كل واحد منها يحتاج إلى تفاصيل، فهو موضوع واسع جدا و لتحديد دراسته بسبب المدة المحددة لنا توصلنا إلى نتائج غير كافية لحل المشكلة لهذا البحث، و صعب علينا أيضا التعمق في بعض النقاط و التفاصيل فيها رغم أهميتها، و يرجع ذلك إلى العمل المكثف داخل الإدارة رغم ذلك إلا أن عمال المركز الجوارى وعمال المديرية الولائية بالطارف لم يخلوا علينا بأي معلومة ونظرا لحركية العملية التحصيلية طوال اليوم، وحتى لا نكون سببا في عرقلة مهام الموظفين، تعذر علينا طرح

تساؤلانا بصورة متدرجة لتحصل على إجابات ناقصة لنضطر إلى البحث في المكاتب لنصطدم بقلّة المراجع والتي تكاد تنعدم ليكون ملاذنا الأخير هي تصفح المواقع .

تقسيمات البحث ومشمولاته:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي:

الفصل الأول: حيث احتوى **المبحث الأول** على الإطار المفاهيمي للنظام الضريبي وخصائصه أما **المبحث الثاني** فقد اشتمل على فعالية وأهداف وأسس النظام الضريبي أما في **المبحث الثالث** تحدثنا عن هيكل النظام الضريبي فنيا، تقنيا، إداريا و**المبحث الرابع** أبرزنا فيه علاقة النظام الضريبي بالتوازنات المالية للبنية الاقتصادية، وخاصة أزمة كوفيد 19.

في **الفصل الثاني** فقد تطرقنا في مبحثه الأول إلى الإطار المفاهيمي لرقمنة النظام الضريبي، أما **المبحث الثاني** فتحديثنا رقمنة النظام الضريبي في الجزائر، لغوص ونتمعن أكثر في **المبحث الثالث** إلى الضريبة على التجارة الالكترونية لنركز على معوقات وتحديات النظام الضريبي الجزائري أهمية في **المبحث الرابع**.

و في **الفصل الثالث** : وهو الجزء التطبيقي للدراسة، و الذي تناول الدراسة الميدانية و تم إسقاط بعض المفاهيم النظرية على المركز الجوّاري بالطّرف وتحديدًا "القباضة"، تطرقنا في **المبحث الأول** إلى تقديم عام للمصالح الخارجية للضرائب انطلاقًا من المديرية الجهوية، ثم على المديرية الولائية للضرائب، ثم خصصنا توجهنا نحو المديرية الولائية لولاية الطّارف حيث بينا الأهداف العامة للمديرية، دور مصالحها ، ثم تطرقنا ثم واصلنا **المبحث الثاني** عصرنة الهياكل التنظيمية للمصالح الخارجية للمديرية الولائية للضرائب بالطّارف وفي **المبحث الثالث** وفي الأخير تم تقديم وعرض شامل لقباضة المركز الجوّاري وبشكل بالطّارف مدقق على المركز الجوّاري الذي هو خاتمة الإصلاحات الهيكلية ،لنزيد التركيز على القباضة كونها الحلقة التي تربط بين المركز والمكلفين بالضريبة .

وسيتّم في مقدمة الدراسة عرض كل من إشكالية البحث، فرضياته، أهدافه، طبيعة وأهمية الموضوع أسباب اختياره، الدراسات السابقة، مع توضيح منهج البحث وتحديد مختلف الأدوات والأساليب المستعملة.

أما في الخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، قمنا بعرض أهم النتائج المتوصل إليها على المستويين النظري والتطبيقي مع اقتراح بعض التوصيات وآفاق الدراسة على ضوء ذلك.

الفصل الأول

مدخل للنظام الضريبي

تمهيد

تعتمد الدولة على العديد من مصادر التمويل بما في ذلك الجباية العادية التي تشمل الضرائب والرسوم التي تفرضها على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والجباية البتولية لما لها من دور في تمويل عجز الميزانية , وبالتالي فالنظام الضريبي له دور كبير في الرفع من عملية التنمية الاقتصادية من جهة إلى جانب أهميتها في تحقيق السياسة المالية من جهة أخرى، مما يجعلها جزء من الحلقة الرابطة بين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتوازنات الاقتصادية خاصة المالية منها .

وبهذا النظام الضريبي يشكل دورا فعالا ومن الاهتمامات الرئيسية لصانعي القرارات في السياسة الاقتصادية لما له من انعكاسات إيجابية على الإقتصادي الوطني ومن المحددات الرئيسية لمقدرته على تحقيق الأهداف .

لذا فقد أعطى المشرع الجزائري النظام الضريبي أهمية بالغة وأدرجه ضمن مجموعة من الإصلاحات بهدف تكييفه مع الواقع الجديد وزيادة فعاليته بما يتناسب والأهداف المسطرة وفي هذا السياق نستعرض العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الضريبي وخصائصه.

المبحث الثاني: فعالية وأهداف وأسس النظام الضريبي.

المبحث الثالث: هيكل النظام الضريبي فنيا، تقنيا، إداريا.

المبحث الرابع: علاقة النظام الضريبي بالتوازنات المالية (البنية الاقتصادية، أزمة كوفيد 19).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الضريبي

إن الضريبة من المفاهيم التي أثارت جدلا واسعا بين مفكري علم المالية العامة، إذ تعددت تعاريفها وكيفية فرضها لذلك، سنستعرض في هذا المبحث أهم المفاهيم المتعلقة بالضريبة والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها، وهذا في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سنتناول مفاهيم مفصلة ومختلفة للنظام الضريبي ككل مع توضيح للخصائص التي يتميز بها، وهذا في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فنستعرض أهم الفروقات بين الضريبة ومختلف الاقتطاعات الأخرى.

المطلب الأول: ماهية الضريبة (خصائصها ومبادئها)

إن النظام الضريبي من الناحية الفنية هو جملة من الضرائب المختلفة والمتنوعة والتي تختلف عن بعضها البعض في طرق فرضها وآليات تحصيلها لذا بات من الضروري من اجل التسلسل المنطقي للمواضيع التعرض لمفهوم الضريبة ثم استعراض النظام الضريبي.

الفرع الأول: مفاهيم خاصة بالضريبة،

أولاً- مفهوم الضريبة: الضريبة من المفاهيم التي أثارت جدلا واسعا بين مفكري علم المالية العامة إذ تعددت تعاريفها وكيفية فرضها لذا سنستعرض أهم التعريفات كالاتي:

- يعرفها الفقيه الفرنسي " JESE " على أنها: «استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد الأعباء العامة" (لابد لرزق، 2011-2012، ص 02).

- كذلك تعرف على أنها " مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية دون مقابل من اجل القيام بتغطية النفقات العمومية لتحقيق عمليات اقتصادية واجتماعية". (علي زعدود، 2006، ص 176)
- أيضا على أنها " اقتطاع حبري تأخذه الدولة جبرا من (الأفراد) دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة. (محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، 2003، ص 58).

بالنظر للتعريف السابقة نلاحظ أنها تفصل في طبيعة الإقطاع , أحيانا نجد من يعتبره نقدي و آخر عيني كذلك في الأهداف البعض يركز على تغطية الأعباء الدولة والآخر يخص المصلحة العامة وآخرون يربطون التمويل بالجانب الاقتصادي و الاجتماعي كتعريف مراد ناصر , 1998 ص 11 حيث يرى أن الضريبة : " هي مبلغ من النقود يقوم احد الأشخاص العامة بفرضه وتحصيله جبرا وفقا لقواعد تشريعية مقدرة وبصفة نهائية لغرض أساسي و هي تغطية النفقات العامة إلى جانب الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى دون أن يكون دفعها نظير مقابل " .

ثانيا- خصائص الضريبة: من خلال التعريف السابقة نستنتج الخصائص التالية:

-الضريبة اقتطاع مالي ينتقل قيمته انتقالا نهائيا من المكلف بها إلى الدولة. (محمد الصغير، يسري ابو العلاء, 2003, ص58).

-الضريبة تفرض جبرا دون اتفاق مع الممول بوضع نظام القانوني للضريبة وعائها معد لها, المكلف بأدائها و كيفية تحصيلها).

-الضريبة تدفع بدون مقابل أو منفعة خاصة أن الأفراد هم أعضاء في المجتمع و يساهمون في تغطية أعباء الدولة التي تحميهم وتشرف عليهم.

-تدفع الضريبة بصفة نهائية يمنع استرجاعه كاملا أو جزء منه إلا في حالة حدوث خطأ أو تقديره.

-الغرض منها تحقيق منفعة عامة و قد أدرجت القوانين والدساتير على تأكيد هذا المعنى منذ القرن 18 أما المحدثين فإضافة إلى ذلك ،إمكانية الضريبة أن تستخدم للأغراض الاقتصادية و اجتماعية.

-فكرة الضريبة هي فكرة سيادية للدولة هي التي لها سلطة تحديدها و تنظيمها الفني.

ثالثا-المبادئ الأساسية للضريبة: لقد وضع أدام سميث وعلماء المالية العامة مجموعة من المبادئ والقواعد

لتحقيق ذلك التوازن، تكون الضريبة واضحة المعالم من مختلف ذلك التوازن. (محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء،

ويقصد بالمبادئ تلك القواعد والأسس والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند فرض الضريبة واهم هذه المبادئ عند علماء المالية في العصر الحديث نجدها تشمل القواعد التالية:

• **قاعدة العدالة:** ومعناه أن يشارك جميع الأفراد المجتمع في أداء الضريبة وتعني كذلك "مساهمة كل عضو من أعضاء الجماعة في الأعباء الضريبية بحسب مقدراه النسبية على الدفع ويمكن معاملة أصحاب الدخل المتساوية بالتساوي في الدفع ويمكن التفريق بين أصحاب الدخل بناء على أغراضهم الاجتماعية والتزاماتهم المالية. (محمود حسين الوادي، 2007 ص 52).

• **قاعدة اليقين:** ومعناها أن: "تكون الضريبة واضحة المعالم من مختلف الجوانب القيمة، الوعاء، ميعاد ادفع، الجهة الإدارية المختصة بالتحصيل، وطرق الطعن والقضائي"

يؤدي احترام هذه القاعدة وضوح التزامات الممول تجاه الخزينة العامة من جهة وقيام الجهة الإدارية المختصة بالتقيد بالقانون وعدم التعسف في استعمال السلطة (محمد الصغير بعلي، يسري ابو العلا، 2003 ص 64).

وترتبط هذه القاعدة بمدى وضوح الضريبة بالنسبة للفرد الملتزم بدفعها وبالتالي تقتضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة واضحة تمام الوضوح أمام المكلفين والهدف من ذلك حماية دافع الضريبة من التعسف الممكن حدوثه من طرف موظفي الإدارة الضريبية فالضريبة يجب أن تكون امراً تحكيمياً بل يجب حسابها بصورة مسبقة وتكون معلومة ومحددة لدافع الضريبة بالإضافة إلى معرفة كل الأمور المتعلقة بالضريبة مثل وقت الدفع وأسلوب التحصيل. (محمود حسين الوادي، 2007، ص 53).

قاعدة الملاءمة: ومعناه أن "تدفع الضريبة في أكثر الأوقات ملائمة للمكلف وبالكيفية الأكثر تيسيراً له" (محمود حسين الوادي، وحسين محمد سمحان، ص 106، 2012)، وتتعلق هذه القاعدة بكيفية تحصيل الضريبة وتوقيت دفعها وتقضي هذه بان أسلوب دفع الضريبة وتوقيته يجب أن يكون بقدر الإمكان ملائمين ومناسبين لدافع الضريبة، وهذا الأمر يخفف العبء النفسي لدافع الضريبة ويجعل الضريبة مقبولة لديه، وعدم وجود هذه القاعدة يساعد على التهرب من دفع الضريبة (محمود حسين الوادي، 2007، ص 53).

قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل: ويقصد بها أن تكون الضريبة قليلة النفقات أثناء تحصيلها (محمود

حسين الوادي، وحسين محمد سمحان، 2012، ص 106)

المطلب الثاني: ماهية النظام الضريبي وخصائصه.

الفرع الأول: مفهوم النظام الضريبي.

يعتبر النظام الضريبي جزء لا يتجزأ من النظام المالي وهذا الأخير هو جزء من النظام الاقتصادي للمجتمع

وبالتالي فهناك علاقة متعددة تربط النظام الضريبي والنظام الاقتصادي والاجتماعي.

مفهوم النظام الضريبي: تعددت تعريفات النظام الضريبي في معظم المراجع والكتب حيث عرف بأنه: "الإطار

الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة و المتناسقة و يتم تحديدها استنادا إلى أسس اقتصادية و مالية و فنية في ضوء

اعتبارات سياسية اقتصادية و اجتماعية و إدارية ". (صلاح زين الدين، 2000، ص 46).

ويعرف كذلك على أنه: " مجموعة التدابير الضرورية اللازمة للتحصيل الضريبي من قبل الدولة يساهم بها أفراد

المجتمع بشكل ضروري لممارسة الدولة صلاحياتها وسلطاتها ". (رحمة نابتي، 2013، ص 05).

كما يعتبر النظام الضريبي دالة لمتغيرين أساسيين هما: (احمد عبد العزيز الشرقاوي، 1981، ص 07)

➤ نوع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد من حيث كونه رأسماليا أم اشتراكيا وكذا ميكانيكية تشغيله من

حيث كونها قائمة على آليات السوق أم التخطيط الشامل.

➤ درجة التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل طبيعة النمو الاقتصادي.

كما يرمى بعض المفكرين وجود مفهومين للنظام الضريبي: المفهوم الواسع والمفهوم الضيق

أولاً: المفهوم الواسع: و يعرف على أنه " مجموعة العناصر الإيديولوجية الاقتصادية و الفنية و التي تؤدي تواجدها

إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة للنظام و الذي يختلف ملامحه من مجتمع متقدم اقتصاديا عنه

في مجتمع متخلف ". (سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، 2001، ص 13).

ثانياً: المفهوم الضيق: يعرف على أنه " مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مرحلة متتالية من التشريع الرابط والتحصيل "(يونس احمد البطريق، 2001، ص19)، أي أنه يعرف بالتنظيم الفني للضريبة حيث تقوم الدولة بالمفاضلة بين أنواع الضرائب الموجودة واختيار ما يمكن اختياره ضمن هيكل التنظيمي، لتأتي مرحلة ربط هذه الضرائب وفي الأخير اختيار الطرق الملائمة والمناسبة لتحصيل جملة الضرائب المفروضة.

ومن خلال ما سبق من تعاريف ومفاهيم فيمكن إعطاء تعريف شامل للنظام الضريبي حيث يمكن تعريفه على أنه: "مزيجاً محدداً ومختاراً ومتكاملاً مكوناً جملة ضريبية بأنواعها وبكل تعقيدها والتي تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها حيث تكون منسجمة ومتناسقة وتعمل بطريقة محددة تضبطها نصوص تشريعية وقوانين تنظيمية تسعى لتحقيق أهداف المجتمع المسطرة من طرف صانعي القرارات مع خلق انسجام بين سياستها الضريبية ومختلف أنواع سياستها الاقتصادية الأخرى".

الفرع الثاني: خصائص النظام الضريبي.

من التعاريف السالفة الذكر يمكن استخلاص بعض من خصائص للنظام الضريبي كالاتي:

- هيكل ضريبي خاص ومميز يتوقف تركيبه على الدور الذي يتعين أن يقوم به.
- طريقة عمل محددة تحكمها الأحكام التفصيلية للتشريعات الضريبية.
- أهداف محددة تصوغها ظروف المجتمع.
- يتصف بالعدالة حيث يخضع جميع أفراد المجتمع للضريبة كل حسب قدرته أي أن يساهموا كلهم في أعباء النفقات العامة، كما يجب ألا يخل بقاعدة العدالة لان الإخلال بها يؤثر على الحياة الاجتماعية.
- يتسم النظام الضريبي بالوضوح من اجل استيعاب معاملاته وسهولة فهمه وحق المواطن في الاطلاع عليه (مادة 124 قانون المالية 2020) مع مراعاة مقدرة المكلفين على الدفع

بفرض ضرائب تتماشى مع إمكانياتهم حسب ظروف الاجتماعية و الاقتصادية حيث لا تقع في التهرب الضريبي أو إنهاء المشاريع وكلها تؤثر على الدورة الاقتصادية.

- يتميز بالمرونة مما يسمح بقبول لإخضاع نشاط جديد للضريبة أو لإعفاء نشاط آخر منها حسب ظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة لفترة معينة ودون تأثير على جوهر النظام الضريبي يساعد في تحريك عجلة التوسع الضريبي والتحصيل.
- تتسم بالصلة الوثيقة بين المكلف بالضريبة والإدارة وحلقة وصل بين المكلفين والخزينة العامة الأمر الذي يساهم في محاولة التقليل من التوتر والخلاف بينهما بهدف السعي إلى تحقيق المصلحة العامة.

المطلب الثالث: مقارنة بين الضريبة وبعض الاقتطاعات.

إلى جانب الضريبة التي تفرض على المكلف بها طبقا للقانون، ووفقا لمعايير محددة فان هناك اقتطاعات أخرى تشبه الضريبة في بعض الأوجه وتختلف عنها في أوجه أخرى، ومن هذه الاقتطاعات الرسم، الإتاوة، شبه الجباية. الثمن العام.

1- **الضريبة والرسم:** مورد مالي يفرض لقاء خدمة خاصة تقدمها الدولة لمن يحتاجها كالرسوم القضائية، رسوم التسجيل، أما الضريبة فللدولة سلطة انفرادية في فرضها دون الأخذ برأي المكلف بها، ولا ينتظر دافعها نفعا خاصا، وقد يستفيد من إنفاق الدولة أكثر مما يدفع، وقد لا يستفيد أصلا، وقد يستفيد من هذا الإنفاق من لا يدفع الضريبة.

2- **الضريبة والإتاوة:** الإتاوة مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة جبرا من مالكي العقارات لقاء تحسينات تجريها على هذه العقارات، فتدعى الإتاوة بمقابل التحسين، وتختلف عن الضريبة في أنها تدفع لقاء نفع خاص، وتفرض الإتاوة على فئة معينة من الناس، وقد تدفع مرة واحدة بينما تدفع الضريبة بصفة دورية ومتجددة.

3- الثمن العام: هو الإيراد على ما تأخذه الإدارة نظير خدماتها وهو يتحدد عادة طبقا للعرض والطلب إعمالا لمبدأ المنافسة.

الجدول رقم (1-1): الفرق بين الضريبة والرسم، الثمن العام

الضريبة	الرسم	الضريبة	الإيراد
			الخصائص
IMPOT	TAXE	الضريبة	الضمن العام
ملزمة	اختياري	تعاقد	الإلزام والجبر
دون مقابل خاص ومباشر	له مقابل خاص مباشر	بعوض	المقابل
بقانون (المقدرة التكلفة)	بقانون (حسب كل نوع الخدمة)	بالمنافسة	تحديد القيمة

المصدر: من اعداد الطالبتين: (بعلي، يسري، 2003، ص 61)

الضريبة والشبه الجباية: شبه الجباية هي الرسوم المختلفة والحقوق التي يقترضها شخص معنوي عام (البلدية والولاية) وعوائدها تمول الميزانية هذا الكيان الاعتباري، وتدفع لقاء منفعة يقدمها هذا المرفق، ولا تفرض إلا بقانون.

1- الجباية البترولية فهي اقتطاع يفرض على الشركات أو المؤسسات التي تنشط في المجال البترولي، ويتم اقتطاعها في صورة رسم على الدخل البترولي، أو ضريبة تكميلية على الناتج، أو ضريبة عقارية (الحفر - النقل - التكرير - التوزيع)، فهي اقتطاع مقابل الترخيص من الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة، ومن أهم الاقتطاعات الضريبية في مرحلة البحث، ضريبة حق الإيجار، ضريبة في مرحلة الاستغلال، الإتاوة على الإيرادات.....الخ.

المبحث الثاني: فعالية وأهداف وأسس النظام الضريبي.

تعتبر فعالية النظام الضريبي أحد أهم المؤشرات الهامة التي من خلالها يتم التقييم للنظام الضريبي لأي دولة، حيث كلما كان النظام الضريبي فعال وجيد، كلما باتت الإنعكاسات إيجابية أكثر على السياسة الاقتصادية والتنموية للدولة.

المطلب الأول: فعالية النظم الضريبية.

يمكن لأي دولة أن تقوم ببناء نظامها الضريبي بالاعتماد على الأركان الثلاثة من (تحديد الأساليب والصور الفنية للضرائب المختارة)، ثم يتم صياغتها في شكل نصوص تشريعية مع تحديد الأهداف المراد تحقيقها؛ وبذلك يكون النظام الضريبي المطلوب قد اكتمل بناؤه من الناحية الإجرائية (الفنية والتشريعية)، أما فعاليته تبقى مرهونة بنتائج التطبيق العملي.

الفرع الأول: مفهوم الفعالية الضريبية.

يقصد بالفعالية مدى قدرة النظام الضريبي على تحقيق أهدافه بشكل متوازن، وبمعنى أدق هي قدرة النظام الضريبي على التأثير الإيجابي في الحياة الاقتصادية، لتحقيق أمرين أساسيين هما: الكفاءة، والعدالة.

1-الكفاءة: كفاءة النظام الضريبي تقاس بالنظر لقدرته على زيادة رفاهية المكلفين، التي تتحقق بزيادة رفاهية المجتمع، من خلال المردود المالي الذي يوفره النظام الضريبي كأحد المصادر المحلية لتمويل التنمية. والتي تساعد بدورها من جهة في تطوير البنية التحتية للاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال وفي ترقية الحياة الاجتماعية للأفراد؛ ومن جهة ثانية فإن زيادة رفاهية المجتمع تتحقق حين يكون تأثير الأداة الضريبية إيجابيا على:

● الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية دون تشوهات أو خسائر اجتماعية؛

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ضمن سياسات التثبيت الظرفي، سواء في حالات الركود الاقتصادي أو ظهور التضخم، فإن الأداة الضريبية تشكل عنصرا هاما لتغيير مستوى الطلب الكلي حتى يتعادل مع العرض الكلي، وبذلك يتحقق التوازن وتعود الفعاليات الاقتصادية للعمل وينتعث الاقتصاد ويتحقق الاستقرار.

2-العدالة الضريبية: تعني أن الأعباء الضريبية يتحملها الجميع كل حسب مقدرته التكلفية، وألا يلقي العبء الضريبي على فئة معينة أو قطاع معين . كما يفهم من العدالة الضريبية أنها تساهم في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة.

الفرع الثاني قياس فعالية النظام الضريبي

اهتم العديد من الباحثين بموضوع قياس فعالية النظام الضريبي، واقترح كل منهم مجموعة مؤشرات تستخدم لقياس مدى فعالية النظام الضريبي للدولة والحكم عليه من خلالها، ومن بين هؤلاء طرح أحد خبراء صندوق النقد الدولي في مجال السياسات الضريبية مجموعة مؤشرات حول النظام الضريبي الجيد وعرفت باسمه Vito Tanzi وهي:

(عبد السلام فنغور، 2016/2017، ص 55،)

➤ **مؤشر التركيز:** يتعلق بمصدر حصيلة الضرائب بالاعتماد على عدد قليل من الضرائب تشكل أعمدة النظام الضريبي، وتساهم بالحصصة الكبرى من إجمالي حصيلة الضرائب، أفضل من توزيع الحصيلة على عدد كبير من الضرائب، مما يزيد في أعباء التحصيل ويخلق الإزعاج والجهد الزائد دون فائدة.

➤ **مؤشر التشتت:** وجود الضرائب ذات المردود الضعيف، هو بمثابة عبء على مصلحة الضرائب، وبالتالي فإن إلغائها يشكل إزاحة لمشكلة ومساهمة في تخفيف العبء وبالتالي تبسيط النظام الضريبي.

➤ **مؤشر التآكل:** ويتعلق الأمر بالوعاء الضريبي، وإلى أي مدى تم استيعاب الوعاء الممكن أو المتوفر، ذلك أن الوعاء الضريبي يمكن تقليصه بتضييق نطاق الإخضاع عبر الاستثناءات والإعفاءات والتي تعرض الوعاء الضريبي للتآكل، والتقليص مما يؤثر على حصيلة الضرائب.

➤ **مؤشر متأخرات التحصيل:** الكثير من إدارات الضرائب تعاني من نقص الفعالية في تحصيل مستحقات الضرائب،

سواء لنقص الوسائل أو لعدم القدرة، بفعل المقاومة الشديدة لبعض المكلفين بالضريبة، والتي تصل إلى درجة

التحدي، في غياب أدوات ردعية وصارمة، فإن نسبة المتأخرات تبقى مرتفعة وتضر بحصيلة الضرائب.

➤ **مؤشر التحديد:** يتعلق الأمر بالتحديد الدقيق لنوعية الضريبة، إن كانت على رأس المال، أو دخل رأس المال، إن

كانت على الأرباح المحققة أو الأرباح الموزعة، كل ذلك يمكن إدراجه ضمن قاعدة اليقين والوضوح. والتي تفتقد

إليها الكثير من التشريعات الضريبية في الدول النامية.

➤ **مؤشر الموضوعية:** يتعلق الأمر بطرق تحديد وقياس الأوعية الضريبية ومدى شفافيتها ودقتها ومصدقيتها،

ويقترّب هذا المؤشر بقاعدة اليقين والملائمة لأدم سميث عندما يشترط أن تكون الضريبة واضحة ومعلومة دون

غموض، والابتعاد عن التقدير الجزائي ما أمكن؛ وتحصل بالطرق التي لا تزعج ولا ترهق المكلف. أي أن الموضوعية

تعني مدى التزام النظام الضريبي بتطبيق قاعدتي اليقين والملائمة، ويقترّب هذا المؤشر أيضا بمبدأين في الحوكمة

الضريبة، التي تطرح حاليا، ويتعلق الأمر بمبدأ الرؤية والوضوح (La visibilité) ومبدأ والمقروءة الواضحة

(La lisibilité).

➤ **مؤشر التنفيذ:** يتعلق الأمر بقدرة الإدارة الضريبية على التنفيذ الكامل والكلي والشامل للنصوص والتشريعات

الضريبة، الكثير من النصوص التشريعية تبقى دون تطبيق، لأسباب متعددة قد تكون لعدم صدور نصوص ولوائح

تطبيقية، أو لغياب الجدية والإرادة، وفي بعض الأحيان التهاون واللامبالاة.

➤ **مؤشر تكلفة التحصيل:** هذا المؤشر لا يختلف تماما عن قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية لأدم سميث؛ فالضريبة

يجب أن تكون منتجة، أي لا تكلف خزينة الدولة مصاريف كبيرة للتحصيل لدرجة أن حصيلتها يمكن أن تنفق

على جبايتها.

تكتسي فعالية النظم الضريبية أهمية بالغة، ذلك أن تحقيق النظام الضريبي لأهدافه ينعكس بالإيجاب على المجتمع ويدفع به إلى الأمام، بينما غياب الفعالية قد تعرقل مسار التنمية وتفقوت فرص النمو والتطور.

المطلب الثاني: أهداف وأسس النظام الضريبي

الفرع الأول: أهداف النظم الضريبية

إن النظام الضريبي هو جملة من الضرائب المرتكزة على مجموعة من القواعد الفنية والقانونية التي تمكن من تحصيل الضريبي، والتي يتم اختيارها في دولة معينة وفقا لفترة زمنية معينة وواقع الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة. علما أن هذه الأهداف تتطور وتختلف مع تطور دور الدولة واندماجها في مجتمعاتها وتزداد أكثر عند الدول التي تعتمد بشكل كبير على الضرائب في تمويل نفقاتها وبهذا أصبح النظام الضريبي أحد أهم أدوات السياسة المالية لتحقيق حزمة من الأهداف المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

أولاً- الأهداف المالية: يتم تصميم النظام الضريبي لمجتمع حسب ما يتولد من المحددات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و يتطور مواكبا ما يلحق هذه المقومات من تغيير وتطور و يتوجب على مصممي هذه النظم و متخذي القرار مراعاة مشكل " التمويل " قبل أي شيء خاصة مع ازدياد تدخل الدولة في مختلف الحياة الاقتصادية، الاجتماعية و بالتالي حاجة الدولة إلى مد الخزينة بالأموال اللازمة لتغطية نفقات العامة بغية الوفاء بالتزاماتها المتعددة و تتوقف الإيرادات المحصلة من طرف الدولة على ما تتوفر عليه من مصادر لهاته الموارد .

ولعل النظام الضريبي وما يحتويه من ضرائب متعددة ومتنوعة ومالها من خصائص الإلزام من جهة، وارتباطها بالمقدرة التكلفة من جهة أخرى خير وسيلة لتمويل هذه النفقات.

ولذا يمكن للنظام الضريبي وما يحتويه من ضرائب متناسقة ومتكاملة، أن يقوم " تمويلي " هام في ظل وضعها السائد، فإذا كانت الدولة في حالة تخلف يتوجب عليها تنمية بيئة مواتية للنمو الاقتصادي كالمشاريع العديدة لفائدة المواطنين مما يتطلب إيرادات مالية، لتحصيل هذه الإيرادات يستلزم نظام ضريبي يفي بالغرض.

ثانياً-الهدف الاقتصادي: إن قدرة الدولة على الإنفاق العام وزيادة معدل النمو الاقتصادي يتوقف على ما يتاح لها من موارد مالية لتمويل استثماراتها وتعتمد الدولة على تطوير المصادر الداخلية للتمويل من ناحية الاستعانة بمصادر خارجية من ناحية أخرى.

ويبرز دور الضرائب وأهميتها في تعزيز التمويل الداخلي وزيادة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية وتتم تطوير مصادر التمويل الداخلية وفي مقدمتها الضرائب من خلال تعبئة الموارد القومية اللازمة لعملية التنمية من اجل خلق دخول تنتج ضرائب جديدة.

-إن إصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني يكون بتشجيع الاستثمار في شتى المجالات وبمنح امتيازات عينة باستخدام الضرائب كان يحتوي النظام الضريبي على مجموعة من التحفيزات الجبائية* كالتخفيض من الضرائب أو إلغائه كلية في بعض النشاطات ويهدف هنا تشجيع الاستثمار و التنمية.

-العمل على تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي في حجم الإنفاق الكلي(حسام الحجار، 2010، ص319) و في حالة التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي يتم زيادة الضرائب يهدف العمل على تقليل حجم الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل و تسمى بسياسة المالية الانكماشية ،ففي حالة حدوث انكماش(بطالة) أي الطلب الكلي اقل من العرض الكلي من السلع و الخدمات عند مستوى التشغيل الكامل ،فان السياسة المالية المتبعة هي سياسة مالية توسعية بتخفيض من الضرائب لزيادة حجم الطلب الكلي و بهذا يتساوى

حجم الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل(حسام الحجار، 2010، ص289)

-مساهمة الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي بغلاف النفقات التي تعمل على تأثير في التوزيع الأولي للدخل و هذا من خلال تأثيرها في الدخل الحقيقية و النقدية بتغيير الطلب على سلع الاستهلاك من خلال التأثير في الأسعار ما يعني التأثير في الدخل الحقيقية و كذا التأثير في مستوى التشغيل و الإنتاج مما يؤدي لزيادة في عوائد عناصر الإنتاج. كذلك رفع أسعار بعض السلع عن طريق إضافة الضرائب إليها.

- تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب مرتفعة على السلع مستوردة مما يؤدي إلى الحد من المنافسة الأجنبية و تقليل منتجات مستوردة فيزيد الإنتاج المحلي في الأسواق و عند رغبة الدولة من التقليل من استهلاك سلع معينة فإنها تلجأ لفرض ضريبة و رسوم مرتفعة. (عبد الناصر، و اخرون، 2003، ص20).

ثالثاً-الأهداف الاجتماعية

- تعد الضرائب من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق التقارب وإذابة الفوارق بين الطبقات ومحاربة الاكتناز.

- تعمل الضريبة على تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع الدخل لما ينفق مع العدالة الاجتماعية.

- تلجأ الدولة لرفع أسعار بعض المنتجات التي تجدها مضرّة بالصحة لتقليل أثارها على صحة المواطنين وبالتالي تجنب دورات العلاج وتوفير الأدوية والتأمين الصحي كالمشروبات الكحولية.

- تقوم الدولة بتخصيص جزء من الضرائب المحصلة لتمويل بعض الخدمات العامة لإفراد المجتمع كالأمن.

- استغلال جزء من الضرائب محصلة لمنح إعانات للعاطلين والعاجزين وكذا إقامة مشاريع تستفيد منها فئة المعوقين وغيرها وبالتالي استفادة جميع شرائح المجتمع الواحد دون تحيز.

رابعا-الأهداف السياسية: تعد أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها السلطات السياسية للقيام بمهامها وتحقيق أهدافها وتتطلب ممارسة السياسة للضرائب أمرين متلازمين.

الفرع الثاني: أسس النظام الضريبي

بعد تفصيل الأهداف والمراد الوصول إليها من طرف الدولة بغض النظر عن طبيعة نظامها الاقتصادي السائد ومدى تقدمها وتخلّفها كان لزوما تحديد الوسائل والأدوات للوصول للأهداف المسطرة سابقا.

ويمكننا القول إن النظام الضريبي يمكن أن يتركز على أسس نختصرها في ثلاثة عناصر مهمة وهي: (عبد

المجيد قدي، 2005، ص139).

-السياسة الضريبية.

-التشريع الضريبي.

-الإدارة الضريبية.

أولاً-السياسة الضريبية: تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم الضريبي لتغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي الاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية. (عبد المجيد قدي، 2005، ص139).

إن التطبيق العملي للسياسة الضريبية تركز على مجموعة محاور المتمثلة في: (عبد الكريم بريشي، 2013/2014، ص119)

-تحديد الأولويات التي يصبو إلى تحقيقها النظام الضريبي في المدى الطويل والقصير مع مراعاة الأوضاع الداخلية والخارجية.

- المزج بين مختلف الأدوات الممكن استخدامها عند بناء الهيكل الضريبي باختيار الضرائب الأكثر ملائمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

-فالنظام الضريبي هو في الواقع ترجمة لعملية السياسة الضريبية فهي أسلوب من أساليب تحقيق الأهداف ومن

أدوات السياسة الضريبية المتبعة يمكن تلخيصها في: (عبد الكريم بريشي، 2013/2014، ص119)

-الإعفاءات الضريبية.

- التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء.

- التخفيضات الضريبية الخاصة بالمعدل.

-القرض الضريبي.

- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات القادمة.

ثانيا-التشريع الضريبي: النظام الضريبي وسيلة من خلال مجموعة القواعد القانونية وتصدر هذه القواعد والأصول بشكل مسطر من السلطة التشريعية ممثلة للشعب ويأتي إقرار النظام الضريبي من السلطة التشريعية مع توفر حصيلة دراسة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

بالنسبة للناحية الدستورية للمشرع فله حرية فرض الضريبة إذ لا يختارها المشرع مباشرة بل توكل لجهات تنفيذية تقوم بتطبيق الأحكام التشريعية المتعلقة بعملية التحقق والربط والتحويل.

كما أن للنظام الضريبي ذاتية مستقلة عن غيره من القوانين الأخرى العامة والخاصة جعلت هذه الذاتية دين الضريبة دين ممتاز واجب الأداء كما فرضت جزاءات خاصة تكفل الوفاء بالدين الضريبي.

فالنظام الضريبي في الجزائر يتم تحصيل موارده من طرف السلطة العامة على غرار جل النظم وتتم تحديد قواعد حساب الضريبة وفرضها وتحصيلها وفق مجموعة من القوانين هي:

-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

-قانون الضرائب الغير مباشرة

-قانون الرسوم على رقم الأعمال

-قانون التسجيل

-قانون الطابع

-قانون الإجراءات الجبائية CFE تم تأسيسه بموجب المادة (40 لقانون المالية 2002) الذي ينظم ويجمع

القواعد الضريبية التي تربط المكلف بالضريبة الجبائية والمتعلقة على وجه الخصوص بـ:

-إجراءات مراقبة الضريبة.

-التحقيقات الجبائية في التصريحات (التحقق في المحاسبة "VC"، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة

"VASF"، والتحقيق المصوب).

- المنازعات الجبائية.

- إجراءات التحصيل.

- ممارسة المتابعات وتنظيم التقادم.

تدرج على قوانين المالية لكل سنة تعديلات على النصوص المذكورة مما يعني النصوص القانونية المذكورة النازمة للضريبة تشهد تعديلات باستمرار تفرضها المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال استعراض جملة القوانين التي تنظم الجهاز الجبائي كان لا بد من الإشارة إلى أن قانون المالية 2022 قد تم تجميده بسبب جائحة كورونا وبعد اجتماع رؤس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الذي أعلن فيه بتاريخ يوم الأحد 13 فيفري 2022 عن تجميد وإلغاء ضرائب ورسوم أخرى لاسيما الرسوم التي تضمنها قانون المالية 2022 لحين إشعار آخر.

ثالثا- الإدارة الضريبية: إلى جانب العنصر التشريعي للنظام الضريبي هناك أيضا العنصر التنظيمي الذي يؤدي دورا مهما في جعل الضريبة وسيلة لتحقيق أهدافه.

في ظل تعدد الضرائب كما ذكرنا سابقا والتي كانت لزاما معها تعدد اللوائح الإدارية المفسرة للأحكام التشريعية وبالتالي تعدد التنظيمات الإدارية، تنوع الأجهزة الإدارية كلما ازداد تعقيد النظام الضريبي ولا بد من مراعاة التنسيق والتكامل بين الضرائب والنظام الضريبي في مجمله.

وبالتالي يمكن القول إن «الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي» فهي ذلك الجهاز الفني والتقني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال فرض الضرائب. (وكواك عبد السلام، 2012 ص4 و5).

والجدير بالذكر أيضا أن فعالية النظام الضريبي لا يتحقق إلا بكفاءة الإدارة التي تطبقه.

مما سبق ذكره فان النظام الضريبي هو أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تحقيق أهداف المجتمع في الدول المتقدمة والنامية ووسيلة من الوسائل التي تمكن كل من خلالها على حل المشاكل الاقتصادية

والاجتماعية التي يعانيتها أيا كان النظام الاقتصادي والسياسي الذي يحكمه، لذلك فإن التشريع يجب إن يكون معبرا عن فلسفة الأحكام والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثالث: هيكل النظام الضريبي فنيا، تقنيا، إداريا

انطلاقا من أن النظام الضريبي هو جملة من الضرائب المتنوعة والمتعددة، تبنى وتأسس بقوانين ومراسيم، وتعليمات ومنشورات لتوضيحها، فإنها تخضع إلى صياغة لتحصيلها، لتتم ضبط عمليتي الإنشاء والتحصيل في جهاز هيكلي يضمن أحقية الدفع في إطار قانوني واضح المعالم وذلك لكل الأطراف المتداخلة المتعاملة بالضريبة، الأمر الذي ينعكس على والمردود الذي تحتاجه خزينة الدولة.

المطلب الأول: الهيكل التقني النظام الضريبي.

لقد تبلور النظام الضريبي الجزائري وأصبح واضح المعالم بعد الإصلاحات الضريبية لسنة 1992 والتي كانت الهدف منها جعله يتميز بالبساطة والوضوح والمرونة والفعالية حتى يساير بذلك النظم الضريبية المتطورة إضافة لتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة وذلك ببناء ثقافة الالتزام البيئي وقد اعتمد في ذلك على محورين أساسيين: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022، ص 1 ال 196)

المحور الأول: يتمثل في إصلاح يمس المضمون والمحتوى من خلال إصلاح نظام الضرائب المباشرة والغير مباشرة

المحور الثاني: يتمثل في إصلاح هيكل بنيوي مس الإدارة الجبائية في حد ذاتها وذلك باستحداث هيئات جبائية جديدة مع مدها بالعنصر البشري والمادي اللازمين.

في ظل الإصلاح الذي سن أنواع الضرائب (الوعاء الضريبي) ثم استحداث ضرائب، وإلغاء البعض منها واستحداث قانون الإجراءات الجبائية وذلك لمعالجة التعقيد وإضفاء البساطة والشفافية في النظام الضريبي خاصة وأن

الإصلاح مس الضرائب المباشرة والغير مباشرة. ناهيك عن تعاقب القوانين التي تلغي وتضيف أنواع من الضرائب المسايرة للعصر.

الفرع الأول: الضرائب المباشرة.

والتي تفرض على رأس مال وقيمة ما يحققه المكلف أو ما يمتلكه من عناصر رأس المال ويتحمل الشخص نفسه ولا يستطيع نقل أعباء الضرائب إلى الغير المباشرة. ويمكن تقسيمها إلى:

- ضرائب المحصلة لحساب الدولة

- ضرائب المحصلة لحساب الجماعات المحلية

أولاً: الضرائب المحصلة لحساب الدولة

الضريبة على الدخل الإجمالي: أنشأت من خلال قانون المالية 1992 اشتمل على مجموعة كبيرة من المداخل، وحسب قانون الضرائب المباشرة الرسوم المماثلة لسنة 2021 المادة 02 منه هذه المداخل هي: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022، ص 1 ال 196)

- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية TS
- الأرباح الصناعية والتجارية BIC.
- الأرباح المهنية الغير تجارية BNC.
- عائدات المستثمرات الفلاحية RA.
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية والغير مبنية كما تنص عليها المادة 42 من هذا القانون.
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة RCM والعقارية RF.
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل (PV) بمقابل عن العقارات المبنية والغير مبنية والحقوق العقارية المحققة وكذلك الناتجة عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية والأوراق المماثلة والذي تم إدراجه حسب قانون المالية 2017.

خصائصها:

- ضريبة سنوية وحيدة تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة دخل.
- تخضع بعض مداخيل لمعدلات ثابتة مثل مداخيل العقارية 15% والإيجار المهني التجاري 7% ومداخيل أخرى بالسلم التصاعدي مثلما عليه الحال في المرتبات والأجور (قانون المالية 2020)
- تعتمد على تقنية الاقتطاع من المصدر.
- تتميز بالشفافية والبساطة وذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع مداخيل المكلف وكذلك وجود ضريبة وحيدة على الدخل بالرغم من تعدد طبيعة مداخيل

2-الضريبة على أرباح الشركات: تم تأسيسها بموجب المادة 38 من قانون المالية 1991 طبقاً لأحكام المادة 135 من (ق.ض.م.ر.م): تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 من (ق.ض.م.ر.م). وتسمى هذه الضريبة «الضريبة على أرباح الشركات». ويتكون الدخل أو الربح الخاضع للضريبة من فائض الناتج الإجمالي المحقق فعلاً بما في ذلك الأرباح والامتيازات العينية التي تتمتع بها المؤسسة على النفقات المخصصة لكسب الدخل والحفاظ عليه. يهتم نظام الضريبي خاص بالشركات حيث يخضع إجبارياً للنظام الحقيقي دون الأخذ بعين الاعتبار رقم الأعمال المحقق.

خصائصها:

- ضريبة عامة تشمل مجموع الإرباح التي تحققها المؤسسة.
- ضريبة ثابتة تخضع لمعدل ثابت لا تتغير مهما ازدادت قيمة الأرباح:
- 26% بالمائة لأنشطة التجارة والخدمات.
- 23% بالمائة لمؤسسات البناء والإشغال العمومية والري والأنشطة السياحية.

- 19 % بالمائة للأنشطة المنتجة للمواد والسلع.

➤ **ضريبة تصريحية:** يتعين على الشركة تقديم تصريح سنوي يتم فيه اكتاب مبلغ أرباح المؤسسة الخاضعة للضريبة ومتعلق بالسنة المالية قبل 30 أبريل من كل سنة كحد أقصى.

➤ **تقرض مرة واحدة في السنة** وعلى الأشخاص المعنويين فقط.

➤ **تسدّد وفقا للنظام الأقساط والتسديدات التلقائية والرسوم.**

وبهدف تشجيع وتحفيز الاستثمار الإنتاجي، فان قانون المالية لسنة 2022، نص على تأسيس المعدل المخفض في مجال الضريبة على أرباح الشركات والمحدد بـ 10 بالمائة (عوضا عن تطبيق المعدل الكامل 19 بالمائة)، المطبق على الأرباح المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج في حدود المبلغ المستعمل، خلال السنة المالية، لاقتناء معدات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممارس. (بيان من المديرية العامة للضرائب، بتاريخ 22-02-2022).

ثانيا الضرائب المحصلة لصالح الجماعات المحلية:

هناك ضرائب مباشرة أخرى تحصل جزئيا أو كليا لصالح ميزانية الجماعات المحلية (بلديات، الولايات) وتتمثل في:

1 - **ضريبة على الأملاك:** أسست بموجب قانون المالية 1994 تفرض هذه الضريبة على الأملاك بنسبة 1% التي تفوق 100.000.00 دج (هذه النسبة خاصة بقانون المالية 2020) وتمس العديد من الأملاك الثمينة فوق الاستعمال الشخصي مثل طائرات النزهة، الأملاك العقارية عندما لا تشكل الملك الوحيد، من مجوهرات، اليقوت، سفن النزهة الخ.

2- **الدفع الجزافي** تم إلغاء مواده 208 إلى 216 من قانون ض و ر م 2022

3- **الرسم العقاري** (قانون ضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مادة 254). وهو يطبق بصفة عامة على الملكيات المبنية والغير

مبنية ويرفع معدل الرسم العقاري حاليا على الملكيات المبنية بمعدل 03 % ويرفع لحد 10 % بالنسبة للملكيات

الغير مشغولة

4-الضريبة الجزافية الوحيدة: حسب قانون مالية 2007. والذي عدل فيما بعد بموجب قانون المالية 2016 ثم قانون المالية 2020 وهي موجهة لصغار التجار، وبالضبط للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاط صناعي، تجاري وحرفي لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 15.000.000 دج حسب قانون المالية 2020.

الهدف من هذه الضريبة الجزافية الموحدة هو تبسيط النظام الجبائي عن طريق تغطية الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والرسم على النشاط المهني TAP والرسم على القيم المضافة TVA تحت هذا الرسم الوحيد بمعدل 5% بالنسبة لأنشطة شراء وإعادة بيع السلع و12% بالنسبة لأنشطة تأدية الخدمات.

وللعلم بناء على قانون المالية لسنة 2022، فقد تم إعفاء المؤسسات الناشئة من الضريبة الجزافية الوحيدة، على غرار ما تم منحه لفائدة المؤسسات الناشئة التابعة للنظام الحقيقي في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، وهذا لمدة أربع (4) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، مع سنة (1) إضافية، في حالة التجديد.

5-الرسم على النشاط المهني: أسس بموجب قانون المالية 1996، إذ جاء هذا الرسم ليعوض الرسمين السابقين هما الرسم على النشاطات التجارية والصناعية والرسم النشاطات غير التجارية.

كما يفرض هذا الرسم على رقم الأعمال في القطاعات التجارة والمهنية (أصحاب المهن الحرة) ويقدر معدل الرسم على النشاط ب: 2 %، و 3% فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج عن النشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب ويخفض هذا المعدل إلى 1% بالنسبة للنشاطات ذات الإنتاج السليبي دون الاستفادة من التخفيضات. وفيما يخص الرسم على النشاط المهني، أدرج قانون المالية لسنة 2022 تخفيضا جوهريا في الرسم على النشاط المهني وتجسد ذلك، حسب البيان، في كون منتجي السلع لم يعودوا خاضعين للرسم على النشاط المهني، ولم تعد المهن غير التجارية خاضعة للرسم على النشاط المهني، كما تستفيد الأنشطة الأخرى من تخفيض في معدل الرسم على النشاط المهني حيث ينخفض من 2 بالمائة إلى 1,5 بالمائة (باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب).

2- **الدخل العقاري:** في إطار إصلاحات النظام الجبائي، ادخل قانون المالية 2022، المداخيل العقارية السنوية التي تتجاوز 600.000 دج في وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي، وتخضع هذه المداخيل الى ضريبة مؤقتة بنسبة 7 %. إما الإيجارات الخام السنوية التي تقل أو تساوي مبالغها 600.000 دج فتخضع إلى ضريبة تحريرية.

الفرع الثاني: الضرائب الغير مباشرة.

هي الضريبة التي يدفعها المكلف (الممول) مؤقتا وتستطيع نقل عجزها لشخص آخر، فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك، والخدمات المؤداة، يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة وتشمل الضرائب على التداول والإنفاق. وتقسم لأربعة أنواع هم:

1- الرسم على القيمة المضافة.

2- الرسم الداخلي على الاستهلاك.

3- الرسم على المنتجات البترولية.

4- حقوق الطبع والتسجيل.

5- الحقوق الجمركية.

1-1 **الرسم على القيمة المضافة :** إن إدخال الرسم على القيمة المضافة في المنظومة الجبائية الجزائرية كان ضرورة ملحة للرفع من النظام الجزائري وعصرته وفق المعايير الدولية المعمول بها في مختلف نظم الجباية المتطورة وقد جاء ليستبدل نظام الرسم على رقم الأعمال الذي بقي معمول به إلى غاية 31_12_1992 والمتميز بالرسمين "الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج "والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات " وذلك من اجل تفادي سلبات نظام الرسوم على رقم الأعمال والاستفادة من الامتيازات التي ينتجها الرسم على القيمة المضافة

أنشأ بموجب قانون 36-90 مؤرخ 1990/12/31 متضمن قانون المالية 1991 (مادة 02 من القانون).

بدا العمل بهذه الضريبة وفق قانون المالية 1992 (بلوافي عبد المالك، 2012/2011، ص54)

واعتمد ابتداء بأربعة معدلات حددت كما يلي المعدل المخفض الخاص بنسبة 7% والمعدل المخفض بـ 13

% والمعدل العادي بنسبة 21% والمعدل المرتفع المضاعف بنسبة 40% ثم بعد ذلك شهد تغيرا في قوانين المالية

وعلى العموم هو " ضريبة غير مباشرة تكون في العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والخدمي وبغض النظر على

القطاع الزراعي والنشاطات الغير تجارية وغير صناعية او عن إعفاءات نص عليها القانون" كما خضع المشرع الجزائري

كل العمليات الاقتصادية لهذا النوع من الضرائب.

1-2 خصائصها:

➤ ضريبة على الإنفاق يتحملها المستهلك.

➤ ضريبة غير مباشرة بحيث يخضع لها مكلفين اثنين هما المكلف القانوني والممثل في المدين الشرعي للخزينة العمومية

يقوم بدفع TVA على مدار الدورة الاقتصادية للمنتج (الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك) فالمكلف القانوني وفق لهذا

المبدأ (المستورد، المنتج، تاجر الجملة، الموزع، تاجر التجزئة) والمكلف الحقيقي متمثل في المدين الحقيقي للخزينة

العمومية بحيث يقوم بدفع TVA تكون محملة في سعر السلعة التي يقتنيها المستهلك النهائي.

➤ ضريبة نسبية ثابتة إذ انه يحتسب بمعدلات ثابتة لا تزيد بزيادة الأعمال وحاليا مستقر على المعدل المخفض 9 %

والمعدل المرتفع 19%.

➤ ضريبة تعتمد على آلية الحسم حيث انه على مستوى الدورة الاقتصادية (الإنتاج، الاستيراد، التوزيع

...الاستهلاك)، فان حساب TVA يكون أولا بحساب الرسم المستحق على المبيعات أو الخدمات، ثم حساب

الرسم المثلل للتكاليف (المشتريات، الخدمات) وأخيرا نحسب الفارق بين الرسم المستحق على المشتريات

والخدمات وهي TVA المدفوعة للخزينة.

- اتساع مجال تطبيق الرسم فهو يشمل العمليات ذات الصبغة الصناعية، التجارية، الحرفية، المهنية، وهو ما ينتج عنه تعدد المكلفين بالرسم من منتجين، مستوردين، تجار جملة، تجار التجزئة، موزعين، أصحاب مهن حرة.... الخ
- شمول الرسم على كل حلقات الدورة الاقتصادية للمنتوج ساهم بوفرة حصيلة الرسم وسرعة تحصيله
- بما أن الرسم يتميز بالية الحسم فهو أيضا يتميز بأنه ضريبة محايدة وشفافة لا تؤثر كثيرا على خزينة المؤسسة خاصة وإنها عبئ خام تحمل بصفة مطلقة من طرف المستهلك النهائي زيادة على نظام الشراء بالإعفاء الهادف لتحقيق الضغوط المالية التي تثقل كاهل خزينة المستثمرين عن طريق السماح لهم بشراء التجهيزات دون رسوم.
- ضريبة تتميز بخاصية الاسترجاع أو التسديد وهو يمثل المظهر الإضافي لحق الحسم عندما يتعذر الاستفادة من هذا الأخير لأسباب محددة ومحصورة قانونا لذا يسمح في بعض الحالات للمكلفين بالضريبة الذين لا يمكنهم حسم الرسوم المدفوعة لمموليهم باسترجاع الرسم عن طريق التسديد المباشر وفق لشروط محددة مثل حالة التوقف عن النشاط.
- الرسم على القيمة المضافة ضريبة جمركية وداخلية زيادة على العمليات التي تفرض في الداخل فهي تفرض على عمليات التجارة الخارجية ويطبق عليه كافة القواعد المتعلقة بالضرائب الجمركية (المنازعات، التحصيل....) لأنها توقف الحقوق الجمركية المتمثلة حسب قانون الجمارك فيما يلي: القبول المؤقت، الاستيداع، العبور).
- الرسم على القيمة المضافة ضريبة تحصل لصالح خزينة الدولة، وتحصل جزئيا في حدود نسب معينة لصالح الجماعات المحلية وذلك وفق التقسيم التالي:
- بالنسبة للعمليات المقامة في الداخل 85 % لصالح ميزانية الدولة و 10 % لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية، 5 % لصالح البلديات.
- بالنسبة للعمليات المخصصة للاستيراد فتحصل وفق النسب 85 % لصالح ميزانية الدولة و 15 % لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL.

➤ ضريبة تلزم الخاضعين لها بالتعامل بالفواتير لضبط المعاملات التجارية.

➤ يسمح بضمان عدالة ضريبية أكبر للمستهلك النهائي فيما يخص المنتجات الوطنية لان وعاؤها لا يتكون في كل

مرحلة من قيمة السلعة بكاملها وإنما بالقيمة المضافة أي بمقدار مساهمة المشروع في العملية الإنتاجية.

2- الرسم الداخلي على الاستهلاك: تم إحدائه بموجب قانونية المالية لعام 1991 ويؤخذ بعين الاعتبار هذا الرسم

عند حساب الرسم على القيمة المضافة، بحيث يدمج في الأساس الخاضع لرسم على القيمة المضافة ويسري على

الرسم الداخلي لاستهلاك القواعد الخاضعة بالتأسيس والتصفية، والتحصيل والمنازعات المطبقة على الرسم القيمة

المضافة (قانون الرسوم على رقم الأعمال، المادة 24)

3- الرسم على المنتجات البترولية: وهي من الضرائب النوعية على الإنفاق ويطبق على المنتجات التالية: (البنزين

وزيت، البروبان، البوتان، غاز أوليل، غاز البترول السائل).

وتمثل المادة الخاضعة للرسم والموجهة للاستهلاك وتسري على هذا الرسم نفس القواعد المطبقة على الرسم على

القيمة المضافة كما يطبق الرسم على المنتجات البترولية وفق تعريفات. (قانون 3-22 المؤرخ في 28/12/2003 متضمن قانون

المالية 2004 جريدة رسمية عدد 83)

4- حقوق التسجيل والطابع: حقوق (رسوم) التسجيل والطابع من الضرائب على التداول التي تفرض على مظاهر

الثروة، وقد خص المشرع الجزائري حقوق التسجيل والطابع بقانونيين مستقلين. (بلوافي عبد المالك، 2012/2001، ص60)

أ- حقوق التسجيل:

تمس مجموعة العقود التي تجري عليها عملية تسجيل العقود:

- الرسمية.

- القضائية متضمنة قرارات نهائية للعقود الإدارية.

- عقود نقل الملكية وحق الانتفاع، بالمنقولات او العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار

- تأسيس، تأجيل، تحويل، حل الشركة.

والجدير بالذكر هنا أن حقوق التسجيل تأسست بموجب قانون مالية 1994، أدرج طريقتين، منفصلين للقياس للحد من التهرب الضريبي هما:

- طريقة خاصة بانتقال الملكية بين الإحياء.

- طريقة خاصة بانتقال الملكية بعد الوفاة.

ب- حقوق الطابع: هو نوع من أنواع الضرائب غير مباشرة التي تجنى لصالح ميزانية الدولة ويخضع لحق الطابع كل العقود والإعلانات المحددة في الجزائر وخارجها ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: (بلوافي عبد المالك، 2001/2012، ص53)،

- الطابع الحجمي على المحددات والعقود الإدارية.

- الطابع الحجمي على الإعلانات ذات الطابع التجاري.

- طابع المخالصة (الفواتير)

- طابع على الوثائق المسلمة

وهنا يمكننا القول انه يختلف حق الدفع حسب المعدات الواجب دفعها عند كل نوع (النظام الجبائي الجزائري، مديرية التشريع الجبائي. (جنان المالكي، 2004، ص 18-19).

5- الرسوم الجمركية: تطبق على كل أنواع السلع التي تتخطى الحدود الإقليمية للدولة سواء عند دخولها أو خروجها في هذه الأخيرة وتشمل الحدود الترابية والمالية، تذكر منها هذه الرسوم:

- التعريف الجمركية

- الرسم الخاص الإضافي (اسس بموجب مادة 99 قانون المالية 1994)

- الإتاوات الجمركية وفق (مادة 165 قانون المالية 1985)

ولقد عرفت معظم الضرائب والرسوم تعديلات خلال معظم سنوات كانت تستهدف بدرجة أولى زيادة مساهمة الضرائب وتمويل موازنة العامة للدولة وبالإضافة للأهداف الاقتصادية والعسكرية.

الفرع الثالث: معايير التفرقة والتقدير بين الضرائب المباشرة والغير مباشرة.

1- معايير التفرقة:

الجدول رقم (1-2): يحدد معايير التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة

ملاحظات	ضرائب الغير مباشرة	ضرائب المباشرة	معيار
قائم على العلاقة بين الادارة (الضرائب التي تقوم بفرض الضريبة وتحصيلها بناء على قوائم اسمية او جداول منها اسماء المكلفين	- دون اي علاقة يتم فرضها وتحصيلها. - مناسبة دافع اقتصادي - يمكن للمشرع عند التحصيل يغير في الطريقة بكشوف او دون كشوف فيؤثر على وصف الضريبة.	ضريبة مباشرة قائمة دون وسيط	القانوني
	امكانية نقل عبء من شخص لآخر تربطه به علاقة اقتصادية ويسمى هذا الاخير المكلف الفعلي.	اذا كان المكلف قانونا هو الذي يتحمل عبء الضريبي بصورة نهائية و لا يمكنه نقل عبئها لشخص اخر تربطه به علاقة اقتصادية.	الاقتصادي
مدى ثبات واستقرار المادة الخاضعة للضريبة	مادتها ظرفية متقطعة كالاستيراد، استهلاك بعض السلع (تداول والإنفاق)	مادة الضريبة تتميز بالثبات والاستقرار مثل: ضريبة على الدخل الاجمالي	الثبات والاستقرار

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على جملة من القوانين المالية (2009، 2015، 2019، 2020)

2- معايير التقدير:

الجدول رقم (1-3): يحدد معايير التقدير والتشابه بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة

المعيار	ض. مباشرة	ض. غ. مباشرة	ملاحظات
الثبات والحصيلة	تفرض على الثروات والدخل كونها لا تتأثر بالثغرات الاقتصادية	تفرض على التداول والاستهلاك فهي غير ثابتة وغير مستقرة	
مرونة والحصيلة	اقل مرونة هي فترة - انكماش اقتصادي - عبء في الإنعاش الاقتصادي	- مرنة أكثر في الإنعاش الاقتصادي - عبء في الكساد (انخفاض المعاملات)	مدى إمكانية زيادة الحصيلة الى احتياجات الدولة لأموال إضافية في ظروف معينة
الاقتصاد في النفقات	قلة نفقات تحصيلها (الادارة لا تحتاج عدد كبير من موظفين، لتقديرها ولا الى اجراءات لتحصيلها	تفرض على الانفاق نفقات تحصيلها كبير	
الملائمة	أكثر ملائمة (إعداد كشوفات بالأسماء	اقل ملائمة - شخص مكلف مجهول	
الوعي الضريبي	مكلفين أكثر وعي	اقل وعي (تفرض على الانفاق)	
النظام الاقتصادي	نظام دول متقدمة	دول الناشئة (تفرض على السلع الضرورية)	
العدالة	أكثر تحقيق للعدالة (واضحة الدلالة)	اقل لعدم إدخال مقدرة تكلفيه للمكلف لان المكلف مجهول	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جملة من القوانين المالية (2009، 2015، 2019، 2020)

المطلب الثاني: الهيكل الفني للنظام الضريبي.

إن فرض الضريبة يعد من الأمور المعقدة والمتداخلة، لذلك فإن يراعي المشرع عدة جوانب أثناء فرضها ويحاول إن يوفق بينهما وذلك من خلال التنظيم المحكم للضريبة لذلك نجد اغلب الأنظمة الضريبية تتبع خطوات التالية للحصول الضريبي:

الفرع الأول: تحديد الوعاء الضريبي

الوعاء الضريبي: المادة التي تفرض عليها الضريبة وقد تكون هذه المادة أموالاً (رأس المال، دخل، أشخاص) وعليه فالوعاء الضريبي يحوي العناصر التالية: (عبد الكريم بريشي، 2013/2014، ص107):

1- اختيار أساس فرض الضريبة: ويتم فرض الضريبة على:

- الأشخاص.
- لأموال (التركات، الزيادة في رأس المال، الندرة، على الدخل).
- إيقاف الدخل (الاستيراد، التصدير، رقم الأعمال، رأس المال وانتقال الملكية).

2- تحديد الواقعة المنشئة للضريبة: الذي يخضع لعدة اختيارات (عبد الكريم بريشي، 2013/2014، ص108):

- ضمان الوفرة المالية.
- تحقيق الأهداف المستوحاة من الضريبة.

3- تحديد المادة الخاضعة للضريبة ويتم بطريقتين

أ- تقدير كمي: يقصد به التعرف على قيمة مادة الخاضعة بعد خصم مبلغ العناصر التي حددها المشرع للوقوف على المقدرة التكلفة الحقيقية للممولين.

ب- تقدير كمي: ويتم تقديره بعدة طرق منها.

- تقدير بواسطة الإدارة الضريبية والذي يتم بعدة أساليب منها:

- كأسلوب مظاهر الخارجية الذي يحدد المادة الخاضعة على أساس المظهر الخارجي للمكلف كأن يعتمد على عدد السيارات التي يمتلكها المكلف، مساحة البيت، الخ كتقدير ثروة الشخص.
- وأسلوب التقدير الجزائي ويتم تقدير المادة الخاضعة جزائياً وذلك بالاعتماد الأدلة والقرائن التي تحددها القانون الضريبي ويعرف بالجزاف القانوني ودور الإدارة تقتصر على تطبيق الضريبة فقط، وهناك أسلوب الجزائي الاتفاقي والذي يتم بالاتفاق بين الممول والإدارة، الضريبة على مبلغ تمثل مقدار دخله.
- التقدير المباشر: ويعتمد على تصريحات المكلف والإدارة حيث تقوم بمقتضاه المكلف بإيداع تصريح يتضمن سائر أعماله كما هو مثبت في دفاتره المحاسبة والإدارة والحق في الرقابة، والتحقق.
- أما الأسلوب الآخر فهو يلزم إدارة الضرائب شخص آخر غير المكلف يقدم تصريح يحدد قيمة مقدار دخل المكلف الأصلي الخاضع للضريبة، والأصل في ذلك أن يكون هذا مديناً للممول وبمبالغ تعتبر من ضمن الدخل الخاضع للضريبة. (كريم بريشي، 2013/2014، ص 110)

مثال: في حالة صاحب العمل الذي يقدم تصريحاً عن الأجور التي يدفعها كالعامل.

الفرع الثاني: تصفية الضريبة.

يقصد بها تحديد قيمة الضريبة وذلك بفرض معدل الضريبة على المادة الخاضعة للضريبة ومن ثم تحديد المبلغ الواجب دفعه لمصلحة الضرائب في هذا المجال توجد طرق لتصفية الضريبة النسبية والتضاعفية (104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة):

الفرع الثالث: تحصيل الضريبة.

بعد عملية التصفية يواجه عملية تحصيلها والتي تتمثل في نقلها من ذمة المكلف إلى الخزينة

أولاً: مفهوم التحصيل: يقصد بالتحصيل مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل الدين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية، إذ في هذه المرحلة تتكون العلاقة بين الإدارة الضريبية والشخص المكلف.

- الشروط المتعلقة بالتحصيل: قبل الشروع في التحصيل لابد من التأكد من الشروط التالية:

INSTRUCTION GENERALE SUR LA PROCEDURE DU RECOUVREMENT FISCAL ANNEE 2019 page 1 ET 2

- التحقق من وجود الدين المستحق.

- حلول وقت وآجال استحقاق الدين.

- عدم تقادم الدين الجبائي.

- عدم اكتتاب التأجيل القانوني للدين. (المادة 74 من قانون الإجراءات الجبائية).

وتتم عملية التحصيل الضريبي بالطرق التالية:

- التحصيل المباشر: يقوم المكلف بالضريبة بدفع ما عليه من مستحقات مالية بنفسه أو بواسطة من ينوبه. (علي زغدود، 230، ص 2010).

- الاقتطاع من المصدر: تتم هنا عملية التحصيل من شخص آخر غير المكلف بالضريبة، كان يقوم صاحب العمل باقتطاع الضريبة من الرواتب قبل تسليمها لأصحابها.

- أسلوب الإقساط المقدمة: يتم فيه الدفع على شكل إقساط أو دفعات كل ثلاثة أشهر وتكون هذه الإقساط بحسب تقدير المكلف لما سيكون عليه الدين، وتعتبر هذه الإقساط بمثابة مبالغ مسددة للدولة سيتم خصمها من قيمة الضريبة التي ستحددها الدولة في نهاية السنة.

- كما تنص المادة 362 من ق.ض.و.ر م انه يجوز الترخيص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون منذ سنة على الأقل نشاط تخضع إرباحه للضريبة على الدخل في صنف الإرباح المهنية أو الضريبية على إرباح الشركات وذلك بان يؤديوا الرسم بطلب منهم وفقا لنظام التسيقات على الحساب .

- والجدير بالذكر انه لا يمكن مباشرة التحصيل دون توفر سند التحصيل والذي هو عبارة عن وثيقة قانونية تستعمل في تحصيل الضريبة وتحمل الدين الواجب السداد، والسندات التي تصدر من طرف الإدارة الجبائية تتمثل في:

-الحقوق الفورية:

تشمل على حقوق الفورية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي، وكذلك المكلفين الخاضعين للنظام الجزائي ن ويشمل أيضا حقوق الطابع والتسجيل الصادر من مصالح مفتشية الطابع والتسجيل في شكل أوامر دفع تسدد لدى قبضة الضرائب.

- الحقوق المعانة عن طريق الجداول:

تتمثل في الضرائب التي تصدر في الجداول العامة مثل IRG الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي أو IBS، وكذلك الضرائب التي تصدر بواسطة جداول فردية التي تخص فرض ضرائب إضافية أو تسوية وضعيات جبائية.

- تحصل الضريبة من طرف أعوان مؤهلين للقيام بذلك والمتمثلة في (المادة 145 من قانون الاجراءات الجبائية _ الفقرة الاولى):

- قابض الضرائب (سابقا).

- رئيس مصلحة المتابعات.

- عون المتابعة.

- المحضر القضائي.

المطلب الثالث: هيكل الإدارة الضريبية

يخضع هيكل الإدارة الجبائية للإصلاح الضريبي الذي كان يهدف بالأساس إلى تقسيم الإدارة الجبائية حسب

معاييرين أساسيين : (بليض جميلة، 2017، ص 41)

- التقسيم بحسب الحجم والأهمية.

- التقسيم بحسب الوظيفة.

الفرع الأول: التقسيم بحسب الحجم والأهمية:

تقسم الإدارة الجبائية بحسب أهمية وقيم المكلفين بالضريبة متمثل في المصالح الخارجية_حسب ما تحدده المادة 2، الفصل الأول من المرسوم التنفيذي 06_327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها والتي تتكون من:

- مديرية كبريات المؤسسات.
- المفتشية الجهوية للمصالح الجبائية.
- المديرية الجهوية للضرائب تحددها المادة 13 من المرسوم التنفيذي 06_327
- المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات تحددها المادة 10 من المرسوم التنفيذي 06_327
- المركز الجهوي للإعلام والوثائق تحددها المادة 13 من المرسوم التنفيذي 06_327
- المديرية الولائية للضرائب تحددها المادة 17 من المرسوم التنفيذي 06_327
- مركز الضرائب تحددها المادة 20 من المرسوم التنفيذي 06_327
- المركز الجوازي للضرائب تحددها المادة 26 من المرسوم التنفيذي 06_327

أولاً: إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى DGE: تم إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى بموجب المادة 32 من قانون المالية 2002 وكان الهدف الرئيسي من إنشائها هو التحكم أكثر في التحصيل الضريبي وإضفاء فاعلية أكثر على الجبائية عن طريق خلق ثقافة الجبائية المؤسسات الكبرى بحكم أن هذه الأخيرة تكون مساهمتها الجبائية في خزينة الدولة كبيرة، مما يستدعي خلق آليات خاصة لجبائية هذه الشركات إما على مستوى التصريح الجبائي إما على المستوى الأوعية الضريبية أو التحصيل أو المنازعات.

ولقد أصبحت مديرية المؤسسات الكبرى عملية ابتداء من سنة 2006 وهي تضم الشركات الكبرى المحددة من المنظور الجبائي فيما يلي:

- الشركات البترولية المحكومة باحكام القانون (86/14) المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات
- الشركات الأجنبية التي ليست لها منشأة مستقرة بالجزائر، والشركات المقيمة في العضوة في التجمعات الأجنبية
- كما تتكفل مديريه كبريات المؤسسات فيما يخص المؤسسات الخاضعة مجال اختصاصها، بمهام الوعاء والتحصيل والمراقبة والمنازعات الخاصه بالضرائب والرسوم الواقعة على عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمجمعات المشكلة بقوه القانون أو فعليا أو الكيانات مهما يكون شكلها القانوني، ومهما يكن محل مؤسستها الرئيسي أو مديرياتها الفعلية أو مقرها ولا سيما في مجال الوعاء والتحصيل والمراقبة والمنازعات والاستقبال والإعلام (المادة 03 من العدد 59 المرسوم التنفيذي 06-327 لمؤرخ في 24-09-2006).
- يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية 2002 في إطار برنامج شامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية تقوم مديرية كبريات المؤسسات التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006 بتسيير أساس الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري والخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي تفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركة البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر وتتكفل بهذه المديرية بما يلي:
- تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها.
- توسيع طرق الطعن.
- تحديث وتبسيط الإجراءات بوضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات بواسطة المحادث الجبائي الوحيد.
- يهدف إنشاء هذه المديرية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي: حسب المادة 3 من المرسوم 06 _

327

- التحكم في تسيير ومراقبة الملفات الجبائية الأكثر أهمية.
- تحقيق فاعلية أكبر في تحصيل الضريبة باعتبار أن الطاقات الجبائية تركز في عدد محدود من المؤسسات الكبرى.
- عصrone الهياكل بإدخال طريقة حديثة لتنظيم المهام الجبائية وتبسيط الإجراءات.

- تحسين خدمات المقدمة للمكلفين عن طريق جمع المهمات الأساسية في مصلحة واحدة (إعلام آلي، مراقبة، منازعات).

تتكون مديرية كبريات المؤسسات حسب المادة 4 من المرسوم 06_327 من (5) مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية لجباية المحروقات.

- المديرية الفرعية للتسيير.

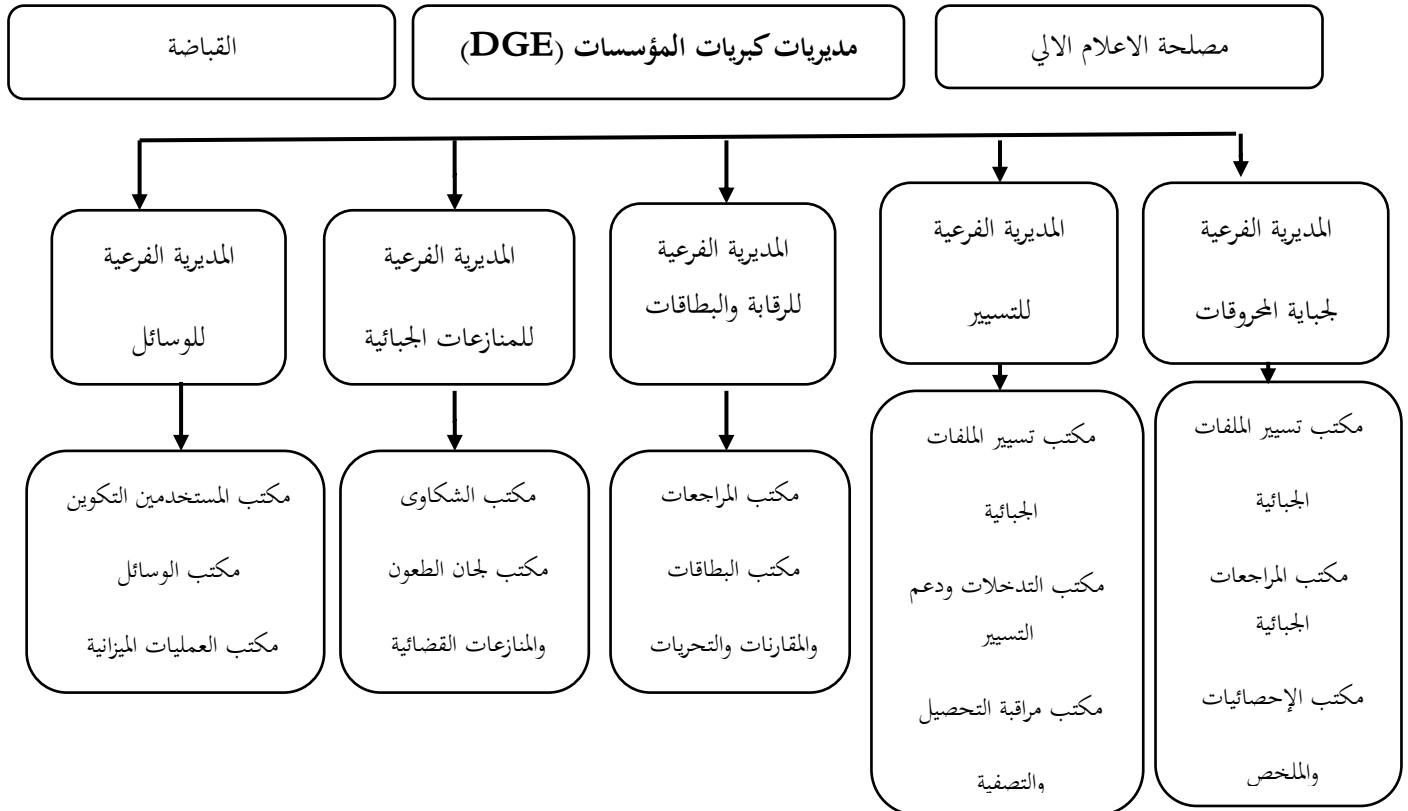
- المديرية الفرعية للرقابة والبطاقات.

- المديرية الفرعية للمنازعات.

- المديرية الفرعية للوسائل.

- وتتضمن أيضا: قباضة، مصلحة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة، مصلحة للإعلام الآلي.

الشكل رقم (1-1): مخطط للهيكل التنظيمي للمديرية كبريات المؤسسات



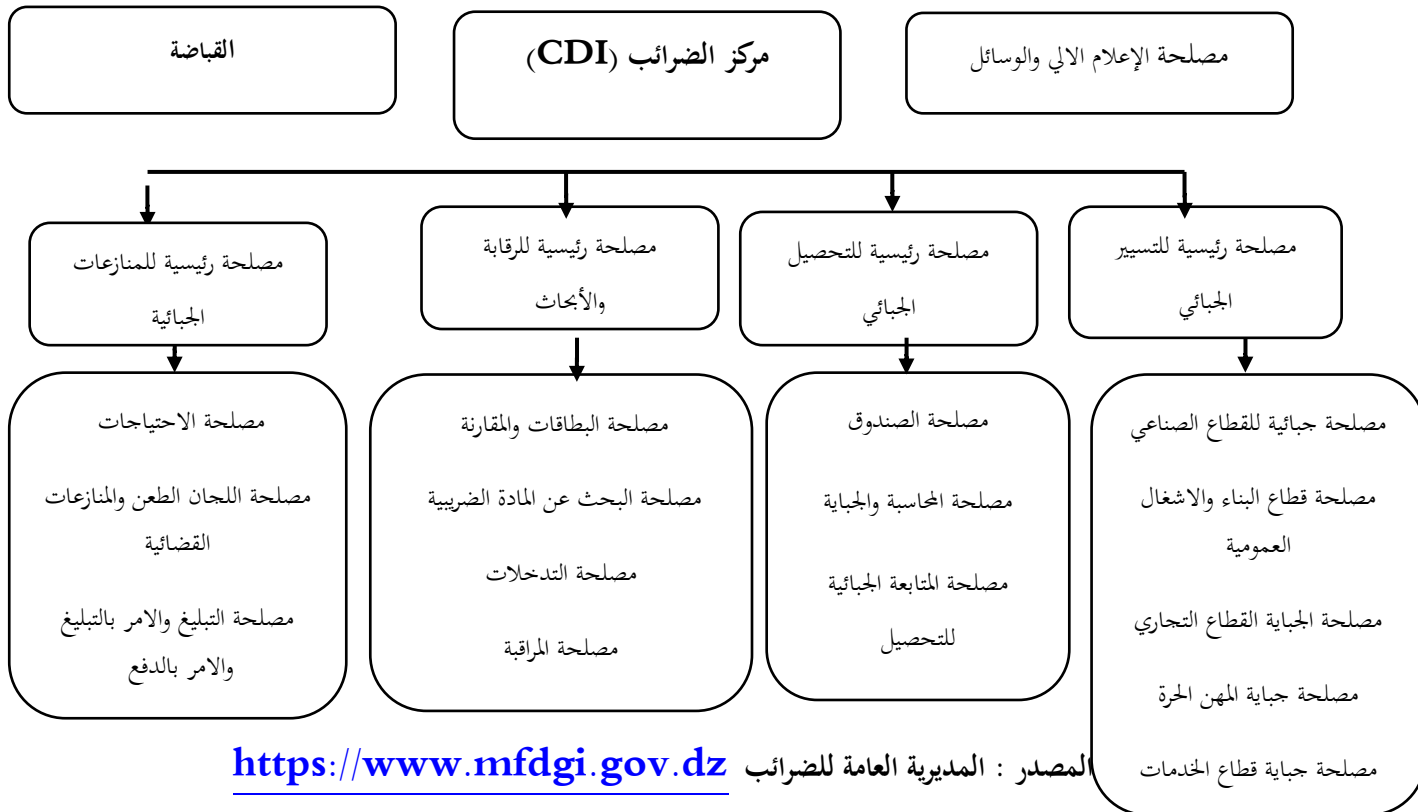
المصدر : المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/>

ثانيا: تأسيس مراكز الضرائب CDI: يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا في تسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم وتأسيس هذا المركز يدخل في إطار عصنة الإدارة الجبائية الذي يطمح لتقدم خدمة نوعية وتطوير الشراكة مع المكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة ومعالجة سريعة، ويهدف إنشاء هذه المراكز إلى تحقيق:

- التخصص في تسيير ملفات المكلفين.
- تقليل المصالح والهيئات.
- عصنة الإجراءات الضريبية.
- تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين.

ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول تفصيلي يبين فيه الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب في الشكل ادناه.

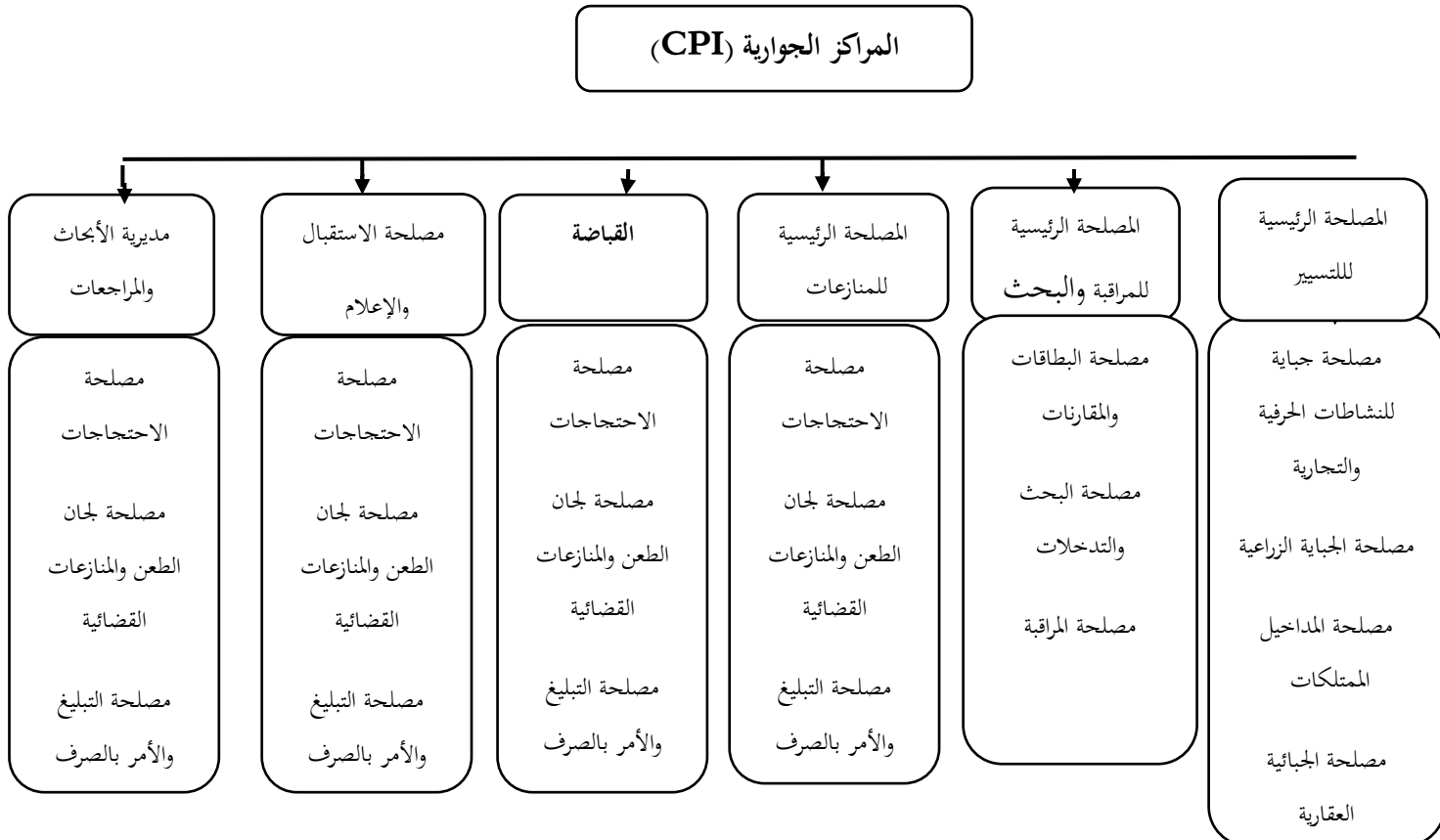
الشكل رقم (2-1): مخطط للهيكل التنظيمي لمركز الضرائب (CDI)



ثالثا: تأسيس المراكز الجوية CPI: تتولى هذه المراكز الضريبية الجوية بصغار المكلفين بالضريبة والخاضعين للضريبة الجزائية الوحيدة IFU وهي بذلك تكون الأقل الأهمية في التحصيل الجبائي وتكون مرتكزة على النظام الجزائي. يمثل إطلاق المركز الجوي للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج العصرية للهياكل الإدارية الجبائية وإجراءات تسييرها الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب. ومراكز الجوية للضريبة تختص بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساس في المكلفين بالضريبة التابعة للنظام الضريبة الجزائية الوحيدة، والهدف من إنشاء المراكز الجوية نلخصها في النقاط التالية:

- يمثل الطرف الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة إذ يضع تحت تصرفهم هيكل وحيد ومختص يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المفتشيات والقباضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية

الشكل رقم (3-1): مخطط التنظيم الهيكلي للمراكز الجوية للضرائب (CPI)



المصدر: المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/>

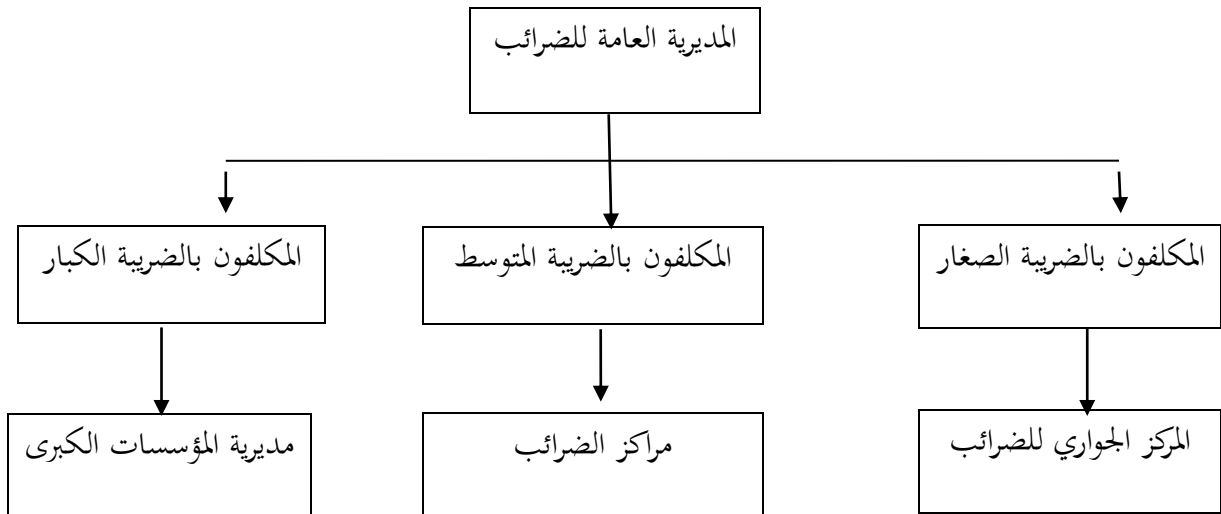
رابعاً: إعادة هيكلة المديرية العامة للضرائب DGI: تم اعتماد وهيكلية جديدة للمديرية العامة للضرائب فبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 364-07 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، فإن المديرية العامة للضرائب مكلفة بـ:

- السهر على دراسة واقتراح وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضرائب وتصفياتها وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم الجبائية وشبه الجبائية.
 - السهر على تحضير ومناقشة الاتفاقيات الجبائية الدولية والاتفاقات الدولية التي تحتوي على أحكام جبائية أو شبه جبائية.
 - تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الجبائيين.
 - السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم أيا كانت طبيعتها.
 - توفير أدوات تحليل ومراقبة تسيير ومردودية مصالح الإدارة الجبائية، لا سيما مؤشرات نجاعة المصالح الجبائية.
 - السهر على تحسين علاقات المصالح الجبائية مع المكلفين بالضريبة.
- التي تتكون من 8 مديريات مركزية كبرى وهي:
- مديرية التشريع والتنظيم الجبائيين.
 - مديرية المنازعات.
 - مديرية العمليات الجبائية والتحصيل.
 - مديرية الأبحاث والتدقيقات.
 - مديرية الإعلام والوثائق الجبائية.
 - مديرية الإعلام الآلي والتنظيم.
 - مديرية العلاقات العمومية والاتصال.

- مديرية إدارة الوسائل والمالية.

خامسا: إنشاء المدرسة الوطنية للضرائب ENI: في ظل الانفتاح الإدارة الجبائية على الاقتصاد المفتوح وهو ما يتطلب المد بالعنصري البشري المؤهل الذي مهد لتحكمهم المتقن في الجانب التقني للضريبة ولا يتحقق إلا بالإلمام بالمعارف المحاسبية والمالية المتجددة باستمرار ضمن هذا الإطار كان صندوق النقد الدولي FMI قد أوصى بضرورة تأهيل وتكوين الأعوان المتخصصين في الجباية الشيء الذي مهد إلى إنشاء مدرسة وطنية للضرائب سنة 1994 تعنى بتكوين ورسكلة أعوان الجباية.

الشكل رقم (1-4): مخطط يوضح التوجه الهيكلي الجديد للإدارة الضريبية في الجزائر



المصدر: <https://www.mfdgi.gov.dz/>

الفرع الثاني: التقسيم بحسب الوظيفة

وفيها تكون هناك إدارة متخصصة في التقييم وأخرى في التحصيل على أن تقوم أخرى بوظيفة المنازعات وأخرى تكلف بالرقابة الجبائية. مثلما تم ذكره في المرسوم التنفيذي 06_327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها ويحدد الفروع واختصاص كل فرع وعدد المكاتب المنظمة حسب وظيفة كل مكتب.

المبحث الرابع: علاقة النظام الضريبي بالتوازنات المالية (البنية الاقتصادية، أزمة كوفيد 19).

تعد عادة العوامل التالية الموارد الطبيعية والموارد البشرية وتكوين رأس مال والتطور النفسي وطبيعة البنية المؤسساتية في الدولة أهم مصادر النمو الاقتصادي وجود تحسن مستمر في قدرة الاقتصاد على تلبية طلب الناس من السلع والخدمات، وهذا التحسن، يعتمد ضمن ما يعتمد على زيادة الإنتاج ومصادر النمو ولضمان استمرارية النمو وتجنب التراجع كان لزاما إيجاد سبل لتحسين توازن اقتصادي يشمل جميع مبادئه.

فمفهوم التوازن الاقتصادي في المجتمعات الكلية بالغ الأهمية تسعى إليه جميع الدول بلا استثناء وعلى اختلاف جميع توجهاتهم الاقتصادية ويعتبر التوازن الكلي عامل ثقة للاقتصاد للمضي قدما نحو التنمية. كما لا يمكن إنكار السياسة المالية التي هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق هذا التوازن الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات.

وبما أن الضرائب أداة من أدوات السياسة المالية فإننا سنتطرق لها في هذا البحث كعنصر رئيسي ومؤثر.

المطلب الأول: دور النظام الضريبي في التوازنات الداخلية

للضرائب مكانة هامة في تحقيق معدلات نمو موجبة ومستدامة في الناتج المحلي، كما استخدمت الضرائب أيضا لتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الدولة، كذلك يهدف نظام الضرائب لتنظيم الاقتصاد وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

الفرع الأول: تأثير النظام الضريبي على الناتج المحلي الخام

يعرف الناتج المحلي الخام على أنه "مجموعة قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة عادة سنة واحدة". (عبد الحميد برحومة، 2014، ص 99)

وهو ما يعني أن الناتج المحلي يشمل ما يتم إنتاجه داخل الدولة فقط سواء من قبل المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة وقيمون داخلها أو من الأجانب الذين يعملون داخل الدولة وهذا لا يعني أن تدخل في حسابات الناتج المحلي ما ينتجه المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ولكنهم يعملون خارجها.

فدور الضريبة أساسي خاصة عندما يكون التحصيل الضريبي يتميز بالكفاءة الأمر الذي يقوم بدوره لتوسيع القاعدة الضريبية، ومن ثم زيادة معدل الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: تأثير النظام الضريبي على التضخم

1- الفجوة التضخمية:

1-1 مفهوم التضخم: يعتبر مشكلة التضخم إحدى المشاكل التضخمية التي يعاني منها دول العالم المتقدمة

والنامية على حد سواء فالتضخم يحدث في حالة احتلال اقتصادي ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على كل الحسابات الاقتصادية كذلك يؤثر على كل الموازنات الداخلية والخارجية.

* الناتج القومي الإجمالي: القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية، التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها " لا يدخل في حسابات الناتج القومي ما ينتجه الأجانب للذين يعملون داخل الدولة.

* الدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة في خلال فترة زمنية معينة.

* حسب الكثير فإن التضخم الحقيقي هو طرف اقتصادي لا يؤدي فيه إضافة الطلب الكلي إلى زيادة أخرى في الإنتاج (بوري محي الدين، 2017-2018، ص129) ان زيادة الطلب الكلي هو زيادة في طلب الاستهلاك، الاستثمار وكذلك يعرف على انه الاقتصاد لا يبني عليه زيادة في حجم الإنتاج، وكذلك يعرف على انه " الارتفاع العام و المستمر في الأسعار الذي يواكبه زيادة في الإنتاج " (بوري محي الدين، 2017-2018، ص130) .

1-2 علاج الفجوة التضخمية: إذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي وبالتالي كمية الناتج لا

يستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد مما يدفع المنتجين لتوظيف عناصر إنتاج جديدة من أجل زيادة مستوى الإنتاج لملاحقة الطلب الكلي في حالة التوظيف الكامل فإن الاقتصاد قد استنفذ جميع عناصر الإنتاج الموجودة فيه ولا يمكن للعرض أن يتساوى مع الطلب فينتج التضخم. لمواجهة المشكلة تلجأ الحكومة لأسلوبين:

- تخفيض الإنفاق الحكومي الأمر الذي يؤدي لتقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساوي للعرض الكلي.

- الضرائب: من خلال فرض ضريبة على الدخل، فإن ذلك سيؤدي لتقليص الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة من ثم انخفاض مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار، فتقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية والتي تتمثل في زيادة الضرائب أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي لمواجهة الفجوة التضخمية في حالة امتصاص الفائض النقدي في السوق.

2-علاج الفجوة الانكماشية:

1-2 المفهوم الانكماشى: هو ظاهرة اقتصادية يترتب عليها ظواهر اقتصادية من بينها الكساد وهو " كل

نقصان في التنازل النقدي يترتب عليه نقص في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية يؤدي لنقص في مستوى العام للأسعار ".

2-2 علاج الفجوة الانكماشية: إذا كان الطلب الكلي اقل من العرض الكلي وبالتالي كمية الناتج تزيد

عن حجم الطلب ففي حالة اقتصاد يتميز بوضع اقل من وضع التوظيف الكامل، فإن الزيادة في المخزون (الفائض) من السلع والخدمات ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج اقل من أجل تقليل حجم الناتج. من ثم انخفاض العرض الكلي إلى أن يتساوى مع العرض الكلي. مما يتولد عنه البطالة وذلك بسبب استغناء البعض عن بعض عناصر الإنتاج، تتدخل الحكومة من أجل مواجهة الفجوة الانكماشية من خلال أسلوبين:

- زيادة حجم الإنفاق الحكومي لمستوى الذي يساوي فيه العرض الكلي مع الطلب الكلي.
- سياسة الضرائب وذلك بتقليل حجم الضريبة على الدخل، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة ومن ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار، فتقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية وذلك لمواجهة الفجوة الانكماشية.

الفرع الثالث: تأثير النظام الضريبي على الاستثمار الأجنبي المباشر

- يلعب النظام الضريبي دورا بارزا في جلب الاستثمار الأجنبي لتشغيل الأموال في السوق الاستثمارية كبلادنا من خلال الحوافز التي تقدمها النصوص القانونية و التي تحفز المستثمر الأجنبي و تدفعه علة التعاقد و ذلك وفق قانون 09/16 الصادر في 2016/08/03 الذي جسد رغبة الجزائر في الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية و إعطاء ديناميكية و حركية أكبر من خلال مجموعة من الضمانات القانونية و القضائية و التحفيزات الضريبية و الإدارية التي جاء بها القانون و التي لم تعرفها قوانين الاستثمار السابقة .

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

- مصدر مهم لتمويل الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- تميزه بالاستقرار في الأزمات المالية.
- يعتبر تمويل غير مكلف فهو يولد إقسط أو فوائد كما في القرض.
- يترتب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال القدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية لكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها وفي المقابل الدولة فانه يجب على البلد المستقبل توفير مناخ استثماري ملائم يضمن تحقيق عملية الاستثمار على أكمل وجه وهذا من خلال الإجراءات الاقتصادية والقانونية والسياسية. (بن صابر فتيحة

، 2017-2018، ص 223)

وتتمثل الإجراءات الاقتصادية في:

- التقليل من الضرائب المرتفعة المفروضة على أرباح الاستثمارات الأجنبية.
- التقليل من القيود المفروضة على النقد الأجنبي وتحويلات الإرباح للخارج.
- رفع التمييز الذي يقع بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين.

الإجراءات السياسية والقانونية:

- إعطاء ضمانات وتأمين الاستثمار الأجنبي ضد المخاطر السياسية وغيرها.
- تعديل القوانين والنظم الداخلية المتعلقة بالضرائب والجمارك وخاصة إعفاء الرسوم الأموال الأجنبية من الضرائب على الأرباح.

وفي هذا الصدد فقد وقعت العديد من الدول على اتفاقيات لحماية المستثمر الأجنبي الخاص المباشر ضد الكثير من المخاطر مع العلم أن هذه الاستثمارات الأجنبية الخاصة حظيت بدعم كبير من الهيئات الدولية خاصة البنك العالمي ومجموعته.

الفرع الرابع: تأثير النظام الضريبي على النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "زيادة القدرة الإنتاجية في المدى الطويل , التي تقاس عادة بواسطة النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي فالنمو الاقتصادي يتركز على عاملين معدل نمو قوة العمل و معدل نمو إنتاجية العمل و يقاس النمو الاقتصادي بالدخل الوطني الكلي و الدخل الوطني الكلي المتوقع و متوسط نصيب الفرد) نفس المرجع والصفحة) و لقد حاول العديد من المفكرين الربط بين السياسة الضريبية و النمو الاقتصادي فالإيرادات الجبائية لتكون من نوعين الجبائية العادية و الجبائية البترولية فالجبائية العادية حسب من الضرائب المباشرة و الغير مباشرة و التي ساهمت في الرفع من الإيرادات العامة خاصة بعد الإصلاحات التي شهدتها النظام الضريبي لتصل لأقصى قيمة لها في عام 2014 إلى 71.08 بالمائة ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا بعد ذلك مما اثر سلبا على فعالية النظام الضريبي و هذا راجع لغياب الجبائية لكبار المكلفين , (الغش الضريبي , التهرب) و بعد أزمة 2014 ارتفعت

حصيلة الجباية عادية و بلغت 49.80 بالمائة و استمرت لغاية 2016 أين بلغت أقصاها 57.63 ثم 54.05 بالمائة في 2019. (هوارى سفيان , نقال فاطمة 2021، ص 86)

واعتمدت الجزائر في تحصيل إيراداتها على الجباية البترولية بنسب متفاوتة تجاوزت في كل السنوات أكثر من 50 بالمائة تصل أقصاه 2008 إلى 89.9 بالمائة. (هوارى سفيان، نقال فاطمة 2021، ص 90)

و من المعلوم هو أن الجباية البترولية لها تأثير كبير على الناتج المحلي مما يؤثر على النمو في الجزائر و الميزانية كونه الاقتصاد ريعي مرتبط بسعر الصرف و سعر البرميل الخام , الطلب على المحروقات على المستوى الدولي , إضافة للظروف المناخية , و بالتالي كان لزاما تطوير النظام الضريبي و على الرغم من الإصلاحات المنتهجة منذ 1992 فالنظام الضريبي لتسريع و دفع بعجلة التنمية إلا أن الجباية العادية لا يمكنها أن تحل محل الجباية البترولية التي تعتبر مورد غير مستقر و مع ذلك أكبر مورد موازن للميزانية و المشاريع التنموية للدولة . (عبد الحميد برحومة، 2014، ص65).

المطلب الثاني: دور النظام الضريبي على المتغيرات الخارجية.

الفرع الأول: تأثير الضريبة على ميزان المدفوعات.

أن ميزان المدفوعات يعرف على انه " سجل محاسبي تخزن فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي يتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة." حيث ينصب اهتمامه على المعاملات الاقتصادية الداخلية، فلا يدخل في حساباته فهو يسجل القيمة النقدية للمشتريات والمبيعات للدولة وأيضا الهبات التي تستلمها أو تمنحها لدول العالم إضافة للقروض والاستثمار.

ويتكون ميزان مدفوعات من حساب جاري الذي يشمل التجارة من صادرات، واردات من السلع والخدمات، والذي تعتبر نقطة حساسة في توازن ميزان المدفوعات من عدمه إذ أن حدوث عجز في الحساب الجاري يؤدي لعجز في ميزان مدفوعات والعكس صحيح.

كما يتكون من حساب رأس مال الذي يشمل الاستثمارات المباشرة والقروض ويتكون من حساب الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة وللنظام الضريبي إثر واضح عليه وقد مرت الجباية الجزائرية بجملة من الإصلاحات وذلك حتى تتوافق مع دول الجوار وتوفير الجو الملائم والمناسب للقيام بالاستثمارات وعدم عرقلة وسائل الإنتاج المستوردة واستعمال النظام الضريبي من خلال مكوناته كأداة لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو إقامة مؤسسات اقتصادية قوية قادرة على تموين السوق المحلية ومنافسة السلع الأجنبية.

الفرع الثاني: تأثير المديونية الخارجية.

هي اتفاق بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو الحقيقية أو مع التزام الجانب المدين بإعادة تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض وتعرف أيضا على أن المديونية الخارجية هي واحدة من أكثر القضايا الشائعة دوليا ولأنها من العوامل الهامة التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطلوبة.

وقد اعتمدت الجزائر برنامج التكيف الهيكلي* الذي تم تنفيذه وأثبتت فعاليته وثم الحصول على نتائج ايجابية والتي سمحت بتحسين مؤشرات الديون الخارجية مقارنة بما كانت عليه من قبل، كما ساهمت الإيرادات البترولية نتيجة. لانتعاش البرميل في السنوات الأخيرة إلى تسبيق الديون والتخفيف منها.

لما كان للمديونية الخارجية من أثرها البالغ على النمو الاقتصادي، على الصادرات والواردات ومن ثم على الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات وعلى التحصيل الضريبي والإيرادات الناجم عنها وبالتالي تأثيره المباشر على الجانب الاقتصادي التنموي والاجتماعي والأهداف السياسية المدرجة.

* برنامج التكيف الهيكلي: أن أهم تطور ظهر في سياسة البنك الدولي وبالذات في ساحة أزمة المديونية العالمية هو ظهور ما يسمى "الإقراض الخاص بالتكيف الهيكلي" ظهر هذا النوع في بداية سنة 1980، ويشمل البرنامج إلى توفير التمويل السريع للإنفاق المترتب على الإجراءات الرامية إلى تدعيم ميزان المدفوعات وأهم توصيات البرنامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي العالمي يمكن تلخيصه في ثلاث نقاط: (بن صابر فتيحة، 2017-2018، ص220).

- أن تقوم الدولة النامية المدينة بتصفية المشروعات الغير مربحة.

- بيع المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وباشتراك رأس المال الأجنبي في ملكيتها.

- ضرورة تخفيف العبء المالي عن كاهل الحكومات المتعلقة بتوفير وتوزيع هذه السلع والخدمات بمعنى تخلي الحكومات على القطاعات الغير مربحة جزئيا وكمليا وتركها للقطاع الخاص وفرض رسوم مرتفعة على المستخدمين لهذه الخدمات.

المطلب الثالث: تكيف السياسة الضريبية الجزائرية في فترة كوفيد 19 (الآثار والتعافي)

لقد كان لجائحة كوفيد 19 التأثير المدمر على صحة المئات والآلاف حول العالم لتمتد تأثيرها على دمار الاقتصاديات الوطنية والعالمية متسببة في إفلاس الشركات، فقدان الناس لوظائفهم، فقدان لشريحة واسعة من السكان لمصادر دخلهم خاصة الطبقة الهشة منها مما أجبرت حكومات العالم في جميع أنحاء العالم على اتخاذ تدابير جذرية لاحتوائه على الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الجائحة.

مع استمرار الإغلاق الاقتصادي لغاية بدايات 2022 لاحتواء الجائحة كان لزاما على السلطات التدخل وتكييف تشريعاتها مع الوضع الذي أفرزته الجائحة واتخاذ تدابير سلمية تهدف لتحقيق الضرر على المتضررين من الجائحة ومساعدتهم على استعادة قدرتهم الإنتاجية والوفاء بالتزاماتهم الضريبية.

الفرع الأول: آثار الجائحة كوفيد 19 على تحصيل الإيراد

1- جائحة كوفيد 19 تسببت في تراجع كبير في الإيرادات الضريبية ويرجع ذلك لأمرين: (صندوق نقد دولي إدارة شؤون مالية عامة)

● السبب المباشر هو تباطؤ النشاط الاقتصادي.

● السبب الغير مباشر هو إجراءات السياسة الضريبية في مواجهة الأزمة الأمر الذي أدى لانعكاسات على الأسر والمؤسسات الأمر الذي أدى إلى اضطراب النشاط الاقتصادي بشكل فريد حيث أدى بعض الإجراءات لتقليل الإيراد منها.

2- التباعد الاجتماعي كبروتوكول مطبق من اجل تقليل انتشار الفيروس أدى إلى آثار مختلفة على الوعاء الضريبي، الإدارة الضريبية، امثال المكلفين بالضريبة.

3- اتخاذ كثير من البلدان إجراءات استثنائية تتعلق بالسياسة الضريبية حيث تم تعليق القاعدة التي تنص على إجراءات ومواعيد محددة وتطبيق تدابير استعجالية تنتهك في كثير من الحالات القواعد الضريبية المعتادة فأصبح التشريع لا يتم عبر القانون الضريبي وفق آليات معهودة بل أصبح التشريع عن طريق لوائح والتعليمات والمراسيم

والتوجيهات في أحيان كثيرة في ظل عدم إمكانية إجراء تكييف شامل للقوانين مع الوضع الذي أفرزته الجائحة.

مثال على ذلك التعليمات وزارية مشتركة رقم 30 المؤرخة في 23 ماي 2021 المتعلقة بالتدابير الاستثنائية المخففة لفائدة مستأجري

ومستغلي أملاك الجماعات المحلية الصادرة عن وزارتي المالية والوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

4- اختلاف الأعباء الضريبية ودرجات المرونة من قطاع إلى آخر فيحدث تغيير كبير للغاية في تكوين القطاع الإجمالي

للناتج المحلي الذي خلق تأثير عميق على الإيرادات (منشور خاص بصندوق نقد دولي إدارة الشؤون العامة، ص3).

حيث سجل في الكثير من البلدان في قطاع الضيافة والنقل تراجع كبير بينما قطاعات السياحة فتأثرت بشكل

واضح جدا في حين قطاع الزراعة اقل بكثير بحكم أنها تدفع ضرائب أقل في حين قطاعات الاتصالات والبيع بالتجزئة

شهدت رواجاً نظراً لاعتمادها أساساً على التسليم للعميل ومستوى ارتفاع الضرائب على القطاعات الأشد تأثراً

بالجائحة هو الذي يضع ارتفاع الإيرادات أو انخفاضها على المحك.

5- تأثر الشركات بمختلف أحجامها بمخاطر الجائحة وإفرازاتها واختلاف تأثير الجائحة على الأوعية الضريبية

حيث انه من الطبيعي أن تتسم الضرائب القائمة على الأرباح الضريبية، دخل الشركات بأنها أقل طلباً. بكثير من

الضرائب القائمة على الاستهلاك أو الممتلكات التي تتأثر بقوة من إجراءات التباعد الاجتماعي وبعض الأوعية

الضريبية كرسوم المسافرين جواً، الضرائب على شغل غرف الفنادق التي قد تصل للانحياز.

كما أن الرسوم الجمركية التي تأثرت بفعل الأزمة أدت بدورها للتأثير على التجارة، وتقلبات سعر الصرف غير

مستقرة نتيجة الأزمة وكذلك الرسم على القيمة المضافة التي حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي أدت الأزمة

لركوده نتيجة هبوط النشاط في الدورة الاقتصادية وبالتالي تراجع ضرائب التجارة خاصة الاستيراد والتصدير

للمؤسسات.

6- الامتثال المكلفين للضريبة، تراجع خلال الأزمة سواء عند الأشخاص أو تأخر البلدان لمواعيد تقديم الإقرارات

أو السداد الضريبي كلها قللت من التحصيل المحتمل للإيراد.

7- البلدان التي تعتمد على موارد طبيعية مثل الجزائر، تأثرت بالأزمة خاصة مع تقلبات أسعار النفط والسلع الأولية.

8- الإدارات على مستوى بلدان العالم لجأت في ظل الأزمة لتقليص العاملين بدوام كامل في أمريكا 62 بالمائة نسبة العمالة العالمية في المنزل في حين العاملين بدوام مؤقت وصل 9 بالمائة وبعض آخر اضطر للتنازل عن العمال.

9- تأثر القطاع الصحي وتعرية عيوب الأنشطة السياسية على العن.

10- أن الجائحة كانت لها آثار ملموسة على التضخم، الذي ارتفع إلى 5 بالمائة بنهاية السنة 2021(مقابل

2.4 بالمائة في 2020)، بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية على المستوى الدولي وتكاليف اللوجيستيك وهو ما دفع بالأسعار إلى الارتفاع محليا.

الفرع الثاني: مجالات تحرك السياسة الضريبية في مواجهة تداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد 19(تعافي):

في إطار مجموعة من التدابير التي يمكن تكييفها من قبل صانعي السياسات كما يستجيب لخصوصيات كل بلد، وتقتصر منظمة التعاون الاقتصادي جملة من التدابير يمكن اللجوء إليها في هذا الطرف منها (الحواس زواق، 2021، ص323):

1-إلغاء أو تأجيل الأعباء الضريبية وذلك من خلال:

- تقديم امتيازات ضريبية للعاملين في قطاع الصحة وقطاعات أخرى ذات الصلة بالطوارئ، وتوفير وقت إضافي
- للتعامل بالشؤون الضريبية وما إلى ذلك من خلال إعفاء جزء من دخل العامل من ضريبة الدخل الشخصية وتشجيع بعض متقاعدي القطاع على العودة للعمل مؤقتا. وهذا ما اتخذته الجزائر كإجراء استعجالي حيث لجأت من متقاعدي من المرضى والأطباء لمزاولة مهامها بصفة استثنائية وطائرة لتعزيز القطاع الصحي.
- تأجيل دفع ضريبة القيمة المضافة أو رسوم الجمركية أو رسوم الاستهلاك للمواد المستوردة من الغذاء والدواء و سلع وتجهيزات لمواجهة الفيروس.

- تسريع استرداد المبالغ الزائدة من الضريبة على القيمة المضافة مصحوبة بالتدابير الهادفة للحد من مخاطر الاحتيايل
- تبسيط إجراءات طلب الإعفاء من الضريبة TVA على ديون المدومة لاسيما عن طريق تقليل الحد الأدنى لفترة الدفع المطلوبة لضريبة القيمة المضافة على الفواتير الصادرة لتكون مؤهلة للإعفاء.
- تعديل الدفعات المسبقة المطلوبة مع قاعدة او وعاء الالتزام الضريبي المدفوع والمتقارب بشكل وثيق من الالتزام الضريبي النهائي المحتمل لدافع الضرائب، مع الأخذ في الاعتبار التأثير المتوقع للجائحة على دورات الأعمال (بدلاً من استخدام مبيعات وأرباح العام الماضي كمؤشر لتقدير التسبيقات).
- 1- التوسع في آلية ترحيل الخسائر للخلف حيث يمكن لدافعي الضرائب من الأفراد والشركات من خلال ذلك تلقي دفعات نقدية تعادل خسارتهم الضريبية المتراكمة مضروبة في معدل الضريبة على دخل الأفراد أو أرباح الشركات.
- 2- التحضير للتعافي: إذا كان الهدف المباشر للسياسة الضريبية من خلال الخيارات السابقة هو الحفاظ على السيولة وتوفير ودعم الدخل، فإنه يجب على الحكومات الاستعداد للتدابير التحفيزية بعد انحسار الجائحة.
- 3- التدابير المتخذة من الإدارة الضريبية لمواجهة كورونا، هذه التدابير تشمل مبادئ توجيهية في هذا المجال هناك مجموعة من التدابير مثل:
 - تمديد المواعيد لمنح دافعي الضرائب المتأثرين بكورونا وقت إضافي لتقديم الإقرارات الإضافية وتسديد الديون الضريبية.
 - * تأجيل مدفوعات الضرائب المستحقة في شكل تسبيقات مسبقة لتعزيز التدفق النقدي لدى دافعي الضرائب.
 - تعليق العقوبات والفوائد الناجمة عن الإيداع المتأخر.

• إعداد خطط مجدولة لدافع الضرائب وإلغاء غرامات التأخير مثال على ذلك تعليمة رقم 1440 المؤرخة في 25

أوت 2021 والمتعلقة بتعليق غرامات التأخير عن الرسم العقاري والرسم على رمي النفايات المنزلية وكذا

الغرامات الناجمة عن التأخير في إنجاز المشاريع والصفقات في فترة كوفيد

• منح الأولية لعملية الاسترداد لأموال من قبل دافعي الضريبة لضمان استرجاع الأموال بسرعة

• تعليق المراقبة أثناء الأزمة باستثناء حالات الاحتيال.

• تبني استراتيجيات اتصال واضحة، بما في ذلك صفحات الويب المتخصصة، الاتصالات بوسائط متعددة

الأوجه، والتفكير في تحديد دافعي الضرائب المعرضين للخطر والوصول إليهم.

التحوط لاحتمالات الاحتيال كسعي شخص ما للتخلص من أصوله قبل أن يتمكن من تحصيل ديونه (الحواس

زواق، 2021، ص 326):

دعم استجابة الحكومة لمواجهة الجائحة من خلال تقديم إشكال أخرى من المساعدة للشركات والأفراد عن

الوكالات الحكومية الأخرى أو الحكومة المركزية أو عن طريق تقديم المساعدة المباشرة للسلطات الصحية أو خدمات

الطوارئ وتشمل تدابير الدعم ما يلي (الحواس زواق، 2021، ص 327):

• استخدام خبرة إدارة الضرائب في تحليل البيانات وما إلى ذلك لدعم السلطات الصحية في رسم خرائط العلاقات

وأنماط انتشار المرض.

• إعادة توزيع الموارد لدعم السلطات الصحية وخدمات الطوارئ.

• استخدام قواعد البيانات إدارة الضرائب الواسعة لتفاصيل الاتصال (أرقام الهاتف، عناوين البريد

الالكتروني.....) لدعم الاتصالات الحكومية.

*حمل قانون المالية ل سنة 2021، قرار مواصلة دعم الفئات المتضررة من تفشي فيروس كورونا والتي تم إقرارها

سنة 2020 طيلة سنة 2021، مع تجميد المشاريع التي لا تكتسي الأولوية، دون المساس بأجور الموظفين.

غير أن الجائحة كانت لها رغم ذلك، آثار ملموسة على التضخم، الذي ارتفع إلى 5 بالمائة بنهاية السنة (مقابل 2.4 بالمائة في 2020)، بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية على المستوى الدولي وتكاليف اللوجيستيك وهو ما دفع بالأسعار إلى الارتفاع محليا.

الفرع الثالث: بعض التدابير الضريبية المتخذة في الجزائر لدعم المكلفين بالضريبة في مواجهة تداعيات (كوفيد 19)

إن الجزائر لم تلجأ إلى طبع الأوراق المالية ولا إلى الاستدانة الخارجية، حيث تم تمويل الخزينة بشكل كلي من خلال اللجوء إلى آليات الخزينة وصندوق ضبط الإيرادات، لتسد عجزها، فاتخذت تدابير داخلية تكون أثرها أقل على المدى البعيد، يمكن تلخيص هذه التدابير في الجدول التالي: (الحواس زواق، 2021ص335)

الجدول رقم (1-4): التدابير الضريبية المتخذة في الجزائر لدعم المكلفين بالضريبة في مواجهة تداعيات (كوفيد 19)

طبيعة التدابير	التدابير المتخذة في شهر مارس	التدابير المتخذة في شهر ماي وجويلية
1. تأجيل ايداع التصريحات الجبائية	- تمديد ايداع التصريح الشهري (50 لشهري فيفري ومارس ودفع الحقوق والرسوم المتعلقة بمدة الى غاية يوم 20 ماي 2020، اين يتم ايداع التصريحات الثلاث معا (فيفري، مارس، افريل)، وهذا بالنسبة للمكلفين الخاضعين لنظام الربح الحقيقي ونظام المهن الحرة. في الوقت الذي يستمر المكلفين التابعين لمديريات كبريات المؤسسات في ايداع التصريحات الشهرية ودفع الضرائب والرسوم المستحقة الكترونيا. G50ter - تمديد اجل التصريح) الخاص بالمكلفين الخاضعين للضريبة الوحيدة (الضريبة على الدخل الاجمالي /أجور يناير , فيفري , مارس) الى غاية يوم 20 ماي . - تمديد اجل ايداع التصريحات السنوية بالنتائج (الميزانية السنوية والملحقات) (النظام الحقيقي) إلى غاية 30 جوان 2020 بالنسبة للمؤسسات التابعة مديرية كبريات المؤسسات. - تمديد اجل ايداع التصريح السنوي لمستغلي المؤسسات الفردية (الضريبة على الدخل الاجمالي / محل الإقامة) الى غاية 20 جوان 2020.	- تمديد ايداع التصريح الشهري (50 لشهري فيفري ومارس ودفع الحقوق والرسوم المتعلقة بمدة الى غاية يوم 21 جوان 2020، اين يتم ايداع التصريحات الثلاث معا (فيفري، مارس، افريل ماي)، وهذا بالنسبة للمكلفين الخاضعين لنظام الربح الحقيقي ونظام المهن الحرة. في الوقت الذي يستمر المكلفين التابعين لمديريات كبريات المؤسسات في ايداع التصريحات الشهرية ودفع الضرائب والرسوم المستحقة الكترونيا. G50ter - تمديد اجل التصريح) الخاص بالمكلفين الخاضعين للضريبة الوحيدة (الضريبة على الدخل الاجمالي /أجور يناير , فيفري، مارس) الى غاية يوم 21 جوان 2020 - تمديد اجل ايداع التصريحات السنوية بالنتائج (الميزانية السنوية والملحقات) (النظام الحقيقي) الى غاية 30 جوان 2020 بالنسبة للمؤسسات التابعة مديرية كبريات المؤسسات. بينما التاجيل الى

		غاية 13 ماي 2020 بالنسبة للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات. - تمديد اجل اكتاب التصريحات السنوية للنتائج والمداخيل الى G4.G1.G11 إلى 30 جويلية 2020.
2. تأجيل دفع التسيقات	- تمديد اجل دفع التسيق الأول للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على ارباح الشركات الى غاية 20 جوان 2020.	- إعادة تمديد دفع التسيق الأول للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات إلى غاية 21 جوان 2020.
3. تيسير الوصول الى خطط سداد	- تمكين المكلفين بالضريبة الذين يعانون من وضعية مالية صعبة من التماس الاستفادة من جدول زمني لتسديد ديونهم الضريبية.	
4. الديون (الرزامة الزمنية) للدفع	- تمكين المكلفين المستفيدين من جدول زمني من التماس تعديل هذا الأخير اذا كانوا يعانون من نقص السيولة .	
5. تعليق فرض الضريبة على الإرباح غير موزعة	تعليق تطبيق أحكام المادة 15 من قانون المالية لسنة 2020 الخاصة بعملية فرض الضريبة على الإرباح غير الموزعة بالنسبة للسنة المالية 2016 وما يليها	
6. إلغاء الغرامات والزيادات		بخصوص: - التصريحات الشهرية لشهر فيفري وما يليه من سنة 2020. - تصريحات الفصل الأول والثاني لسنة 2020. - التصريحات السنوية للنتائج والمداخيل لسنة 2020.

الفرع الرابع: تدابير أخرى لبعض الدول

من التدابير الأخرى التي اتخذتها بعض الدول نذكر: (الحواس زواق، 2021، ص335)

- إنشاء هيئات مالية لمواجهة تداعيات الجائحة كوفيد 19 حيث أنشأت الحكومة الدنمركية مثلاً وحدة مالية لمكافحة كوفيد 19 مهمتها مناقشة التدابير التي يمكنها تقديم حلول للتحديات المالية التي يفرضها تفشي الجائحة.
- إعفاء مدفوعات المكافآت والمزايا العينية من الضريبة، حيث أقرت ألمانيا على سبيل المثال إعفاء مدفوعات المكافآت والمزايا العينية التي تصل إلى 1500 يورو المدفوعة للموظفين بين 01 مارس 2020 من الضرائب المقتطعة على الأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي، تمشياً لجهودهم الإضافية خلال الجائحة كوفيد19.
- إعفاء بعض التبرعات العينية للمستشفيات ومرافق الرعاية من ضريبة القيمة المضافة، فمن حيث المبدأ، تخضع التبرعات العينية لضريبة القيمة المضافة، لكن من أجل تشجيع التبرع بالأقنعة الواقية والمطهرات المستشفيات ودور التمريض والمؤسسات العامة مثل الشرطة والحماية المدنية، تم تعليق تطبيق ضريبة القيمة المضافة على هذه التبرعات مؤقتاً، مثل ما حدث في ألمانيا حيث يمتد هذا التعليق المؤقت إلى غاية 31 ديسمبر 2020.
- تسهيل شروط حصول المنظمات غير الربحية على الإعفاء من الضرائب ، ففي ألمانيا مثلاً يتوقف إعفاء هذه المنظمات على امتثالها لجمع و استخدام الأموال بما يتماشى مع أغراضها المنصوص عليها في قوانين تأسيسها ، لكن بناء على توجيهات من وزارة المالية الاتحادية الألمانية ، فإنه في الوقت الراهن لن تفقد هذه المؤسسات الحق في الإعفاء من الضريبة ، فإنه في الوقت الراهن لن تفقد هذه المؤسسات الحق في الإعفاء

من الضريبة في حالة جمع الأموال و استخدامها في مساعدة المتضررين من الجائحة كوفيد 19 حتى إذا لم تكن الأنشطة تتماشى مع غرضهم كما هو موضح في قوانين تأسيسها.

خلاصة الفصل

تعتبر الضرائب من أهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها العامة كما تعتبر كذلك وسيلة فعالة تمكنها من

التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة الأزمات الاختلالات الاقتصادية.

فالجزائر ليست بمنأى عن ما يحدث في دول العالم الخارجي لذا عرف نظامها الجبائي تطورات عديدة رافقت التطورات

الاقتصادية والاجتماعية والسياسة ومن بين أهم ما جاء في الإصلاحات استحداث ثلاث ضرائب (ضريبة على الدخل الإجمالي

، ضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة) وإصلاحات أخرى مست النظام الضريبي بجميع هياكله ولتصبح على قدر

عال من الكفاءة ورغم التطور الذي شهده النظام الضريبي الجزائري في مختلف الجوانب وما صاحبه من زيادة في المردودية المالية، وقد

أفاد الوزير الأول، وزير المالية أن الاقتصاد الجزائري ينمو و يتقدم بمؤشرات إيجابية، كاشفا أن نسبة النمو مع نهاية سنة 2021

ستتعدى 4ر1 بالمائة وإن الوضع الاقتصادي الجزائري في "عافية تصاعدية". و

كشف السيد بن عبد الرحمان عن تقلص فاتورة الواردات إلى 33ر8 مليار دولار إلى غاية الأسبوع الأول من شهر ديسمبر

2021، "بالرغم مما كانت تنتظره بعض المؤسسات الدولية التي راهنت على بلوغ فاتورة الاستيراد 50 مليار دولار". كما ذكر بأن

الجزائر حققت "إنجازات لم تتحقق لدول أخرى حتى المتقدمة منها، خاصة بتحقيق فائض في الميزان التجاري بلغ 4ر1 مليار دولار،

في 30 نوفمبر 2021»، وهو رقم، "يسجل لأول مرة منذ سنوات رغم الظروف الصعبة".

إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، مما

يتطلب إجراءات فورية ومستدامة من شأنها دعم الطاقة الضريبية رفع الكفاءة الإدارة الضريبية لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع

المتغيرات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي، الإقليمي والمحلي خاصة في ظل عقد اتفاقيات شراكة الاورومتوسطية مع الاتحاد

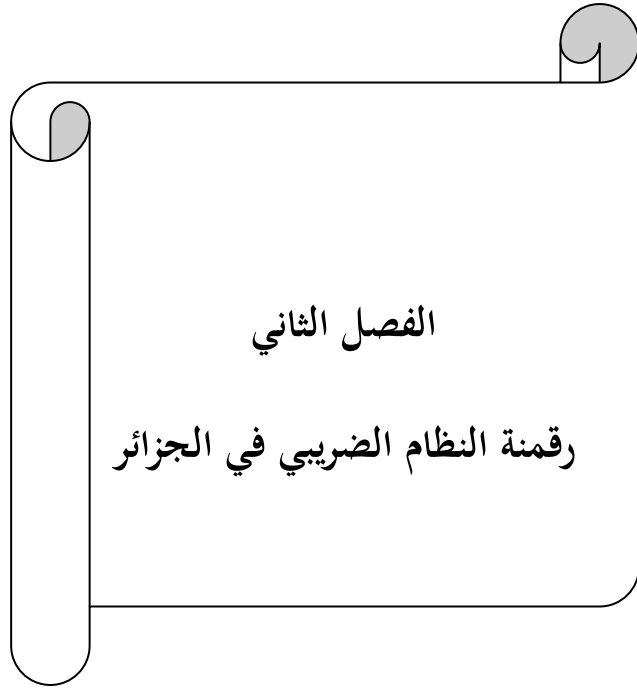
الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ منذ الفاتح من سبتمبر 2005، وكذا العمل على الاستجابة لمتطلبات الانضمام للمنظمة العالمية

للتجارة .

ولرفع من مردودية النظام الجبائي في ظل هذه البيئة كان لزاما التعرف على العراقيل واقتلاعها ومعرفة المشاكل التي تواجهها

والتي كانت سببا في تأخر نتائج التعديلات لتدخل مرحلة تحديات جديدة وعميقة فيها من الاستحداث، والتطور، ما يجعل

اقتصادها أكثر مصداقية، مرونة وفعالية.



الفصل الثاني

رقمنة النظام الضريبي في الجزائر

تمهيد

إن إستراتيجية عصرنه إدارة الضرائب في الجزائر والمتمثلة أساسا في تحسين وتعزيز علاقة الإدارة بالمكلف بالضريبة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحسين نوعية الخدمة المقدمة والتي صار وجوبا رقمنتها.

فرقمنة النظام الضريبي أحد أهم الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل مواجهة التحولات الكونية المتسارعة، وبالتالي فرضت على الاقتصاد الوطني تحسين جودة الخدمات الضريبية، واستخدام البيانات العامة والشخصية، وأيضاً دعم تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وبالتالي فرقمنه النظام الضريبي ساهمت بشكل أو بآخر في زيادة الفعالية والكفاءة عن طريق ضبط المصالح الضريبية للعائدات الإضافية بأقل جهد وفي وقت أقل ، وعليه فقد ساهمت رقمنة الضرائب في إعطاء دفعة قوية شكلت خيار استراتيجي أساسي يسعى لترسيخ الشكل الجديد من الإدارة الإلكترونية الحديثة وتجاوز الطابع التقليدي من الإجراءات الضريبية المعمول بها، وجعل الشكل الجديد من الإدارة الإلكترونية أكثر مرونة ودقة، فسياسة التحديث والتجديد التي تنتهجها الدولة للتغلب على العديد من المشاكل الضريبية أصبحت متجاوزة في ظل رقمنة الإدارة الضريبية، والانخراط في التحول الرقمي الذي فرضته العولمة . فمن الضروري أن يؤدي عصرنه إدارة الضرائب إلى إطار سياسة إصلاحها والتحسين المستمر في الخدمات المقدمة لزيائنها بتخفيض تكاليف التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

إن التطورات الحاصلة في عالم التكنولوجيا وما تولد عنها من العديد من التطبيقات ومن بينها التجارة الالكترونية والخدمات الرقمية جعلت نظام الضريبة الحالية غير مناسب للتطبيق والتفاعل مع نظم المعاملات الالكترونية، فهي غير قادرة على تحديد الوعاء الضريبي لمعاملات التجارة الالكترونية والمنتجات الرقمية والذي يصعب تحديده وإثباته وتقديره، وللإحاطة بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل

إلى:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة النظام الضريبي

المبحث الثاني: رقمنة النظام الضريبي في الجزائر

المبحث الثالث: الضريبة على التجارة الالكترونية

المبحث الرابع: المعوقات والتحديات والافاق المستقبلية للنظام الضريبي الجزائري وامثلة عن تجارب

دولية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة النظام الضريبي

تحتل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكانة هامة في الاقتصاديات المعاصرة، وهي

تشمل قطاع نشاط مزدهر وقاعدة للابتكار في مختلف القطاعات، مما أدى تطورها وانتشارها السريع إلى

تغيير أساليب ممارسة الأنشطة الاقتصادية وأساليب حياة الأفراد فتنتج عن ذلك نوع جديد من الاقتصاد

يسمى بالاقتصاد الرقمي.

المطلب الأول: عموميات حول الرقمنة

يشير الاقتصاد الرقمي إلى الاقتصاد الذي يعتمد على الانترنت كطريقة لأداء الأعمال، وهو

الاقتصاد القائم على المعرفة، وتمثل فيه المعلومة عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة للثروة.

• كما يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها،

وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمختلف مجالاتها من خلال خدمات الانترنت والتطبيقات

التكنولوجية، واستخدام العقل البشري كراس المال، وتوظيف البحث العلمي لخلق تغييرات إستراتيجية في

طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجام مع تحديات التنمية الجديدة." (نور الدين

بن سولة، 2018، ص 336، 337)

• كما يعرف أيضا "التفاعل والتكامل والتناسق بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة وبين الاقتصاد الوطني والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية الفورية والإتاحة لجميع المؤسسات السائدة لجميع القرارات الاقتصادية والمالية والتجارية في الدولة خلال فترة ما". (سلي بشاري، 2020ص

583

وفي ضوء ما سبق يمكن استخلاص بعض خصائص الاقتصاد الرقمي والتي تمثل تحديا للنظم الضريبية التقليدية، وذلك على النحو التالي:

1- غياب التعامل الورقي في المعاملات الرقمية: لا ترتبط أنشطة الاقتصاد الرقمي بوجود أية وثائق ورقية في إتمام المعاملات وهو ما يشكل صعوبة أمام النظم الضريبية التقليدية، التي تعتمد على النماذج الورقية في اثبات الإجراءات والمراسلات، وتوثيق الحقوق والالتزامات لذا شرعت العديد من المنظمات الدولية والحكومات في وضع قوانين خاصة بالتجارة الالكترونية تقرر بحجية المحررات والعقود الالكترونية ووسائل الإثبات الالكترونية.

2- الطابع العالمي لأنشطة الاقتصاد الرقمي: تتميز أنشطة الاقتصاد الرقمي بطابع عالمي يتجاوز الحدود الجغرافية للدول، فأى مشروع تجاري يقدم سلع أو خدمات عبر الانترنت لا يعني بالضرورة الانتقال الى المنطقة الجغرافية التي يمارس فيها نشاطه.

وفي ظل التعاملات التجارية الرقمية، أصبح بالإمكان ممارسة النشاط دون الحاجة لوجود مادي أو ممثل مقيم لمقدم السلعة أو الخدمة في الدولة مصدر الدخل، وللمحد من التهرب الضريبي تعطي كل دولة نفسها الحث في فرض الضرائب مما يؤدي إلى فرض أكثر من ضريبة على الصفقة الواحدة، حيث تفرض نفس الضريبة مرة من فيل دولة مصدر الدخل الضريبي ومرة أخرى من قبل دولة موطن الشركة.

3- المرونة والقابلية للانتقال: تقوم بنية الاقتصاد الرقمي على الأصول المعنوية والمنتجات والمستخدمين الرقميين، والوسائل الأخرى اللازمة لأداء النشاط الاقتصادي مثل البريد الإلكتروني، برنامج السوفت وير، موقع الويب، هي مكونات تتسم بالمرونة والقدرة على الانتقال.

الفرع الأول: مفهوم الرقمنة

للرقمنة تعاريف متعددة نذكر منها:

- **أولا تعريف الرقمنة**: أحد أقوى التحولات النوعية الكبرى التي عرفها قطاع المعلومات منذ أكثر من عقدين من الزمن، إذ بفضلها استحدثت طرق جديدة لحفظ المعلومات وإتاحتها وهي تمثل قلبا جذريا للأنظمة المعلوماتية"، وعلى هذا الأساس يمكن تعريفها كالتالي:

- الرقمنة هي " تشير الرقمنة بشكل أساسي لأخذ المعلومات النظرية وترميزها لأصفار حتى تتمكن أجهزة الكمبيوتر من تخزينها ومعالجتها وإرسالها للمعلومات. " (Bloomberg Jason.2018p.6)

- هي " العملية التي يتم بمقتضاها تحويل البيانات إلى شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسب، و عادة ما يستخدم مصطلح الرقمنة في نظم المعلومات للإشارة إلى تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية يمكن عرضها على الحاسب باستخدام احد أجهزة المسح الضوئي. " (زحاف مروي، 2020. ص 26)

- هي "عملية استنساخ راقية من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعائها إلى سلسلة رقمية chainenumirique' يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد

المعلومات، من بعد فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن. " (مهري سهيلة 2006. ص 82)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الرقمنة على أنها "عملية يتم من خلالها تحويل البيانات إلى شكل رقمي، أو تتطلب هذه العملية عمل فكري وتقني لمعالجة هذه البيانات والتمكن من تخزينها وتبويبها."

ثانيا: مميزات الرقمنة عن باقي التكنولوجيات: ومن التعاريف السابقة نميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية: (لمقدم، مدلل، 2017، ص 32.31)

- تقليص الوقت: فالتكنولوجية تجعل كل الأماكن -الكترونيا - متجاورة
- تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.
- اقتسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء صناعي، مما يجعل تكنولوجية المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من اجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.
- تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من اجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.
- التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
- اللاتزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفي الوقت

- اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فالانترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة ان تعطل الانترنت.
- قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع على مستوى العالم بأكمله.
- قابلية التحرك والحركة: أي انه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال... الخ
- قابلية التحويل: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسائل المسموعة إلى رسائل مطبوعة أو مقروءة.
- اللاجماهيرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك
- الشيوع والانتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط المرن
- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم وهي تسمح لرأس المال بان يتدفق الكترونيا.

الفرع الثاني: أهداف الرقمنة

تبنى الدول نظام الرقمنة لأهداف مهمة نوجزها فيما يلي: (سهيلة مهري. 2005 ص 83-84)

1- الحفظ: حيث أن الوسائط الرقمية تعد اقل عرضة للتلف والضرر، مقارنة بالوسائط الورقية التي

تتعرض لعدة أخطار.

2-التخزين: إما بخصوص التخزين فان قرص مضغوط يمكنه تخزين آلاف الصفحات فما بالك

بقرص رقمي DVD إذن الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات.

3-الأقسام: من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الانترنت سمحت الرقمنة بالاطلاع على نفس

الوثيقة من قبل مئات الأشخاص فينفس الوقت.

4-سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام: تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث

انه تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعه في ثوان دلا من عدة دقائق.

إضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:

- توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري.
- الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على أقراص مليزة أو إتاحتها على الشبكة، ولا يقصد بالربح هنا الاتجار بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان استمرار العمليات.

الفرع الثالث: مراحل وأنواع الرقمنة

يمكن عرض اهم مراحل وانواع الرقمنة في العناصر التالية: (مكي رباب 2020-2021 ص، 17 18 19

(20

أولا: مراحل الرقمنة: تمر عملية رقمنة مصادر المعلومات بعدد من المراحل:

1-مرحلة الإعداد: تلزم مرحلة الإعداد الجيد لمشروعات الرقمنة تحديد إستراتيجية عامة لعملية

الرقمنة تتمثل في ثلاث نقاط أساسية أولها وضع خطة الرقمنة، وثانيها إعداد دراسة الجدوى، وثالثها

الاسترشاد بالتجارب السابقة والأخذ بالمعايير المقننة.

2-مرحلة الاختيار: من الأسئلة المبدئية التي يجب الإجابة عليها قبل البدا بمشروعات الرقمنة ما

الأولويات والأسس التي سيتم البناء عليها اختيار المصادر المعلوماتية التي سيتم رقمتها وتحدد الإجابة بعدد من العوامل التي تتحكم في تحديد أسس الاختيار وأولويتها والتي تختلف حسب نوع المكتبة ومجتمعها.

3-مرحلة التجهيز: تشمل مرحلة تجهيز مصادر المعلومات التي سيتم اختيارها لرقمنة عدد من

العناصر، كالآتي:

- سحب المصدر المعلوماتي من الرفوف
- فحص النسخ لاستبعاد النسخ المكررة.
- تخصيص رقم مسلسل للمتابعة

4-مرحلة التحويل الرقمي: تتبع مرحلتا الاختيار والتجهيز مرحلة التحويل الرقمي.

5-مرحلة الاختزان والحفظ الرقمي: مرحلة الاختزان والحفظ الرقمي مرحلة مهمة، لأنها ركيزة

لعمليات البحث والاستغلال وتداول المعلومات لذا من غير المعقول استخدام نظام رقمي دون التفكير في نظام الخزن. والحفظ، وتكمن أهميتها في ضمان استخدام وإتاحة المصادر المعلوماتية المرقمنة على المدى البعيد.

6-مرحلة تنظيم مصادر المعلومات: تعد عملية تنظيم مصادر المعلومات المرقمنة، المتمثلة في

عدد من الكيانات الرقمية digital Object المنتشرة على وسائط التخزين الثانوية أمر حيوي وهام، حيث لا يمكن للمستخدم للوصول إلى محتواها إلا من خلال التنظيم.

7-مرحلة البحث والاسترجاع: إن التحدي الحقيقي لمشروع الرقمنة يتمثل في تصميم أدوات

تسمح بالبحث في مخرجاته وتتيح إمكانية الاسترجاع منها، حيث أن المحتوى المرقمن محتوى ديناميكي

وليس مجرد بديل مقروء ألياً لنظيره المطبوع، كما أن توفير بديل رقمي في شكل صور غير قابلة للبحث قد يناسب جزئياً احتياجات بعض المستخدمين ولكن ليس الكل.

8-مرحلة إدارة المحتوى الرقمي: إدارة المحتوى هو الجزء من مشروع الرقمنة الخاص بتحديث وتدعيم وتطوير وتعديل وحفظ ومتابعة التغييرات الواقعة على كم معين من المحتوى عبر الزمن، وتدار هذه العملية بواسطة إحدى النظم المتخصصة في دعم إدارة المحتوى. System content Management.

9-مرحلة الإتاحة: يؤدي اختلاف أشكال إتاحة المصادر المعلوماتية المرقمنة إمكانية حصول الإدارة أو المؤسسة على مردود ربحي و مادي يساعدها على استكمال عمليات التحويل و التجديد المستمر في الأجهزة و البرمجيات المستخدمة كما تساعدها على التوسع في خدماتها لتجذب اكبر قدر ممكن من الرواد و المستخدمين إضافة إلى روادها الاعتياديين , للقيام بعملية رقمنة مصادر المعلومات يجب إتباع تسع مراحل و خطوات سالفة الذكر بتتابع و التفصيل من اجل ضمان نجاح عملية رقمنة و بالتالي كسب رضي المستفيد حيث يرتفع عددهم بفضل الخدمات التي تقدمها عملية الرقمنة لهم بكل سهولة دون جهد مادي أو معنوي.

ثانياً: أنواع الرقمنة: إن الرقمنة هي تحول البيانات إلى شكل رقمي، قد تكون هذه البيانات عبارة عن نصوص مطبوعة أو صور (سواء كانت صور فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط... الخ) وذلك باستخدام نوع من أجهزة المسح الضوئي التي تسمح بعرض نتيجة ذلك على شاشة الحاسوب وتنقسم الرقمنة إلى (لمقدم. مدلل، 2016.2017، ص 32.33 .)

1-الرقمنة في شكل صورة (Mode image): تمثل مساحة كبيرة من حيث الاستعمال في التخزين وتشمل كل من الكتب والمخطوطات القديمة وخاصة في دراسة القيم الفنية لا النصية، وتشمل عدة نقاط تدعى (pixel) وهي فيما يلي:

- آحادي 1بايت لصورة ابيض واسود (Noir et blanc): تمثل ببايت واحدة بقيمتين ابيض واسود، وهي طريقة جد اقتصادية من ناحية الحفظ وسهلة التطبيق على الوثائق الحديثة وشديدة الوضوح وصعبة في التعامل للوثائق القديمة، التي تعرضت للرطوبة والتلف لقراءتها من طرف الماسح الضوئي
 - بايت لصورة مستوى رمادي (Niveudr gris): يتطلب عدد كبير من البكسال لمساحة أكبر على مستوى الذاكرة وهي تحفظ الوثائق القيمة جدا عكس أحادي بايت.
 - 24 بايت او أكثر لصورة ملونة (Encouleur): هو الاخر يتطلب عدد كبير من البكسال لمساحة كبيرة في الذاكرة، الا انه يختلف عنه كون أن كل 1 بيكسال يقابله في الترميز ثلاثة ألوان أساسية (احمر، اخضر، ازرق) وكل لون من هذه الألوان يرمز بعدد معين من البتات، وهذا لنوع حجم الملفات الكبيرة جدا مقارنة بالنوعين السابقين.
- 2-الرقمنة في شكل نص (Mode texte): يسمح بالبحث داخل النص مباشرة مع الوثائق الالكترونية بواسطة برمجية التعرف الضوئي على الحروف بداية من وثيقة بصورة مرقمة، التي تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة الى رموز وعلامات وحروف مع إمكانية تعديل وتصحيح الخطأ.
- 3-الرقمنة في شكل اتجاهي (de vectoriel0Mo): ويعتمد على العرض باستعمال الحسابات الرياضية خاصة في مجال الرسوم بوجود الحاسب الآلي، وتحويل من شكل ورقي إلى شكل اتجاهي وهي عملية طويلة ومكلفة.
- ويعتبر (PDF) شكل من اشكال اتجاهي بهدف نشر ومبادل المعلومات المقروءة الكترونيا بشكل يحفظ المادة التي يتم تبادلها وتأخذ الجوانب التالية:
- الدقة بالنسبة لتقنية (PDF) لا يمكن إعادة تنسيقها من قبل القارئ عن طريق برنامج التصفح او يعيده.

- الحجم المضغوط (PDF) صغيرة الحجم يساعد على نقلها بسرعة عبر الانترنت.
- التوافقية: يمكن قراءة ملف (PDF) عن طريق أي نظام تشغيل مجاناً الان (PDF) لا يعتمد نظام تشغيل واحد.
- ملفات (PDF) يحفظ للمستخدم اعلى جودة عند قراءتها، وبتركيز أجزاء من الصفحة دون تأثير الحروف ودون تشويه لشكل الصفحة.

المطلب الثاني: الرقمنة الإدارية

تعد الرقمنة الإدارية من أبرز التطبيقات الإدارية التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية إضافة إلى الحكومة الالكترونية والمنظمات الافتراضية، وأخذت تشغل حيزاً واسعاً من حاضرات العمليات الإدارية ومستقبلها.

الفرع الأول: مفهوم الرقمنة الإدارية

كثيراً ما يتم الربط بين الرقمنة الإدارية والإدارة الالكترونية بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى أنها نفس المعنى للمفهومين فالرقمنة الإدارية هي الإدارة الالكترونية وتعرف بأنها " إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين بالمؤسسات، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد البشرية والمعنوية المتاحة في إطار الإلكتروني حديث من اجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقاً للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة". (عبد السلام عبد اللاوي، 2017 ص 62.63.64).

- كذلك عرفت الإدارة الالكترونية بأنها "إدارة مواد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الاتصال حيث تميل أكثر إلى تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعرفي هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها والأكثر كفاءة في استخدام موارد (بودالي بوشنب، 2016 ص

- كما تعرف أيضا: "هي منهج حديث يعتمد على تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات باستخدام كل الوسائل الالكترونية مثل البريد الالكتروني، والتبادل الالكتروني للمستندات، والفاكس والنشرات الالكترونية، من اجل توفير أمثل للوقت والمال والجهد". (بودالي، بوشنب، 2016، ص 256)

- من خلال مختلف التعاريف السابقة يمكن عرض التعريف التالي "هي بديل جديد لإدارة التقليدية فهي تعتمد في أعمالها ومعاملاتها مع الأفراد والمنظمات على خليط متجانس من الوسائل الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاسيما منها شبكة الانترنت، وسائل الإعلام الآلي والفاكس وغيرها، من اجل اختصار الوقت في التنفيذ وتخفيض التكاليف".

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الرقمنة الإدارية (الإدارة الالكترونية)

أولاً: أهمية الإدارة الالكترونية (رقمنة الإدارة): تكمن أهمية الإدارة الالكترونية في مواكبتها للتطور النوعي والكمي لتقنيات الإعلام والاتصال شفهي تستجيب لتحديات القرن الحالي من خلال تعاملها بفعالية وبكفاءة مع مختلف المتغيرات. كما هدف إلى دعم وبناء ثقافة مؤسسية ايجابية لدى كافة المتعاملين وتوفير البيانات والمعلومات للمستخدمين بصورة فورية. وكذا زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا من جهة، كما تعمل على متابعة وإدارة كافة الموارد من جهة أخرى. (سايح فطيمة. 2018 ص 63-84).

كما توفر الإدارة الالكترونية السرعة في انجاز العمل باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات والمساعدة في اتخاذ القرار بالتوفير الدائم للمعلومات بين يدي متخذي القرار. وتخفيض تكاليف العمل الإداري. وتسمح بتجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والزمني والقضاء على البيروقراطية والرشوة بالإضافة إلى تطوير آلية العمل ومواكبة التطورات. زيادة على هذا التخطيط للمشاريع المستقبلية وتجاوز مشاكل العمل اليومية بسرعة ورفع كفاءات العاملين في الإدارة. (سايح. 2018. ص 69)

ثانيا: أهداف الإدارة الالكترونية: من بين أهم أهداف المباشرة للإدارة الالكترونية نذكر:

(سايح.2018.ص 70)

- السرعة والدقة في انجاز المعاملات، وتقليل الوقت والجهد والتكلفة، وبصورة غير مباشرة في منع التزاحم أمام مكاتب الموظفين، والقضاء على مشكلة تكدس الأوراق وغيرها من السلبيات.
- كما تهدف أيضا إلى رفع مستوى الأداء والكفاءة الإنتاجية وتطوير العمل الإداري وتقليص الإجراءات الإدارية وتقديم الخدمات في وقت قياسي وبأقل جهد ممكن وكذا الاستخدام الأمثل للطاقة البشرية وزيادة دقة البيانات.
- ومن أهدافها أيضا التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث الذي تعني الدرجة العالية من النوعية أو القيمة حسب القاموس اكسفورد كما أنها تعمل على إتمام الأعمال الصحيحة. فالإدارة الالكترونية تؤكد على أهمية تلبية احتياجات العمل في الوقت والزمان الذي يكون فيه المواطن بحاجة إلى الخدمة في أسرع وقت ممكن.
- للإدارة الالكترونية أهمية للدولة، المواطن والمنظمات، كما أنها تسعى إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية وتفاذي مخاطر التعامل بالورق.
- لقد أصبحت تكنولوجيات الإعلام والاتصال والاقتصاد الرقمي فاعلا أساسيا في التفاعلات بين مختلف القطاعات والإدارات في الجزائر وهو ما يسمح بالاستغناء عن الكثير من أطنان الورق المستعملة في الطرق التقليدية وتقليص فاتورة الاستيراد في ظل الأزمة التي تعيشها الجزائر.
- تسعى الإدارة الالكترونية إلى تحقيق هذه الأهداف بفضل الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات ويمكن أن نحصر أهمها في رفع مستوى الجودة وكذا الفعالية الكلية للمنظمات والإدارات من خلال الاستعمال الأمثل لتقنية ونظم المعلومات والاتصال، تحقيق الشفافية والبعد عن

المحسوبة والحفاظ على سرية المعلومات والتقليل من فقدانها كما تهدف إلى إمكانية أداء الأعمال عن بعد.

➤ ويمكن الهدف الرئيسي للإدارة الالكترونية في تقديم الخدمات بسهولة وكفاءة وفعالية عالية. فالثورة الرقمية تقضي على الكثير من البيروقراطية وتنعش الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: التقنيات المستخدمة في مجال الإدارة الالكترونية (الرقمنة الإدارية)

يمكن حصر أهم العناصر المستخدمة في مجال الإدارة الالكترونية فيما يلي: (بودالي وبوشنب، 2016 ص 256)

1- **نظم المعلومات الإدارية:** يقصد بها النظم التي صممت لأداء وظيفة أو وظائف محددة وهي غالبا الأعمال الروتينية اليومية التي تقوم بها دائرة حكومية ما، مثل الاتصالات الإدارية، نظم المحاسبة، نظم شؤون الموظفين وغيرها، وقد ظهر خلال السنوات الأخيرة ما يعرف بالنظم المتكاملة يقصد بها النظم التي تتكون من عدة نظم فرعية متكامل فيما بينها بحيث تكون في النهاية نظاما شاملا لجميع وظائف الدائرة، في الغالب لا توجد كثير من الدوائر نظم متكاملة تلي احتياجاتها كما تريد، وبالتالي تلجأ إلى تصميم نظم خاصة بها، في هذه الحالة يجب على الدائرة مراعاة المعايير القياسية قدر الإمكان حتى تستطع التكامل مع التقنيات الأخرى مثل الانترنت.

2- **تقنيات الأنشطة الالكترونية:** تستخدم المساحات الضوئية (سكانر) لتحويل الوثائق الورقية بشكل رقمي يمكن تخزينه وتبادلته عبر الشبكات المحلية أو الانترنت ويستخدم لهذا الغرض مساحات سريعة جدا تعادل سرعة آلات تصوير المستندات تقريبا. وتكون مرتبطة عادة بنظام الأرشفة الالكترونية يقوم بتخزين الوثائق وفهرستها بطريقة تمكن باسترجاعها عند الحاجة لها

3-نظم إدارة المحتويات: هي برامج تتركب في مواقع الانترنت لتسهيل عملية إدارة المعلومات.

وتستخدم تلك النظم قواعد البيانات لتخزين جميع المعلومات، إضافة إلى قوالب الجاهزة وذلك لإنتاج صفحات واب ديناميكية نكون في النهاية موقعا متكاملا، وتخرج تلك المحتويات في شكل متناسق واحترافي عندما تصفح بواسطة برامج تصفح الانترنت.

4-البوابات: هي مواقع تستخدم نظام أو عدة نظم لإدارة كمية كبيرة من المحتويات بحيث تصبح أشبه ما تكون ببوابة تخيلية لتلك الدائرة، يستطيع المراجع إلى الدخول عن طريقها لأغلب الخدمات التي تقدمها مباشرة من بيته أو مكتبه.

5-النماذج الالكترونية: هي نماذج الكترونية تفاعلية تتاح عبر الانترنت تسمح بإدخال البيانات بشكل تفصيلي من قبل طرف (المواطن مثلا) ومن ثم إرسالها للطرف الثاني (الوزارة مثلا) لتدخل إلى نظام ما يقوم بمعالجتها إلكترونيا. يمكن تطبيق مفهوم النماذج الالكترونية على العمليات النمطية بين الجهات الحكومية سواء كان ذلك على شكل نماذج مطبوعة تقرأ آليا أو ملفات الكترونية ترسل بشكل امن وتقرأ آليا.

6-نظام الدفع الالكتروني: هناك طرق عديدة للدفع على الانترنت مثل بطاقات الائتمان وغيرها في مجال الحكومة الالكترونية يمكن توظيف تلك الطرق وتطويرها للتوافق مع احتياجات القطاعات الحكومية.

7-محركات البحث: هي عبارة عن أدوات يمكن عن طريقها البحث في كامل الموقع واسترجاع المعلومات. وتعد محركات البحث من نماذج نظم الاسترجاع الحرة التي تعتمد على الكلمات المفتاحية للدلالة على موضوع البحث، يمكن لمحركات البحث أن تشمل جميع النصوص التي يحتويها الموقع مما يوسع نطاق البحث ويزيد من كفاءة الاسترجاع.

8- واجهات مستخدم التفاعلية وتصميم الموقع: يلعب تصميم الموقع وواجهة الاستخدام دورا

كبيرا في استخدام الموقع. حيث تساعد المستفيد في الوصول المباشر والسريع إلى المعلومات المطلوبة.

المطلب الثالث: رقمنة النظام الضريبي

من اجل تسهيل الخدمات على المواطنين والمؤسسات الكبرى وظهور مفهوم الإدارة

الالكترونية أصبح العالم يسبح ضمن العالم الرقمي أو العالم الافتراضي، اوجب على الإدارات الضريبية

تغيير شكلها او تحديث نظامها الضريبي من النظام المعقد البيروقراطي إلى النظام الضريبي الالكتروني.

الفرع الأول: مفهوم رقمنة النظام الضريبي

تعتبر الرقمنة الضريبية وسيلة فعالة في تطوير النظام الضريبي وتحسين سيرة الإدارة وعلى هذا

الأساس فالرقمنة الضريبية تعرف بأنها:

● «هي استخدام تقنيات الإعلام الآلي والاتصال تسمح بتكليف جميع أساليب العمل وتعميم

تقنية الربط عن بعد بالانترنت والانترانت بين المصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق".(وشان,

بلعوز 2017ص70)

● الرقمنة الضريبية هي " ممارسة دفع الضرائب بكل أنواعها (ضريبة الدخل، ضريبة الشركات، ضريبة

القيمة المضافة) بواسطة الحاسوب او شبكة الانترنت ". (زيار, بوجعية 2014ص91)

● كما تعرف أيضا على أنها "وسيلة لإضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف

بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية لتسهيل تسير الملف الجبائي

للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من التأسيس للضريبة إلى الفحص إلى التحصيل

الضريبي".(وشان, بلعوز 2017ص70)

- من خلال ما سبق يمكن أن نعرف رقمنة النظام الضريبي على أنه " نظام إدارة وإرسال التصاريح والبيانات الضريبية إلى وحدات وزارة المالية المختصة عبر شبكات الانترنت."

الفرع الثاني: التدابير الالكترونية لرقمنة الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة

أولاً: رقمنة المكلف بالضريبة: قامت إدارة الضرائب باستحداث مجموعة من التقنيات لرقمنة المكلف بالضريبة ومن أهمها نذكر: (بودالي بوشنب 2016 ص268)

1-البطاقة المغناطيسية للتعريف الجبائية: تسعى السلطات العمومية في كل الدول العالم من اجل تعظيم عائدات الخزينة وهذا من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل عدد أكبر من المكلفين، لن يأتي هذا إلا من خلال إحصاء حقيقي لجميع الأعوان الذين ينشطون في الاقتصاد الوطني، لذلك وجب رقمنة الجميع من اجل إخضاعهم لمختلف الضرائب والرسوم.

في الجزائر تعد التعريف الجبائية بمثابة بطاقة الهوية للمكلف بالضريبة ولقد تم تأسيسها بموجب المادة 41 من قانون المالية لسنة 2006، لتحل محل التعريف الإحصائية التي كانت تهدف للإحصاء عدد المكلفين، في حين ان رقم التعريف الجبائية جاء لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة.

بصفة عامة فإن رقم **التعريف الجبائية NIF** يحتوي على خمسة عشر رقما بالنسبة للأفراد أي الأشخاص الطبيعيين و عشرون رقما بالنسبة للأشخاص المعنويين أو بالنسبة للهيئات و المؤسسات ذات الطابع الإداري، لقد قامت مصالح الإدارة الجبائية برقمنة التعريف الجبائية عن طريق بطاقة مغناطيسية و يأتي هذا الإجراء بعدما أحصت المديرية مبالغ ضخمة تم التهرب من دفعها من طرف كبار المستوردين، لذلك فإن إنشاء البطاقة المغناطيسية يعتبر إجراء الكترونيا يسهل من متابعة التجار و إنشاء شبكة تنسيقية بين إدارة الضرائب ، مصالح الجمارك، و مصالح السجل التجاري.

إن البطاقة المغناطيسية اقتضرت عند إنشائها سنة 2007 كمرحلة أولى على المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات الشركات، لتمس بعدها المتعاملين في مجال التجارة الخارجية أي المستوردون والمصدرون ، حيث تم إخضاعهم إجباريا للتوطين البنكي و البطاقة المغناطيسية ، ثم تم تمديد هذه العملية لتشمل المكلفين المنتمين لنظام المزايا الجبائية و التابعين لهيئات دعم و تشغيل الشباب **CNAC** , **ANSEJ** و المكلفين التابعين للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**، و لقد تقرر في سنة 2015 توسيع عملية الرقمنة على كافة المكلفين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويون أو خاضعون للضريبة الجزافية الوحيدة.

إذن البطاقة المغناطيسية الحاملة لرقم التعريف الجبائي تعتبر أدلة تسيير فعالة تشكل المحور الأساسي للدليل الوطني الجبائي وسجلات الضرائب لمجموع المكلفين المكونين للمجتمع الجبائي، حيث تسمح هذه التقنية بما يلي:

- ضمان تحديد تعريف وحدة ونهائية للمكلفين.
- تتبع حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر.
- تحديد أصول الملكية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- التعرف في الوقت المناسب على أي تغيير يطرأ على الوضعية القانونية للمكلفين.
- تعتبر التعريف الجبائية أداة لتبادل المعلومات بين مختلف المتعاملين والاعوان الاقتصاديين.
- تسمح بمحاربة عمليات الغش في التصريح الجبائي لأنها تستعمل كعنصر تحديد من قبل الهيئات والمؤسسات الإدارية والمصرفية وكذا مؤسسات التأمين.
- 2- البطاقة الالكترونية الوطنية للغشاشين: تعتبر البطاقة الوطنية للغشاشين ملفا الكترونيا يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذين يثبت أنهم قاموا بانتهاكات خطيرة للقوانين

والتشريعات الضريبية، الجمركية أو التجارية، ويتم تعبئة هذا الملف من طرف مصالح وزارة المالية، وزارة التجارة ومن طرف بنك الجزائر.

يتم التسجيل في البطاقة الوطنية للغشاشين كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يثبت ضلوعهم في إحدى العمليات التالية:

- الامتناع عن دفع الضرائب المفروضة.
- عمليات الغش في التصريح الجبائي الجمركي والتجاري.
- تحويل المزايا الجبائية إلى وجهة مغايرة.
- الغش في العمليات المالية والبنكية.
- التخلف عن الإشهار القانوني.
- الأضرار بالاقتصاد الوطني.
- الإضرار بصحة المستهلك.

ثانيا: **رقمنة الإدارة الضريبية:** في سبيل تحسين الخدمات المقدمة للكلفين بالضريبة شرعت إدارة

الضرائب في ترقيم الإدارة من خلال: (بودالي بوشب 2016 ص268)

1-إنشاء موقع واب: يعتبر الإعلام الآلي الوسيلة الأولى والضرورية لرقمنة الإدارة ولهذا الغرض

فإن مشروع عصنة الإدارة الجبائية أولى أهمية كبيرة لبرمجة المعلومات الجبائية، حيث تم في هذا الصدد إنشاء مصلحة مستقلة للإعلام الآلي في الهيكل التنظيمي لمراكز الضريبة المركزية والمحلية بنظام إعلام الآلي (Réseau) من اجل وصول المعلومة في الوقت المناسب، لان فعالية النظام الضريبي تتوقف إلى حد كبير على نظام المعلومات الذي يعتبر العمود الفقري لعمليات الرقابة والتحري، فسواء تعلق الأمر بالبحث عن

المادة الخاضعة للضريبة او محاربة عمليات الغش فالتصريح الممارس من قبل المكلفين الخاضعين ، يبقى ذلك متوقفا بشمل كبير على نظام المعلومات. (بودالي،وشنب، 2016، ص 270-271-272)

بالموازات مع توسيع استعمال الإعلام الآلي ثم وضع موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب يمكن المكلف بالضريبة من الاطلاع على مختلف القوانين و التشريعات الجبائية السارية المفعول و ذلك من خلال فضاء الكتروني جديد بحيث تتوفر على المعدلات الجديدة للضرائب و الرسوم ، حقوق و واجبات المكلفين عن طريق دليل المكلف بالضريبة ، فضلا عن رسائل المديرية العامة للضرائب و التي تعتبر بمثابة مناشير للقوانين الجبائية الجديدة، بالإضافة إلى أن هذا الموقع (www.dgi.dz) يسمح للمكلفين بتحميل مختلف الوثائق الخاصة بالتصريحات الجبائية السنوية و الشهرية دون ان يتحمل على التنقل الى مختلف مصالح الإدارة الجبائية للحصول على هذه الوثائق و المتمثلة في: (بن عروس ، بوعزة 2020 ص 30 ص 31)

- التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي (Gn°1)
- كشف تفصيلي بالعملاء (G3n°Tête)
- التصريح بالضريبة على أرباح - الرسم على النشاط المهني (Gn°4)
- تصريح بالوجود (Gn°8)
- التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي - التصريح بالأرباح المهنية-نظام الربح الحقيقي (Gn°11)
- التصريح برقم الاعمال التقديري للضريبة الجزافية الوحيدة (Gn°12)
- التصريح برقم الاعمال التقديري للضريبة الجزافية الوحيدة - المكلفين بالضريبة الجدد (Gn°12Bis)
- التصريح التكميلي للضريبة الجزافية الوحيدة (Gn°12Ter)

➤ الضريبة الجزافية الوحيدة - جدول إشعار بالدفع المجرأ للضريبة الجزافية الوحيدة
(Gn°50Bis)

➤ الضريبة الجزافية الوحيدة - جدول إشعار بدفع الضريبة على الدخل الاجمالية/
الأجور (Gn°50Ter)

➤ التصريح بالمرتبات والأجور المختلفة (Gn°29)

➤ شهادة الإقامة الجبائية بالجزائر (Cn°29)

➤ شهادة الإقامة الجبائية بالخارج (Cn°30)

➤ وثيقة توضيحية موجهة للمكلفين بالضريبة حول كيفية ملأ ال استمارة (Cn°30)

2-التصريح الالكتروني للضرائب والرسوم: نظام التصريح الالكتروني تم استحدثه بموجب قانون

المالية لسنة 2008 وهو يقتصر حاليا على المكلفين التابعين لمديرية كبريات الشركات، يقدم هذا النظام عدة مزايا للمكلفين نذكر منها:

➤ هو نظام سهل التطبيق ومجاني.

➤ هو نظام مؤمن.

➤ يمكن من متابعة كل العمليات التي تمت بين المكلف وإدارة الضرائب.

➤ يحتوي على برنامج ألي لحساب معدلات الضرائب والرسوم فهو يقلل بذلك من

الأخطاء في حساب المعدلات والحقوق.

➤ التسجيل في خدمة التصريح الالكتروني تتجدد في كل سنة ضمنا إلا في حالة إلغائها

من أحد الطرفين.

➤ يمكن للمكلف إلغاء تسجيله في هذه الخدمة وذلك بتحرير طلب يرسله الى مديرية كبريات الشركات حيث تستغرق عملية الإلغاء شهرا واحدا.

➤ يمكن لإدارة الضرائب إلغاء التسجيل في حالات: التوقف عن النشاط او عدم احترام قواعد التصريح، ويتم إبلاغ المكلف من طرف الإدارة عن طريق رسالة موصي عليها.

لقد جاء في نص المادة 23 من قانون المالية لسنة 2008، المعدلة والمتمة لأحكام المواد 161-168 من قانون الإجراءات الجبائية على ما يلي: يتعين على الأشخاص المعنويين والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) والمنصوص عليهم في المادة 160، اكتتاب وتصريح وتسديد الضرائب المدينين بها عبر الطريق الالكتروني علاوة على كيفية التصريح والدفع عن طريق التصريح الشهري (G50) فان الدفعات الوقتية للضريبة على أرباح الشركات يمكن التصريح بها و تسديدها عبر الطريق الالكتروني في الآجال و الشروط التي يتم تحديدها عن طري التنظيم، و يمكن التصريح بالرسم على القيمة المضافة و تسديده عبر الطريق الالكتروني ، و كذلك بالنسبة للرسم على النشاط المهني و رصيد التسوية ، و التصريح بأجور العمال.

الفرع الثالث: خطوات لرقمنة النظام الضريبي في الجزائر

قام المشرع الجزائري بالعديد من الخطوات لرقمنة الإجراءات الجبائية وهذا للوصول إلى تطبيق الضريبة الرقمية في الجزائر وتمثل هذه الإجراءات فيما يلي: (مادلية 2020 ص 475. 477. 478)

1-إحداث موقع الإلكتروني للإدارة الضريبية:ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربط الإدارة الضريبية بتقنية الإعلام الآلي والانترنت بإحداث موقع الكتروني لإدارة الضرائب، حيث يسمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين مالية، الدلائل التطبيقية للمكلفين بالضريبة، نصوص ومناشير جبائية ومختلف المعلومات، حيث تهدف الإدارة الضريبية من خلال

هذا الموقع الإلكتروني إلى نشر المعلومة الجبائية والتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الإنترنت.

2-تبسيط إجراءات تأسيس الملف الجبائي: قصد تبسيط وتخفيف الإجراءات المتعلقة بالوثائق

الجبائية لتوفير الوقت للمكلفين بالضريبة، قامت المديرية العامة للضرائب بتبسيط كيفية إنشاء الملفات الجبائية وكذلك الأمر بالنسبة لتسليم الوثائق الجبائية وهذا كخطوة أولى نحو الاستغناء عن الطابع الورقي للملف الجبائي والتحول نحو الملف الجبائي الرقمي. (خالد، عماري، بوبكر، مناعي، 2019، ص 46.47.48)

3-رقمنة إجراءات الترميم الجبائي: أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعرف

الجبائي الكترونيا عن طريق الدخول إلى الموقع الإلكتروني الذي أعدته المديرية العامة للضرائب لهذا الغرض فيكفي إدخال البيانات الخاصة للمكلف بالضريبة على الموقع الإلكتروني وإتباع الخطوات، بالإضافة انه يوفر للمكلف إمكانية التأكد من صحة رقم تعريفه الجبائي وما إذا كان هذا الرقم قيد النشاط أو موقوف.

4-إحداث نافذة للتوثيق الجبائي: في إطار جهود إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية تم مؤخرا

إحداث موقع أو نافذة عبر الإنترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين وهو ما يساعد على إضفاء الشفافية والمصداقية في التعاملات.

5-اعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني: في إطار التحول التدريجي من الإدارة التقليدية

أو الورقية إلى الإدارة الإلكترونية، فبعدما اقتصر المشرع في السابق على إن عملية الرقابة والفحص تكون في الدفاتر الورقية، نص المشرع الجزائري على قبول إمكانية فحص المحاسبة المسوكة وفق نظام الإعلام الآلي حيث يعكس هذا الإجراء الإستراتيجية الجديدة وهو تكييف آليات الرقابة الجبائية متطلبات الإدارة الإلكترونية.

6- تطوير نظام لتحمي الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد:

في إطار رقمنة الخدمة العمومية وضعت المديرية العامة للضرائب نظام التصريح عن بعد، فبعدما استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كوسيلة لنشر المعلومات الجبائية، انتقلت الإدارة الضريبية في عملها من رحلة نقل المعلومة الجبائية إلى رحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في علاقتها مع المكلفين بالضريبة وهذا باستحداث نظام التصريح عن بعد.

المطلب الرابع: دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي

الفرع الأول: مفهوم المالية العامة

أولاً: مفهوم المالية العامة: أدى تطور الأدوار التي تلعبها الدولة في الحياة الاقتصادية إلى الانتقال من فكرة الدولة الحارسة إلى فكرة الدولة المتدخلة، وانعكس ذلك بدوره على تطور مفهوم المالية العامة في الدولة بما يتفق مع دورها الحديث، وعليه تطورت نظريات عديدة أبرزها ما كان متعلقاً بكل من النفقات والإيرادات العامة والميزانية العامة، وفيما يلي تقديم لتعريف المالية العامة من الناحية التقليدية والحديثة.

• تعريف التقليدي: يعرف Dalton المالية العامة بأنها "دراسة كل من إيرادات ونفقات السلطات

العامة وموازنة كل منها بالأخرى" (حسنى خربوش، حسن البحي، 2013، ص15)

• كما يعرفها Gaston جيز "هي مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات أن

تتطبيقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد لتلبية هذه النفقات مع توزيع أعبائها على المواطنين." (محمد

عباس محرزي، 200، ص28)

• تعريف الحديث: يعرف علم المالية العامة بالمفهوم الحديث على أنه "هو العلم الذي يتمثل

موضوعه في دراسة القواعد المنظمة للنشاط المالي ولأنشطة التي تبذلها الهيئات في سبيل الحصول على

موارد الضرورية لإنفاقها قصد إشباع الحاجات العامة أما منهجه أو طريقة بحثه فتتمثل في أدواته الإيرادات،

النفقات والميزانية. ويتحقق ذلك من خلال دراسة هذه الأدوات منفصلة ومنعزلة عن العوامل الاقتصادية الأخرى أو أنه " العلم الذي يدرس النفقات العامة وتوجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة، بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية." (محمد عباس محري، 2003، ص 28-29)

من خلال التعاريف السابقة الحديثة والتقليدية يمكننا تعريف المالية العامة على "أنها العلم الذي يدرس مجمل النشاطات المالية للدولة والذي أصبح يستخدم تقنيات مالية خاصة كالموازنة والإيرادات والنفقات".

الفرع الثاني: عناصر رقمنة المالية العامة

تتطرق رقمنة المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على صعيد إدارة جانبي الموازنة العامة لأنهما من خلال تبني نظام التحصيل والدفع الإلكتروني إضافة إلى ذلك ترتبط رقمنة المالية العامة أيضا بتبني أحدث النظم التقنية فيما يتعلق بالجوانب الأخرى المرتبطة بالسياسة المالية ومن بينها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ونظام إدارة الديون وغيرها من النظم. (مرورة زحاف، 2020، ص 28-34)

أولاً: نظم الدفع الإلكتروني: تعتبر أنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة من أهم إفرزات الثورة التقنية والتكنولوجية وأبرزها في مجال المعاملات المالية والمصرفية العالمية، وأصبحت لها أهمية بالغة على المستوى المالي والاستثماري العالمي.

1-تعريف نظم الدفع الإلكتروني: من بين تعاريف نظم الدفع الإلكتروني ما يلي:(مرورة زحاف

2020 ص 28-34)

- يعرف نظم الدفع الإلكتروني بشكل عام على أنه نظام يعبر عن مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات والتقنيات التي تتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية.

- كما يعرف على انه عبارة عن مجموعة من الوسائل، الإجراءات، والقواعد التي تضمن تحويل الأموال بين المشاركين في النظام والذي يقوم على اتفاق بين المشاركين في النظام والمنسق الرئيسي للنظام، إذ يتم تحويل الأموال باستعمال وسائل أو معدات تقنية ملائمة.
- من خلال التعريفين السابقين يكن تعريف نظام الدفع الالكتروني على انه الإلية التي يقوم من خلالها الطرف بتحويل الأموال إلى طرف آخر، وبالتالي تضمن تحويل هذه الأموال والتي تتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية.

2-خصائص أنظمة الدفع الالكتروني: تتميز أنظمة الدفع الالكتروني بالخصائص التالية:

- البساطة والوضوح: أي أن تكون القواعد والإجراءات المعمول بها واضحة وغير معقدة وسهلة الفهم والممارسة من جميع المتعاملين.
- المرونة: وهي قدرة نظام الدفع على التكيف والاستجابة للتغيرات سواء كانت راجعة الى تطور في سلوك الوحدات (أفراد المؤسسات) وبمجال وسائل الدفع وقنوات الاتصال أو القوانين والتنظيمات.
- السرعة: وهي إجراءات الدفع في اقل زمن حقيقي ممكن.
- الأمان: يتعلق هنا أساسا بأمنية وسائل الدفع والطرق المستعملة فلكما ساد الأمان في الطرق والوسائل المعتمدة في الدفع، كلما سادت الثقة بين المتعاملين.

3-أنواع أنظمة الدفع الالكتروني: في الماضي كانت أنظمة الدفع نقدية ووطنية فقط، أما حاليا

فقد تجاوزت صفة الإقليمية نتيجة التكتلات الاقتصادية والسياسية بين الدول وتوحيد العملات النقدية، الأمر الذي فتح المجال لظهور أنظمة دفع فيدرالية بالمختصين لابتكار أنظمة دفع عالمية لإتمام عمليات الدفع.

أ- أنظمة الدفع الوطنية يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع:

- نظام الدفع ذ والنوع RTGS (REAL-TIME GROSS SETTMENT)

تتم عملية التسديد باستمرار، فكل أوامر الدفع تعالج الواحد تلو الآخر بصفة فردية دون مقاصة.

- نظام الدفع ذ والنوع NET أو DNS (CONTINUOUS NET SETTLEMENT)

ترسل أوامر الدفع في النظام ذو النوع NET إلى مركز المقاصة طوال اليوم لكن التسديد لا يتم إلا في نهاية اليوم أي عند نهاية حصة المقاصة.

- نظام الدفع المختلط ذ والنوع (CONTINUOUS NET SETTLEMENT CNS)

هي أنظمة دفع مختلطة تجمع بين خصائص أنظمة الدفع RTGS ومبدأ المقاصة كما في أنظمة NET.

ب - أنظمة الدفع الفيدرالية: حيث تشكل هذه الأنظمة من أنظمة الدفع الوطنية للدول المكونة الفيدرالية إذ تستدعي معالجة أوامر الدفع المتبادلة بينهما تدخل بنك وسيط مركزي لجميع البنوك المركزية المشكلة لنظام الدفع الفيدرالي، وأهم أنظمة الدفع الفيدرالية المتواجدة حاليا هي:

- أنظمة الدفع الأوروبية: المتمثلة في نظام Eurogiro, Tipanet, Euro I, Target

- أنظمة الدفع الأمريكية ACH، NSS، CHIPS، Fedwire نظام المقاصة، الشبكات وشبكة البطاقات البنكية.

ج - أنظمة تسوية-تسليم الأوراق المالية: - LES SYSTEMES DE REGLEMENT

(LIVRAISON DE4SQ TITREQS OR SECURITE SETTELEMENT - SYSTEMS)

تعرف أنظمة تسديد-الأوراق المالية على أنظمة تقوم بتنفيذ الصفقات بين مشتري وبائع الورقة المالية وتعمل على ضمان تحصيل المشتريات للورقة المالية وحصول البائع على الأموال.

د- أنظمة مقاصة وتسوية عمليات الصرف: (CONTINUOUS LINKED SETTLEMENT)

صممت هذه الأنظمة لتسديد وتسوية صرف العملات النقدية مقابل عملة نقدية أخرى.

هـ - أنظمة مقاصة وتسوية عمليات الصرف (CONSTINUOUS LINKED SETTLEMENT)

صممت هذه الأنظمة لتسديد وتسوية صرف العملات النقدية من أجل دفع عملة نقدية مقابل

أخرى.

و- أنظمة تسوية-تسليم الأوراق المالية: (LES SYSTEMES DE REGLEMENT-LIVRAISON DES

TITRES OR SECURITE SETTLEMENT)

تعرف أنظمة - تسليم الأوراق النقدية - على أنها أنظمة تقوم بتنفيذ الصفقات بين مشتري وبائع

الورقة المالية وتعمل على ضمان تحصيل المشتريات للورقة المالية وحصول البائع على الأموال.

س - نظم التحصيل الإلكتروني: لنظم الدفع والتحصيل الإلكتروني نفس المعنى، حيث تعتبر نظم

الدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلف بالضريبة أما نظم التحصيل الإلكتروني متعلقة بالجهة المحصلة لتلك

الضريبة.

ش- نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية:

1. تعريف نظام إدارة المعلومات المالية والحكومية: يعد نظام إدارة المعلومات المالية

الحكومية النظام الأساسي التي ترتبط به كافة الأنظمة الأخرى المتعلقة بإدارة المالية العامة.

يمكن تعريف نظام إدارة المعلومات المالية والحكومية على أنه:

● يعرف نظام إدارة المعلومات المالية والحكومية على أنه "نظام إلكتروني يربط كافة الأجهزة التابعة

للحكومة، ويشمل كافة وظائف إدارة المالية من العمليات المالية والمحاسبية التي تتم بكل مراحل دورة

الموازنة بدءاً من مرحلة التخطيط الاستراتيجي وانتهاءً بمرحلة المحاسبة والإبلاغ

• كما يعرف على انه " نظام يشير إلى الرقمنة العمليات التابعة لوحدات الموازنة والخزينة ويتابع الأحداث المالية ويسجل جميع المعاملات، ويلخص المعلومات ويدعم القرارات الإبلاغ والقرارات السياسية ويوجد عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموظفين والإجراءات والضوابط والبيانات. بالاعتماد على التعريفين السابقين يمكن تعريف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على انه نظام متكامل لوظائف الموازنة والمحاسبة، وهو عبارة عن مجموعة الحلول المحوسبة التي تكمن الحكومات من التخطيط للموازنة وتنفيذها ومراقبتها.

– **أهداف نظام إدارة المعلومات المالية والحكومية:** من بين الأهداف التي يسعى إليهم هذا النظام ما يلي:

- تحسين وتعزيز الاستخدام الفعال للموارد المالية الحكومية.
- تقديم معلومات مالية دقيقة في الوقت المناسب للهيئات والتشريعية المعنية باتخاذ القرارات التي تساعدهم على التخطيط والتنفيذ والمراقبة المالية العامة.
- تعزيز الشفافية والشمولية في إعداد وتوثيق الموازنة العامة.
- تعزيز الانضباط المالي وتحقيق مبدأ مصداقية الموازنة من خلال تنفيذ الموازنة العامة للدولة في حدود الاعتقادات المخصصة وحدود الصرف النقدي.
- الالتزام بمواعيد إصدار التقارير المالية.
- تبسيط الإجراءات والعمليات المالية وتوفير الوقت والجهد المطلوب.

ص- نظم إدارة الديون والتحليل المالي: ظل برنامج إدارة الديون و التحليل المالي يساعد الحكومات بنجاح في تحسين قدراتها على إدارة ديونها منذ أوائل الثمانينات، و بحلول عام 2010 دعم برنامج 66 بلدا، و102 مؤسسة و نظرا لتطور وضع الدين في البلدان النامية على مدار العقود الثلاثة

الماضية عدل البرنامج مساعدته الفنية لتتوافق مع الاحتياجات المتغيرة في إدارة الديون في هذه البلدان، حيث يقدم نظام إدارة الديون و التحليل المالي للبلدان مجموعة من الحلول المجرية لتحسين قدرتها على التعامل مع إدارة خصوم القطاع العام و إنتاج البيانات موثوقة عن الدين لأغراض صناعة السياسات و تتضمن هذه الحلول برنامج كمبيوتر متخصص في إدارة الدين، و هو برنامج إدارة الديون و التحليل المالي الذي يسهل الكثير من عمل مكمل الدين إلى جانب الخدمات الاستشارية و أنشطة التدريب في مجال الدين و هناك تحديث مستمر لمنتجات و الخدمات التي يقدمها برنامج نظام إدارة الديون و التحليل المالي بما يتماشى مع الاحتياجات الجديدة للبلدان وفقا لأفضل الممارسات في مجال إدارة الديون و يتك تبادل المنتجات و الخدمات مع البلدان من خلال مشاريع التعاون الفني، و كذلك مؤتمرات و الحلقات التطبيقية الدولية الإقليمية، باعتباره جزءا من الأمم المتحدة يقدم البرنامج المساعدة الفنية لجميع البلدان بناء على طلبها، و ذلك باللغات العربية و الانجليزية و الفرنسية و الاسبانية

1. تعريف نظام إدارة الديون والتحليل المالي:

يمكن تعريف نظام إدارة الديون والتحليل المالي على انه:

- يعرف على انه " عبارة عن برنامج مصمم لمساعدة البلدان على إدارة دينها العام الخارجي والمحلي، بما في ذلك الأوراق المالية حيث يراقب الالتزامات مثل الديون التي تضمنها الحكومة وكذلك عمليات الإقراض
 - ما يمكن تعريفه بأنه العمود الفقري لأي مكتب سيادي لإدارة الديون، فهو يعمل بشكل جيد وسهل الاستخدام حيث يسمح للحكومات بتعزيز قدراتها وعمليات إدارة ديونها.
- من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف نظام إدارة الديون والتحليل المالي على انه نظام يمكن تشغيله على جهاز الكمبيوتر متعلق بالمكتب السيادي لإدارة الديون يساعد الحكومات على إدارة ديونها.

2- فوائد نظم إدارة الديون والتحليل المالي: من بين الفوائد المتعلقة بهذا النظام ما يلي:

- يتم تصميم برنامج إدارة الديون والتحليل المالي لمساعدة البلدان على إدارة ديونها العامة الخارجية والمحلية.
- يدير التزامات الديون مثل الديون الحكومية والديون التي تضمنها الحكومة وديون الإقراض وكذلك المنح وإعادة تنظيم الديون.
- كما يمكن استخدامه لرصد الديون الخارجية الخاصة غير المضمونة.
- يلي إدارة الديون والتحليل المالي بشكل كامل الاحتياجات الشاملة لمكتب إدارة الديون سواء مكتباً أمامياً (إصدار الديون) والمكاتب الوسطى (التحليل) أو المكتب الخلفي (تسجيل وإدارة العمليات).

3- أنواع نظم المعلومات وتطبيقاتها على نظم إدارة الديون: هناك عدة أنواع من تصنيفات

نظم المعلومات، حيث يمكن تقسيمها إلى فئات متميزة بناء على مكان وكيفية استخدامها داخل المنظمة والشكل التالي يبين الأنواع الرئيسية لنظم المعلومات التي يمكن تطبيقها وتكييفها على تطبيق إدارة الديون:

الجدول رقم (1-2): أنواع نظم المعلومات وتطبيقاتها على نظم إدارة الديون.

مستخدمي نظم إدارة الديون	نوع النظام	وظيفة نظام إدارة الديون
وزير إدارة الديون فريق الديون	نظام الدعم المتبادل	تقارير خاصة
المكتب الأممي والوسطى	نظام دعم القرار	-تحليل محفظة الديون. -تحليل التكلفة والمخاطر. - التخطيط والتنبؤ بوثائق جديدة
المكتب الأوسط والأسود	نظام إدارة المعرفة	-تبويب المعلومات
المكتب الأممي الخلفي	نظام معالجة المعاملات	-تسجيل بيانات الدين -الحفاظ على بيانات الديون -إصدار الديون -تسهيل الإقراض

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على: (Cigdem, Aslan, Artan, Ajazaj, Shureuf, AbdulWaahidh ,2018,p,6)

يقصد بالمكتب الأممي هو المسؤول عن إصدار ديون الأوراق المالية، أما الأوسط مسؤول عن

التحليل، والمكتب الخلفي مسؤول عن تأجيل وإدارة العمليات.

الفرع الثالث: دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي

تساعد رقمنة المالية العامة على تحسين فرض الضرائب الحكومية، حيث تسمح للحكومة بمعالجة المزيد

من المعلومات حول مختلف النتائج الاقتصادية لدافعي الضرائب وذلك من خلال تبنيها لنظم الدفع الالكتروني،

الفوترة الالكترونية والنظم الالكترونية التي ساهمت بدورها في زيادة الحصيلة الضريبية ومكافحة الغش الضريبي. (مروة

زحاف، 2020، ص48-51)

أولاً: رقمنة المدفوعات: عند دمج رقمنة المدفوعات في إدارة الشؤون المالية العامة يمكن أن تساعد في تحقيق المكاسب المحتملة الكاملة في الفعالية والوظائف التي يمكن أن تقدمها هذه الأنظمة ما يلي: (مروة زحاف، 2020، ص 48-51)

- تقوي الرقمنة بشكل كبير وظائف المدفوعات وجعلها منظمة في الوقت المناسب، تحسين المحاسبة والإبلاغ كما تعزز جودة المعلومات في التطورات المالية.
- توفير المزيد من المعلومات في الوقت المناسب للمراكز النقدية للحكومات وبالتالي تعزيز وظائف إدارة النقد، كما تضمن أفضل تسوية بين المعاملات المالية مثل التحويلات والتسجيل المقابل في الحسابات المصرفية الحكومية ذات الصلة غير المباشرة.
- كما توفر رقمنة المدفوعات دعم البنية التحتية المالية الرقمية للمعاملات الخاصة التي تقلل من استخدام السيولة النقدية، وهذا يمكن من تقليل حجم اقتصاديات الظل وبالتالي يمكن أن تساعد في تحويلات بعيدا عن فرص التهرب الضريبي والآليات غير المشروعة لتحويل هذه الأموال، مما يساعد ذلك على معالجة التسرب في ميزان المدفوعات للمعاملات وبالتالي إغلاق وسيلة أخرى للتهرب الضريبي.
- كما يمكن للرقمنة أن تسمح للحكومات بتنفيذ أنظمة ضريبية أكثر تعقيدا من الموجودة حاليا على سبيل المثال يمكن أن تكون الالتزامات الضريبية مشروطة ليس فقط على الدخل السنوي الحالي لدافعي الضرائب يمكن أيضا على الدخل المكتسب في فترات مختلفة مثل الدخل المكتتب من الزوجين وما إلى ذلك من خلال تكييف جداول الضرائب على مزيد من المعلومات.

ثانيا: الفاتورة الضريبية الالكترونية: هي فاتورة يتم إنتاجها إلكترونيا تحتوي على معلومات المعاملات تشبه إلى حد كبير الفاتورة الورقية تصدرها الشركات لها زبائن، تستخدم على نطاق واسع في الوقت الحاضر لكن أساليبها وتنسيقاتها تختلف من بلد لآخر.

تعد الفوترة الالكترونية بمزايا متعددة للشركات والسلطات الضريبية على حد سواء، بما في ذلك انخفاض التكاليف الإدارية والامتثال، وتحسين تكامل الفواتير وأنظمة الدفع، تحسين الدقة وأمن المعلومات بالنسبة للإدارات الضرائب، حيث توفر الفواتير الالكترونية أيضا معلومات في الوقت الفعلي مما يمكن ذلك من استخدامها لتعزيز عمليات التحقق من الامتثال ورقمنتها.

كما تمكن الفواتير الالكترونية من تحقيق العديد من الفوائد لدافعي الضرائب من خلال توفير التكاليف (مثل انخفاض تكاليف الطباعة والتخزين والتكاليف الإدارية)، وتخزين معلومات أكثر أمانا كما يمكن الوصول إليه بسهولة، وتكامل إصدار الفواتير مع العمليات الداخلي الأخرى (المحاسبة، الدفع و الفواتير) و العمليات الخارجية (أنظمة الدفع و المشتريات للموردين، العملاء و القطاع العام) في نفس الوقت و من خلال تحسين التحكم في عملية إعداد الفواتير و السماح بالمرقبة في الوقت الفعلي للمعاملات الخاضعة للضريبة قد تكون الإدارات الضريبية قادرة على التقليل إغفال المبيعات، و الإفراط في فواتير الشراء بما في ذلك الإبلاغ عن المشتريات التي لا تتعلق بالعمليات التجارية و المعاملات الاحتيالية و أخطاء تقديم الضرائب العامة. وبالتالي تمكينها من محاربة الغش الضريبي.

ثالثا: الأنظمة الالكترونية: تعد عملية استعمال الأنظمة الالكترونية أحد أهم الخيارات الإستراتيجية التي تتخذها الدول لتطوير العمل الضريبي عن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات لزيادة الحصيلة الضريبية مما يساهم ذلك في زيادة الإيرادات العامة، ومن بين النظم الالكترونية التي ساهمت في زيادة الحصيلة الضريبية ما يلي: (علي غانم

نظم الدفع والتحصيل الالكتروني: تعتمد أغلبية الدول على الطرائق والتقنيات الحديثة في تحصيل الإيرادات الضريبية بهدف تبسيط إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية للمكلفين في الموعد المحدد لها وتسديد مبالغ الضريبة من قبلهم، واهم المزايا التي يتمتع بها السداد عبر الانترنت ما يلي:

➤ الحد من النفقات الباهظة لاستخدام الورق الذي تعتمده العمليات التجارية العادية في إنشائها وتداولها.

➤ تأمين المبالغ النقدية من الضياع والسرقة.

➤ القدرة على المرور والتنقل بين الحدود بسرعة وشفافية عبر الانترنت لأنها لا تعود لدولة

محددة وإنما يتم استخدام العملة بحسب الدولة التي يتم السداد بها.

➤ تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين والدوائر الضريبية والذي عادة ما يولد نوعين من

التصرف وهما الحياد إلى جانب المكلف والخضوع إلى الأهواء الشخصية واتخاذ الموقف العدائي مع المكلف الذي ينتج عنه التباعد والجفاء بين طرفي العملية.

➤ تحقيق حالة الاتصال الدائم مع المكلفين، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات

الاستعلامية والخدمية للمكلف.

أنظمة الشراء الالكتروني: نظام المشتريات الالكترونية هو في الأساس نظام معلومات متكامل و

مركزي و ممكن من الانترنت يقوم بتتمة و دمج جميع أجزاء عملية الشراء من اجل تحسين الكفاءة و

الشفافية و المسائلة, حيث يمكن تقسيم عمليات الشراء المختلفة هذه إلى طلب الكتروني, المناقصات

الالكترونية, الإعلام الآلي... الخ, حيث أثبتت وظائف الشراء أنها مفيدة لزيادة الشفافية و الرقابة, كما

تساعد أنظمة الشراء الالكتروني على تحسين المسائلة الشاملة كما تساعد أيضا على تقليل الاتصال الغير

ضروري بين أصحاب المصلحة على مراحل أكثر عرضة لممارسات الفساد, بما في ذلك تضارب المصالح

أثناء تقديم العطاءات و منح العقد, فضلا عن إمكانية المحاسبة و الفواتير و الاحتيال في مرحلة ما بعد المنح ساعد ذلك في الحد من الاحتيال الضريبي

نظام بلوكشين: يشير بلوكشين إلى شكل من أشكال دفتر الأستاذ الموزع عبر الانترنت من نظير إلى نظير بين عقد الكمبيوتر , و هو يتكون من قائمة متزايدة باستمرار من السجلات (تسمى الكتل) مرتبطة و مؤمنة ببعضها البعض باستخدام التشفير, يتم مشاركة دفتر الأستاذ اللامركزي هذا عبر جميع عقد الكمبيوتر (التي تشير إلى المشاركين) في البلوكشين حيث سيتمكن كل مشارك في عرض جميع السجلات على البلوكشين ولا يستطيع احد ذلك يغير البيانات بأثر رجعي, يتم تحديث البلوكشين باستمرار كل عشر دقائق تقريبا عبر العقد التي تضمن حصول كل مشارك على احدث نسخة من دفتر الأستاذ

يمكن البلوكشين من تحسين الامتثال للضرائب بشكل كبير من خلال ضمان المدفوعات الآلية للضرائب في الوقت الفعلي , و هذا يتم من خلال استخدام العقود الذكية , كما يسمح بالتنفيذ للأطراف غير المرتبطة بالتعامل مع بعضها البعض في حالة غياب طرف ثالث موثوق به من اجل التحقق من صحة المعاملة على سبيل المثال يمكن اقتطاع الضريبة تلقائيا و دفعها إلى الخزينة وقت دفع الرواتب, كما يمكن استخدام البلوكشين لمعالجة مخاوف الإدارة المالية العامة الأخرى والحد بشكل كبير في تكاليف المعاملات مثل الحد من الفساد في المشتريات العامة, وتحسين الإنفاق العام وتقديم الخدمات, ومنع الاحتيال والتهرب الضريبي, بخصوص الفساد في المشتريات العامة, يمكن استخدام العقود لضمان التحقق من صحة كل معاملة.

المبحث الثاني: رقمنة النظام الضريبي في الجزائر

مرت الجزائر بجملة من الإصلاحات أعقبتها بعصرنة النظام الضريبي من خلال تعديلات هيكلية مكلفة وهامة، أدرجت معها هياكل جديدة، فكان لزاما ربط هذه القاعدة من التغييرات بنسيج متكامل خاص بنظام معلوماتي متطور يساير المستجدات الراهنة ويواكبها.

المطلب الأول: عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

تهدف عملية عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر إلى تغيير تنظيم هيكلها الإدارية وكيفية تسييرها، وهذا بإتباع أسلوب جديد يعتمد بالدرجة الأولى على تجميع المهام في مصلحة واحدة، وتصنيف المكلفين بالضريبة حسب درجة أهميتهم، وكذا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة بغية تسهيل الإجراءات الجبائية للمكلفين بالضريبة ورفع من مستوى الاستجابة الطوعية لديهم.

الفرع الأول: مفهوم عصرنة الإدارة الضريبية

1- مفهوم عصرنة الإدارة الضريبية

هي عملية التجديد و التغيير التي تحدث على مستوى الإدارة من اجل القيام بإصلاحات و تعديلات على النمط و الوضع السائد الذي كان يتميز بالتقليدي , لمواكبة التغييرات الحديثة و ما يتصل بالعالم الخارجي , و عصرنة الإدارة تقتضي تكييف طريقة عملها مع الرهانات الاقتصادية , الاجتماعية , و المالية و القانونية المستجدة, من اجل تحقيق أهداف السلطة العامة في توسيع الإيرادات الضريبية من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة و تعزيز الضمانات المقدمة لهم و الحفاظ على حقوقهم في حالة النزاع بما يضمن تحقيق الشفافية في التسيير. (Leroy, 2008, p32)

كما يرى بعض الباحثين أن عصرنة الإدارة الضريبية تشمل تبسيط النظام الضريبي القائم من خلال تقليل أسعار الضريبة وجعلها أكثر واقعية وتوسيع الأوعية الضريبية بشكل يجعلها أكثر اتساقا مع الأداء الداخلي المطلوب

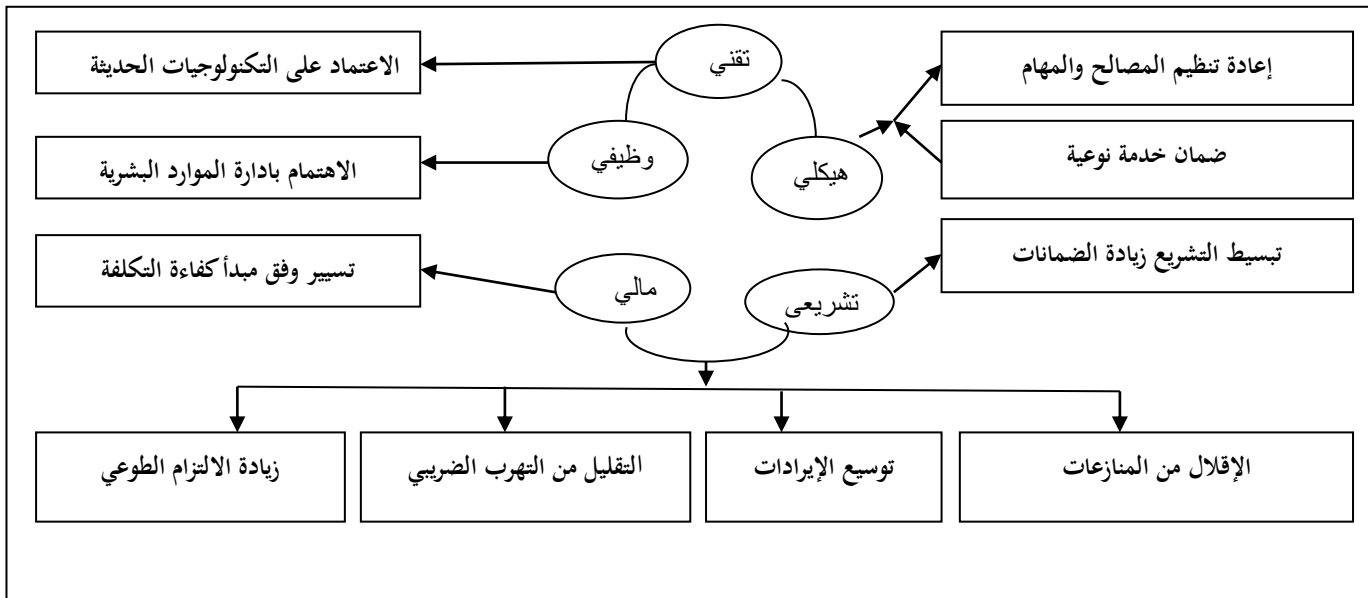
والتطورات الخارجية المتسارعة والهدف العام من تحديث إدارة الضرائب هو إقامة نظام كفؤ يستند إلى الضرائب يمكن قبولها وتنفيذها عمليا وتحقيق إيرادات كافية، ولا ينشئ عنها إلا الحد الأدنى من التشوهات الاقتصادية. (امين، 2010،

ص32)

2-أبعاد عصنة الإدارة الضريبية والأهداف المرجوة منها: يمكن تلخيص إبعاد عصنة الإدارة

الضريبية والأهداف المرجوة منها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): يوضح أبعاد عصنة الإدارة الضريبية والأهداف المرجوة منها



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: (محمدلعربية، فاروق سحنون 2021 ص513)

الفرع الثاني: تحديات الدولة في بسط نظام ضريبي متطور

تهدف عملية عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر إلى تغيير تنظيم هيكلها الإدارية وكيفية

تسييرها، وهذا بإتباع أسلوب جديد يعتمد بالدرجة الأولى على تجميع المهام في مصلحة واحدة، وتصنيف

المكلفين بالضريبة حسب درجة أهميتها، وكذا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة بغية

تسهيل الإجراءات الجبائية للمكلفين بالضريبة والرفع من مستوى الاستجابة الطوعية لديهم.

1: تحسين علاقة الإدارة بالمكلف بالضريبة: ضمن المنحنى الجديد الذي أخذته علاقة الإدارة

الضريبية بالمكلفين بالضريبة الذين أصبحوا تحت تسمية "مستعملي الإدارة، الزبائن"، لا يمكن لأحد إنكار اتساع متطلبات هذا الأخير فيما يخص نوعية الخدمة التي أصبحت تشكل إحدى أهم انشغالات السلطات العمومية على وجه العموم، والإدارة الضريبية على وجه الخصوص والتي أصبحت تواجه تحديا كبيرا يتمثل في تقديم للكلف بالضريبة خدمة عصرية ذات نوعية. وفي هذا السياق ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة خاصة في تنمية وتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة من أجل التخفيف من حدة التهرب الضريبي، اتخذت عدة إجراءات تكميلية في إطار عصنة إدارة الضرائب لتعزيز وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة وهي كالاتي:

- تحسين استقبال الجمهور في المصالح الجبائية
- تحسين الممارسات الإدارية (السلوك الإداري).
- ترقية الاتصال وتحسين المعلومات الجبائية. (وضع نظام التصريح وتسديد الضرائب عن

بعد عبر بواب، www.jibayat.dz.

- تحسين المحيط الجبائي.
- تخفيف الإجراءات النزاعية وتقليص أجال دراسة الملفات

2: عصنة الإدارة في مجال الهيكل التنظيمي: قامت الدولة بوضع إستراتيجية لعناصر هيكلها

قصد السير مع متطلبات العصر الحالي، توجهت بإحداث هيكل جديدة على مستوى المصالح المركزية والخارجية فتم إنشاء واستحداث كل من: (أحسن ركي، سمير عماري 2020، ص25.26.27.28)

- مديرية كبريات المؤسسات DGE: تعتبر من أهم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية تم

إنشائها بموجب لمادة 32 من قانون المالية لسنة 2000، ويدخل ضمن مجال اختصاصها الشركات أو

التجمعات التي تنشط في قطاع المحروقات التي تخضع للتشريع المتعلق بالمحروقات , الشركات الأجنبية الناشطة في الجزائر مؤقتا في إطار تعاقدية يخضع للنظام الحقيقي عندما يساوي مبلغ العقد أو العقود أو يفوق 2.000.000.000 دج , شركات رؤوس الأموال و كذا شركات الأشخاص الذين اختاروا الخضوع للنظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال كما هو منصوص عليه في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة التي يساوي رقم أعمالها أو يفوق مبلغ 2.000.000.000 دج , تجمعات الشركات (للضرائب المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2021) عندما يساوي رقم الأعمال السنوي لإحدى الشركات العضوة أو يفوق مبلغ 2.000.000.000 دج (الجريدة الرسمية 2017)

● مراكز الضرائب CDI: تعتبر مراكز الضرائب نتيجة إصلاحات الجيل الثالث للإدارة الجبائية تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر سنة 2006, ضمن مجال اختصاصها الشركات مهما كان شكلها باستثناء المؤسسات و الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري غير المسيرة من طرف مديرية كبريات المؤسسات , المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي و التي رقم أعمالها السنوي يفوق 15.000.000 دج بالإضافة للمؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزائي و التي اختارت الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي .(CPI2021)

تنظم مراكز الضرائب في ثلاثة مصالح رئيسية (التسيير، الرقابة والبحث عن المادة الجبائية، المنازعات) وقبضة ومصلحة للاستقبال وأخرى للإعلام الآلي طبقا لما جاء به القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009.

● المراكز الجوية للضرائب CPI: تم إنشاء المراكز الجوية للضرائب في إطار إصلاحات الجيل الثالث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 - 327 المؤرخ في 18 سبتمبر سنة 2006, و يعتبر من الهياكل الجديدة يقوم بتسيير ملفات صغار المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة الغير خاضعين

لمركز الضرائب و مديرية كبريات المؤسسات أي الشركات المدنية ذات الطابع المهني و الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا , تجاريا , حرفيا , وكذا التعاونيات الحرفية و الصناعات التقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو إيراداتها المهنية السنوية خمسة عشرة مليون دينار (15.000.000 دج) ما عدى تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي , و الأنشطة المستثناة من نظام الضريبة الجزائية المذكورين في المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة (للضرائب المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2021) كما يخضع لمجال اختصاص المراكز الجوارية الأشخاص التالية: (CPI 2021)

- الأشخاص الطبيعيين الملزمون باكتتاب تصريح إجمالي لمداخيلهم كل سنة.
- الأشخاص الذين يؤجرون عقارات مبنية لاستعمال سكني أو محلات تجارية أو صناعية غير مجهزة بعنادها اذ لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة تجارية، أو صناعية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية، أو مهنة غير تجارية، وكذا الأملاك الغير مبنية مهما تكن طبيعتها.
- الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون مداخيل فلاحية
- المؤسسات الإدارية العمومية ومؤسسات مستخدمة أخرى غير ربحية
- الأشخاص الطبيعيين الساكنون في الجزائر الذين في حوزتهم أملاك في الجزائر وأيضا الأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم إقامة في الجزائر ولكن لهم أملاك في الجزائر
- الأشخاص الطبيعيين او المعنويين الذين لهم أملاك واقعة في بلديات تستفيد من خدمة رفع القمامات المنزلية وأيضا المنتفعون المحتملون الآخرون ومستأجرو هذه الأملاك

3: عصنة إدارة الضرائب في مجال العمليات والتحصيل الضريبي ان برنامج دعم الإدارة

العامة للضرائب لتحسين أدائها تم الشروع فيها سنة 2015 بميزانية تقدر ب 1.4 مليون أورو، وهو

توأمة مع إدارة الضرائب الفرنسية تحت إشراف برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ اتفاق الشراكة "بي 3 أ" ففي مجال الضريبة على الثروة أكد وزير المالية أن امتلاك قاعدة بيانات يمكنها أن تشكل أرضية لتطبيق هذه الضريبة الجديدة، فهي ستخص الأشخاص الذين يملكون أكثر من 50 مليون دج، ويمكن تحديثها بأخذ علامات الثراء بعين الاعتبار، ولاسيما السيارات الفاخرة والعقارات والمجوهرات. (أحسن ركي، سميح عماري 2020، ص 25.26.27.28).

وهنا نرى ضرورة إعفاء عمليات التجارة الالكترونية في المراحل الأولى من مختلف الضرائب والرسوم فهي نوع جديد من التجارة وينبغي السماح لها بالتطور بعيدا عن جميع الضغوط الضريبية كما نص عليه قانون تحرير ضرائب الانترنت الذي تم سنه سنة 1998 بمنع الولايات والحكومات المحلية من فرض Internet Taxation Freedom Act، ضرائب على الانترنت وعلى التجارة الالكترونية.

3-1 تطبيق أنظمة الإدارة الالكترونية: هناك اهتمام متزايد بالإدارة الضريبية من خلال السياسات الإصلاحية المتعاقبة سواء على مستوى القوانين أو على مستوى آليات التسيير و التي تمثلت في الانتقال من نمط الإدارة التقليدي إلى نمط الإدارة الالكترونية و الذي جاء تماشيا مع تطبيق الجزائر لمشروع الحكومة الالكترونية فتم تحديث أنظمة المعلومات الخاصة بالإدارة الجبائية و استحداث العمل بالبطاقة الجبائية الالكترونية و تطوير العمل بأنظمة الإعلام الآلي و إدراج التصريح عن بعد كلها عوامل تسعى لتحقيق نظام مكلف بالضريبة من جهة و محاربة التهرب الضريبي من خلال ضبط اكبر للمتعاملين الاقتصاديين قصد ضمن اكبر قدر ممكن من التحصيل . في إطار عملية العصرية تم استحداث أكثر من 300 موقع معلوماتي، ووضع هياكل تقنية تسمح باستيعاب 10 آلاف مستخدم إضافة إلى تركيب جهاز إلي رئيسي يشمل قاعدة بيانات حديثة UNIX

وأنظمة تشغيل، ونظام معلوماتي يسمح بتبادل المعلومات مع الإدارة العمومية الأخرى ذات الطابع الإعلامي مثل الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري.

وتهدف هذه العملية إلى ما يلي: (احسن ركي، سمير عماري 2020، ص25.26.27.28)

- رقمنة الوثائق لاستخدامها بين المصالح الداخلية والخارجية قصد تهيل التسيير والتحصيل الضريبي والأرشفة والحفظ إضافة إلى التحقيق في المعلومات الضريبية بأسرع وقت وقل تكلفة
- المسح الضوئي للتسريحات الورقية وتجميعها في بنك معطيات.
- إنشاء أنظمة قراءة آلية للمعطيات.
- إنشاء مراكز اتصال بين المصالح الضريبية والمكلفين، إضافة للقيام بالإجراءات الإدارية والتصريحة عن بعد والاستفادة من استخدام التكنولوجيات الإعلام والاتصال.

2-3 تطبيق النظام المعلوماتي الموحد للضرائب: يسمح هذا النظام بتوفير جميع المعلومات حول التحصيل الجبائي والمنازعات بشكل آني ومفصل، ويندرج إدخال هذا النظام المعلوماتي الموحد ضمن مسار إصلاح وعصرنة المنظومة المالية عموما والجبائية على وجه الخصوص، وكذا التحضير لدخول الصيغة الجديدة لقوانين المالية حيز التنفيذ في عام 2021، وتم الشروع في تطبيق النظام المعلوماتي الموحد للضرائب ابتداء من جانفي 2019 على مستوى 23 ولاية على أن يتم تعميمه تدريجيا على جميع ولايات الوطن

كما يسمح هذا النظام بتحسين أنماط التسيير على مستوى الإدارات، وتسيير العلاقة مع المكلفين بالضريبة لأنه يمنح امتيازات وخدمات كبيرة لفائدة المكلفين بالضريبة، وكذا سيتم منح أقصى مستويات المرونة للمسيرين في أداء مهامهم كأداء أعمالهم وتسيير ملفات المكلفين بالضرائب دون خطأ وبجهد اقل وبأسرع وقت ممكن، لكن مع مسالتهم عن العمليات التي يقومون بها كما سيتم إدراج الصيغة التعاقدية في منح الاعتمادات المالية لبعض الهيئات حيث سيكون مستوى التمويل مرتبطا بالنتائج المحققة وفقا للأهداف المسطرة.

إن هذه الامتيازات كالتصاريح ودفع الضرائب وغيرها من العمليات الجبائية تكون عن بعد، حيث يمكن للمكلف بالضريبة من دفع ضريبته أو القيام بالتصريح أو متابعة ملفاته الجبائية أو الحصول على مختلف الوثائق.

3-3 نظام الدفع الإلكتروني: نظام الدفع الإلكتروني لم يتم إطلاقه إلا في نهاية عام 2016 الذي سمح للمؤسسات بدفع ضرائبها عن طريق هذا النظام في إطار عصنة الإدارة الجبائية والذي تسعى الدولة لتعميمه على مستوى التراب الوطني، كم تم العمل مع مصالح قطاع على توسيع مجال تطبيق الضريبة والقيام بإحصاء جديد للمكلفين بالضريبة من خلال جمع المعلومات الجبائية اللازمة بالتنسيق مع مختلف الهيئات والقطاعات الاقتصادية لإيجاد مكلفين جدد للضريبة.

3-4 تسهيل وتبسيط المعاملات الإدارية الجبائية تم اعتماد النظام المعلوماتي جبايتك لغرض تبسيط الواجب الضريبي ويعتبر خطوة مهمة في مجال تسهيل وتبسيط المعاملات الإدارية الجبائية، تسمح بالقيام باكتتاب تصريحات المكلفين بالضريبة ومختلف الخدمات بطريقة آلية وعن بعد، تحضيراً للخدمات الدفع الإلكتروني عن بعد للضرائب.

4- عصنة الضرائب في مجال الإعلام والاتصال الضريبي

4-1 استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية: يعتبر استقبال المكلفين بالضريبة من طرف الإدارة الجبائية من أهم الإجراءات لتحسين علاقة الإدارة لتفسير انشغالاتهم حول الضريبة وتوضيح أسباب تكليفهم بما يضمن الطمأنينة في نفوسهم كما يعمل هذا الإجراء على تصحيح الأخطاء الواقعة سواء من قبل المكلف أو الإدارة الجبائية على حد سواء. التزاما بالتعليمية رقم 580 الخاصة بالقواعد الجديدة وإجراءات تحسين علاقة الإدارة بالمستخدمين (أحسن ركي، سمير عماري 2020، ص30).

4-2 في مجال الاستقبال والإعلام للمكلفين بالضريبة: تعتبر مصلحة الاستقبال والإعلام مسؤولة

على تطبيق الإدارة الالكترونية من خلال القيام بتقديم خدمات تدور حول التكنولوجيا الحديثة والاتصال من خلال الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب فضلا عن إدراج القوانين الجبائية والمالية و النصوص التنظيمية ذات الطابع الجبائي و الدلائل التطبيقية، وكذا مختلف المعلومات في الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz وعن طريق الاستفادة من عدة خدمات عبر الانترنت لتحديد موقع مصالح الضرائب عبر خريطة قوقل أو عن طريق فضاء تفاعلي للاتصال من خلال الرابط التالي contact_dgimf.gov.dz الذي يخص التنظيم الجبائي، و خدمة منتدى النقاش التي تسمح بالتبادل و النقاش حول موضوع معين إذ يمكن للمستخدم أن يقرأ في أي وقت تدخلات جميع المستخدمين الأخرى و إضافة مساهمته الشخصية على شكل مقالات أو عن طري الأسئلة المتكررة مع الأجوبة الموافقة لها يتيح الحصول على معلومات ذات نوعية و يخفف من عدد التساؤلات بالنسبة للأجوبة المتكررة

كما تعد بوابة "جبايتك" فضاء خاص ومؤمن يقدم للمكلفين بالضريبة مجموعة من الخدمات تتعلق بما يلي:

- اكتتاب وإرسال التصريحات الجبائية على الانترنت.
- الاطلاع على الوثائق التبريرية وطبعتها إشعار بالدفع.
- الاطلاع على رزنامة السنوية على الالتزامات الجبائية.
- الاطلاع على الحساب الجبائي للمكلف بالضريبة المعلومات الشخصية والعناصر غير

المسداة والمبلغ الإجمالي للدين الجبائي وغيرها.

الفرع الثالث: المكلف بالضريبة محور عصنة الإدارة الجبائية

يعتبر تحسين علاقة الإدارة الجبائية مع المكلفين بالضريبة، نوعية الخدمات المقدمة محور هام من برنامج عصنة الإدارة الجبائية بوضع المكلف بالضريبة في مركز اهتماماتها، حيث تسعى الإدارة الجبائية إلى تقديم أفضل خدمة والاستجابة على نحو أكثر فعالية لمطالبه، مع إدخال أنظمة معلوماتية بالتدرج ليسهل التعامل والرد السريع على المكلفين .

أولاً-تبسيط إجراءات عمل الإدارة الجبائية كأهم وسيلة لتحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة: تواجه الإدارة الجبائية اليوم تحديا كبيرا يتمثل في التخفيف من مستوى تعقيد الإجراءات الإدارية قصد الاستجابة للتطلعات الأولية للمكلفين بالضريبة فيما يخص تبسيط الإجراءات الإدارية دون ان يكون ذلك على حساب فعالية التسيير العمومي.

1-تبسيط الإجراءات العمومية لفائدة المكلفين بالضريبة:

أ- إجراءات مخففة عند تسليم الوثائق الجبائية: قصد تبسيط وتخفيف الإجراءات المتعلقة بالوثائق الجبائية، قامت المديرية العامة للضرائب بتبسيط إجراءات فيما يخص ملف جبائي وتوقيفه وكذا الأمر بالنسبة لتعميم الوثائق الجبائية وهذا كخطوة أولى نحو الاستغناء عن الطابع الورقي للملف الجبائي والتحول نحو الملف الجبائي الرقمي.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): تبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المكلفين بالضريبة عند تسليم الوثائق

الضريبة

الإجراءات الإدارية	عدد الوثائق المطلوبة قبل وبعد الإصلاحات
فتح ملف أشخاص طبيعيين	يتضمن الملف 04 وثائق بدلا من 09 وثائق سابقا تتمثل في: التصريح بالوجود، نسخة مصادق عليها من السجل التجاري أو أي مستند بدلا منه، عقد الايجار أو عقد الملكية أو أي مستند بدلا منه، شهادة ميلاد رقم 12
فتح ملف أشخاص معنويين	يتضمن الملف 06 وثائق بدلا من 11 وثيقة سابقا تتمثل في: التصريح بالوجود، نسخة مصادق عليها من السجل التجاري، عقد الملكية، أو عقد الايجار، شهادة الميلاد رقم 12 للمسير
توقيف الملف الجبائي	يتضمن الملف 02 وثيقتين بدلا من 07 وثائق سابقا تتمثل في التصريح بالتوقف عن النشاط، بيان فصل المخزونات
ملف نظام المزايا الجبائية: الملف الخاص بالنظام المميز ANSEJ.ANDI. ANGEM.CNAC	يتضمن الملف 03 وثائق بدلا من 15 وثيقة سابقا تتمثل في: نسخة من قرار منح المزايا الصادرة عن الإدارات المعتمدة ANSEJ. ANDI. ANGEM.CNAC, قائمة المعدات, فواتير شكلية تتعلق بالمعدات المراد الحصول عليها.
تسليم وثيقة عدم الإخضاع الضريبي Extrait de role	يتم الحصول عليها بناء على طلب المكلف بالضريبة على أساس وضعيته الجبائية من طرف قابض الضرائب، حيث لا توجد أي وثيقة مطلوبة لإصدارها.
شهادة عدم الإخضاع الضريبي Certificat de non imposition	يتضمن الملف 01 وثيقة واحدة بدلا من 03 وثائق سابقا تتمثل في: بيان المرتبات، أو شهادة عدم العمل، حسب ما تقتضيه الحالة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: (سمية تومي، 2020، ص 273)

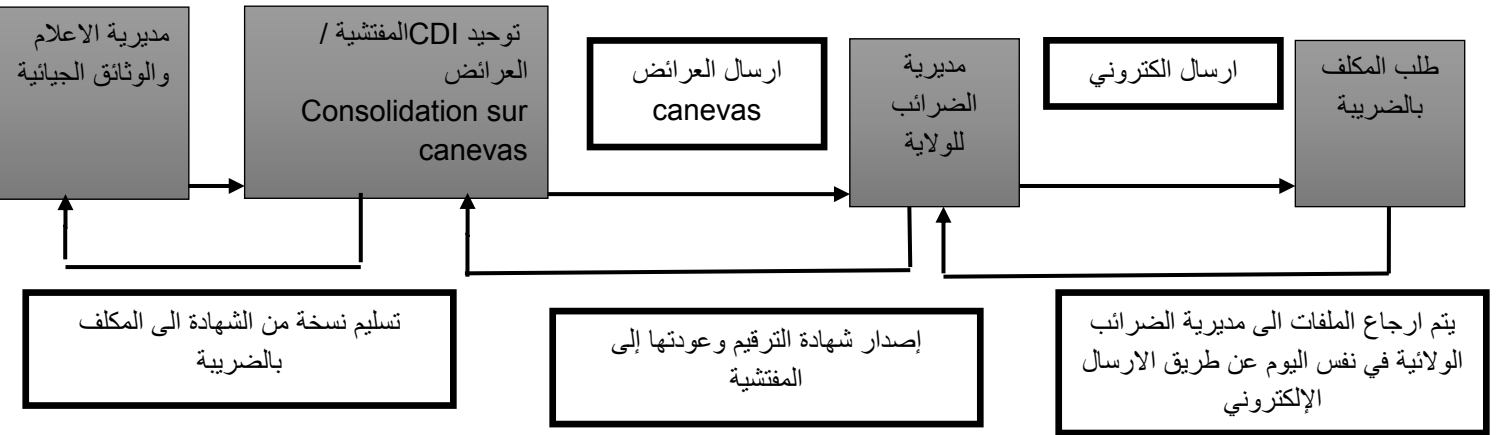
ب - الإجراءات الجديدة للترقيم (قم التعريف الجبائي): تم إنشائه بغية تفعيل عمل الإدارة الجبائية، والذي

يجب إظهاره في كل معاملته تجارية أو مالية لتبرير التواجد الجبائي، انطلاقا من جوان 2006، تم وضع

إجراء إداري جديد يكمن في اللامركزية على مستوى مديريات الضرائب الولائية من خلال إصدار شهادة

الترقيم، حيث يتم منح رقم التعريف الجبائي في غضون 48 ساعة التي تلي إيداع الملف.

الشكل رقم (2-2): إجراءات إصدار شهادة الترخيم الضريبي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: (سمية تومي، 2020، ص 273)

2-تعميم تدريجي لشباك جبائي وحيد: يهدف برنامج الإنجاز إلى فتح 48 مركز للضرائب CDI , 250

مركز جوارى للضرائب CPI و مركزين (02) جهويين للضرائب CRI، حيث تتميز الهياكل الجديدة ب:

- محاور جبائي وحيد (بني تحتية جديدة).
- شباك وحيد لكل فئة من الساكنة الجبائية وذلك بتجميع المهام الجبائية التشغيلية
- تدابير وإجراءات جبائية مبسطة ومتكاملة، بالإضافة إلى وضع موظفين تم تكوينهم للأعمال الجديدة

3-مرجعية نوعية الخدمة: بموجب إنشائه طبقا للتعليمية العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان

2012 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال

ونوعية الخدمة، فهو يضم مجموع معايير داخلية وخارجية التي يجب ان يلتزم باحترامها أعوان الهياكل

الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب، والمراكز الجوارية للضرائب(,siteDGI2021).

لذلك فان مرجع نوعية الخدمة جاء لتدارك النقص في الخدمات التي كانت توفرها الهياكل القديمة لزبائنها،

ولقد قدمت المديرية العامة للضرائب خمسة عشر تعهدا للمكلفين نلخصها فيما يلي:

- تتعهد الإدارة الضريبية بإعلام المكلفين في كل مرة بشروط الولوج إلى الخدمات والاستقبال لدى مصالحها.

- توفير أعوان مؤهلين بغرض استقبال المكلفين.
- تسهيل الإجراءات والأشخاص ذوي الحركات المحدودة.
- استقبال ملائم للأشخاص الذين يعانون من صعوبات.
- استقبال المكلفين بأدب وببشاشة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وهذا من خلال تقليل الوثائق بالنسبة للمكلفين عندما يتقدموا بأي طلب لدى

الإدارة.2

- السهر على توفير الرفاهية والراحة في الفضاءات الاستقبال.
- الالتزام باحترام السرية ومدة الانتظار.
- الحرص على مقروئية، وضوح وصحة الأجوبة المقدمة للمكلفين.
- معالجة البريد الإلكتروني الوارد في ظرف لا يتعدى 03 أيام.
- الرد على البريد التقليدي المرسل في اجل 30 يوما.
- الاستقبال الهاتفى حيث تم وضع مصلحة مختصة بالرد على أسئلة المكلفين عبر الهاتف أو توجيههم إلى

المصالح المعنية.

- الرد في اجل 20 يوما على كل الشكاوى والاقتراحات.
- القيام بالتقييم الدوري للخدمة وإعلام المكلفين بنتائجه.
- القيام باستبيان آراء المكلفين حول نوعية الخدمات وإظهار نتائجها على مستوى المصالح والموقع الإلكتروني.

إن الهدف من إدراج مرجعية نوعية الخدمة هو تحقيق الأهداف التالية:(siteDGI,2021)

- جعل من نوعية الخدمة أولوية إستراتيجية للإدارة الجبائية.
- قياس وإعلان نتائج مسعى نوعية الخدمة بشكل منتظم.

ثانيا- امتيازات إدراج النظام المعلوماتي الجديد في المنظومة الجبائية (الإدارة، المكلف بالضريبة):

إن التحولات الحالية في مخطط النظام الجبائي والتنظيم الإداري وكذا تطور تكنولوجيات الإعلام هي في حاجة إلى وضع نظام معلومات جديدة يقترب من مرحلة التقارب، حيث أن المبادئ التوجيهية والأهداف الإستراتيجية تكمن في تحسين مفهوم المادة الجبائية، وتقديم خدمة أفضل للمكلفين بالضريبة والشركاء. تلخيصه عن مؤشرات التسيير والنجاعة، ويكمن إيجاز امتيازات نظام المعلومات الجبائي فيما يلي: (تومي سمية، 2020، ص 286).

الشكل رقم (2-3): امتيازات النظام المعلومات الضريبي

بالنسبة للمكلف بالضريبة

- تعتبر بوابة التصريح الالكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بـ:
- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال جميع أيام الأسبوع.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
- الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والإطلاع عليها وطلب الشهادات الجبائية.
- الإطلاع على دينه الجبائي الكلي وطلب الامتيازات الجبائية.
- تقديم الطعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط.... وغيرها.

بالنسبة لإدارة الجبائية

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومختلف المصالح المؤسسية من خلال تطوير واجهات متعددة
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع اعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد انشاء العرائض.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها ان تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: (سمية تومي، 2020، ص 286)

المطلب الثاني: مشروع رقمنة النظام الضريبي في الجزائر

تسعى المديرية العامة للضرائب بالجزائر لعصرنة إدارتها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بهدف تسهيل عملياتها كالرقابة والتحصيل الضريبي أين تم إحداث مجموعة من الخدمات الالكترونية التي تمكن المكلفين بالضرائب مع هذه الإدارة من القيام بإجراءاتهم الإدارية والتصريح عن بعد لذا قام المشرع الجزائري بالعديد من الخطوات لرقمنة الإدارة وتمثل أساسا في:

الفرع الأول: الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب وإصدار شهادة الترخيم الجبائي

أولا-الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب: أولت المديرية العامة للضرائب عبر موقعها الالكتروني اهتماما كبيرا، وهذا من خلال أثرائه بمعلومات جبائية وتحيينه بعد كل تعديل يمس التشريع، وإعلام المكلفين بالضريبة بالأخبار الجبائية بانتظام من خلال رسائل المديرية العامة والمقالات الصحفية التي يتم نشرها في المجال الجبائي مثل نشر: قانون المالية، القوانين التنظيمية الخ يمكن تفصيل هذه الخدمات في:

- بريد الاتصال متاح للجمهور عبر الرابط الالكتروني contact_dgi@mf.gov.dz، يمكن من خلاله طرح أسئلة ذات طابع جبائي من اجل الحصول على معلومات وبيانات حول مخاوفهم الضريبية في غضون فترة أقصاها ثلاثة أيام
- بريد التظلم الذي يهدف الى توفير أداة حوار واستماع، والسماح للمكلف بالضريبة بإرسال شكواهم واقتراحاتهم وتضلماتهم عبر الموقع (dolences@mf.gov.dz)
- كما وضعت المديرية العامة للضرائب ثلاث صفحات على الشبكات الاجتماعية، [Twitter.google+](#)، [facebook](#) بغية ترقية مختلف المواضيع ذات الصلة بالجباية من جهة. ومن

جهة أخرى جمع المعلومات من أجل تحسين صورتها والإفادة بالأحداث وإصدار بلاغات وخلق ديناميكية لموقعها الإلكتروني وتعزيز العلاقة مع شركائها.

- الاشتراك في النشرة الإخبارية للمديرية العامة للضرائب (newsletter) يتم إعلام المكلفين بالضريبة من خلال الموقع الرسمي بشكل دوري للرسائل الخاصة بالمديرية العامة للضرائب وعن كل المستجدات مثل القوانين المالية، القوانين الجبائية، المناشير، نص الاتفاقيات الدولية... الخ
- رزنامة جبائية عملية مفيدة للغاية لتذكير دافعي الضرائب بالتزاماتهم الضريبية
- تحميل الوثائق الجبائية القابلة للتعبئة، حيث توفر هذه الخدمة من مكلفين سلسلة من المطبوعات والوثائق الجبائية قابلة لتعبئة البيانات مع إمكانية تنزيلها وطباعتها.
- تحديد الموقع الجغرافي لخدمات المديرية العامة للضرائب، حيث توفر هذه الخدمة تفاصيل الاتصال بجميع هياكل التابعة للمديرية العامة للضرائب العناوين وأرقام الهاتف والفاكس، كما يسمح للتطبيق بفضل خريطة جوجل لتحديد الطرق للوصول إليها عبر خدمات googlemap.
- إمكانية إجراء التحقيقات واستطلاعات الرأي عبر الانترنت حيث أطلقت المديرية العامة للضرائب في سنة 2015، من خلال الموقع الرسمي تحقيق حول جودة الخدمة النوعية المقدمة على مستوى الهياكل الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات، ومراكز الضرائب) وهذا بإجراء تحقيقات واستطلاعات الرأي وجمع آراء الجمهور للمواضيع اللازمة من أجل تصحيح الاختلالات

ثانيا: رقمنة شهادة التقييم الضريبي

أصبح بإمكان المتعاملين الاقتصاديين الحصول على شهادة التعريف الجبائي عبر الانترنت عبر النافذة الالكترونية: <http://nif.mfdgi.gov.dz> حيث تسمع هذه البوابة للمكلفين بمتابعة طلباتهم

بالتقييم الجبائي، إصدار شهادة التقييم الجبائي، المصادقة على رقم التعريف الجبائي، ادخال الاستفسارات المتعلقة بالتعريف الجبائي.

الفرع الثاني: التصريح والدفع عن بعد بتبني نظام المعلومات جبايتك

أولا-التعريف بنظام التصريح الضريبي الالكتروني (نظام جبايتك):

1-تعريف نظام جبايتك: يعتبر نظام التصريح جبايتك البوابة الجديدة للإدارة الجبائية الجزائرية، حيث يقدم خدمات التصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بعد، في بيئة تضمن البساطة وسهولة الاستخدام، وهو موجه للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات DGE ، كما انه يعتبر ضمن عملية التحسين المستمر، حيث تقدم البوابة وثائق شاملة عن النظام الجبائي الجزائري يمكن للجميع الوصول إليها، أما فيما يتعلق بالإثراء الوظيفي والتوسع في الخدمات، فإنها محل دراسة وذلك من خلال الاعتماد على ردود الأفعال والملاحظات الواردة في هذا الإجراء التحريبي، لاسيما حول مشاركة المكلفين بالضريبة في هذا الإجراء،الذين سيخصص لهم مصلحة للاستماع، وعليه سيتمنح للمكلف بالضريبة إمكانية الولوج إلى فضاء خاص وآمن، يتضمن العديد من الخدمات التي ستقدم له : (تومي سمية، 2020،ص287)

- إمكانية الاككتاب المرفقة بالتصريح الجبائي للضرائب، مع الحساب التلقائي واختيار الخيارات المتواجدة في شكل قوائم متتابعة، حيث أن هذه الخدمة تمنح التأمين للمكلف بالضريبة لاكتتابه يتوافق مع القواعد الجبائية المحدثة، مع إمكانية تحديث التصريحات الجبائية المكتتبه والتي لم يتم نقلها بعد.

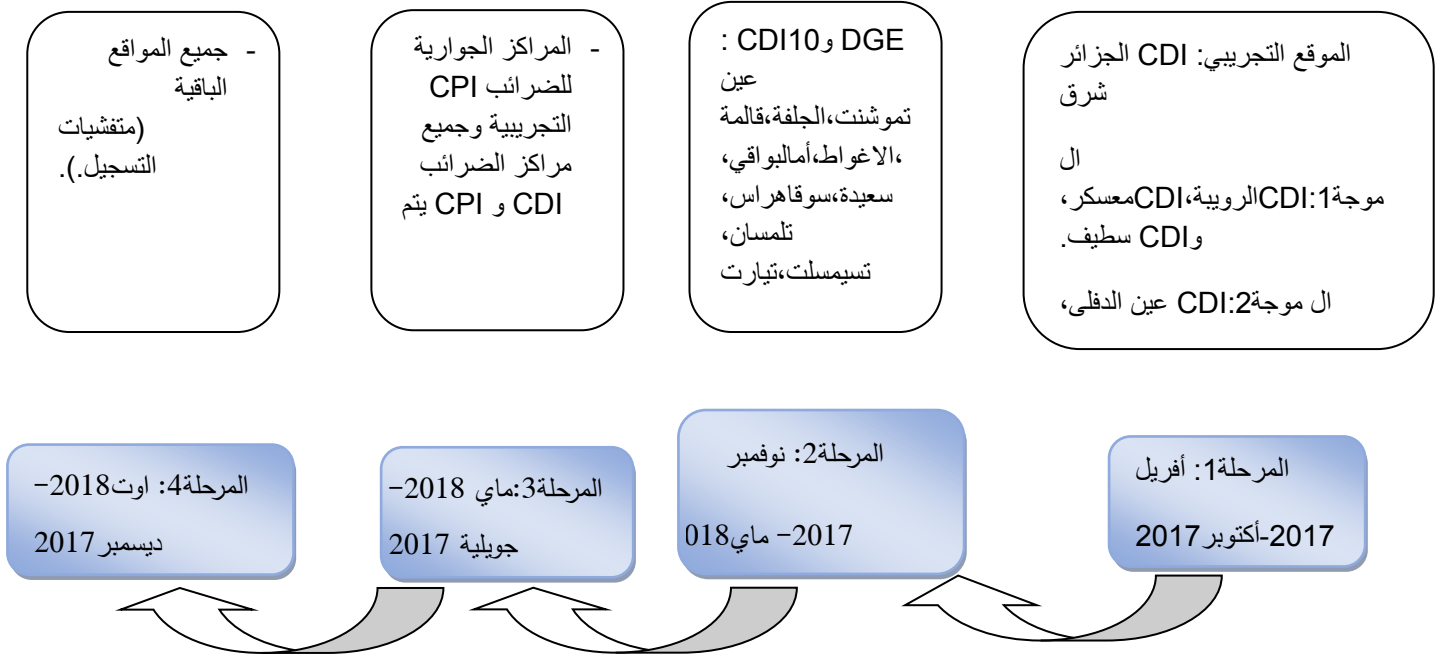
-إجراء نقل التصريحات الجبائية للدفع مع متابعة مستمرة للعملية بأكملها (على الموقع الالكتروني

لنظام جبايتك).

2- النشر التدريجي لنظام المعلومات "جبايتك": ينقسم نشر نظام المعلومات جبايتك إلى أربعة

مراحل أساسية، خلال سنتي 2017 و2018، ويكمن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): يوضح مراحل نشر نظام المعلومات -جبايتك-



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: (سمية تومي 2020 ص 287)

3- الإطار التشريعي للتصريح والدفع الالكتروني (نظام جبايتك):

لتسهيل عملية التصريح وضع المشرع الجبائي دليل التصريح والدفع عبر للرباط:

www.mfdgi.gov.dz/portailpublic، و سن مجموعة من القوانين التي تهدف أساسا لتنظيم

هذه العملية، كما فرض غرامات لعدم الالتزام بها كما يلي:

2- الاكتاب والدفع الالكتروني:

تتمثل القوانين التي تنظم عملية التصريح والدفع الالكتروني فيما يلي:

• نص المادة 23 من الأمر رقم 08 - 02 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008

و المواد 164, 165, 166, 167, 168، على انه علاوة على كيفية التصريح و الدفع عن طريق

التصريح G°50 الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني،
التصفية لرصيد الرسم على القيمة المضافة بالرسم على النشاط المهني، الأجور و رواتب التعويضات

- قانون رقم 16 -14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 بشأن قانون المالية لعام 2017،
لاسيما المواد 67, 68، (الجريدة الرسمية رقم 77 بتاريخ 29 ديسمبر 2016) التي أقرت شهادات
الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة

- إجبارية التصريح الإلكتروني والدفع الإلكتروني بالنسبة للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات
المؤسسات بموجب نص المادتين 58 من قانون المالية 2018 والمادة 169 مكرر2 من قانون الإجراءات
الجبائية، المعدلة لأحكام قانون الإجراءات الجبائية.

- تنص المادة 9 من قانون المالية 2021 التي عدلت المادة 75 من قانون الضرائب المباشرة
والرسوم المماثلة والتي بمقتضاها تلزم كل شخص طبيعي أو اعتباري يدفع مرتبات أو أجور أو تعويضات أو
أتعابا أو معاشات أو ريع عمري، أن يقدم كشفا على حامل معلوماتي أو عن طريق التصريح عن بعد
على الأكثر 30 افريل من كل سنة في المصلحة التي يتبع لها.

- المادة 24 من قانون المالية 2021، و 224 من قانون الضرائب المباشرة، إلزامية
التصريح الإلكتروني بالتصريح السنوي لقائمة الزبائن G03.

- تنص المادة 05 و المادة 16 من قانون المالية 2021 المعدلة على التوالي للمواد
18 و 15 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة , على إلزامية اكتتاب الكترونيا كشف
تلخيصي للتصريح السنوي بأرباح الأشخاص الطبيعة و المعنوية و الكشف المرفقة .

- إلزامية التصريح الإلكتروني بقائمة الحسم للرسم على القيمة المضافة بموجب المادة 42
التي عدلت المادة 29 من قانون الرسم على القيمة المضافة.

• تنص المادة 18 من قانون المالية لسنة 2021 المعدلة للمادة 176 من قانون الضرائب المباشرة، على إلزامية التصريح بكشف على متن الكتروني يوضح المناولة بكل أنواعها والمكافئات مهما كان نوعها.

"3-الغرامات: من اجل إلزام المكلفين على التصريح الالكتروني، فرضت المادة 21 من قانون المالية ل سنة 2021 والتي تم بموجبها إحداث المادة 192 مكرر على مستوى الباب الثالث من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي:

• غرامة جبائية بنسبة 25% على المكلفين بالضريبة الذين لم يقدموا ضمن الآجال القانونية التصريح السنوي بأرباح للأشخاص الخاضعين على التوالي للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الأرباح الشركات، تحسب هذه الغرامات على النتيجة الجبائية المصرح بها دون أن تتعدى 1.000.000 دج، وفي حالة عجز تطبق غرامة قدرها 100.000 دج.

• تطبق هذه الغرامة الجبائية زيادة بنسبة 35% عندما لا يكتب المكلفون بالضريبة المعنيون الكشف التلخيصي السنوي بعد انقضاء اجل (30) يوما، ابتداء من تاريخ استلام الأخطار الرسمي.

• كما تفرض على المكلفين المذكورين أعلاه والذين اكتتبوا كشفا ، غرامة جبائية بمبلغ 10.000 دج لكل بيانات غير مطابقة، دون أن يتعدى إجمالي مبلغ الغرامات المطلقة 100.000 دج

4-التوقيع الالكتروني:

حق الإثبات - التوقيع الالكتروني:

• نصت المادة 44 من القانون 05-11 المعدل والمتمم لأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني على أنه: يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الالكتروني كإثبات بالكتابة على الورق،

بشروط امكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وان تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها.

- تنص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 162-07 على أن: التوقيع الالكتروني هو معطى ينجم عن استخدام أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة أعلاه.

التوقيع الالكتروني المؤمن:

- توقيع يفي بالمتطلبات التالية: يكون خاصا بالموقع، يتم إنشاؤه بوسائل يمكن أن يحتفظ بها الموقع تحت مراقبته الحصرية، يضمن مع الفعل المرتبط به صلة بحيث يكون كل تعديل لاحق للفعل قابلا للكشف عنه.

ثانيا- طرق الدفع الالكتروني والامتيازات التي يمنحها نظام جبايتك

1- الامتيازات التي يمنحها نظام جبايتك: زيادة على تنوع أشكال التصريح والدفع للضرائب والرسوم، فإن نظام جبايتك يقدم مزايا متنوعة للمكلف بالضريبة، تتمثل في:

- الولوج إلى استخدام بديهي، كما أنه مؤمن ويضمن أقصى قدر من إمكانية توفره والولوج إليه.
- مساعدة مناسبة للمستخدم ترافق عمليات الاكتتاب وذلك وفقا للقواعد الجبائية المحدثة، مما يؤدي إلى حمايته من أخطاء الحساب والأخطاء المطبعية الموجودة في الإجراء الورقي.
- جميع تبادلات وبيانات المكلف بالضريبة تبقى متاحة مع إمكانية وصوله إليها في فضائه الخاص.
- يوفر إمكانية أفضل للتتبع والتحكم في التبادلات مع الإدارة الجبائية بفضل متابعة دقيقة للتصريحات الجبائية المرسلة.

- يقدم لوحة القيادة حول العمليات التي تم القيام بها (على الموقع الإلكتروني لنظام جبايتك).

2- طريقة الدفع الإلكتروني: إن عملية الدفع الإلكتروني تمر بأربعة مراحل أساسية، تبدأ

بالاكتتاب وصولاً إلى الدفع والمتابعة، كالأتي:

الشكل رقم (2-5): مراحل عملية الدفع الإلكتروني

يقوم المكلفون بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات بتحميل ملف التسجيل من خلال البوابة: <http://www.jibayatic.dz> ومن أجل إيداع ملفه لدى مديرية كبريات المؤسسات يقوم بأخذ موعد حسب موعد اختياره عبر الموقع الإلكتروني، وفي يوم الإيداع يتلقى المكلف بالضريبة تحت غطاء مغلق الرقم السري الخاص به، حيث أن هذا الرمز صالح فقط للولوج الأول، ويلتزم المكلف بالضريبة بتغييره.

الاكتتاب



إبتداءً من الولوج الأول للمكلف بالضريبة للموقع، فإن خدمة التصريح الإلكتروني في حالة تشغيل حيث أن اكتتاب التصريح يكون على شكل مسودة في الفضاء الخاص بالمكلف بالضريبة، ويتعذر الوصول إليه من طرف الغير، ويتم الإرسال عن طريق الضغط على : "إرسال التصريح".

تصفية الضريبة



يتم اقتراح طريقتين للدفع بالنسبة للمرحلة الأولى، وذلك في انتظار تعميم الدفع الإلكتروني:

➤ **التحويل:** بمجرد إرسال التصريح، يتم إنشاء الأمر بالتحويل ويتم اقتراحه على المكلف بالضريبة لطباعته، ومن ثمة يتلقى وصل بالاستلام متاح للمكلف بالضريبة لتحميله، ثم يقوم هذا الأخير بتقديم الأمر بالتحويل في نسختين للبنك الذي يتعامل معه لتنفيذ العملية.

➤ **الدفع الإلكتروني:** بمجرد إرسال التصريح يتم إنشاء أمر بالتحويل غير مادي ويقترح على المكلف بالضريبة تحميله، حيث يقوم هذا الأخير بتعبئة الأمر بالتحويل في نظام المصرف الإلكتروني للبنك الذي يتعامل معه لتنفيذ العملية. **في كلتا الحالتين الإجراء غير المادي المتعلق بإظهار البيانات، يسمح بعد يومين بإنهاء الإجراء وبالتالي تحديث البوابة، وعليه يتم إبلاغ المكلف بالضريبة بنتيجة الإجراء عبر فضاءه الخاص.**

دفع الضريبة



في أي لحظة يمكن للمكلف بالضريبة الاطلاع على تصريحاته ومتابعة عملية التنفيذ لمدفوعاته.

المتابعة والصيانة

3-الالتزامات الجبائية الالكترونية: يوجد نوعين من الالتزامات الجبائية التي تتعلق بكل من المكلف

بالضريبة ومديرية كبريات المؤسسات نوضحها كالآتي:

الالتزامات الجبائية لمديرية كبريات المؤسسات:

- تلتزم مديرية كبريات المؤسسات بضمان أقصى توافر وولوج للبوابة مع الحفاظ على وظيفتها.
- في حالة وجود قوة قاهرة تؤدي إلى تغيير دائم لتوافر البوابة والولوج إليها، فإن مديرية كبريات المؤسسات تلتزم بإبلاغ المكلف بالضريبة بالإجراء الملطف للتصريح ودفع الالتزامات الجبائية، دون المساس بالمكلف بالضريبة.

الالتزامات الجبائية للمكلف بالضريبة:

يلتزم المكلف بالضريبة باحترام قواعد تشغيل هذه الخدمة من خلال:

- استخدام جهاز الكمبيوتر مجهز بحماية ضد التهديدات والفيروسات والرموز الضارة.
- احترام الآجال القانونية للتصريح والدفع، مع الحفاظ على الطابع السري لرموز الولوج.
- التزام المكلف بسلوك مخلص ومسؤول.

البيانات المرسلة تتم بصورة منتظمة من طرف المكلف بالضريبة او من طرف وكيله الذي قام بتفويضه، حيث يعد الإجراء المتعلق بالتوقيع الالكتروني الخاص بالبوابة الأساس والعمود الفقري لهذا المبدأ.

ثانيا-متطلبات تطبيق نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب:

لغرض تحقيق المزايا التي تقدم ذكرها يجب أن يتوافر له الدعم والإمكانات القادرة على استيعاب عملية الربط والمشاركة بأبعادها المختلفة ومراعاة مجموعة من الاعتبارات الأساسية التي يمكن تصور نجاح إقامة هذا النظام من دون تحقيقها ومنها:

- ضرورة التحول الكامل من الاعتماد على نماذج المستندات الورقية التقليدية إلى الاعتماد على نماذج المستندات الالكترونية e-forms وتعبئتها وتداولها وإنزالها في أماكن كثيرة في الشبكة الالكترونية.
- توفير القاعدة الأمنية اللازمة لحماية تبادل المعلومات بين الدوائر المختصة من جهة ووصولها إلى الدوائر الضريبية بدرجة مناسبة من الموثوقية التي يمكن الاعتماد عليها عند تبنيها في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين من جهة أخرى.
- تفعيل البرامج التدريبية للموظفين العاملين في الدوائر الضريبية لتشجيعهم على التعلم واكتساب المهارات المناسبة لاستخدام الحاسبة الالكترونية وكيفية الاستفادة من شبكة المعلومات والاتصالات لاستحصل المعلومات والبحث عنها واستخدامها في عملية التحليل والتحاسب الضريبي.
- توفير الدعم والإمكانات القادرة على استيعاب عملية الربط والمشاركة بأبعادها المختلفة ومراعاة الاعتبارات التي يمكن أن تقف عائقا أمام تطبيق هذا النظام (الاعتبارات المالية، الاعتبارات التنظيمية، الاعتبارات الزمنية، الاعتبارات السلوكية، قدرة الكوادر الوظيفية، الحاجة الفعلية للنظام).
- يستلزم وجود نظام مصرفي معد لإتمام عملية التحصيل الضريبي، إذ يقوم البنك باستيفاء الإيرادات العامة بواسطة التحويل المالي الالكتروني.
- زيادة الثقافة الضريبية للمكلفين وتطوير أدواته المالية للتعامل مع مستحدثات الجهاز الضريبي المخطط لها وتوجيه المكلفين عن طريق الإعلام لكيفية انجاز المعاملات الضريبية عبر شبكة الانترنت.

- دراسة قدرة الكوادر الوظيفية العاملة في فروع الدوائر الضريبية على تشغيل النظام ومراقبة تطبيقه لرصد نواحي القصور ومتابعة تطويره كلما دعت الحاجة الى ذلك.
- إصدار التشريعات القانونية التي تجيز الاعتماد على المعلومات الواردة في القوائم الختامية المنشورة الكترونيا (وفق المعايير المحلية او الدولية في حالة عدم توفر المعايير المحلية) والاعتراف بخدمات توكيد الثقة والتوقيع الالكتروني.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للحماية من مشكلات انقطاع أو تذبذب التيار الكهربائي وتوفير إجراءات الحماية ضد الظواهر الطبيعية كالأمطار والأعاصير وغيرها.
- مسألة البنى التحتية إذ أن الاعتماد على مثل هذا النظام المتطور يستلزم في البداية توفير البنية التحتية القادرة على استيعاب تشغيل هكذا نظام الذي يعتمد وعلى نحو مباشر على دعم الحكومة والقطاع الخاص لتطوير نظام الاتصالات وربط كافة الدوائر الحكومية بشبكة معلومات واسعة قادرة على تبادل المعلومات فيما بينها، مع ضرورة الدعم الإعلامي للنظام وتوضيح المزايا الممكن تحقيقها من استخدامه.

الفرع الثالث: إطلاق بوابة الكترونية مساهمتك للتصريح والدفع الالكتروني

نفيدا لتوجيهات السلطات العمومية، تم إطلاق بوابة “مساهمتك” التي ستمكن المتعاملين الاقتصاديين ومختلف دافعي الضرائب من تنفيذ إقراراتهم الضريبية عبر بطاقة “سي إ بي” أي بطاقة الدفع الإلكترونية بين البنكية أو البطاقة الذهبية لبريد الجزائر، ” بتاريخ 19 جويلية 2021، عبر الولوج لهذه البوابة الإلكترونية، حيث تم توقيع اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب وبنك الجزائر الخارجي من اجل تنويع وسائل دفع الضرائب والرسوم إلى غاية تعميم نظام جبايتك على كل مصالح الإدارة الجبائية

ويتمشى نظام “مساهمتك” الجديد مع توجيهات السلطات العمومية، التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمة للضرائب، لا سيما من خلال تبسيط الإجراءات وإضفاء الطابع المرن عليها لصالح الفاعلين الاقتصاديين، كما

سيسمح هذا الإجراء بتوسيع القاعدة الضريبية ويساعد على تحسين العلاقات بين الإدارة ودافعي الضرائب، وسيسمح هذا الإجراء بتوسيع القاعدة الضريبية ويساعد على تحسين العلاقات بين الإدارة ودافعي الضرائب بشكل عام.

وبفضل مساهمة ودعم البنك الخارجي الجزائري و”ساتيم” و”جي موننتري”، تم إنشاء هذا النظام الجديد، حيث أن مساحة “مساهمتك”، مخصصة لدافعي الضرائب المسجلين الخاضعين للبنى التحتية الضريبية غير المجهزة بنظام المعلومات “جبايتك”، وبالتالي فإن المشروع الجديد سييسل الإجراءات الإدارية وييسل الوفاء بالالتزامات الضريبية لدافعي الضرائب، عبر تمكينهم من دفع ضرائبهم عبر الإنترنت، كما يمكن دافعي الضرائب الذين يحملون بطاقة “سي إي بي” أو البطاقة “الذهبية” لبريد الجزائر، من دفع إقراراتهم الضريبية عبر الولوج إلى مساحتهم الخاصة “على بوابة” مساهمتك.

وفي إطار تعميم هذه الخدمة الإلكترونية، سيتم في البداية وضع خدمات البوابة في موقعين تجريبيين، وهما مديرية ولاية وهران الشرقية ووهران الغربية للضرائب، مع العلم أن خدمات بوابة “مساهمتك” مجانية وتسمح بتبادل آمن للبيانات بين دافعي الضرائب والبوابة المذكورة.

المطلب الثالث: الرقابة الجبائية الإلكترونية

إن استخدام الأنظمة المعلوماتية لمختلف المجالات يعمل على تسهيل، اختصار وتلخيص العمليات دون بذل مجهودات كبيرة وفي فترات قصيرة، لذلك وفي ظل المنهج المتبع في عملية العصرية كان لزاما على الإدارة الجبائية إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، للعمل على الزيادة من فعالية الإجراءات الجبائية والحصول على أفضل النتائج بتكاليف أقل وبكفاءة أكبر.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية الالكترونية

1-تعريف الرقابة الجبائية الالكترونية: تعتبر الرقابة الجبائية الالكترونية من بين الآليات الحديثة المستخدمة

من طرف الإدارة الجبائية بهدف دعم الرقابة الجبائية التقليدية من جهة ولما لها أيضا من مزايا في مجال دفع وتحفيز المكلفين بالضريبة على الاكتتاب والتصريح بالتزاماتهم الجبائية، إذا كانت الرقابة التقليدية تركز على الماضي لأنها تأتي بعد التخطيط والتنفيذ، فإن الرقابة الالكترونية تسمح بالمراقبة الآنية من خلال شبكة المؤسسة أو الشركة الداخلية، مما يعطي إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين عملية اكتشاف الانحراف أو الخطأ وعملية تصحيحه.

كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف أولا بأول من خلال تدفق المعلومات والتشبيك من المديرين والعاملين، الموردين والمستهلكين، فالجميع يعمل في الوقت نفسه، وهو ما يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الالكترونية، الولاء الالكتروني سواء بين العاملين والإدارة، أو بين المستفيدين والإدارة، مما يعني أن الرقابة الالكترونية تكون أكثر اقترابا من الرقابة القائمة على الثقة، (عبان عبد القادر 2016 ص 82)، وهذا ما يمكن أن يحقق لها مزايا كثيرة يمكن تحديدها بالنقاط التالية:

- الحد الأدنى من المفاجآت الداخلية في الرقابة، بسبب الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية.
- تخفيض العلاقات القائمة على الثقة، وهذا ما يقلل من الجهد الإداري المطلوب في الرقابة.
- توسيع الرقابة إلى عملية الشراء، الموردين، الشركات المشتركة في شبكة الأعمال الخارجية.
- تقليص أهمية الرقابة القائمة على المدخلات أو العمليات أو الأنشطة لصالح التأكيد المتزايد على النتائج، فهي إذا أقرب إلى الرقابة بالنتائج.
- تساعد على انخراط الجميع في معرفة ما يوجد في الشركة إلى حد كبير، فهي نمط الرقابة الذي يمكن

وصفه بنمط (الكل يعرف ماذا هناك). (رزاري العياشي 2013 ص 39)

2- إجراءات الرقابة الضريبية على البيانات الالكترونية:

- عند اكتتاب التصريح فإن البيانات تخضع لإجراء الرقابة الذي يهدف إلى تحسين موثوقية البيانات، حيث تجدر الإشارة إلى أن هذه الرقابة لا تحكم على الامتثال الجبائي لمحتوى التصريح، وإنما يتم ارجاع عملية تقييمية إلى المصالح المختصة، وعلى هذا النحو يتم الحفاظ على المبدأ **التصريحي** للنظام الجبائي في وظائف البوابة.
- يتم القيام ببعض المراقبات المتعلقة بمدى تناسق البيانات أثناء اكتتاب التصريح.
- فيما يتعلق بغرامات التأخير يتم المطالبة بها وحسابها تلقائيا، حيث أن التاريخ المرجعي هو تاريخ البوابة الذي يتم تعديله مع المنطقة الزمنية للجزائر.

3- الفرق بين الرقابة الضريبية التقليدية والرقابة الضريبية الالكترونية

مما تقدم يمكن أن نبرز أهم الاختلافات الموجودة بين الرقابة الجبائية التقليدية والالكترونية كالآتي:

الجدول رقم (2-3): الفرق بين الرقابة الضريبية التقليدية والرقابة الضريبية الالكترونية

الرقابة الضريبية التقليدية:	الرقابة الضريبية الالكترونية
● العمل بعين المكان: يتوجب على المراقب أو المفتش الانتقال الى مقر الشركة أو مكان النشاط لإجراء الرقابة الجبائية والمعاينة الميدانية للنشاط والوثائق المحاسبية (عمل يدوي) ● البحث والتحري: يتم الكشف عن الانحرافات والأخطاء من خلال قيام المفتش بعمليات البحث والتحري. ● التخطيط والتنفيذ: رقابة تعتمد على التخطيط والتنفيذ وتتم بشكل دوري، تتطلب بذل الكثير من الجهود وتستغرق وقت أطول، اما نتائجها فهي غير مؤكدة، مع نقص الشفافية بالنسبة للمكلف بالضريبة أثناء إجراء الرقابة. ● المواد المستخدمة: يتطلب القيام بها العديد من الاجهزة	● العمل عن بعد: حيث يمكن للمراقب أو المفتش أن يؤدي عمله من أي مكان دون الانتقال إلى عين المكان (عمل الكتروني) وهذا ما يجنبه الكثير من المخاطر. ● المعلوماتية: الاعتماد على البرامج المعلوماتية لتحديد الانحرافات وإعطاء التنبيه بشكل قانوني. ● الموثوقية: عبارة عن رقابة آنية تتم بشكل مستمر يقلص الوقت والجهد، كما ان نتائجها مؤكدة نظرا لجودة ودقة البيانات والمعلومات المحصل عليها، وتركز على درجة عالية من الشفافية. ● المواد المستخدمة: يتطلب القيام بها توفر شبكات الحاسب الآلي وموارد بشرية ذات معرفة بأنظمة الاعلام الآلي، الى جانب المعرفة المحاسبية والجبائية.

- التنبؤ: رقابة شاملة تغطي المدى القريب والمدى البعيد من خلال تقييم الوضع الحالي.
- تعتمد على الماضي: تعتمد على البيانات والمعلومات المصرح بها سابقا من طرف المكلفين بالضريبة.

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على: (تومي سمية، 2020، ص 293)

الفرع الثاني: دور وتوجهات النظام المعلوماتي في تفعيل الرقابة الضريبية

أولا: دور النظام المعلوماتي في تفعيل الرقابة الضريبية: يهدف برنامج النظام المعلوماتي إلى إرساء إدارة الكترونية تجعل من نشاط الإدارة الجبائية آلي وغير مادي، فمن الناحية التقنية يتطلب تحقيق هذا الهدف وضع شبكة معلوماتية يتم من خلالها جعل الخدمات الخاصة بالإدارة في متناول المكلفين بالضريبة بمعنى آخر يتعلق الأمر بوضع قنوات اتصال متميزة بين الإدارة ومحيطها مرتكز حول المفاهيم الجديدة للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وفي هذا الإطار فإن النظام المعلوماتي يهدف إلى: (تومي سمية، 2020، ص 293)

- أتمته الإجراءات والمهام المكررة والتي تكون شاقة ومتعبة في المعالجة اليدوية في أغلب الأحيان،
- تخفيض والحد من مخاطر الأخطاء أثناء إدخال البيانات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بالضريبة،
- ترقيم الملف الجبائي والقضاء التدريجي على الحامل الورقي، بالإضافة إلى حفظ وأرشفة الملفات الجبائية.
- إنشاء واجهات مع هيئات عمومية أخرى في إطار البحث عن المعلومة.
- توفر المعلومات في الوقت الحقيقي لصانعي القرار.
- إمكانية تتبع أفضل للمعلومات حول المكلفين بالضريبة.
- إعداد برنامج التحقق في المحاسبة على أساس معايير موضوعية وقابلة للتحقق منها.

- اتصال مراقب للمستخدمين في قواعد البيانات للمكلفين بالضريبة.

ثانيا-توجهات النظام المعلوماتي: تبرز هذه الأداة التكنولوجية الجديدة باعتبارها دعامة للتطور من شأنها ضمان سهولة وسرعة الوصول إلى المعلومات في قاعدة موحدة لتسيير قاعدة المعطيات عبر قنوات متعددة وتأمين تسيير تدفق المعلومات.

قصد مواجهة هذا النوع من التحدي، يتطلب وضع وتنفيذ هذا البرنامج المعلوماتي استجابة لاحتياجات كل المواطنين من أجل تبسيط ومرونة الخدمات، ومن جهة أخرى تلبية لمتطلبات المصالح بهدف التحكم في الوظائف وضمان شفافية وفعالية وسرعة الأداء وكذا الرفع من مستوى القيم المهنية ونوعية الخدمة المؤداة.

ويرجع التحول من نظام معلوماتي كلاسيكي إلى نظام معلوماتي متطور، إلى ظهور الابتكارات المقدمة في السوق المعلوماتية، وبالأخص إدارة المحتوى وطرق الوصول وكذا تأمين المعلومة، وفي هذا الإطار يتجه نظام المعلومات إلى: (تومي سمية، 2020، ص 294)

أ- إدارة المحتوى:

- معلومات الكترونية مهيكلية في تنوعها بدءا من إنشائها إلى غاية توثيقها.
- وصول أفل للبيانات والمعلومات، بالإضافة إلى بحث سهل وسريع في إطار تعاوي،
- تسيير دورة حياة المعلومات التي قاربت إلى نهايتها (المحافظة عليها، تبادلها، إرسالها أو تحريبها)
- حماية الملكية اللامادية لتجنب التسريبات المحتملة.

ب- تأمين المحتوى:

- حماية الهوية والمعطيات من خلال اعتماد أساليب مصادق عليها لبناء الثقة المتبادلة وكذا سرية المعلومات الشخصية.
- تسيير المعارف وتوضيح المسؤوليات، تسيير المخاطر من خلال تعزيز مستوى تأمين المعلومات.

الفرع الثالث: دور النظام المعلوماتي SAP TRM في تفعيل الرقابة الضريبية

يتكون النظام المعلوماتي من جانبين أساسيين، الجانب التقني والجانب الوظيفي للحل كآلاتي:

أ- **الجانب التقني:** يوجد من نوع ERP يستخدم كحل برنامج يعتمد على تكنولوجيا SAP، حيث يتكون الحل من مقاييس معيارية مدمجة للاستجابة لمتطلبات أنشطة الإدارة الجبائية.

ب- **الجانب الوظيفي للحل:** تم تصميم الحل SAP TRM (SAP Tax & Revenue Management) لدعم احتياجات العمل الخاصة بالإدارة الجبائية، كما يتضمن أيضا SAP TRM جانبا إضافيا لصنع القرار يسمح بالقيام بالتحليلات ولوحات القيادة. يتكون النظام المعلوماتي من 08 عمليات كلية، تتمثل في:

➤ القيادة

➤ إدارة العلاقات مع المكلف بالضريبة

➤ إدارة ملف المكلف بالضريبة

➤ إدارة الوعاء، التصفية

➤ التسديد والتحصيل

➤ إدارة الطعون والمنازعات

systems, Applications, and products for data processing (SAP) نظام معلوماتي مركزي من عائلة

يتضمن مختلف وظائف المؤسسة (المحاسبة المالية الإنتاج المؤونة التسويق الموارد البشرية الجودة الصيانة)

PGI(Proiciel de Gestion Intégré) ERP(Entreprise Resource Planing) عبارة عن نظام معلوماتي

يسمح بإدارة مجمل العمليات التشغيلية للمؤسسة من خلال دمج العديد من الوظائف إدارة الطليات تسيير الخزانات تسيير الأجور و المحاسبة تسيير الأجور و المحاسبة تسيير التجارة الالكترونية بمعنى آخر فان هذا النظام يمثل العمود الفقري للمؤسسة.

أما على مستوى الرقابة الضريبية فإنه يتضمن العمليات الثلاثة التالية:

- البحث عن المادة الخاضعة للضريبة
- إعداد برامج الرقابة الجبائية
- والقيام بالمراقبات الجبائية وحفظ الملف

أما فيما يتعلق بأنواع المراقبات فتتمثل في:

- الرقابة على الوثائق التي تقوم بها كل من: DGE.CDI.SRV
 - الرقابة بعين المكان (التحقيقات العامة والمراقبات المصوبة) تقوم بها كل من: DGE.CDI
 - مراقبة المعاملات العقارية (على حقوق التسجيل) تقوم بها كل من: CPI.DIW
 - التحقق الجبائي المعمق حول الوضعية الجبائية الشاملة، تقوم بها كل: DIW.
 - المراقبات في إطار الفرق المختلطة، تقوم بها: DIW، مديرية الجمارك مديرية التجارة ،
- تجدر الإشارة إلى أن برنامج **SAPTRM** يعمل على تخفيض الفجوة الضريبية، ويبرز ذلك من خلال الفوائد التي يحققها في المجالات التالية:

الجدول رقم (2-4): فوائد البرنامج المعلوماتي SAP TRM

المجالات	فوائد البرنامج المعلوماتي SAP TRM
1-	يعد الاهتمام الأول لإدارة الجبائية في مجال الرقابة الجبائية، في إنشاء عملية مراقبة تتضمن منهج التسيير التلقائي للخطر، وذلك بهدف تحديد المكلفين بالضريبة الذين سيخضعون للرقابة الجبائية، حيث أن فعالية هذه العملية تتركز على عنصرين أساسيين، يتمثلان في : ✓ الولوج بسرعة الى معلومات دقيقة وكاملة

✓ ١ لحصول على المعارف والمهارات التي تسمح بتحليل ترتيب البيانات المتاحة وتسهيل عملية الرجوع الى المعلومات.	
٢- يتم يسمح البرنامج بتحديد المخاطر (عدم المساواة في المعالجة، خسارة المداخل، قوائم مالية خاطئة) ويقدم وصفا للمراقبة: ✓ ١ لبحث عن المكلفين بالضريبة الجدد الذين سيكونون موضوع اجراء ومراقبة شكلية ✓ ٢ قوم المسؤول بإجراء المقارنات مع السنوات السابقة ✓ ٣ تم سنويا القيام بالرقابة حسب عينات الضرائب وذلك من طرف اخر غير الشخص الذي قام بفرض الضرائب. ✓ ش هريا يقوم المسؤول بمراقبة قائمة كبار السن من المكلفين بالضريبة	ديد المخاطر
✓ ٤ ظرة شاملة حول وضعية المكلف بالضريبة وذلك من خلال بناء تفصيلي للحسابات. ✓ ٥ عزيز التحضير الجبائي من خلال خدمة التحصيل عبر الانترنت ✓ ٦ خفيض المبالغ المستحقة غير المدفوعة، تحسين معدلات التحصيل وتخفيض عدم الامتثال الجبائي. ✓ ٧ طار منطقي، رئيسي ووحيد للبيانات يوفر معالجة	٣- أ داء وربحية مضمونين :

انتقائية حسب الاحتياجات الفردية المعبر عنها. ✓ ت قيل مدة الاستجابة للتحقيقات اين يكمن للمكلفين بالضريبة الحصول بسهولة على معلومات سريعة حول كشف الحسابات، بما في ذلك الارصدة المفتوحة، التزامات الايداع والمواعيد والتسديدات المتوقعة. ✓ ت حسين معدلات الاستجابة للاتصالات في مركز الاتصالات لان الطلبات يمكن توجيهها ومعالجتها بسرعة ✓ ف عالية متزايدة بفضل المعالجة الشاملة للتصريحات الجبائية. ✓ ك شف أسرع للمكلفين المتعثرين وغير المصرحين. ✓ ا ستخدام أكثر فعالية للموارد في عمليات التدقيق والتحقيقات.	
✓ ي سمح للمكلفين بالضريبة بوضع تصريحاتهم باستخدام البوابات: البريد، الفاكس، الانترنت، حيث ان كل هذه الطرق تدخل ضمن الاداة التي تستخدم في إطار قواعد المهنة، فهذه الاداة تهتم بالتحقق من صحة التصريح بالمداخيل، تسيير الاستثناءات وحساب الالتزامات الجبائية. ✓ م عاجلة التصريحات الجبائية: بالاعتماد على نماذج التصريحات الجبائية ومواضيع الضرائب في نفس الوقت، حيث انه اثناء تنفيذ عمليات الفوترة الدورية، يمكن استخدام البرنامج لإنشاء وثائق الالتزام بالضريبة التي يمكن ارسالها الى المكلف بالضريبة.	-4 ت سهيل معالجة التصريحات الجبائية المتعلقة بالمداخيل:

✓ ٤ سمح البرنامج بالتوثيق والتسجيل الدقيق لجميع العمليات المتعلقة بالمحاسبة وإدارة النواتج، حيث توفر هذه الاداة المتعلقة بإدارة التحصيلات واجهة الاستخدام البديهية، التي تسمح لقابضي الضرائب بمعالجة، الحفاظ وضمان بصورة فعالة تتبع حسابات المكلفين بالضريبة، حيث يستخدم البرنامج مفتاح التسوية من اجل ربط الحسابات التحليلية بالحسابات المدينة والدائنة الخاصة بكل مكلف بالضريبة مع وثائق التحويل المعروضة في الدفتر الكبير.	
--	--

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على: الدكتور تومي سمية 2020 ص 295-296

أهمية **SAP TRM** من خلال تجارب دولية: ولإبراز أهمية برنامج **SAP TRM** نوضح ذلك من خلال تجربة فلوريدا (دائرة المداخيل) في الولايات المتحدة الأمريكية التي حققت النتائج التالية وذلك في السنة الثانية من تطبيق البرنامج كالآتي:

-زيادة الامتثال الإرادي بنسبة 10% حيث: سهل البرنامج عملية الدفع، سمح بتعدد طرق الدفع، دعم الدفع الوحيد و/أو المتعدد لمجموع الالتزامات، يساهم في إعداد فواتير صحيحة وفي الوقت المناسب مما يؤدي كل لك إلى تخفيض تكلفة كل دولار تم تحصيله من خلال الفوترة الصحيحة، التلقائية والآنية وعمليات التحصيل.

-أدى إلى تخفيض تكاليف العمليات بنسبة 3%، كما أن استخدام البرنامج أدى إلى دعم أكثر من 49 نوع من الضريبة، والتي تمثل 95% من مجموع ضرائب ولاية فلوريدا.

-تخفيض تكلفة كل ملف مسترجع بنسبة 15%، أما بالنسبة لعمليات التحصيل الأسرع للأموال فقد قدرت

ب: 4%، وفيما يتعلق بالمحاسبة العمومية فقد بلغت الزيادة في المداخيل بنسبة 15%.

المبحث الثالث: التجارة الإلكترونية

إن التطور المتسارع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تولد عنه العديد من التطبيقات ومن بين هذه التطبيقات التجارة الإلكترونية، هذه الأخيرة أصبحت تمثل حصة كبيرة من المعاملات التجارية في مختلف الدول، وقد أدى هذا التطور في مجال المعاملات التجارية الإلكترونية إلى سعي الدول نحو بناء نظم ضريبية عصرية تواكب خصائص ومميزات التجارة الإلكترونية والتي أصبحت تمثل تحديا حقيقيا للنظم الضريبية التقليدية التي تم إعدادها وفق خصائص المعاملات التجارية التقليدية، وقد تبنت العديد من الدول بعض الآليات لتكييف النظام الضريبي مع خصائص التجارة الإلكترونية وخاصة عملية تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي.

المطلب الأول: ماهية التجارة الإلكترونية

سمحت التجارة الإلكترونية بالتقليل والحد من الأعباء الاجتماعية على غرار البطالة والتنمية الاقتصادية من خلال خلق موارد جديدة للدخل وأسواق غير محدودة. حيث أن العمل لم يعد يقتصر على مكان عين كالمكتب أو المصنع بل أصبح بإمكان أي فرد مزاول ومتابعة نشاطه التجاري من أي مكان يتواجد به بأقل التكاليف مقارنة بالأنشطة التقليدية. وبذلك سيصبح الفرد أكثر تحرا.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية وخصائصها

تعبر التجارة الإلكترونية عن الوجه الجديد والمبتكر عن مفهوم التجارة وقد كانت وليدة تطور التكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأصبحت ذات أهمية دولية ووطنية لا يمكن الاستغناء عنها.

أولاً- مفهوم التجارة الإلكترونية: ليس هناك تعريف محدد لمصطلح التجارة الإلكترونية حتى الآن وذلك بسبب تعدد الجهات ومنظمات الدولة المعرفة لها، لذلك سنقتصر في دراستنا على هذه التعريفات:

• عرفت التجارة الإلكترونية بأنها " مفهوم يشرح عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات

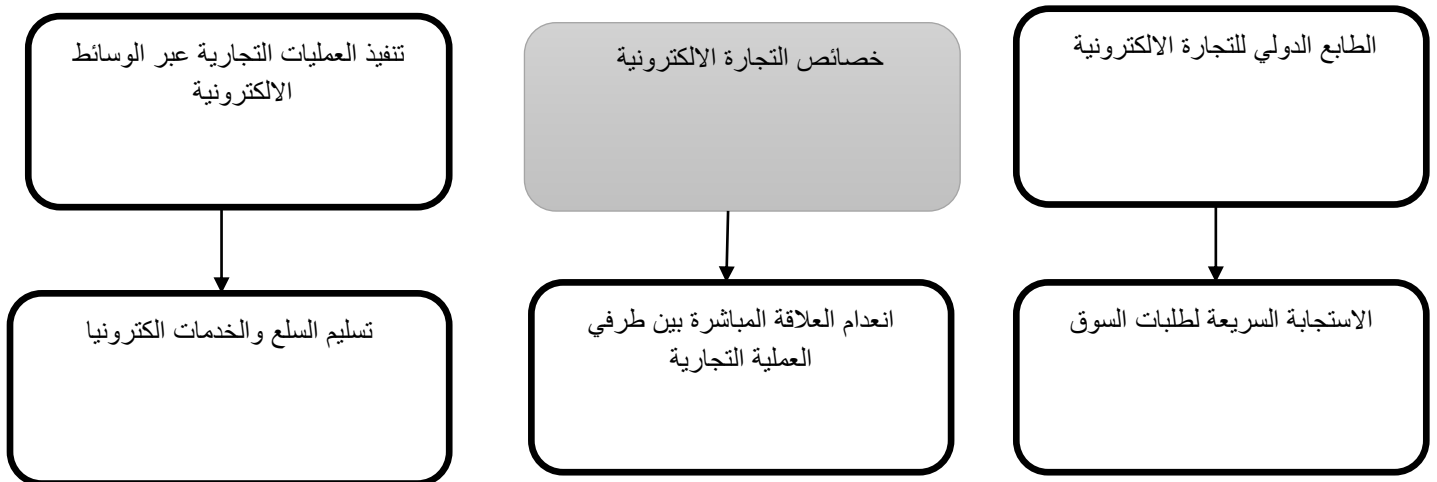
من خلال شبكات كمبيوترية، ومن ضمنها الانترنت " (المفرجي 2007 ص 18)

فالتجارة الالكترونية هي ذلك النوع من التبادل للسلع والخدمات بالنقود أو ما في حكمها، وتوصف بأنها الكترونية لأنه تتم انجاز معظم الصفقات أو كلها من خلال وسائل الكترونية عادة عبر شبكة الانترنت. (العال، 2003، ص 07)

- أما منظمة التجارة العالمية فكان تعريفها للتجارة الالكترونية "أنها أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها للمشتري خلال الوسائط الالكترونية" (ابراهيم، 2003، ص 11)
 - كما يعرفها الاتحاد الأوروبي "بأنها كل الأنشطة التي تتم بوسائل الكترونية سواء تمت بين مشروعات تجارية والمستهلكين أو بين كل منهما على حدي وبين الإدارات الحكومية." (علاوي ومولاي، 2011، ص 04)
- من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن: "التجارة الالكترونية هي أي عملية تجارية بمختلف إشكالها تجرى بين المتعاملين الاقتصاديين بمساهمة شبكة الانترنت أو أي وسيلة الكترونية أخرى ولا ينقسم مفهومها على البضائع والسلع المادية فقط، بل يمتد إلى السلع غير العادية"

ثانيا- خصائص التجارة الالكترونية: تتميز التجارة الالكترونية بمجموعة من الخصائص تجعلها مختلفة عن التجارة التقليدية: تم إيجاز أهمها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-6): يوضح خصائص التجارة الالكترونية



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: مناد زكارياء وآخرون، 2020 ص 301

الفرع الثاني: مقومات التجارة الالكترونية

تقوم التجارة الالكترونية على ثلاث مقومات رئيسية وهي:

أ- **الانترنت**: كما سبق الذكر فان تطور شبكة الويب وسهولة استعمالها أدى إلى زيادة استغلا تطبيقاتها تجاريا كاستخدام البريد الالكتروني في المراسلات الداخلية والخارجية، وإنشاء صفحات ومواقع يتم عرض المنتجات المختلفة والتي مكنت بدورها بتسهيل التعريف بالمؤسسات والمتعاملين من مختلف الأنشطة والمناطق الجغرافية... الخ.

ب- **جهاز الكتروني لتصفح الانترنت**: سابقا كان تصفح الانترنت يقتصر على أجهزة الكمبيوتر فحسب ومن ثم استخدام أجهزة الكمبيوتر فقط لممارسة التجارة الالكترونية لكن مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبح بالإمكان ممارسة النشاط التجاري عبر الانترنت بواسطة الهواتف الذكية أو اللوائح الذكية فضلا عن جهاز الكمبيوتر وهي أجهزة أضافت مرونة وسهولة نظرا لصغر حجمها وقيامها بنفس المهام التي كانت تقتصر على الحاسوب

ج- **أنظمة الدفع الالكترونية**: إن أنظمة الدفع الالكتروني ظهرت كضرورة حتمية للتطور التكنولوجي ونظرا لعجز الطرق التقليدية في مواكبة السرعة في إتمام المعاملات المالية. ويقصد بأنظمة الدفع الالكتروني "بمجموع الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الالكترونية والشبكات الالكترونية، والبطاقات الذكية".

لا يفيد الدفع الإلكتروني الأفراد فقط، بل المجتمع برمته، من خلال إدراج المزيد من الأفراد في النظام المالي الرسمي بامتلاك حسابات بنكية. فعلى الصعيد العالمي، لا يزال هناك أكثر من ملياري بالغ من غير المتعاملين مع البنوك ربعهم تقريبا من البالغين العاملين لحسابهم الخاص في البلدان النامية، وتمنح أنظمة الدفع التجارية الإلكتروني

أصحاب منشآت الأعمال حافظوا قويا لإجراء معاملات مالية رسمية، ومن ثمّ تزيد من الشفافية المالية وتحد من الفساد الذي يتجلى في شكل رشى وأنشطة أخرى غير مشروع.

فضلا عن ذلك، فإن عمليات الدفع الإلكتروني للأجور تتيح الفرص أيضا لدمج العمال في نظام الإيداعات التلقائية، والرسائل النصية المنتظمة للتذكير بالادخار، والخيارات الإيجابية التلقائية التي تساعد على الادخار. وتظهر الدراسات أن هذه "المحفزات" تأثيرا إيجابيا على السلوكيات المالية وغير المالية.

رغم مزايا الدفع الإلكتروني، فإن التحديات الكبيرة تحول دون النجاح في تبنيه في البلدان النامية، فمشاكل البنية الأساسية، مثل قصور التغطية لدى شبكات الهواتف المحمولة وانقطاع التيار الكهربائي، لا سيما في المناطق الريفية، يعني تعذر الدفع الرقمي في كثير من الأحوال، وفضلا عن ذلك، فإن أنظمة الدفع الإلكتروني عادة تحتاج إلى بطاقة هوية حكومية رسمية للتسجيل، ومع هذا، ففي البلدان النامية، لا يمتلك الكثير من السكان بطاقات هوية أو يختارون العمل في الاقتصاد غير الرسمي، وخاصة أصحاب مشاريع الأعمال الصغيرة.

الفرع الثالث: معوقات التجارة الإلكترونية:

وفي ظل تبني الجزائر نظام التجارة الإلكترونية بموجب القانون 05 / 18 أصبح لزاما على السلطات المالية البحث عن آليات لتكييف النظام الضريبي من خلال تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال ورقمنة قطاع الضرائب وإقرار بعض التشريعات لتواكب التجارة الإلكترونية كالتوقيع الإلكتروني، العقد الإلكتروني والتحقق الإلكتروني إلا أن هذه التجارة تصادفها جملة من المعوقات، من أبرز معوقات التجارة الإلكترونية هو:

1-عنصر الأمان: حيث أن الفرد يتخوف من مدى أمان ومصداقية الطرف الآخر ليضمن نجاح وتمام تعاملاته وحماية أمواله، فكل المعاملات من بدايتها تكون افتراضية دون آثار ملموسة تسمح للفرد بالمطالبة بحقوقه في حالة تعرضه للنصب والاحتيال وأن وجدت يطرح مشكل الجهة التي يتم التوجه إليها بحكم أن البائع هو في بلد آخر يختلف سياسيا وجغرافيا وحتى البيئة القانونية لبلد الضحية في ظل غياب نصوص قانونية ودقيقة وعالمية تنظم

العلاقات المالية عبر الانترنت. وفي هذا الصدد نشير انه لا وجود لبنوك عالمية تستحدث بطاقات بنكية لجميع أفراد الدول حتى يتم إتمام المعاملات التجارية وهذا الفراغ سمح بتعدد الجهات التي تقوم باستحداث بطاقات بنكية بلاستيكية أو افتراضية مما خلق قلق وتوتر وغموض لدى الأفراد بخصوص ضخ الأموال عن طريق هذه البطاقات ومدى صدقها وأمانتها.

2-التكوين العلمي: حيث أن التجارة الالكترونية هي نشاط في مقارنة بالأنشطة الأخرى لم تتعدى الربع قرن من ظهورها، لذلك نجد الأنظمة التعليمية لمختلف الدول لم تواكب هذا النشاط الذي يتطلب مهارات تقنية وعلمية معينة لا تتوفر في اغلب أنظمة التكوين والتعليم لدول العالم مما يواجه اختيارات الأفراد نحو التقليدي الملموس والواقعي لأنه أكثر أمان ومعروف بالنسبة لهم.

وعن الجزائر في ذيل الترتيب من حيث التجارة الالكترونية لعدة أسباب أهمها:

- 1- ضعف تدفق الانترنت حيث أشار تقرير صادر عن مكتب 'نات انديكس' الأمريكي أن الجزائر لا تزال جد متأخرة في مجال سرعة الانترنت حيث احتلت المرتبة 175 ما قبل الأخيرة عالميا.
- 2- ومن جهة أخرى انعدام مصادر البطاقات الدفع الالكتروني، و لكن رغم هذا نلاحظ في السنوات الأخيرة بؤادر لبعض المؤسسات على تجاوز العوائق التي سبق ذكرها خلال توفير خدمة الدفع بعد وصول المنتج للزبون، و بذلك تعمل على تجاوز عائق الأمن من جهة و عائق آليات الدفع من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الضرائب على التجارة الالكترونية بين الفرض والإعفاء

الفرع الأول: الضرائب على التجارة الالكترونية بين الأنصار والمعارضين

أثار وجود التجارة الالكترونية إشكالية أساسية للأنظمة الضريبية، حيث لم يستقر الرأي بعد حول إخضاعها للضريبة أو إبقائها خارج دائرتها، وقد افرز هذا النقاش اتجاهين، بين مؤيد ومعارض وحاول كل اتجاه الاستناد إلى الحجج والمبررات التي تعم موقفه.

1- مبررات إعفاء التجارة الالكترونية من نطاق الضريبة: يجد هذا الرأي صدها في كتابات كثير من

الباحثين الذين دعموا موقفهم هذا بمجموعة من الحجج والاسانيد، ركزت على إمكانية إعاقه الضريبة لهذا النوع من التجارة، صعوبة تطبيقها عمليا وتسببها في إحداث بعض المشاكل الضريبية:

- **إعاقه نمو التجارة الالكترونية:** يفرض الضرائب على التجارة الالكترونية يعيق نموها وتطورها خاصة في المراحل الأولى لظهورها. وهناك من اعتبر ذلك على انه لا يعد رفضا لمبدأ فرض الضرائب على التجارة الالكترونية وإنما دعوة لتأجيل فرضها (قدي، 2011، ص184)

صعوبة تطبيقها عمليا: ويرجع ذلك إلى: (ابو معليش، 2009، ص 62)

- عدم القدرة على تطبيق القواعد التقليدية للضريبة على التجارة الالكترونية كمبدأ الإقليمية ومبدأ المؤسسة المستقرة.
- صعوبة مراجعة مراقبة معاملات التجارة الالكترونية لارتباط ذلك بالاطلاع على الحياة الخاصة للأفراد وانتهاك الحريات الفردية، إضافة إلى الصعوبات التقنية والوسائل الواجب توفيرها لدى الإدارة الضريبية للقيام بالمراقبة
- إمكانية الوقوع في فخ الازدواج الضريبي نتيجة فرض الضرائب على معاملات التجارة الالكترونية.
- الغموض وعدم الاستقرار الذي يطبع الضرائب على التجارة الالكترونية نتيجة حدائتها، يضاف إلى ذلك عدم تمكن مستخدمي الإدارة الضريبية من التعامل بكفاءة مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- ضعف والقصور الحاصل في التشريعات الضريبية³ للدول المتخلفة في مجال الضرائب على التجارة الالكترونية.

تشجيع النمو الاقتصادي:

لهذه التجارة آثار اقتصادية مهمة على الدول لاسيما في مجال تحقيق النمو والحد من الركود والتضخم وزيادة الإنتاجية والحد من البطالة

التكاليف الإدارية العالية المرافقة لفرض الضريبة على الانترنت:

وما يعنيه ذلك من حساب للضريبة ونسبها المختلفة في الدول وتتابعها وتحصيلها والتدقيق عليها، فمتطلبات فرض هذه الضريبة وتحصيلها في ضوء ما تواجهه من صعوبات قانونية وفنية ستكون مكلفة جدا. (الشوابكة، 2008، ص 518)

2- حجج وجوب إخضاع التجارة الالكترونية للضريبة:

في مواجهة الداعين بإعفاء التجارة الالكترونية من نطاق الضريبة، ظهرت آراء تدعو إلى فرض ضريبة عليها وتبين ضرورة ذلك وتقدم حججا تدعم بها موقفها وتؤكدده، ويمكن حصر الحجج بالأمور التالية: (مناد زكارياء، سايج حمزة، ص 304-305)

- إن عدم فرض ضريبة على التجارة الالكترونية سيثبته سلوك المستهلكين، فالأشخاص الذين يعيشون في دول ذات ضرائب مرتفعة سيقبلون على الشراء عن طريق شبكة الانترنت للتهرب من دفع تلك الضرائب، مما يشكل حافزا لأصحاب المهن والأعمال لتقدم منتجاتهم وسلعهم على الخط المفتوح.

- سيؤدي عدم فرض الضريبة على التجارة الالكترونية إلى عدم المساواة والعدالة بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية.

- إن عدم فرض الضريبة على التجارة الالكترونية سيؤدي إلى تفاقم زيادة خسائر الدول من العوائد الضريبية، ولعل التأثير على الدول النامية سيكون اشد وطأة على اعتبار إن معظمها يعتمد وبشكل كبير على ضرائب الاستهلاك.

• إن عدم فرض ضريبة على التجارة الالكترونية سيعيد توزيع الدخل لمصلحة الأغنياء، لان أصحاب الدخل المحدودة هم اقل اهتماما باستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة، لان استعمال هذه الأخيرة مكلف يقدر عليها الأغنياء ويحجم عن تحملها الفقراء.

وبعد هذا الاستعراض لآراء المؤيدين والعارضين، نجد إن دعوة المعارضين لفرض ضريبة على الانترنت في الغالب ليست دعوة مطلقة ومؤبدة وإنما هي دعوة آنية ومرحلية لإعطاء التجارة الالكترونية مزيدا من الوقت للازدهار والنمو، وحتى يتم البحث عن آليات مناسبة تسهل عملية فرض الضرائب عليها وبشكل غير مكلف ماليا، ولذلك فان كلا الطرفين بشكل عام مع فرض الضريبة على التجارة الالكترونية استجابة لعدالة هذا الفرض، وان اختلفوا في توقيته.

الفرع الثاني: الصعوبات الناجمة عن فرض الضريبة في التجارة الإلكترونية

تعددت العقبات التي تعترض الإخضاع الضريبي لمعاملات التجارة الالكترونية فمنها ما هو مرتبط بخصوصية وطبيعة معاملاتها ومنها ما هو مرتبط بخصوصية وطبيعة معاملاتها ومنها ما هو مرتبط بالتشريع الضريبي وسيادة الدولة كما سنوضحه فيما يلي:

1- الصعوبات المرتبطة بخصوصية وطبيعة معاملات التجارة الالكترونية

إن معاملات التجارة الالكترونية ليست من طبيعة واحدة فهي تختلف باختلاف طبعة السلعة او الخدمة لكن بغض النظر عن هذا التباين يعترض فرض الرائب على التجارة الالكترونية العديد من المشكلات منها عدم مواكبة وانسجام التشريعات الضريبية القائمة مع طبيعة هذه التجارة والخوف من ان يؤدي فرض الضرائب عليها إلى زيادة

سلوك التهرب الضريبي (مناد زكارياء، سايج حمزة، صلعة سمية، 2020 ص 305-306)

1.1 الصعوبات المرتبطة بسيادة الدولة ونظامها الضريبي وتشريعاته

أ- سيادة الدولة: المعروف في التشريعات الضريبية لغالبية دول العالم هو خضوع المؤسسات المحلية والأجنبية المقيمة خارج دولة ما لمعادلات الضريبة المفروضة على التعاملات داخل الدولة وهذا ما يدعى بمبدأ الإقليمية ولذلك قد تحاول المؤسسات تجنب ذلك عن طريق التواجد على الانترنت.

ب- مشكلة الحصر الضريبي: مصدر هذه المشكلة هو أن جزء من التجارة الالكترونية يعتبر غير منظور فمفهوم التجارة الالكترونية متعدد الأبعاد فهي تأخذ أشكال ومستويات عديدة فقد تتم بين المؤسسات التجارية بعضها البعض أو بين المؤسسات التجارية والمستهلكين أو بين المؤسسات التجارية والمؤسسات الحكومية. وقد يتم ذلك داخل الدولة الواحدة أو بين الدول أو بين دولتين أجنبيتين من خلال وسيط محلي وقد تتمثل في استشارات إدارية أو قانونية أو محاسبية أو ضريبية أو هندسية.

2-2-2 قصور العلاقة بين هياكل النظام الضريبية ومستحدثات تقنية المعلومات: أكثر ما يستدعى الاهتمام

عند مناقشة تحديات التجارة الالكترونية على الأنظمة الضريبية هي تلك العلاقة الموجودة بين هيكل النظام الضريبي وبين مستوى التقدم التقني وبصفة عامة فان هيكل النظام الضريبي يعتمد على ثلاث دعائم رئيسية هي:

برز في ظل التجارة الالكترونية قصورا في العلاقة بين هيكل النظام الضريبي ومستحدثات تقنيات المعلومات مما سيؤثر سلبا على كفاءة الأداء الضريبي وتمثل القصور في وجود ثلاث فجوات هي:

● **الفجوة التشريعية:** إن التشريع الضريبي يشمل مجموعة التعليمات والنصوص القانونية والتشريعات المتعلقة بفرض الضرائب وتنظيم إجراءات وأساليب تحصيلها وإدارة النزاعات بين إدارة الضرائب والممول سواء على المستويين الإداري أو القضائي.

تجلت في قصور التشريع الضريبي الذي تمت صياغته بما يتفق مع طبيعة التعاملات التجارية التقليدية في معالجة التعاملات التجارية الالكترونية وحتى وان أعلنت بعض الدول عن برنامجها الوطني للتجارة الالكترونية فان ذلك لم

يتوافق مع الإعلان بالبدء في الإصلاحات التشريعية اللازمة ما يجعل تلك الدول مطالبة بضرورة تقييم قوانينها ونظم تشريعاتها السائدة تتوافق مع طبيعة التعاملات التجارية الالكترونية.

● **الفجوة الإدارية:** الإدارة الضريبية هي الجهة التي يعهد اليها تطبيق التشريع الضريبي ومتابعة الممول قصد تحصيل الضرائب بأشكالها المختلفة.

إن الإدارة الضريبية هي المختصة في تنفيذ القوانين والتشريعات في ظل الحرص على حماية حقوق كل من الدولة والمجتمع الضريبي على قدم المساواة يصبح لزاما عليها استخدام الابتكارات لضمان اعلي مستوى من كفاءة أداء النظام الضريبي غير أن هذا قد يصطدم مع القصور المسجل في أداء الإدارة الضريبية لمهامها في مجال حصر وفحص الضرائب التي تستخدمها للقيام بمهامها.

● **الفجوة المفاهيمية:** المجتمع الضريبي يشمل كل الممولين الخاضعين للتشريع الضريبي من أشخاص طبيعيين ومعنويين، رغم التطور الذي عرفه حجم التعاملات التجارية الالكترونية لا يزال المجتمع الضريبي يعاني قصورا في فهم المفاهيم والمفردات المتعلقة بها وما يترتب على تلك التعاملات من اعتبارات قانونية.

تضع هذه الفجوات الثلاث النظام الضريبي في مواجهة العديد من التحديات ونمو حجم التعاملات الالكترونية من ناحية أخرى.

1-3 مشكلة تحقيق العدالة الضريبية في ظل تباين مستويات الضرائب بين دول العالم ونتيجة مرونة حركة التي تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظهر اختلال في تحقيق العدالة الضريبية مبني على أساس تكنولوجي لأنه سيصعب فرض ضريبة على المؤسسات الأفراد ذوي المكاسب المرتفعة لما يتمتعون به من مرونة في نقل نشاطهم إلى دول أخرى يقل فيها العبء الضريبي.

1-4 مشكلة الازدواج الضريبي استخدمت الكثير من الدول فكرة المنشأة الدائمة لتحديد السيادة الضريبية بين الدول بحيث يكون من حق الدولة التي يعمل فيها المكلف من خلال تواجده ماديا أو طريق ممثل له أن تفرض

الضريبة على الدخل المحقق نتيجة النشاط عن طريق هذا الكيان ونظرا لان ظهور التجارة الالكترونية أصبح يهدد هذا المبدأ حيث أضحى بإمكان المؤسسة ممارسة نشاطا دون الحاجة لوجود كيان مادي أو ممثل مقيم لمقدم السلعة او الخدمة في الدول مصدر الدخل. مما يعني فشل فكرة المنشأة الدائمة في حصر الكثير من صور المعاملات والصفات التي تتم على صعيد محلي أو دولي وقد أدى هذا الوضع إلى أن دول تحاول الحد من ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق التجارة الدولية ما يؤدي إلى حدوث ازدواج ضريبي على الصفقة الواحدة لان الدولة مصدر الدخل نرى أن لها الحق في فرض الضريبة على الدخل ودولة المواطن ترى أيضا أن لها حق الضريبة. ما ينجم عنه فرض الضريبة على الصفقة الواحدة في الدولتين وهذا ما يؤدي إلى تخفيض حجم التجارة الالكترونية ويزيد من العبء الضريبي على المؤسسات.

الفرع الثالث: التوجهات الدولية للمعاملة الضريبية للتجارة الالكترونية

يمكن الوقوف على عدد من الحلول المقترحة للمعاملة الضريبية للمعاملات التجارية الإلكترونية، من بينها فرض الضريبة على الاستهلاك بدلا من فرضها على الوحدات الإنتاجية، وتطبيق ضريبة البيت Tax Bit. (مناد زكارياء واخرون، 2020، ص 305-306-307)

1- فرض الضريبة على الاستهلاك (خدمة الإنترنت ISP)

يهدف هذا المقترح إلى التحول من فرض الضريبة على الدخل إلى فرض ضريبة على الاستهلاك والملكية، حيث أن كلا منهما منخفض المرونة وصعب إخفاؤه، وتساعد هذه الضريبة في جمع الضرائب من المتهربين من دفعها، حتى أولئك الذين يحققون دخولا مرتفعة من المعاملات غير الملموسة عبر شبكة الإنترنت، لأنهم يقومون بإنفاق هذه الدخول بأي حال من الأحوال

وهناك فكرة أخرى مطروحة للنقاش وهي إمكانية فرض ضريبة على المستهلك من خلال الشركات التي تقدم خدمة الإنترنت ISP ، بمعنى أن تقوم هذه الشركات بحاسبة عملائها على المعاملات التي يقومون بها عبر الإنترنت، أي تفرض ضريبة مبيعات على المعاملات المختلفة ثم تقوم بتحويل هذه الضريبة إلى الحكومة، أي أنها وسيط بين الحكومة والمستهلكين، وتثير هذه الفكرة العديد من القضايا المتعلقة بطرق تتبع المعاملات الإلكترونية

للعلماء ومدى تناقض ذلك مع قوانين السرية والأمن، كذلك فإن من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الأعباء الملقاة على كاهل المستهلكين، فبالإضافة إلى ثمن السلعة أو الخدمة سوف يقوم المستهلكون بدفع ضريبة للشركات المقدمة خدمة الإنترنت، وعليه فقد يؤدي ذلك إلى عرقلة نمو التجارة الإلكترونية. (عثمان والعشماوي، 2007، صفحة 603، 604)

2- تطبيق ضريبة البيت Tax Bit: ضريبة البيت هي أحد الحلول المقترحة لتنظيم المعاملات التي تنطوي على انتقال إلكتروني للبيانات، ويتم تحصيلها على أساس كمية البيتس الرقمية التي يتم استخدامها أو نقلها، ويتطلب ذلك وجود معدات ويمكن اعتبار ضريبة البيت من بين أفضل الحلول المقترحة لفرض ضريبة على انتقال السلع والخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت، إذ أن هذه السلع يتم تحويلها إلى كمية من البيتس وتتم عملية انتقالها عبر الإنترنت، وبالتالي فإن ضريبة البيت سوف تتمكن من حصر العدد الفعلي من البيتس الذي تم نقله ومن ثم تقوم بفرض ضريبة عليه. وقد وجه لهذه الفكرة العديد من الانتقادات إذ أن فرض هذه الضريبة سينطوي على العديد من المشكلات منها. (عثمان والعشماوي، 2007، ص 604-605)

الازدواج الضريبي: فالمستهلك سوف يقوم بدفع ضريبة عند شرائه الأجهزة الإلكترونية المختلفة التي يستخدمها في عملية تبادل أو نقل المعلومات، بالإضافة إلى ضريبة البيت عند استخدامه لهذه الأجهزة في تبادل البيانات، وبالتالي تفقد الإنترنت وأجهزة نقل البيانات الأخرى الميزة الأساسية التي تتمتع بها وهي انخفاض التكلفة - . انخفاض نمو الإنترنت وما يترتب عليه من انخفاض في الأنشطة والأعمال التي من المتوقع أن تتولد عن هذه الصناعة الجديدة التي تستوعب العديد من العمالة، وبالتالي فإن الفرص التي من شأنها تدعيم هذه الصناعة ودفعها لن تجد الحافز لها على البدء والاستمرار بعد أن تواجه بالعديد من الأعباء.

- إن تتبع تدفق البيانات ورصدها بهدف فرض ضريبة عليها يعد نوعا من أنواع الاعتداء على الخصوصية .

- هذا النظام الجديد ينطوي على تكاليف وتعقيدات من المحتمل أن تؤدي إلى ظهور مشكلات تزيد نفقات إصلاحها عن الإيرادات المتوقع أن تتولد عن هذا النظام .
- إن تحديد قيمة الضريبة المفروضة وفقا لكمية "البيتس" المنتقلة قد ينطوي على نوع من الخداع، إذ أن السلعة أو الخدمة التي يتم نقلها تتكون من عدد صغير من البيتس، وبالتالي يتم فرض قيمة ضريبية قليلة وفي نفس الوقت قد تكون القيمة التي تباع بها هذه السلعة أو الخدمة مرتفعة. كذلك قد تتكون السلعة أو الخدمة من عدد كبير من "البيتس" وبالتالي تخضع لالتزامات ضريبية أكبر.

3- فرض ضرائب GAFA: تعني ضرائب GAFA الضرائب المفروضة على الشركات الرقمية العالمية

Appel; Google، Amazoon ; Facebook

وقد أقرت دول الاتحاد الأوروبي سنة 2018 فرض ضرائب على الشركات الرقمية العالمية إلا أنها لاقت معارضة شديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بحجة التأثير والحد من نشاط هذه الشركات باعتبارها شركات أمريكية.

3-1 الضريبة على مواقع التواصل الاجتماعي:

يتطلب التفكير في فرض الضرائب على وسائل التواصل الاجتماعي أن نفهم اقتصاديات هذه الصناعة، إذ تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي للتواصل مع الآخرين عبر شبكة كبيرة تقدم خدمات قيمة، وأن مستخدمو هذه المواقع متعددو الفئات فمنهم العائلات والأصدقاء والطلاب والزملاء والعملاء أو المستهلكون. وتزود هذه المواقع زوارها بالأخبار والمعلومات والإعلانات والعديد من الخدمات العامة والخاصة كإنجاز الخدمات الحكومية وشراء السلع وإنجاز المشروعات الفردية أو الجماعية، وأن كثيرا ممن يستخدمون هذه المواقع يحصلون على خدماتها بالجمان، وخاصة الذين يستخدمون المنصات الكبرى مثل Google و Facebook و Youtyoub، حيث تكتفي هذه المنصات العوائد التي تحصل عليها من الإعلانات على مواقعها وتطوير المحتوى الذي يدفع لزيادة المستخدمين. ومن

ثم فإن الخدمة المجانية التي توفرها هذه المواقع تزيد من عدد المستخدمين لها يوما بعد يوم ما يجذب شركات الإعلان إليها، فتحصل على مزيد من إيرادات هذه الإعلانات. وبالتالي يمكن أن تؤدي الضريبة على مواقع التواصل الاجتماعي التي يتحملها المستخدمون إلى تقليل عددهم، وبالتالي زيادة تكلفة الخدمات التي تقدمها هذه المواقع مما يقلل من الانتفاع بها.

2-3 الاتجاهات التشريعية الدولية لأرضية الضريبة على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي:

اتجهت بعض الدول ومنها أوغندا وزامبيا والبنين إلى فرض ضريبة على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وقد بدأت:

- **أوغندا:** بدأت في فرض هذه الضريبة سنة 2018 تفرض بمبلغ ثابت عن كل يوم 200 شلن (بغض النظر عن الغرض من الاستخدام، أي سواء كان مستخدم الشبكة العالمية يسعى إلى الحصول على سلعة أو خدمة من المتاجر الإلكترونية أو لمجرد الاطلاع على الأخبار والتواصل مع الآخرين أو الحصول على المعلومات .
- **البنين:** كما فرضت البنين في سبتمبر 2018 ضريبة على خدمة رسائل التليفون المحمول والتحدث عبر الإنترنت من خلال skype إذ رفعت تكلفة هذه الخدمات إلى حوالي 25% عن كل جيغا بايت .وأعلنت زيمبابوي فرض ضريبة يومية تقدر ب 0.30 دولار على المكالمات الصوتية عبر الإنترنت (الصدى، 2020، صفحة 383)
- **تنزانيا:** فرضت تنزانيا ضريبة تعرف بضريبة المدونين taxblogger إذ يلتزم المدونون ومشغلو قناة youtyoub وأصحاب المواقع على الإنترنت بمبلغ يعادل 900 دولار سنويا مقابل النشر عبر الإنترنت.
- **الموزنبيق:** كما ألزمت حكومة موزمبيق الصحفيين والأفراد والمؤسسات الإعلامية التي تستخدم المنصات الإعلامية الرقمية بالتسجيل للحصول على ترخيص اعتماد مقابل مبلغ يتراوح ما بين 500 دولار إلى 3300 دولار أمريكي، على أن يجدد هذا الترخيص سنويا

• **المكسيك:** واقترح مجلس النواب بالمكسيك مشروع قانون لفرض الضريبة على الخدمات التي تقدمها المنصات الرقمية، إذ تفرض الضريبة على الكيانات غير المقيمة في المكسيك عن خدماتها التي تقدمها إلى أشخاص بالمكسيك عن طريق منصة رقمية. وهذه الضريبة تتحدد على أساس إجمالي قيمة الخدمة مواقع أو تطبيقات تليفون (أو بيع بيانات المستخدم. وتفرض هذه الضريبة على المنشآت التي يزيد رقم أعمالها على 750 مليون يورو.

• **التشيك:** ومعيار فرض الضريبة على الخدمات الرقمية في التشيك هو مكان تسجيل عنوان IP لجهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول وليس عنوان مستخدم الخدمة المبين في الفواتير .

وقد اقترحت الدول الأوروبية في مارس 2018 فرض ضرائب رقمية على الشركات التكنولوجية الكبرى التي

تزاوّل نشاطا في دول الاتحاد الأوروبي بما يعرف بضرائب **GAFA**

• **المجر:** أخذت المجر بنظام الضريبة التصاعدية على الإعلانات الرقمية عام 2014، والتي أطلق عليها ضريبة جوجل، ولكن بعد اعتراض الاتحاد الأوروبي على هذه الضريبة على اعتبار أنها تقدم أسعار منخفضة وتفضيلية لبعض المنشآت مما يشكل دعما محظورا، فقد أجرت المجر تعديلا على هذه الضريبة بسعر ثابت بواقع 7,5% على إيرادات الإعلانات التي تتجاوز مائة مليون (فورنت مجري) أي ما يعادل 347440 دولار أمريكي (سنويا)

• **كوريا الجنوبية:** وفي عام 2014 أجرت كوريا الجنوبية تعديلا على قانون الضريبة على القيمة المضافة لتخضع للضريبة بسعر 10 % مبيعات الخدمات الرقمية مثل البرامج السمعية والمرئية والمسموعة وألعاب الفيديو والبرمجيات software ، سواء قام بالبيع أفراد أو شركات مقيمة، كما تخضع لهذه الضريبة المنشآت الأجنبية التي تباع منتجاتها عبر متاجر التطبيقات stores app

- **الهند:** وفرضت الهند ضريبة على الإعلانات عبر الإنترنت اعتبارا من أول يونيو 2016، وذلك بواقع 6% من قيمة الإعلانات التي تقوم بها المنشآت الهندية في مواقع الإنترنت الأجنبية مثل جوجل أو فيس بوك. وهذه الضريبة تحجز من المنبع.

المطلب الثالث: تطور التجارة الالكترونية قبل وأثناء جائحة كورونا في الجزائر

أولا-تطور نشاط الدفع على الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2016-2021

منذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر، وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفاتورة (شركات توزيع الماء والطاقة الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين، النقل الجوي وبعض الإدارات) ويوجد 83 موقع تجاري منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البنكي ما نتج عنه حوالي 7478914 معاملة. (بن نامة فاطمة الزهراء، وآخرون، 2021، ص 82-83--84-85)

حيث أن عدد المعاملات نظام الدفع الإلكتروني البنكي في تزايد مستمر منذ سنة 2016 إلى غاية 2021 خاصة 2020 والسادسي الأول 2021، وذلك في ظل جائحة كورونا، فمع انتشار هذا الوباء انتعشت التجارة الإلكترونية وتطور نظام الدفع الإلكتروني البنكي. إذن أدت جائحة كوفيد إلى تسريع التحول نحو عالم رقمي أكثر (. مجمع المنفعة الاقتصادية لخدمات الدفع الآلي، 2021)

ثانيا نشاطات السحب على الجهاز النقدي: تضم الحاضرة الوطنية للشبابيك الموزعات الآلية لسنة 2021،

3030 آلة بزيادة تقدر ب 17 بالمائة مقارنة ب السداسي الأول 2020 كما بلغت عدد المعاملات بالبطاقات

البنكية عبر الموزعات الآلية ب زيادة تقدر ب 4.01 بالمائة. <https://www.entv.dz>

نشاطات الدفع على محطات الدفع الإلكتروني: ووفقا لأرقام تجمع النقد الآلي في الجزائر، بلغ عدد عمليات

الدفع عبر الانترنت باستخدام البطاقة البنكية و البطاقة الذهبية بين جانفي و 30 ماي 2021 ، ما يعادل نصف

العمليات المسجلة في عام 2020 و هذا بسبب التوجيهات الممنوحة من قبل البنوك و مؤسسة بريد الجزائر عملائهم على تفضيل استخدام وسائل الدفع الالكترونية وبالأخص الدفع عبر الانترنت ومحطات الدفع الالكتروني مستغلين الظرف الصحي، وعرف مجال الدفع الالكتروني مطلع 2021 دخول التجار في المجال الجديد الذي سجل 09 معاملات

في جانفي 2020 خاص ببيع البضائع، حيث سجلت سنة 2021، 3127 عملية وهذا بموجب القانون 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 و المتعلق بالتجارة الالكترونية ، ولكن العديد من الصعوبات التي واجهت المتعاملين خاصة ما يتعلق معايير الأمن المطلوبة (<https://www.entv.dz>) .

وشهدت عمليات الدفع عبر الانترنت زيادة غير مسبقة ب 51.5% في سنة 2019 خاصة بالزيادة في عمليات شراء تذاكر الطيران وبروز مقدمي الخدمات على الشبكة،

وواصلت القطاعات الأخرى نموها المطرد لشركة الكهرباء والماء، أي بنسبة زيادة 56.30% ، عملية الخدمات الإدارية زيادة 15.67% ، عمليات شركات التأمين بزيادة 55.29% و لشركات الاتصالات أي 21.2% وفي ما يتعلق بمحطات الدفع الالكترونية فقد تم إجراء معاملة عام 2021 بمبلغ إجمالي قدره 45.4 مليار دينار، وجاء هذا النمو المقدر ب 56.43% كثمرة للتعميم التدريجي لاستخدام محطات الدفع الالكتروني في الجزائر وخاصة في الفضاءات التجارية ، ففي 2019 ارتفع ارتفع عدد عمليات السحب من الموزعات والشبائيك الآلية في 2021 محققة بقيمة مليار دينار بزيادة قدر 60% مقارنة ب 2020 ، وهذا راجع إلى توسع الشبكات . وتأسيسا على ما سبق يمكن القول، أن رقمنة النظام الضريبي تحتل أهمية كبرى في هذا العصر القائم على المعرفة والثورة الرقمية في جميع القطاعات بما فيها مصلحة الضرائب لدرجة أنها أصبحت مؤشر لقياس أداء الرقابة الجبائية وتفادي التهرب الضريبي والتحكم في الكم الهائل للمعلومات المتعلقة بالخاضعين للضرائب وهو ما فرضته الضرورة إلى إقحام رقمنة النظام الضريبي لزيادة فعالية الرقابة الجبائية بغية تحسين العمل التشاركي والتنقل الآني للبيانات والمعلومات داخل

مصالح الضرائب وخارجها لتسهيل الإجراءات الضريبية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة من أجل تحسين أداء الإدارة العمومية عامة ومصلحة الضرائب .

المبحث الرابع: المعوقات والتحديات والافاق المستقبلية للنظام الضريبي الجزائري وامثلة

عن تجارب دولية

إن التنمية الاقتصادية هي من أهم متطلبات البلدان في العالم، حيث تضعها الدول في أولى أولوياتها وترسم لها خطط الكفيلة بإنجاحها على المدى البعيد، خاصة وإنها تتطلب المزيد من الموارد المالية المختلفة والمتعددة المصادر حيث تعد الضرائب من ابرز هذه الموارد، إلا أن هناك عراقيل تقف أمام هذه التنمية خاصة وأنها أصبحت تأخذ منحنيات خطيرة تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد ككل ومن ابرز هذه العراقيل: التهرب الضريبي بكل أنواعه وتصنيفاته، ترسانة القوانين المتعددة التي خلفت فراغات للنزاعات الضريبية وعوائق أخرى متعددة فصلها في المطالب أدناه.

المطلب الأول: معوقات وتحديات النظام الضريبي الجزائري

الفرع الأول: التهرب الضريبي

إن مع تطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي وما صاحب ذلك من تطور في التشريع الجبائي وإلغاء احتكار الدولة مع تحرير التجارة الخارجية، أخذت ظاهرة التهرب الضريبي عدة أشكال وأوجه، أحلت بالمنافسة والعدالة الضريبية، وأثرت سلبا على الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

كما اعتبرت ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية، تقلص من أهمية النظام الضريبي وفعاليته وجودته في جميع دول العالم، مع اختلاف مستوياتها، ومنذ نهاية السبعينات ازدادت أهمية الظاهرة بسبب النمو السريع للنشاط الاقتصادي الموازي، التضخم... الخ.

وتشير معلومات أن حجم التهرب الضريبي بلغ في الجزائر خلال سنوات الأخيرة أكثر من 600 مليار دينار ويشمل هذه القيمة الضخمة الفترة من سنة 1990 إلى غاية أواخر 2011 ومست عمليات التحريات 900 شخص فيما جرى إيداع 1233 شكوى لدى مصالح القضائية، كما جاء في تقرير مجلس الإحصائي والإجمالي أن القيمة الضريبية المقتطعة قدرت اقل من 73 % وهو ما يمثل ما قيمته 44 مليار دينار لم يخضع لأي إخضاع ضريبي، وأتت هذه النتيجة في إعقاب تحقيق ميداني شمل 33 مورد ا مهما من بينهم 18 منتج و15 مستورد وكذا 755 من عموم التجار كما يقدر متابعون الحجم السنوي للتهرب الضريبي في الجزائر بما يزيد عن المليار دولار سنويا وهي مرشحة للتضاعف (بومدين حسين، بن شعيب نصر الدين، بومدين محمد، 2015، ص166) وأمام كل هذه التحديات وجب على الدولة التصدي لهذه الظاهرة ومكافحتها أو على الأقل التخفيف من حدتها أو تجنب وقوعها بشكل وقائي ذلك أن القضاء النهائي على الظاهرة يعد ضربا من الخيال، وفي هذا السياق باشرت الحكومة الجزائرية منذ أكثر من عشرية ببرنامج عصرنه إدارة الضرائب وفق إستراتيجية خاصة لعصرنه الإدارة من اجل محاولة احتوائه، ذلك إن التهرب الضريبي يتطور بطرق احتيالية ودون توقعات المسطرة من طرف السلطات المختصة، ونظرا لأهمية الموضوع ارتأينا إلى تخصيص مطلب كامل للتهرب الضريبي نفصله كالآتي :

أولا : ماهية التهرب الضريبي :

1- تعريف التهرب الضريبي:

- التعريف القانوني : "التهرب الضريبي هو محاولة التخلص من الضريبة في حدود القانون." (بومدين حسين، بن شعيب نصر الدين، بومدين محمد، 2015 ص 301)
- التعريف الاقتصادي : يعرف Camil التهرب الضريبي بأنه " مجموع العمليات المحاسبية وكل المحاولات التي يلجأ إليها المكلف المعني بالضريبة أو غيره من أجل التخلص من الضريبة" (نفس المرجع السابق)

- التعريف نهائي للتهرب الضريبي : «وهو أن يقوم المكلف بالضريبة من التخلص من عبئها كلياً أو جزئياً، وذلك دون نقل عبئها إلى الغير، باستعمال وسائل وطرق مشروعة أو غير مشروعة تؤدي في النهاية إلى حرمان الخزينة العمومية من إيرادات»، (قدوري نورة 2020، ص301).

2- أشكال التهرب الضريبي: تشكل الضريبة عبئاً على المكلف، لذلك فإنه يعمل على مقاومتها من خلال التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر، فالتهرب الضريبي هو ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر ولتحقيق هذا التهرب، أو ما يسمى بالتملص يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين عدة أشكال للتهرب الضريبي أهمها:

- تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي.
- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي.
- التهرب الضريبي المحلي.
- التهرب الضريبي الدولي، وهو أخطر أنواع التهرب الضريبي.
- تهرب ضريبي كلي وتهرب ضريبي جزئي.

1-2 التهرب الضريبي المشروع (التجنب الضريبي) (L'évasion fiscale):

- التجنب الضريبي: يقصد به أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم. (ناصر مراد، 2003، ص8).

2-2 التهرب الضريبي الغير المشروع (الغش الضريبي) (Fraude Fiscale): يرى أن الغش

الضريبي هو التخلص من الضريبة وإعطاء عرض خاطئ للواقع أو تفسير مضلل. (قدوري نورة 2020، ص301).

من خلال التعريف المقدم والتي تخص مفهوم الغش الضريبي، نستخلص أن "الغش الضريبي يعتبر مخالفة صريحة ومباشرة لقانون الضرائب، فهو تملص من الضريبة بطريقة غير قانونية وإعطاء عرض خاطئ للواقع وتفسير مضل، ويتضمنه ممارسات مغلوطة وتصرفات غير مشروعة".

2-3. **التهرب الضريبي المحلي والدولي:** يمكن أيضا تقسيم التهرب الضريبي وفقا لمكان وقوعه سواء في

إقليم الدولة أو خارجها إلى تهرب داخلي وتهرب خارجي أو دولي (قدوري نورة 2020، ص302):

● **التهرب الضريبي الداخلي :** وهو الذي يحدث ويقع داخل إقليم وحدود الدولة بحيث عمليات الغش و التدليس لا تتجاوز هذا الإقليم ويواجه المكلف المعني سلطة جبائية وحيدة تبعا للدولة محل التهرب بعض النظر عن جنسية المكلف، فالعبارة ليست الجنسية بل ما يترتب من خسارة في موارد الدولة، وهذا النوع من التهرب هو الأكثر انتشاراً داخل معظم دول العالم، وتقول الدكتورة سوزي عدلي ناشد، منقولة في مذكرة بلحسين سماح " التهرب الضريبي الداخلي هو في حقيقته تهرب غير قانوني بمعنى أن الممارسات التي تتم في هذا الصدد تخرج عن إطار القانون وحدوده، أي أنها كلها ممارسات غير مشروعة، فهو إذا ظاهرة سلبية في إطار العلاقة بين الفرد والسلطة"

2-4 **التهرب الضريبي الخارجي الدولي:** ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة قديمة، غير أن انتشارها تزايد خاصة

على المستوى الدولي، وهذا راجع للانفتاح الاقتصادي، اتساع التجارة الخارجية والعملة ويظهر التهرب الضريبي الدولي بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، و التي تبحث عن الدولة ذات التشريع الضريبي الأقل حدة ، وهذا ما يعرف بالجنات الضريبية *les paradis fiscaux*، ويساعدها على ذلك مبدأ السيادة الضريبية *la souveraineté fiscale*، حيث أن لكل دولة نظامها الضريبي الخاص بها، و لا يسمح لأي دولة أخرى بالتدخل أو بتطبيق نظامها الضريبي الإقليمي وأهم ما يميز التهرب الضريبي الدولي هي صفة سرية الأرباح التي كان من الواجب إخضاعها للضريبة، و صعوبة المراقبة من طرف المصالح الضريبية للدولة المعنية به.

5-2 التهرب الجزئي والتهرب الكلي: هناك من يقسم التهرب الضريبي من زاوية أخرى إلى تهرب جزئي و

كلي (قدوري نورة، 2020، ص 302):

• **التهرب الجزئي:** وهو كل عملية تهرب لا تمس إلا جزءا من الضريبة، أي أن المكلف يدفع جزءا ويتغاضى عن الجزء الآخر، مثلاً في حالة شراء سلعة ما بدون فاتورة وبطريقة غير قانونية تم بيعها فهذا المكلف لا يدفع الضريبة الخاصة بباقي السلع التي يبيعها، وبهذا يؤدي بالمكلف بان لا يدفع الضريبة الخاصة بباقي السلع التي يبيعها، وبذلك فالتهرب لا يمس إلا جزءا من السلعة، وهو ما يعرف بالتهرب غير المشروع أو الغش الضريبي.

• **التهرب الضريبي الكلي:** يعتبر تهرب كلياً في حالة ما إذا كان شخص ما يقوم بعملية غير قانونية، كان من الموجب أن تفرض عليها الضريبة، وبالتالي لا يدفع الضريبة أساساً من منطلق عدم الوجود القانوني مثل أصحاب المحلات التجارية غير القانونية والغير مصرحة بعملياتهم التجارية خوفاً من الضريبة، وهو ما يعرف بالتهرب المشروع أو التجنب الضريبي، وهو استغلال المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقيق الضريبة عليه بصورة صحيحة. (قدوري نورة، 2020، ص 303).

ثانياً - التهرب الضريبي في الجزائر

أولاً - التهرب الضريبي من منظور التشريع الجزائري

المشرع الجزائري لم يعرف التهرب الضريبي بنوعيه المشروع والغير المشروع بل اكتفى بذكر الطرق الاحتمالية و« التدليسية » التي يعتمد عليها المكلف بالضريبة للتهرب من دفعها على سبيل المثال لا الحصر لأنه لا يستطيع الإلمام بمختلف الطرق والأساليب لكثرتها. وكذا لتفنن المكلفين المتهربين. وقد ذكر في المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، المادة 533 من قانون الضرائب الغير مباشرة ، المادة 118 من قانون الرسم على رقم الأعمال ، المادة 33-34 من قانون الطابع ، المادة 119 من قانون التسجيل ، المادة 36 من قانون الإجراءات الجبائية ، فقد ذكر المشرع الجزائري الأعمال التي يعتبرها طرق « تدليسية » وفي نفس الوقت طرق للتهرب الضريبي .

1-التهرب الضريبي الغير مشروع «الغش» : إن المشرع الجزائري لم يعرف الغش الضريبي بل اكتفى بذكر

بعض الأعمال التي يعتبرها غش ضريبي ،مثل ما جاء في المادة 193 الفقرة 2 من ق ض م و ر م لسنة 2006 يدخل في أعمال الغش :

- كل إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة TVA ،من طرف كل شخص مدين له ، وخاصة المبيعات بالفوترة .
- تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد إليها عند طلب الحصول على تخفيض أو خصم أو إعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة وإما الاستفادة من الامتيازات الجبائية لصالح بعض الفئات من المدينين
- القيام عمدا بنسيان تقييد أو إجراء قيد الحسابات أو القيام بتقييد أو إجراء قيد الحسابات غير صحيح أو وهمي (المادة 36 من قانون الإجراءات الجبائية) في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليهما في المادتين 09 و10 من القانون التجاري أو الوثائق التي تحل محلها ، لا يطبق هذا الحكم على المخالفات بالنشاطات التي تم إقفال حساباتها .
- ممارسة نشاط غير قانوني , يعتبر كذلك نشاط غير مسجل أو لا يتوفر على محاسبة قانونية محررة تتم ممارسته كنشاط رئيسي أو ثانوي حسب ما تمليه المادة 193 فقرة 2 من ق ض م و ر م 2006.
- قيام المكلف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع أو بوضع عوائق أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين له .
- المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة وبالتالي تقليص الإرباح المفروضة عليها الضريبة.
- إخفاء الورثة الجزء من تركة الموروث أو عدم التصريح بها لأجل محددة.
- إخفاء المكلف لأمواله حتى يتعذر على مصالح الجباية من أن تستوفي مبلغ الضريبة عند عملية.

- قيام أصحاب المهن الحرة (أطباء ، محامون ، موثقون ، مهندسون) بتصريح برقم أعمال اقل من قيمته الحقيقية، و تقديم وثائق مزورة من اجل الإعفاء والاسترجاع الرسم على القيمة المضافة على أساس العمل مع قطاعات معفاة من الضريبة .

2-التهرب الضريبي المشروع «التجنب الضريبي» : المشرع الجزائري لم يعطي تعريف للتجنب الضريبي

ولم يحدد قانونا أهم طرق ومظاهر هذا النوع من التهرب فالمكلف بالضريبة يتحرك في إطار قانوني رسمه المشرع، من خلال سلسلة من التشريعات الضريبية التي تشوبه الثغرات، فان إهمال المشرع لبعض الثغرات ، يكون وراء هذا النوع من التهرب ،وكذا اجتهاد المكلفين وإبداعهم في التهرب من الضريبة بصورة قانونية ،مستعينين في ذلك بأهل الخبرة ،فالمكلف بالضريبة باستطاعته تجنب الضريبة بوسيلتين :

الأولى : التهرب الناشئ من الثغرات القانونية.

الثانية : التهرب المنظم الذي غالب ما يكون بالنسبة لتقييم الجزائي لأساس الضريبة الذي ينشا بتواطؤ أعوان الإدارة الضريبية، باستغلال الإعفاءات والامتيازات الجبائية .

كما اعتبر المشرع بعض التصرفات، طرقا **تدليسية** أثناء قيام الضريبة ونذكر منها:

- تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة الإدلاءات أو بيانات خاطئة في الإقرارات والتصريحات الجبائية (المادة 193 من ق ض م و ر م).

- إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين له وخاصة المبيعات.

- المادة 29 من الأمر 09-01 المؤرخ في 22 يوليو 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي 2009 والتي تنص على انه يتم التسجيل في البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش ومرتكي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والجمركية والتجارية ،وكذا عدم الإيداع القانوني لحسابات الشركة .

- ممارسة أي نشاطا غير مصرح به حسب المادة 36 من قانون الإجراءات الجبائية.
- إعلان الإفلاس باستعمال طرق احتيالية كان يقوم المسير بتحويل الأصول الناتجة عن بيع احد المنقولات أو العقارات لأحد الأقارب أو المعارف .

ثالثا -أسباب التهرب الضريبي في الجزائر

للتهرب الضريبي أسباب مختلفة ومتشعبة نوجزها فيمايلي:

1-أسباب متعلقة بالمكلف بالضريبة: حسب تصريحات الرسمية السيد بودريالة المدير العام للضرائب الأسبق

الذي أدلى بأهم الأسباب المرتبطة بالمكلف والمتمثلة أساس في (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلف بالضريبة، ص 21)

- ضعف الوعي الجبائي.
- عدم الاعتراف بشرعية مبدأ الضريبة.
- الإخلال بأداء الالتزامات الجبائية.
- الاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضرائب.
- ضعف المستوى الدراسي للمكلف الضريبي.
- النظر إلى الضريبة على أنها تشكل إعاقة مالية.
- التأخر في دفع الحقوق الضريبية تجاه الخزينة، الأمر الذي يؤدي إلى فرض الغرامات الناتجة عن التأخير مما يؤدي إلى تفاقم العبء الضريبي على المكلف مما يجعله غير قادر على سداد هذه الديون، وطالما أن الدين الضريبي هو دين امتيازي ولا يمكن سقوطه إلا بالتقادم فتنشأ النزاعات الضريبية.

2-الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي

- الضغط الضريبي.

- تعقد النظام الضريبي.
- عدم استقرار التشريع الضريبي.
- ضعف العقاب المفروض على المتهرب.

3- الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية:

- ضعف التنظيم والكفاءة والتسيير.
- ضعف الوسائل المادية والبشرية على مستوى الإدارة الضريبية.
- ضعف الوسائل المادية.
- ضعف الوسائل البشرية والكفاءات.
- ضعف التكوين.

رابعا- التدابير العلاجية المتخذة والمتبناة

عزمت الحكومة على وضع إستراتيجية لتعزيز التحصيل الضريبي، إذ اعتبر الوزير الأول، وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان بتاريخ 23-11-2021 حسب وكالة الأنباء الجزائرية " أن الغش والتهرب الضريبيين بلغا مستويات "لا يمكن التغاضي عنها"، مؤكدا أن الدولة عازمة على تحسين التحصيل الجبائي. ولتأكيد إصرار السلطات الجزائرية على المضي قدما أمام العراقيل، فقد رفعت التحدي ضد هذا الإشكال لذلك تعمل الدولة على مكافحة هذه الظاهرة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ومعالجة أسبابه باتخاذ التدابير اللازمة كوسائل وقائية أتبع منها:

1- تعزيز وتحديث الوسائل الرقابية: إن النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي ، والذي يقوم من خلاله

المكلفين بالضريبة بالتصريح من تلقاء أنفسهم بالأسس الخاضعة للضريبة، ومن أجل التأكد من مصداقية وصحة التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، منح المشرع لإدارة الضرائب حق الرقابة الجبائية كوسيلة لحمايتها من التهرب الضريبي، وهي تعتبر كل فحص لتصريحات الوثائق ومستندات المكلفين بالضريبة، سواء كانوا أشخاص طبيعية

أو معنوية، قصد التأكد من صحة ما تحتويه، ومقارنتها مع ما هو مصرح به والمعلومات المتحصل عليها وفقا لبرنامج مسبق مسطر من طرف مصلحة الرقابة الجبائية وعلى المحققين إتباعه ونظرا لانتهاج بعض المكلفين ممارسات هادفة للتهرب الضريبي فإن الإدارة الضريبية تتزود بشكل دائم بإجراءات وتقنيات جديدة مستحدثة وتأسيس تقنيات جديدة في مجال الرقابة المعمقة في اطار التوجهات التي سطرته الإدارة الجبائية للفترة 2007 _2011 اتخذت مهمة الرقابة بعدا نوعيا والمتمثل في (قدوري نورة 2020، ص307)

➤ **إنشاء التحقيق المصوب في المحاسبة:** تم إنشاء الإجراء بموجب المادة 22 القانون المالي 2008 فهو تحقيق في محاسبه المكلفين بالضريبة اوعدة أنواع من الضرائب والى فتره كاملة جزء منها والفترة غير متقدمه وللمجموعات عمليه محاسبية ولمدته زمنيه تقل عن سنه جبائية يعتبر إجراء اقل شموليه وأكثر سرعه واقل اتساع من إجراء التحقيق المحاسبي

➤ **إنشاء إجراء التلبس الجبائي :** انشأ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2010 في مواد 07-18 وتعزيزه بالمادة 12 من قانون المالي 2013 حيث يمنح هذا الإجراء الاداره الجبائية وسائل أكثر فعاليه وردعية من شأنها تضع حد للتهرب الضريبي مختلف أنواعه ذلك بمرافقتها بإطار قانوني يسمح لها من خلال ممارسه حق المعاينة، حق الرقابه ،حق الحجز،..... الخ وكذا التدخل ووقف عمليه الغش الجبائي الجارية و معاينه جنح في التلبس وهذا حتى قبل انقضاء اجل الالتزامات تصريحه(رسالة من المديرية ألعامه للضرائب رقم 62 2013 ص6) وهذا الإجراء من شأنه الحد من الغش الجبائي وزيادة التحصيل الضريبي.

● **تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلف** من خلال مرحلة الرقابة، وإنشاء المحرر الكتابي ، إذ يعتبر أداة لتحسين الحماية القانونية للمكلف فهو ضمان يضع المكلف الضريبي عن كل تقويم جبائي والمادة 02 من المرسوم رقم 334-12 المؤرخ في 8 سبتمبر 2012 المتعلق بالمحرر الجبائي تعرفه كما يلي : " يعتبر المحرر الجبائي قرار قطاعيا اتخذته الإدارة الجبائية التي لجأ إليها المكلف بالضريبة حسن النية ،يشكل هذا المحرر ردا واضحا ونهائيا على طلب

المكلف بالضريبة الذي يريد معرفة الأحكام الجبائية المطبقة في وضعية ما بالنظر إلى التشريع الجبائي المعمول به قانون المالية 2012 ، ويشمل مجال تطبيق المحرر الجبائي في المقام الأول الشركات العاملة في قطاع المحروقات ، الشركات المقيمة في الجزائر العضوة في المجمعات الأجنبية وكذا تلك التي لا تتوفر على إقامة مهنية دائمة في الجزائر ، شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال كما هو منصوص عليه في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

• بداية العمل **fnaife** (بطاقة الوطنية لمرتكي المخالفات التدليسية): في مطلع 2021، جرى تعميم استعمال البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش على كل من مديريات الضرائب، الجمارك، البنوك، التجارة ، كقاعدة معطيات ممرزة للمعلومات المتعلقة بمرتكي المخالفات الخطيرة للتشريعات، حيث يتم تزويدها من طرف المصالح المؤهلة لوزارة المالية ونظيرتها للتجارة وكذا بنك الجزائر، ويسجل في البطاقة الوطنية كل شخص طبيعي أو معنوي ارتكب مخالفة خطيرة، إذ أنه عندما ترتكب المخالفة من طرف شخص معنوي، فإن هذا التسجيل يمتد إلى ممثليه القانونيين. وتتمثل المخالفات الخطيرة، في التملص من وعاء دفع الضرائب والمناورات التدليسية والتصريحات الكاذبة في المجال الجبائي والجمركي وكذا التجاري، وتحويل الامتيازات الجبائية والجمركية والتجارية عن وجهتها، والمساس بالاقتصاد الوطني. ويترتب عن معاناة مخالفة خطيرة من طرف المصالح المؤهلة قانونا، إجبارية إجراء التسجيل الفوري لمرتكبيها في البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش، ومقابل ذلك تقوم الإدارة أو المؤسسة مصدر التسجيل أو الشطب من البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش بتبليغ الشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بهذا الإجراء، في أجل مدته 15 يوما، وذلك في مقر النشاط المصرح به. وتم التأكيد في نص المرسوم التنفيذي على أن المديرية العامة للضرائب هي من سيتكفل بتنظيم وتسيير البطاقة الوطنية، وذلك بتسجيل وشطب الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين ارتكبوا المخالفات، وإنشاء وتحيين وإدارة قاعدة المعطيات الممرزة للبطاقة وضمان أمن قاعدة المعطيات، حيث أنه يستحيل شطب أي «شخص طبيعي أو معنوي» ، دون تسوية الوضعية.

- كما تم إحداث ضريبة جديدة هي ضريبة الثروة والكشف عن تفاصيلها، مؤكداً الوزير الأول، على أن الضريبة تفرض على الممتلكات ذات القيمة على غرار الطائرات والسيارات الفخمة وغيرها، كما أن فرض الضريبة على الأغنياء يندرج ضمن إرساء العدالة الاجتماعية، منوهاً بوضع آليات خاصة من خلال بطاقة وطنية للغشاشين والمتهربين من الضرائب. (تاريخ الاطلاع 2021_11_23 حسب وكالة الأنباء الجزائرية).

2- تعزيز الوسائل الوقائية وتحديثها:

- تبسيط النظام الضريبي وكذا تخفيف الضغط الضريبي من خلال جملة تعديلات جاءت في قوانين المالية السنوية والتكميلية المختلفة خاصة قانون المالية للسنوات: 2017، 2013، 2012، 2011، 2009، 2008، 2007، 2006 تم إجراء التغييرات التالية فيما يخص الضرائب والرسوم المماثلة كالتالي:
- إلغاء الضريبة على الفوائض القيمة المطبقة على عمليات التنازل عن الأملاك المبنية والغير مبنية المنجزة بصدد التحويلات العقارية من طرف الخواص (المادة 28 قانون المالية 2009)
- تأسيس تخفيض جزائي في حدود 10% بالنسبة للنفقات المصرح بها غير المبررة لفائدة الخاضعين للضريبة التابعين لنظام التصريح المراقب.
- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات المطبقة على أنشطة الإنتاج والأشغال العمومية والسياحية من 25% إلى 19%.
- إلغاء نظام الدفع الجزائي حسب المادة 13 من قانون المالية 2006.
- تخفيض معدلات الضريبة على الرسم على النشاط المهني من 25% إلى 20% تخفيض معدلات وإقساط الضريبة على الدخل الجمالي ليصل إلى 35% بعدما كان 60% (المادة 15 من قانون المالية 2008، أما فيما يخص التعديلات للقوانين المالية 2020، 2021، 2022

- بعد حساب نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي وفقًا للسلم الجديد، تم تطبيق تخفيض بنسبة 40 %، ولكن لا يمكن أن يكون أقل من 12.000 دينار / سنويا أو أعلى من 18.000 دينار/سنويا (أي ما بين 1000 و 1500 دينار / شهريا). ويتعلق الأمر بنفس التخفيض المطبق قبل قانون المالية 2022 .

- إعفاء الزيوت من الرسم على القيمة المضافة TVA (المديرية العامة للضرائب، تاريخ الاطلاع 2022_2_22)

- دعم الأنشطة السياحية و الفلاحية حيث تستفيد من إعفاء بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي لفترة 10 سنوات، المداحيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية. وكذا تربية المواشي، الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا. وذلك ابتداء من تاريخ منحها، والمناطق الجبلية، وذلك ابتداء من تاريخ بداية النشاط .إعفاء المؤسسات الناشئة من الضريبة الجزافية الوحيدة.

- وفق مانص عليه قانون المالية ل 2022 تأسيس المعدل المخفض في مجال الضريبة على أرباح الشركات والمحدد ب 10 بالمائة. وهذا الإجراء سيسمح للمؤسسات بزيادة قدراتها في التمويل الذاتي. كما أن المرسوم التنفيذي رقم 21الموافق ل 29 مارس سنة 2021، الذي وضعه المشرع خصيصا والمتعلق بكيفيات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات بيع الشعير والذرة وكذا المواد والمنتجات الموجهة لتغذية المواشي والدواجن وجملة من الإعفاءات.

- وضع مرسوم تنفيذي رقم 21 - 252 المؤرخ في 6- يونيو 2021 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية.

الفرع الثاني: الازدواج الضريبي

- إن تسليط الضوء على موضوع الازدواج الضريبي، ضرورة لا بد منها، ذلك كون هذه الظاهرة طاردة للاستثمار، لما يترتب عليها من إخلال بمبدأ العدالة الضريبية وزيادة العبء الضريبي والضغط الضريبي على المكلف.

اولا: ماهية الازدواج الضريبي:

1- مفهوم الازدواج الضريبي: يعبر لفظ ازدواج الضريبة على حالة فرض ضريبة من نفس النوع على نفس

الشخص في نفس الفترة مرتين وأكثر.

وقد يقتصر لفظ للازدواج على حالة فرض ضريبة " مرتين"، ليستعمل لفظ تعدد الضريبة على حالة فرضها

أكثر من مرتين وهذه الظاهرة لا تتحقق إلا إذا توفرت شروط التالية: (عبد الهادي، عبد القادر سويقي، ص335)

➤ وحده الممول (وحده الشخص المكلف بالدفع الضريبة).

➤ وحدة الوعاء أو المادة الخاضعة.

➤ وحده الضرائب المفروضة أي من نفس النوع.

➤ وحدة المدة التي يدفع عنها الممول الضريبة.

2-أنواع الازدواج الضريبي: يكون الازدواج الضريبي داخليا أو دوليا أو مقصود وغير مقصود. (بوقرة إيمان،

2010/2009 ص18-20)

1-2-الازدواج الضريبي الداخلي: يكون الازدواج الضريبي داخليا إذا فرضت أكثر من ضريبة على ذات

المكلف الواحد وذات الوعاء وذات الواقعة والمنشئة للضريبة او إذا فرضت الحكومة المركزية ضريبة معينة ثم فرضت

الجماعات المحلية (البلديات) الضريبة ذاتها على نفس الوعاء الضريبي.

ويتحقق الازدواج الضريبي إذا مارست السلطة المركزية وسلطات الولاية حقها في فرض الضريبة حيث تفرض

الحكومة والولاية نفس الضريبة.

2-2-الازدواج الضريبي الدولي: يحدث الازدواج الضريبي الدولي إذا فرضت الضريبة أكثر من مرة على

نفس الوعاء ونفس المكلف وفي ذات المدة من قبل دولتين أو أكثر والازدواج الضريبي الدولي يتميز فيه نوعين هما :

أ-الازدواج الضريبي الدولي القانوني: يحدث الازدواج الضريبي الدولي القانوني عادة في الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى: إذا اعتبر الشخص مقيما في دولتين: إذا كان الشخص مقيما في دولة ما فيحق لهذه الأخيرة أن تفرض عليه الضريبة، ليس فقط بالنسبة للمداخيل المحققة داخل إقليمها والثروة التي توجد بها، وإنما أيضا على جميع المداخيل وهي التي يحققها في دول أخرى وتكون ثروته المتواجدة في دولة أخرى، بمعنى أن لدولة إقامة المكلف الحق في فرض الضريبة على مداخيله الإجمالية وكذلك على ثروته الإجمالية التي يمتلكها داخل وخارج إقليمها وهو ما تنص عليه عادة التشريعات الضريبية للدول.

و قد يقع المكلف في حالة ازدواج ضريبي دولي قانوني إذا اعتبر مقيما في دولتين فيحق لكل دولة منهما أن تفرض عليه الضريبة ليس فقط على المداخيل المحققة بها أو الثروة التي يملكها هناك، بل و جميع المداخيل التي يحققها في الدولة الأخرى أو الثروة التي يملكها في الدولة الأخرى، و بهذا يكون قد خضع للضريبة على مداخيله الإجمالية أو ثروته الإجمالية (المحققة في الدولتين معا) مرتين، و في كلتا الدولتين.

مثال توضيحي: نفترض أن عامل جزائري غادر الجزائر ليعمل لبعض السنوات في فرنسا، تاركا عائلته في الجزائر. وكانت المداخيل التي يحققها كما يلي: أجر عمله في فرنسا، دخل من تأجير شقته في الجزائر.

فإن هذا الشخص سيخضع للضريبة كآآتي :

- في الجزائر: باعتبارها دولة إقامة هذا الشخص بسبب بقاء عائلته بها، فسيخضع للضريبة على مداخيله الإجمالية أي عن أجره المحقق في فرنسا وعن دخله من تأجير شقته في الجزائر.

- في فرنسا: والتي تعتبر أيضا دولة إقامة المكلف فسيخضع بها للضريبة كما خضع لأدائها في الجزائر أي عن مداخيله الإجمالية التي تحققت في فرنسا وفي الجزائر معا.

وبهذا يكون قد خضع هذا الشخص للضريبة على نفس المداخيل (مداخيله الإجمالية) مرتين ووفي

دولتين، أي أنه وقع في حالة ازدواج ضريبي قانوني بالنسبة لتلك المداخيل.

● الحالة الثانية: إذا كان شخص مقيم في دولة ما و يحصل على دخل من دولة أخرى بالإضافة إلى دولة الإقامة فإن الشخص يخضع للضريبة في الدولة التي يحقق فيها دخلا أو يملك بها ثروة، و التي تدعى بدولة المصدر أي مصدر الدخل، و ذلك مقابل استخدامه للهيكل القاعدية للدولة و الخدمات العامة التي تقدمها . وبالتالي فإن ممارسة المكلف لنشاط يحقق من ورائه دخلا في دولة غير دولة إقامته سيصبح ملزما بدفع الضريبة عن ذلك الدخل في دولة المصدر ودولة الإقامة.

ب-الازدواج الضريبي الدولي الاقتصادي: يحدث الازدواج الضريبي الاقتصادي على المستوى الدولي عندما يخضع شخصين مختلفين إلى نفس الضريبة أو ضرائب متشابهة مرتين أو أكثر بالنسبة لنفس الوعاء الضريبي ومن طرف أكثر من دولة . ونلاحظ أنه على عكس الازدواج الضريبي القانوني فإن الازدواج الضريبي الاقتصادي لا يشترط وحدة المكلف بالضريبة حيث تدفع الضريبة من طرف مكلفين مختلفين لكن بالنسبة لنفس الأساس الضريبي . فعلى سبيل المثال، إذا اشترى شخص مقيم في دولة " أ " أسهم شركة مقرها الاجتماعي في الدولة " ب " فإن الأرباح الموزعة التي سيحصل عليها هذا المساهم ستخضع للضريبة على القيم المنقولة في الدولة " أ " باعتبارها دولة إقامته، بعدما تكون قد خضعت تلك التوزيعات ضمن أرباح الشركة للضريبة على أرباح الشركات في الدولة " ب " ، و بهذا يكون نصيب ذلك المساهم من أرباح الأسهم قد خضع للضريبة مرتين، مرة كأرباح شركة في الدولة " ب " و مرة أخرى كأرباح أسهم في الدولة " أ " وعلى الرغم من وجود ممولان للضريبة هما: الشركة والمساهم، إلا أن المساهم هو من تحمل في الحقيقة عبء الضريبتين، لذا يعتبر الباحثون أن هذه الحالة تجسد مشكلة الازدواج الضريبي الدولي الاقتصادي وتحدّر الإشارة إلى أن الازدواج الضريبي الدولي بنوعيه، عادة ما يكون غير مقصود بسبب وضع و تطبيق الدول لتشريعاتها الضريبية دون مراعاة ما قد ينتج عن ذلك من مشاكل ضريبية دولية.

2-3 الازدواج الضريبي الغير مقصود: الازدواج الضريبي الغير مقصود داخل الدولة قد يكون نتيجة لكثرة

التشريعات الضريبية وإصدارها في أوقات مختلفة دون مراعاة الدقة والمراجعة أو تعديلها باستمرار.

2-4 ازدواج الضريبي المقصود: وهناك نوعين، محلي ودولي وهما:

➤ **محليا:** يفرضها المشرع عن قصد لتغطية الإنفاق العام ولتأمين إيرادات للجماعات المحلية فتفرض ضرائب إضافية علاوة على الضرائب الأصلية. أو قد تفرضها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية فتفرض ضرائب إضافية على المشروعات الصغيرة التي ترغب الدولة في دعمها لتنمو وتزدهر فتقضي بذلك على الاحتكار.

كما قد يكون وسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية عن طريق فرض ضريبة تصاعدية على مجموع الدخل إلى جانب ضرائب النوعية على مختلف الدخل من أجل إيجاد نوع التناسب بين العبء الضريبي والمقدرة التكلفة للمكلفين.

➤ **دوليا(اقتصاديا):** قد تعتمد بعض الدول إحداث ازدواج ضريبي مقصود دولي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية منها:

- الحد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية إما لكفاية الأموال الوطنية أو لمنع استثمار الأموال الأجنبية في مشاريع ترغب الدولة في تمويلها بأموال وطنية .

- منع هجرة رؤوس الأموال الوطنية وذلك لحاجة الدولة إلى استثمارها في مشاريع على ترابها.

- تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في فرض الضرائب على بعض المكلفين من دول أجنبية معينة.

ملاحظة «: المشرع الجزائري احدث ازدواج ضريبي داخلي لسنة 1993 وذلك بفضل ضريبة على الدخل في

شكل المساهمة الوطنية للتضامن بجانب الضريبة عن الدخل الإجمالي وذلك لزيادة حصيللة الضرائب لمواجهة عبء

الوضع المتأزم " (بلوافي عبد المالك، 2011_2012، ص148)

ثانيا -الآثار السلبية الازدواج الضريبي: يخلف الازدواج الضريبي أثارا يمكن إيجازها كما يلي

● كثرة الضرائب وتعددتها يدفع للتهرب من دون دفع الضرائب.

- يؤدي بالأشخاص إلى تقويم أثار قراراتهم الاقتصادية سواء كانت قرارات عمل أو الاستثمار لذلك فهو أداة بيد الدولة يستخدم لتحقيق ما تصبو إليه كالحد من العمالة أو تشجيعها، يمكن الإشارة في هذا السياق انه يسهل معالجه الازدواج الضريبي الداخلي عن طريق أزاله الأسباب التي أوجدته أو إلغائه أو تعديل القوانين التي سببته.
- يعتبر الازدواج الضريبي الدولي، عقبة أمام انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مختلف الدول للاستثمار فيها، لأن خضوع المستثمر لنفس الضرائب، على نفس الدخل، في بلد إقامته، و كذلك في البلد الذي يمارس فيه نشاطا، سيؤدي إلى تراكم الضرائب المستحقة على نفس الدخل، و ثقل العبء الضريبي الذي يتحمله المستثمر، مما يؤدي إلى تقليص العوائد التي كان يأمل في تحقيقها، الشيء الذي يجعل المستثمر يحجم عن إعادة استثمار تلك العوائد، و يكون عائقا أمام انتقال رؤوس الأموال بين مختلف الدول.
- كما يؤدي الازدواج الضريبي إلى هروب رؤوس الأموال و نزوحها إلى الدول و الأقاليم التي تفرض ضرائب أقل، أو قد تنعدم فيها الضرائب، مما يؤدي إلى توزيع غير متوازن لرؤوس الأموال، و تركزها في مناطق معينة، في حين تبقى الدول الأخرى في حاجة إلى استثمارات و رؤوس أموال لتمويل مشروعاتها، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية، فبالإضافة إلى تأثير أهم عناصر المناخ الاستثماري على مدى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، مثل استقرار الأوضاع الاقتصادية و السياسية ، إلا أن تفادي الازدواج الضريبي، خاصة من خلال الاتفاقيات الجبائية.
- إضافة إلى ذلك فإن مشكلة الازدواج الضريبي الدولي، يخلق مشكلة ضريبية أخرى، لا تقل خطورة عنها، و المتمثلة في الغش و التهرب الضريبي، إذ يمكن أن يقوم المكلفون بالضريبة، عند تحملهم لعبء ضريبي كبير، ناتج عن ازدواج ضريبي، بمحاولة التخلص من كامل أو جزء من الضريبة المستحقة عليهم، باستخدام العديد من الأساليب المشروعة و غير المشروعة، مما يؤدي إلى تخفيض حصيلة الضريبة.
- مشكلة التمييز بين المكلفين بالضريبة الوطنيين والأجانب :هناك مشكلة أخرى يطرحها ميدان الجباية الدولية، هي مشكلة التمييز بين المكلفين بالضريبة، حيث تتجسد هذه المشكلة من خلال قيام الدول بالتمييز

بين المكلفين بالضريبة الحاملين وغير الحاملين لجنسيتها، وذلك من خلال فرض لضرائب أكثر على الأشخاص الأجانب منه على المواطنين، أو تمتيع مواطنيها بحقوق أكثر فيما يخص الضرائب في حين تثقل عبء المكلفين بالضريبة الأجانب، وهذا غير مسموح به عند فقهاء القانون لأنه يعتبر مخالفة مبدأ العدالة والمساواة، وهو ما حاولت المنظمات الدولية المناداة بعكسه بعدم التمييز بين المكلفين بالضريبة الوطنيين والأجانب، من خلق أحكام خاصة بمنع هذه الظاهرة. (بن حمود كريمة، 2020، ص 83).

ثالثا - الجهود المبذولة والاقتراحات: إذا كان الازدواج الضريبي الداخلي فيمكن معالجته عن طريق التشريع الداخلي للدولة، أما إذا كان دولي فإن تطبيق المبادئ العامة المتعلقة بالضريبة بالأخص مبدأي الإقليمية* والسيادة الضريبية* التي قد تؤدي إلى الاختلاف بين السياسات الجبائية للدول، إضافة إلى التطورات التي تمس الاقتصاد الدولي وازدياد حركة رؤوس الأموال بين الحدود، وتبادل اليد العاملة والخبرات بين مختلف الدول، كلها عوامل أساسية أدت إلى ظهور عدة مشاكل جبائية خطيرة، أهمها مشكلة الازدواج الضريبي والغش والتهرب الضريبيين ومشكلة التمييز بين المكلفين بالضريبة الوطنيين والأجانب.

فكان لابد من تجسيد نظام جبائي فعال ومتناسق دوليا، لا يتحقق إلا من خلال الرغبة الحقيقية للدول التي يجب أن تكون جادة عند تبنيها للأحكام الاتفاقية من خلال:

➤ توسيع الشبكة الدولية للاتفاقيات الجبائية الخاصة بمنع الازدواج الضريبي، من خلال سعي الدول إلى إبرام أكبر عدد ممكن من هذه الاتفاقيات، نظرا للنتائج المهمة التي تحققها في مجال القضاء على المشاكل الجبائية الاقتصادية الدولية من العوائق، والتي يجب أن تكون أكثر إلزامية، وتفادي ذلك النوع من الأحكام التي يكون للدول كامل الحرية في اعتمادها الحكام أو التغاضي عنها.

➤ نشر في الجريدة الرسمية رقم 37 المرسوم الرئاسي المتعلق بالتصديق على الاتفاقية بين الجزائر و مملكة هولندا و المتضمن إلغاء الازدواج الضريبي بين البلدين و تتضمن هذه الاتفاقية -التي تم توقيعها في ماي 2018 على

هامش إشغال الدورة الثالثة للجنة المختلطة للتعاون الاقتصادي و التكنولوجي بين الجزائر و هولندا-إلغاء الازدواج الضريبي- فيما يتعلق بالضرائب على الدخل و على رأس المال و منع التهرب من الضرائب و تجنبها ، و يشير المرسوم أن هذه الاتفاقية تطبق على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليهما.

كما تطبق الاتفاقية على ضرائب الدخل وعلى رأس المال المفروضة لمصلحة دولة متعاقدة أو أقسامها السياسية أو سلطتها المحلية بصرف النظر عن طريقة فرضها. وتعد من ضرائب الدخل ورأس المال جميع الضرائب المفروضة على الدخل الإجمالي أو على إجمالي رأس المال أو على عناصر من الدخل أو على رأس المال بما في ذلك الضرائب المفروضة على الأرباح المتأتية من التنازل على الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة والضرائب المفروضة على المبالغ الإجمالية للأجور أو الرواتب التي تدفعها الشركات فضلا عن الضرائب المفروضة على فوائض القيمة الناتجة عن رأس المال.

بالنسبة للجزائر، تشمل الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية، حسب المرسوم، الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني والضريبة على الأملاك والإتاوات والضرائب المفروضة على محاصيل نشاطات التنقيب والبحث والاستغلال ونقل المحروقات بالأنابيب.

➤ السعي للانضمام إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف الخاصة بمنع تآكل القاعدة الجبائية ونقل الأرباح، منها اتفاقية BEPS وذلك بالنسبة للدول التي لم تلتحق لحدا لأن بما في ذلك الجزائر، فمهما كانت الأسباب التي تركز عليها هذه الدول بالرغم من أنها تتضمن بعض الأحكام المشددة إلا أنها تلعب دورا مهم في جعل أحكام الاتفاقيات الجبائية لمنع الازدواج الضريبي أكثر فعالية.

➤ فعلى رأس الاتفاقيات الجبائية نجدها تتضمن بندا خاصا بتبادل المعلومات، اتفاقيات تبادل المعلومات

التي وضعتها الو.م.أ ووقعت عليها أغلب دول العالم. من بين هذه الاتفاقيات، نذكر اتفاقية FATCA (اتفاقية جبائية) بما فيها الجزائر، الاتفاقيات الجهوية للمساعدة في المجال الجبائي ساعدت جدا على الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي، من خلال ممارسة الرقابة على أسعار التحويل، وتفاذي الاستخدام التعسفي للاتفاقيات الجبائية.

*الاقليمية الجبائية: والذي يقصد به الإخضاع الضريبي من طرف الدولة لجميع الأشخاص الموجودين على أراضي إقليمها، سواء تعلق الأمر بمواطنيها الذين يحملون جنسيتها أم بالأجانب الذين يحصلون على دخل من مصادر تلك الدولة. (بن حمود كريمة، 2020، ص93).

*السيادة الضريبية: ستند على أنه لكل دولة ذات سيادة الحق في فرض ضريبة على الأشخاص والأموال التي تدفع داخل حدودها الإقليمية، ولها أن تمدد نطاق هذا الحق ليشمل الأشخاص والأموال التابعين لها والموجودين في الخارج، ومن الضروري أن نشير إلى وجود فرق بين السيادة الضريبية للدولة وسيادتها السياسية اذ يمكن للدولة ما أن تتمتع بسيادتها الضريبية حتى وان كانت فاقدة لسيادتها السياسية، كذلك هو الحال بالنسبة للدولة المحتلة من طرف دولة أخرى، بالرغم من عدم تمتعها بسيادتها السياسية الا انها تملك أنظمة ضريبية مستقلة تطبقها داخل ترابها أي أنها ذات سيادة ضريبية. (بن حمود كريمة، 2020، ص93).

www.oecd.org/tax/beps/beps-actions BEPS *

* قامت الجزائر بالتوقيع على الاتفاقية المبرمة بينها و بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بتحسين الامتثال الضريبي الدولي و تنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات البنكية فاتكا (FATCA) بتاريخ 13 أكتوبر 2015، والتي تمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16-328 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1438، والموافق 14 - ديسمبر 2016، الجريدة الرسمية عدد 74.

**اتفاقية متعددة الأطراف لمنع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الإرباح": أدركت الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و كذا دول مجموعة العشرين أن معظم الدول تخسر عائدات كبيرة من الضرائب التي كان من الممكن تحصيلها في مجال الضريبة على أرباح الشركات، وذلك بسبب التخطيط الذي تقوم به تلك الشركات، والذي يؤدي إلى تحويل الأرباح بشكل مصطنع إلى دول تخضعها لضريبة مخففة أو تعفيها تماما من الضريبة، وهو ما تجسد من خلال قيامها بصياغة اتفاقية متعددة الأطراف، وطرحها للمصادقة اعليها. (الفقرة الأولى (01) من المادة الثالثة (03) للاتفاقية المتعددة الأطراف لمنع تآكل الوعاء الضريبي و نقل الأرباح، 2017).

الفرع الثالث: مشكلات التشريعية والمنازعات الضريبية وعوائق أخرى متعددة

أولاً: المشكلات التشريعية

1- كثرة التعديلات المستمرة والمتعددة: أظهرت الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أن مشكلة عدم الفعالية للنظام الضريبي تكمن في كثرة التعديلات المستمرة والمتعددة من خلال صياغة قوانين مالية، منها العادية والتكميلية بالرغم من بعض الاتجاهات الايجابية للنظام الجبائي كتخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات وإلغاء الازدواج الضريبي على المداخل المتأتية من توزيع الدخل الا ان بعض الصياغات القانونية غير واضحة بشكل دقيق لهذه القوانين وكثرة بنود بعضها أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى الأطراف الفاعلة في المنظومة الجبائية وخلق نوع من التذبذبات في تنفيذ واستمرارية المنظومة التشريعية الجبائية. ففي سنة 2005 وصلت التعديلات والإلغاءات والاتمامات إلى 68 إجراء ضريبي وفي سنة 2010 وصلت التعديلات والإلغاءات إلى 36 إجراء ضريبي . (قانون المالية 2005-قانون المالية 2010) التعارض أو عدم التنسيق بين نصوص التشريع الضريبي بمختلف أنواعه، وكذا التعارض بين التشريع الضريبي ومختلف القوانين والتشريعات ذات الصلة بالضريبة.

ثانياً مغالاة التشريع الضريبي في الاعتماد على النظام الجزائي: وذلك لتقدير قيمة الوعاء الضريبي، فنظام الإخضاع هذا مبني على التقدير التقريبي للوعاء الضريبي، وبالتالي قد يكون هناك تعنت من طرف أعوان الإدارة الضريبية للمغالاة في تضخيم قيمة الوعاء الضريبي الخاص بالمكلف، الأمر الذي يؤدي على عدم رضا المكلف بما تم تحديده من طرف أعوان الإدارة الضريبية مما ينجر عنه الوقوع في المشاكل الضريبية (بومدين حسين، بن شعيب نصر الدين، بومدين محمد، 2015، ص167)

ثالثاً جهود الدولة الجزائرية في ضبط قوانينها: لابد من ضبط القوانين حتى يتسنى لعون الادارة فهم طريقة تحصيلها وكذا المكلف بالضريبة لذلك لابد من تبسيط إجراءات الربط والتحصيل من خلال:

تبسيط إجراءات تسديد الضريبة على أرباح الشركات وإلغاء جداول، حيث يقوم المكلفون بالضريبة المعنيين بأنفسهم بعملية التصفية، التصريح والدفع التلقائي للتسبيقات الوقتية عن طريق التصريح الشهري وكذا تسديد رصيد التصفية.

• تسهيل عملية استخراج رقم التعريف الجبائي NIF والذي وضع كإجراء جديد للتقييم بموجب قانون المالية 2006 يتم استصدار شهادة التقييم حيث يتم منح رقم التعريف الجبائي في غضون 48 ساعة التي تلي إيداع الطلب والذي أصبح ساري العمل به ابتداءها من 1-6-2013 (وزارة المالية⁹ المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، رقم 69-2013، ص02)

• إنشاء ضريبة وحيدة مبسطة تسمى بالضريبة الجزائية الوحيدة والخاصة بصغار المكلفين في إطار قانون المالية 2007 وذلك لتبسيط الإجراءات.

• إلغاء غرامات التأخير في التحصيل الضريبي بشكل نهائي في حالة الدفع الكلي لمبلغ الضرائب والرسوم المستحقة وفق المادة 51 من قانون المالية 2015

• إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني صعوبات مالية المادة 90 من قانون المالية 2017

• عصرنة الإدارة الجبائية وإصدار مراسيم منها تتوافق مع قبيلاتها من المراسيم والقوانين حتى لا تتداخل ولا يتعذر تنفيذها، وفي هذا لإطار تم إصدار عدة قوانين علاجية ومراسيم ترقية منها على سبيل المثال لا الحصر:

• مرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها

• مرسوم تنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 6-يونيو 2021 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية.

ثانيا- المنازعات الضريبية: حاول المشرع الجزائري مساندة التحولات الطارئة في مختلف الميادين الاقتصادية وذلك بتعديله لنصوص وسنه لأخرى مما أدى لتعددتها وتعقيدها وصعوبة تطبيقها وتفسيرها مما يجعل المكلفين يتخلفون عن التسديد ما عليهم من ضرائب ومن ثم قيام منازعات بينهم. والمنازعات الجبائية في النظام الضريبي يمكن دراسته من النواحي التالية:

أولا -من حيث كثافة المنازعات: أكد المدير العام للضرائب عبد الرحمان راوية أن الإدارة الجبائية أودعت حوالي 220 شكوى لدى العدالة لعدم تسديد الضرائب سنة 2011. (تصريح لدى وكالة الأنباء بالنهار 19 جانفي 2014)

1-حسب أنواع الضرائب والرسوم وطبيعة المنازعات

أ-منازعات الوعاء: تعد مرحلة تحديد الوعاء الضريبي مرحلة مهمة وحاسمة في مسار الضريبة، فالإدارة الضريبية تتبع مختلف الأساليب المتعلقة بتحديد الوعاء مثلما تطرقنا إليه في الفصل الأول من هذه المذكرة، كما أن النظام الضريبي الجزائري يحتوي على عدة أنظمة لفرض الضريبة وهذا ما تناولناه سابقا. إن مسألة تحديد الوعاء الضريبي قد يتأثر بشأن العديد من المشاكل بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية ففي كثير من الأحيان لا يتقبل المكلف قيمة الوعاء المحدد والمتخذ كأساس لفرض الضريبة، من جهة أخرى فإن المكلف قد يقدم تصريحات مغلوطة عن وضعيته الجبائية، وطالما أن الرقابة الجبائية للإدارة الضريبية فهي تقوم بإعادة تقدير الوعاء بناء على ما تم اكتشافه في إطار الرقابة التي يخضع لها هذا المكلف، ومن هنا تثار إشكالية النزاع الضريبي بين المكلف والإدارة الضريبية.

ب - منازعات التحصيل: بعد مرحلة تحديد الوعاء الضريبي تأتي مرحلة تحصيل الضريبة بنقل قيمتها من ذمة المكلف إلى خزانة الدولة، علما أن هناك طريقتين للتحصيل، فإما أن يكون تحصيل ودي وعن طوعية من المكلف الذي يقوم بتسديد ما عليه من قيمة الضريبة إلى خزانة الدولة، أو التحصيل ألقصري أو الجبري وهي الحالة التي تلجأ فيها الإدارة الضريبية إلى إتباع الطرق القانونية التي تكفل لها الحصول على الدين الضريبي من ذمة المكلف به وتنتهي

مرحلة التحصيل الودي فور بداية استحقاق الضريبة في ذمة المكلف ا، أي يعد أن تقوم الإدارة الضريبية بإرسال الإنذارات إلى المكلف بالضريبة ولا يستجيب لهذه الإنذارات، وعلى هذا فممارسة المتابعات من طرف قابضي إدارة الضرائب في حق المدينين بالضريبة لا يمكن أن تبدأ وفي أي حال من الأحوال دون أن تدخل الضريبة مجال الاستحقاق ومن ثمة وجوب تحصيلها، وعليه فلا يجوز متابعة المكلف في المرحلة بين تاريخ بداية التحصيل وقبل أجل الاستحقاق، وكل إجراء تنفيذي في حق المكلفين في هذه المرحلة يعد باطلا، لأن عملية المتابعة و التحصيل المشرع يمنح مدة للمكلف من أجل دفع الجبري ولا تسري إلا بعد سريان تاريخ استحقاق الضريبة ، حتى يقوم بتسديد الضرائب التي هي عليه بصفة طوعية وفي حالة عدم امتثاله لدفع الدين الضريبي وانتهاء الآجال القانونية لذلك يتم الانتقال إلى حالة التحصيل الجبري، وعملية التحصيل الجبري تتم وفق شروط محددة بموجب القانون فلا بد من احترام بعض الشروط لممارسة المتابعات سواء من الناحية الشكلية أو من الناحية الإجرائية، هذه الأخيرة إن لم تحترم من طرف أعوان الإدارة الضريبية ينشأ الخلاف بينها وبين المكلف

ج-منازعات الضريبة أمام لجان الطعن: بعد أن يقوم المكلف بتقديم تظلمه (الشكاية) إلى الإدارة الضريبية وعند صدور القرار من طرف هذه الأخيرة، وفي حالة جاء مضمون القرار بما لا يتوافق وطلبات المكلف بالضريبة، أتاح له التشريع الضريبي الخيار بين طريقتين، إما اللجوء إلى رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية في الآجال والمواعيد المحددة عند تناول المنازعة الضريبية على المستوى القضائي، أو أن يتوجه إلى لجان الطعن الإدارية التي أنشأت خصيصا لمعالجة مثل هذه النزاعات، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن لجوء المكلف إلى لجان الطعن هو طريق اختياري وليس إجباري. وكل هذه الإجراءات من شأنها التقليل من التحصيل الضريبي وكذا التماطل المستمر يحول دون الوصول للأهداف المسطرة من طرف المشرع (بومدين حسين، بن شعيب نصر الدين، بومدين محمد، ص168)

الجدول رقم (2-5): تصنيف المنازعات والشكاوى حسب قانون المالية 2022

طبيعة الشكاوى حسب قانون المالية	الآجال	نقطة الانطلاق
---------------------------------	--------	---------------

		2022
الضرائب المسددة عن طريق الجدول	31/12 من السنة الثانية التي تلي سنة إدراج الجدول في التحصيل	تاريخ إدراج الجدول في التحصيل
أخطاء في إرسال الإنذارات	31/12 من السنة الثانية التي تلي سنة استلام الإنذار	تاريخ استلام الإنذارات الجديدة
خطأ أو تكرار	31/12 من السنة الثانية التي تلي سنة تأكدكم من وجود خطأ أو تكرار	التاريخ الذي تأكدتم فيه وجود فرض الضرائب المذكورة
الاقتطاع من المصدر (IBS, IRG))	31/12 من السنة الثانية التي تلي السنة التي تمت فيها الاقتطاعات	التاريخ الذي يلي السنة التي تمت فيها الاقتطاعات
الضرائب المسددة تلقائياً من طرفكم	31/12 من السنة الثانية التي تمت فيها تسديد الضريبة	التاريخ الذي تم فيه تسديد الضريبة
التخفيضات الخاصة المتعلقة بالرسم العقاري	31/12 من السنة الثانية التي تلي سنة حصول الحدث الموجب لها	تاريخ الحدث المذكور

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للضرائب بتاريخ 22-05-2022

وعلى العموم تعتبر المنازعات الضريبية تلك الخلافات التي تنشأ بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية، بحيث يتم تسويتها عن طريق آليتين، تكون أولاً أمام الإدارة الضريبية، ويتم ذلك بتقديم تظلم من المكلف أمام الإدارة مصدرة القرار والذي يعتبر إجراء إلزامي، وفي الحالة التي يصدر قرار لم يرض المكلف بالضريبة، يتقدم بطعن أمام اللجان الإدارية ويبقى هذا الإجراء اختياري. وإذا لم يتم تسوية النزاع أمام الإدارة الضريبية يتم اللجوء إلى القضاء والمتمثل في المحكمة الإدارية التي تصدر قرار قابل للطعن أمام مجلس الدولة، وفي حالة صدور حكم يمكن الطعن فيه بالاستئناف أو الطعن بالنقض.

3- جهود الدولة في الحد من النزاعات الضريبية وتقليصها:

أثر تأزم العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف الضريبي نتيجة النزاعات الطويلة والمتزايدة كان لابد من

- تبسيط إجراءات المنازعات (DGI، 2014، P2-).
- إدخال مرونة على شروط قبول الشكاوى.
- إدخال مرونة على شروط الطعن.
- إدخال مرونة على شروط الحصول على تأجيل قانوني للدفع.

الفرع الرابع: سلبات ساهمت في عرقلة رقمنة النظام الضريبي

هناك عوائق أخرى متعددة بتعدد الوسط الذي تعالج فيه الضريبة أو تفرض ونذكر منها بعضها نظرا لكثرتها وتشعبها.

أولا الفساد المالي والإداري: ظاهرة الفساد المالي والإداري من أكبر الإشكالات التي تواجه الدول في كيفية الضبط والسيطرة على إيراداتها التي تخسر خزينة الدولة جزء لا يستهان به من الحصيلة الضريبية. وقد جمع مؤشر الفساد لسنة 2018 البيانات يضم 180 دولة في الدراسة حيث تحتل الجزائر المرتبة 105 عالميا ب 35 نقطة (حساني بن عودة، بن دية، عبد الرحمان عبد القادر، 2019 ص62).

حيث تصنف إدارة الضرائب في المرتبة الأولى عالميا من حيث تلقي الرشاوى، وحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية وحسب مؤشر سهولة دفع الضرائب نجد ان الجزائر تصنف من البلدان التي يشكل فيها دفع الضرائب صعوبات كثيرة وهذا نظرا لكثرة الإجراءات وعدد الأيام الكثيرة التي تتحملها المؤسسات لتسوية مشكل الضرائب مع إدارة الضرائب. (بلوافي عبد المالك، 2011_2012، ص153) لذا كان لزاما وضع قوانين صارمة خاصة بالفساد الإداري .

مثال عن الفساد الإداري جنحة الإعفاء والتخفيض الغير القانوني في الضريبة أو الرسم قصد بهذه الجنحة الإخلال بالتزام النزاهة الواجب على كل موظف أو صاحب سلطة عمومية، مكلف بتحصيل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة أو يضع جداولها، كما نص قانون مكافحة الفساد على أن تطبق العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات على صاحب سلطة عمومية يأمر بتحصيل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة غير تلك التي حددها القانون ن، وكذلك كل موظف يضع جداولها أو يقوم بتحصيلها، و تطبق ذات العقوبات على أصحاب السلطة العمومية أو الموظفين الذين يمنحون على أية صورة كانت أو أي سبب كان وبغير تصريح من القانون ،إعفاءات من التكاليف أو الضرائب أو الرسوم العمومية، أو يتجاوزون عن شيء منها أو يسلمون منتجات مؤسسات الدولة مجاناً، ويعاقب المستفيد باعتباره شريكاً. يعد مرتكب هذه الأفعال مرتكباً لخطأ منهجي جسيم من الدرجة الثالثة، وهذا يدل على أن الجاني يتعرض لمتابعة تأديبية وجزائية في نفس الوقت، وبشوت الفعل المرتكب من طرف الجاني وتوفر أركان الجريمة، يخضع لعقوبات تأديبية وجزائية.

ثانيا -مشكلات اجتماعية: وسببها الرئيسي هو نقص الوعي الضريبي ومدى الإدراك الكامل من الأفراد بمسؤولياتهم المالية عند خضوع نشاطاتهم للضريبة كما يرجع لنقص الثقة بين المكلفين والإدارة. توزع المسؤولية للأعوان العاملين بالإدارة للتقرب أكثر من المكلفين وتحسيسهم بالقوانين وواجباتهم وحقوقهم وغرس الثقة بين المكلفين والإدارة يجب أن تعمل هاته الأخيرة جاهدا على تحقيق الثقة لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود علاقة يسودها الوضوح والشفافية التي يمكن من خلالها عرض القوانين المالية.

والأنظمة والتعليمات الجبائية على المكلفين، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدر الضريبة المفروضة عليهم من أجل القضاء على أي نوع من الغموض الذي قد يسود هذه العلاقة. ومن الضمانات المقدمة إلى المكلفين: (محي

الدين محمود عمر، بوزيان محمد فيصل، 2021، ص295)

● معارضة إشعار الإدارة بجميع صوره.

- استحالة إجراء رقابة جبائية في المستقبل على صحة الضرائب.
- تمديد الإشعار لجميع المكلفين بالضريبة والذين هم في وضع مماثل.
- عدم تطبيق عقوبات وفوائد التأخير على التصحيحات (التعديلات) التي أجريت على المكلف بعد ملاحظات الإدارة الضريبية.
- عدم تطبيق الغرامات في حالة غياب التصريحات الجبائية (إذا كانت الجريمة الأولى، مع حسن النية التي لا توقع ضرر على الخزينة العمومية).
- سرية جميع المبادلات واستحالة استخدامها في سياق منازعات أو إجراء لاحق.
- الالتزام بإبلاغ المكلف بالأخطاء التي ارتكبت على حسابه وتقديم الحسومات (التخفيضات) المقابلة.
- قيام المكلف بمقاطعة عملية التحقيق الجبائي في أي وقت.
- عدم تطبيق عقوبات وفوائد التأخير على التصحيحات التي تم إجراؤها في نفس الوقت من قبل المكلفين الذين إذا كانت هذه هي الجريمة الأولى، إذا كان العمل (التخفيضات) المقابلة.
- تخصيص مكافآت للمكلفين الذين يظهرون تعاوناً ضريبياً أكثر مع الإدارة الجبائية، كتخفيض نسبة معينة من الضريبة المترتبة عليهم.

ثالثاً: تقييم لسلبيات وتشوهات النظام الجبائي الجزائري

يقيم النظام الجبائي الجزائري يعاني العديد من السلبيات والتشوهات لعل الأهم منها مايلي:

1 - ضعف الجباية العادية: تبقى مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية غير مقنعة لتواضعها مقارنة

بالجباية

البتروولية قبل انخفاض أسعار النفط من جهة واصطدامها بمشكل عدم قدرتها علي تغطية كتلة الأجور المدفوعة للعمال، مما يشكل اضطرابا وقلقا على حيوية وتوازن الاقتصاد الوطني في ظل نزوب وتراجع أسعاره في السوق العالمية.

2- ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية: فالكثير من الضرائب

المكونة

للهيكل الضريبي الجزائري ذات مردودية ضعيفة نذكر منها مثلا:

- ضعف إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الآجراء، خاصة إذا ما قورنت بالضريبة على الدخل الإجمالي للآجراء والتي تشكل تقريبا حوالي 78 % (من إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي)

- ضعف مداخيل الجمارك.

- ضعف مداخيل الجباية العقارية.

- ضعف مداخيل الضريبة على أرباح الشركات.

3 - غياب نظام معلومات جبائي فعال: عمليا فإن مردودية منظومة الجبائية تبدأ أولا بتوفر المعلومات

الجبائية، فهي تعد بمثابة العمود الفقري لمصلحتي الوعاء والتحصيل، ذلك أنه في غياب قاعدة بيانات صحيحة عن النشاط الاقتصادي، لا يمكن تحقيق إيرادات جبائية عالية، وهو ما انتبهت إليه الجزائر مديرية المعلومات « مؤخرا بإنشائها مديرية تعنى بالبحث عن المعلومة الجبائية "سنة 2007 سميت ب"مديرية المعلومات والوثائق" وذلك بمقتضى

المرسوم التنفيذي 364_07

4 - توسع الاقتصاد الموازي: في غياب إحصائيات دقيقة، تشير بعض الأرقام بأن حجم الاقتصاد الموازي

في الجزائر يمثل تقريبا حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، مابين 2000 إلى 2006 بمعدل 34,2% إلا أن حسب الإحصائيات التي قدمتها المديرية العامة للضرائب فإن معظم قضايا التهرب الضريبي تتركز في قطاعات

الاستيراد، التجارة بالجملة، صانعي الذهب كما تشير الإحصائيات أن حجم الاقتصاد الغير رسمي من الناتج الوطني الخام قد ارتفع في 2019 و2020 إلى 50 ٪. (مجلة الشروق، 26-5-2022).

قدّر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، حسب مجلة اقتصاد الدول العربية بتاريخ 29-9-2021 حجم الاقتصاد الموازي في البلاد (خارج النظام المالي الرسمي) بنحو 10 تريليونات دينار، ما يعادل 75 مليار دولار مع فاقد ضريبي كبير ومهم.

يمثل الاقتصاد غير الرسمي مجالا كبيرا في الاقتصاد الوطني، بحيث توجد الكثير من الأنشطة الاقتصادية بعيدة عن أعين الحكومات وأجهزتها الرقابية، وفي ظل هذه الظروف تحدث المنافسة غير الشريفة، إذ مع مرور الوقت تصبح المؤسسات الفاسدة هي السائدة في السوق، إن أهم مظاهر الاقتصاد الموازي من المنظور الجبائي تتمثل فيما يلي:

- البيع والشراء بدون فواتير.

- تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي.

- تقديم تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال.

- النشاط بدون سجل تجاري.

5- ضعف النظام الرقابي الجبائي الجزائري والمراجعة الجبائية: رغم المجهودات الكبيرة المبذولة لتحسين

الرقابة، عبر آلياته المختلفة (التحقيق في المحاسبة VC) التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية (VASF) التحقق المصوب في المحاسبة (VPC) إلا أن هذا المجال لازال لم يبلغ المستوى المنتظر منه سواء بالنظر إلى عدد الملفات التي هي محل مراجعة جبائية أو المبالغ المحققة منها والتي يمكن أن تعزى إلى:

- برمجة المكلفين الذين لا يمثلون خطرا جبائيا (تجاهل الملفات الهامة)

- نقص عدد المحققين، وعدم تأهيل البعض منهم.

- عدم تحديث معايير اختيار المؤسسات القابلة للتحقيق.

- قلة تعامل مصالح الرقابة الجبائية مع بعض الهيئات الإدارية الأخرى ذات الصلة بالمعلومات الجبائية.
- عدم الاعتماد على الأساليب الكمية والمؤشرات النسبية الدالة على الوضعية الحقيقية للمؤسسات لاسيما المؤسسات الصناعية الإنتاجية.
- . - عدم تشجيع المؤسسات التي تبدي تعاوناً، وحسن سلوك مع محققين.
- قلة تعامل المصالح الجبائية فيما بينها، خاصة إذا تعلق الأمر بطلب معلومات من خارج الولاية، محل السكن الرئيسي للمكلف.

6- ضعف الجبائية المحلية: يمتاز النظام الجبائي الجزائري بعدم التوازن، فإضافة إلى غلبة الجبائية البترولية على الجبائية العادية وهي نقطة أشرنا إليها سابقاً فإن النظام الجبائي الجزائري يتميز بالخصوص بضعف إيرادات الجبائية المحلية "الإيرادات الضريبية الموجهة لصالح الجماعات المحلية"

كل ذلك أوجب الإسراع والتعجيل للوصول للركب الدول المجاورة والإقليمية والقارية والعالمية فكان لابد من الإصلاح الجذري، الذي تطلب أموالاً ضخمة، وتكاليف معتبرة، وخطط ممنهجة ومسطرة، وسنوات من القوانين المعدلة، والاتفاقيات والشراكات المعلوماتية الدولية.

المطلب الثاني: الأفق المستقبلية للدولة الجزائرية وأمثلة عن تجارب دولية

تأثرت الإدارة الضريبية بالوضع الدولي والوطني فأصبحت مطالبة بوضع استراتيجية لعصرنة هياكلها وتنظيم مصالحها ومكاتبها وتقنين عملها للتصدي للمشاكل الضريبية التي عرفها النظام الضريبي سابقاً ، ولرفع التحدي تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة ، كما تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها هذه العملية رمت لتقليص الهياكل الضريبية من 1288 إلى 406 هيكل إداري و 65 مركزاً ضريبياً بدلاً من 250 مفتشية

،480قباضة بدلا من 727 وتم إبقاء الهياكل الأخرى على حالها فكان انجازا حقيقيا. (احمد زكي وسمير عماري ،2020ص

(25

الفرع الاول: الآفاق المستقبلية لإدارة الضرائب في الجزائر

يحتاج عصره الضرائب بالجزائر إلى تهيئة البيئة المناسبة لطبيعة العمل الجديدة التنفيذ ما هو مطلوب منها، فلتحقيق النجاح والزيادة في التحصيل، ومكافحة أشكال التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي، يتعين على الإدارة أن تتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك فمشروع عصرنة الضرائب يجب أن يراعي عدة متطلبات منها:

- 1- توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية والتي تستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.
- 2- نشر ثقافة استخدام "الإدارة الإلكترونية" وطرق ووسائل استخدامها للمكلفين، مع توافر مستوى مناسب من التمويل الإجراء صيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار الإدارة الضريبية.
- 3- وجود مرونة للتشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية الضريبية وتضفي عليها المشروعية والمصدقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.
- 4- وجود مستوى مناسب من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية للضرائب نفسها من جهة وبين المؤسسات والمكلف من جهة أخرى. |

5-توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة الانترنت وأن تكون الأسعار مناسبة من أجل فتح المجال لأكثر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الضريبية في أقل جهد وأقصر وقت وأقل كلفة ممكنة مساهمة مع التوجه الأمريكي الألماني الذي يرى أن التجارة الإلكترونية يجب أن تخضع المبادئ سهلة الإعلان وصعبة التطبيق .

6-تدريب معظم الموظفين على أحدث الطرق في استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة الضرائب وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

7-توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية للمكلف ولصون الأرشيف الإلكتروني للدولة أو الأفراد.

8-خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام عنصر المعلوماتية الضريبية وإبراز محاسنها والعمل على مشاركة جميع المكلفين فيها والتفاعل معها وإقامة الندوات والمؤتمرات في حلقات نقاش حول الموضوع التهيئة مناخ قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الإلكترونية الضريبية.

9-تبادل البرامج مع الدول الأوروبية وغيرها مما يشكل فرصة لتحسين أداء هذه الهيئات، وتقريب عمل إدارة الضرائب من المعايير المعمول بها دوليا في مجال التسيير الضريبي خصوصا في توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الإدارة الإلكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين ومنها: توحيد أشكال المواقع الحكومية والإدارية وتوحيد طرق استخدامها وإنشاء موقع شامل كدليل العناوين جميع المراكز الحكومية الإدارية في البلاد.

10-عمل مقارنة بين السياسة الضريبية والميزانية وتحقيق التنوع الاقتصادي، وهذا من أجل ضمان تغطية تدريجية لنفقات التسيير بمداخل الجباية العادية، التي ستشهد ارتفاعا بفضل تسريع عصرية إدارة الضرائب عن طريق تعميم التسيير الإلكتروني للضريبة أن تنصب مجهودات التطوير في دعم مشاريع أنظمة المعلومات للخرينة والجباية

والأنظمة المدججة لتسيير الميزانية التي تقدر فوائد كبيرة عبر توفير كل المعلومات الضرورية ظل تراجع الجباية البترولية، وهو ما يفرض تحسين تحصيل الجباية العادية بطرق عصرية بما يتلاءم مع الوضع الراهن.

11- تعميق الرقابة الجبائية: هو عملية فحص للتصريحات والسجلات والوثائق الخاصة بالمكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء أكانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العمليات أفضل الوسائل لاستعلام والاستفسار عن كل ما هو مدون بالتصريحات والوثائق المرفقة بها، والذي لا يكتفي فقط بدراسة ومراجعة التصريحات، بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به والمعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى وبالتالي التأكد من مدى التطابق بينهما وكذلك النظر في الوضعية المالية للممول".

الفرع الثاني: تجارب دولية في نظام الرقمنة

تشهد المالية العامة ثورة رقمية مثلها مثل مجالات أخرى كثيرة. والمالية العامة هي فن جمع الأموال وإنفاقها لتقديم الخدمات والمزايا، وإعادة توزيع الدخل، وتمهيد تقلبات الدورة الاقتصادية. وتعتمد كفاءة الحكومات في أداء هذه المهام اعتمادا كبيرا على قدرتها على جمع مجموعة كبيرة من المعلومات ومعالجتها واتخاذ القرارات على أساسها: قيمة دخل الشركات والعاملين، وعدد العاطلين عن العمل، ومستحقي المزايا الحكومية. وقد بدأت الرقمنة في إعادة تشكيل هذا الجانب المعلوماتي الأساسي الذي يحدد كيفية تصميم سياسات الضرائب والإنفاق وتنفيذها، حيث تتيح أدوات لزيادة فعالية السياسات الحالية واستحداث سياسات جديدة تماما، وفي العديد من الاقتصاديات المتقدمة واقتصاديات الأسواق الصاعدة، تجمع السلطات الضريبية معلومات عن المبيعات والأجور في الوقت الحقيقي، مما يعطيها فكرة عن الوضع الاقتصادي بصورة فورية. ولكن ثمة جانب مظلم فقد أدت الرقمنة إلى تفاقم المخاوف بشأن الخصوصية والسرية والأمن الإلكتروني واحتدام الجدل الأوسع نطاقا بشأن عدم المساواة وإعادة التوزيع.

وسنعتي أمثلة عن أهم الدول التي أحدثت تغييرا في اقتصادياتها بفعل تطور نظام الرقمنة، بالرغم من ظهور مساوئ لها استطاعت هذه الدول التجاوب معها .

أولا مزايا التكنولوجيا والرقمنة المستحدثة (مقال مقتبس من كتاب "الثورات الرقمية في المالية العامة" الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2017، أعيد نشره في مجلة التمويل والتنمية في مارس عام 2017).

1- نظام الرقمنة المتطور في دولة كينيا: في كينيا يمكن للمواطنين دفع ضرائبهم باستخدام هواتفهم المحمولة، وذلك حسب جمعية النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (Association Mobile Speciale Groupe)، وهي منظمة تجارة دولية.

وتعد كينيا من البلدان الرائدة في استخدام تكنولوجيا مدفوعات الهاتف المحمول، حيث استحدثت نظام M_Pesa في عام 2007 والذي يمكن استخدامه في دفع الضرائب، وقد تكون هذه الحلول واعدة للغاية في الدول المشقة حيث يعوق الصراع والفساد عمليات تحصيل الضرائب وصرف المزايا، ويمكن أيضا استخدام التكنولوجيا المتنقلة في تحسين الخدمات العامة ومتابعة السجلات الطبية ونشر المعلومات، واستخدام وسائل التحقق من الهوية من خلال الخصائص البيومترية ونظم الدفع الرقمية في تحسين آليات توجيه الدعم قد يحد من الاعتماد على أدوات إعادة التوزيع غير الفعالة، ومن أمثلة ذلك تخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة على الضروريات، والتي بالرغم من أنها تستهدف الفقراء، تعود بالنفع الأكبر على الأغنياء، وتعد المدفوعات الموجهة بدقة التي من شأنها مساعدة الفئات الأكثر فقرا على نحو موثوق وسيلة أكثر كفاءة وفعالية.

ومما يشير مزيدا من الجدل حول دور التكنولوجيا في إمكانية استحداث مصادر جديدة للإيرادات الضريبية، فالعديد من الشركات، مثل شركة فيسبوك وشركة غوغل التابعة لشركة ألفابت، تجمع في الوقت الحالي معلومات قيمة للغاية عن عملائها عند تعاملهم معها عبر الإنترنت وإذا صح ذلك، أو كما يقول البعض أن»

البيانات هي النفط الجديد»، هل نحتاج إلى نظام خاص لفرض ضرائب على البيانات كما هو الحال مع أي مورد طبيعي آخر؟

2-الحسابات المصرفية واستخدام القياسات البيومترية في الهند: يتلقى المواطنون الدعم ومدفوعات

الرعاية الاجتماعية مباشرة في حساباتهم المصرفية المربوطة بقياسات بيومترية فريدة لتحديد هوية المستفيدين.

أطلقت الحكومة في السنوات الأخيرة عدة مبادرات بغرض رقمنة الاقتصاد الهندي على نطاق واسع.

فقد تم تسجيل حوالي 1,15 مليار مواطن مقيم في برنامج الهوية البيومترية الوطني (برنامج Aadhaar). وفي

أغسطس 2014، تم تنفيذ برنامج لزيادة عدد المستفيدين من النظام المالي. وبحلول مارس 2017، تم فتح ما

يزيد على 280 مليون حساب مصرفي. وقد استفادت الحكومة الهندية من هذه المبادرات في تحسين آليات

تقديم المزايا الاجتماعية. وساهم برنامج التحويل المباشر للمزايا الذي تم إطلاقه عام في إحداث تغيير كبير في

كيفية تقديم مدفوعات الدعم وغيرها من المدفوعات خلال تحويلها مباشرة إلى حسابات مصرفية مربوطة

بالهويات البيومترية للمستفيدين المسجلين في نظام Aadhaar) يقدم أحد هذه البرامج مدفوعات دعم على

غاز الطهي، تم إلزام المواطنين الهنديين بإدراج الأرقام المسجلين بها في نظام Aadhaar في إقراراتهم

الضريبية. كذلك تم إلزامهم مؤخرا بربط حساباتهم المصرفية بنظام Aadhaar وتضمنت موازنة عام ١٨٢ 0

مقترحا بتنفيذ برنامج للشركات أيضا كجزء من نظام Aadhaar. ويرغم تفاوت التقديرات، أشارت وزارة

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مارس 2017 إلى أن المداخيل المحققة من هذه البرامج وصلت إلى حوالي

7 مليارات دولار أمريكي في العامين ونصف العام الماضية، بينما بلغت تكلفة نظام Aadhaar خلال مرحلة تسجيل

ما يزيد على المليار مواطن حوالي 1.16 دولار للمواطن الواحد، أو 1.3 مليار دولار أمريكي في المحمل.

3-في استراليا وأمريكا وروسيا والمملكة المتحدة مخزون ثري من المعلومات: من خلال النظم الرقمية

وصيغ الإبلاغ الموحدة والواجهات الإلكترونية، تكون السلطات الضريبية أقدر على الوصول إلى المخزون الثري

من المعلومات التي جمعها القطاع الخاص عن أنشطة مثل المعاملات والدخل من الفوائد في البنوك .ففي أستراليا والمملكة المتحدة على سبيل المثال، تتلقى السلطات بيانات عن الأجور التي يدفعها أرباب الأعمال فور صرفها. وفي البرازيل وروسيا، تتيح نظم الفواتير الإلكترونية الاطلاع على بيانات مبيعات الشركات فور تنفيذها. وفي ظل تحسن أساليب جمع البيانات وزيادة القدرة على معالجتها، يمكن للحكومات تطوير أساليب جمع الضرائب المطبقة حاليا. وتتيح الإقرارات الإلكترونية وسيلة أسهل وأقل تكلفة لملء الإقرارات الضريبية، ومعالجة البيانات الواردة فيها من قبل الحكومات، ويمكن في الوقت الحالي الاطلاع على معلومات شاملة للغاية عن الطرف الثالث بحيث يوجد عدد قليل ولكن متزايد من السلطات الضريبية التي تسجل البيانات في الإقرارات الضريبية مسبقا، ولا يكون على دافعي الضرائب في هذه الحالة سوى التحقق من المعلومات المعروضة عليهم.

4-النظام العام الرقمي في البرازيل: تتمكن السلطات بفضل النظام العام الرقمي لمسك الدفاتر من

تخديد التزامات ضريبة الدخل المفروضة على الشركات

5-تكنولوجيا مراجعة الفواتير في الصين: تستخدم تكنولوجيا مراجعة الفواتير للتحقق من أن التجار

الراغبين في استرداد ضريبة القيمة المضافة سبق وأن دفعوها بالفعل، وهي خطوة كبيرة للغاية نحو حل مشكلة طالما فرضت معوقات أمام سلطات جمع الضرائب حول العالم.

6-البصمة الرقمية في المملكة المتحدة: ثمة أساليب فعالة للغاية حاليا لجمع بيانات فرادى دافعي

الضرائب، ففي المملكة المتحدة، يعتمد نظام الحاسب الآلي المستخدم لدى إدارة الإيرادات والجمارك الملكية على مجموعة كبيرة من مصادر الحكومة والشركات والبصمات الإلكترونية للأشخاص لتحديد إجمالي دخل دافعي الضرائب واستخدامه لاحقا في تقييم مدى دقة ما يقدمونه من معلومات. ويمكن الاستفادة أيضا من زيادة قدرات معالجة البيانات في تعزيز دقة تنبؤات الإيرادات .ومع زيادة القدرة على تخزين البيانات وتحليلها،

يمكن للحكومات استغلال الارتباط بين حجم المتحصلات الضريبية والدورة الاقتصادية في التنبؤ بالأزمات الاقتصادية وربما منعها، أو مراقبة أرصدها النقدية لتقييم احتياجاتها من السيولة والقروض، كذلك فإن انتشار نموذج الأنشطة الاقتصادية بين النظراء، الذي يُمكّن المشترون والبائعون من إجراء المعاملات التجارية عبر وسائل رقمية، يتيح فرصا جديدة لتطوير عملية تحصيل الضرائب.

7-رقمنة المدفوعات في استونيا: يمكن لشركة أوبر للتكنولوجيا إبلاغ الدخل الذي يكسبه السائقين

إلى مصلحة الضرائب الوطنية مباشرة ويمكن لمنصات الأنشطة الاقتصادية بين النظراء أن تؤدي دور Airbnb أمناء الحفظ أيضا في تحسين آليات توصيل مدفوعات الرعاية الاجتماعية. ومن الأمثلة عن ذلك موقع الذي يقتطع الضرائب الفندقية من مالكي العقارات الذين يستخدمون هذه المنصات في 10 اقتصاديات متقدمة وواعدة.

8-البصمة البيومترية في الهند: كانت الهند هي أول بلد يستخدم تكنولوجيا البصمة البيومترية لزيادة

عدد المستفيدين من المزايا الاجتماعية .(وتتيح التكنولوجيا التي تراقب وتسجل السمات البيومترية، مثل بصمات الأصابع ومسح خدقة العين وسيلة أكثر دقة وأقل تكلفة للتحقق من هوية الأفراد، مما يضمن وصول المزايا إلى مستحقيها فقط .ووفقا للتقديرات التي أعدها شركة ماكينزي وشركاه، فإن رقمنة عمليات الدفع الحكومية (الإيرادات والمصروفات (من شأها تحقيق وفورات لا تقل عن 1 % من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاديات النامية. ولكن هذه التقديرات لا تراعي الآثار الإيجابية غير المباشرة الناتجة عن تحسين آليات تقديم الخدمات العامة وتوسيع القاعدة الضريبية .فعلى سبيل المثال، أدى فرض الضريبة الجديدة على السلع والخدمات في الهند إلى زيادة عدد دافعي الضرائب المسجلين بنسبة 50% في أقل من عام واحد .وقد بدأت الاقتصاديات النامية أيضا في استغلال الإمكانيات الهائلة التي تتيحها التكنولوجيا المتنقلة. ففي إفريقيا جنوب الصحراء وحدها، بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول 420 مليون شخص في عام 2016 وهو رقم

يُتوقع أن يرتفع إلى 535 مليون شخص أي شخص من كل شخصين. وذلك حسب جمعية النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (منظمة تجارة دولية).

9- إستونيا تمهد الطريق نحو الرقمنة من خلال برنامج D O A R - X: في إستونيا، يُمنح كل

مواطن عند الميلاد سلسلة فريدة من الأرقام مكونة من ١١ خانة وبطاقة هوية رقمية. ويستخدم المواطنون هذه البطاقات في الإدلاء بأصواتهم عبر الإنترنت، والاطلاع على السجلات الطبية، واستخدام الخدمات العامة والمالية والطبية وخدمات الطوارئ، وتقديم الإقرارات الضريبية. وتقدم الحكومة أكثر من 600 خدمة عبر الإنترنت. وفي عام 2011، استحدثت إستونيا نظام Road-X وهو عبارة عن منصة تسمح بالتبادل الآمن للبيانات بين نظم المعلومات عبر الإنترنت. ويمكن لشركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص ربط نظم معلوماتها باستخدام نظام Road-X بدون أي رسوم. وقد أتاح النظام إمكانية تقديم إقرارات ضريبة الدخل الرقمية من خلال ربط السجلات الوظيفية والضريبية للمواطنين. وبفضل استخدام نظام Road-X، أمكن توفير ما يعادل 820 سنة عمل في عام 2016 حسب التقديرات الحكومية. وتشير التقديرات كذلك إلى أن استخدام التوقعات الرقمية أدى إلى تحقيق وفورات غير متكررة بقيمة 2% من إجمالي الناتج المحلي تقريبا، أي ما يعادل أسبوع عمل للشخص الواحد.

10- التخزين الآمن للبيانات السرية: التخزين الآمن للبيانات السرية من المجالات الأخرى

المهمة التي تهتم بها سلطات المالية العامة في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء. وتعد مجموعة سلسلة لبيانات «بلوكشين (Blockchain)»، أو تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع، من التكنولوجيات الواعدة للغاية في هذا المجال. وتعزز تكنولوجيا «بلوك تشين» الثقة في نظم المعاملات من خلال تسجيل البيانات في سجلات مشتركة في دفتر الأستاذ الموزع بحيث تكون هناك قيود دائمة للمعاملات لا يمكن محوها أو تعديلها أو الاستيلاء عليها.

وفي المملكة المتحدة، تستخدم وزارة العمل والمعاشات البريطانية تكنولوجيا «بلوكتشين» بشكل تجريبي لتقيد مدفوعات المزايا والحد من المطالبات المبالغ فيها. وبالرغم من أن التكنولوجيا الرقمية يمكن الاستفادة منها في تطوير النظم الضريبية الحالية، فإنها توفر أيضا أدوات لاستحداث نظم جديدة. فعلى سبيل المثال، تستخدم نظم ضريبة الدخل الحالية فترة سنة واحدة كأساس جزائي للتقييم. ولكن هذا النطاق الزمني قصير للغاية نظرا لأن مستوى رفاهية الأفراد يتحدد على أساس دخلهم خلال فترة أطول كثيرا طوال حياتهم من حيث المبدأ. كذلك تعد فترة السنة قصيرة للغاية لتحديد حجم المزايا وفق الاحتياجات العاجلة. ويمكن أن تتيح التكنولوجيا تحصيل الضرائب وتقديم المزايا على مدى فترات زمنية أكثر ملائمة. ويمكن استخدام البيانات الضخمة أيضا في تقييم مخاطر عدم الامتثال والتنبؤ بأثر سياسات الضرائب والإنفاق الجديدة على السلوك. وشيوع استخدام تكنولوجيا بلوك تشين «يمكن من حيث المبدأ أن ينفي الحاجة إلى ضريبة القيمة المضافة التي تفرض على كل مرحلة من مراحل الإنتاج مع السماح للشركات بالحصول على خصم ضريبي بقيمة الضرائب المدفوعة على المدخل. فوجود سلسلة كاملة من المعاملات يسمح، في حال قيدها في صورة آمنة (وهي مسألة مهمة للغاية)، بإنشاء حساب ضريبي يتم تحديثه باستمرار في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. ويمكن ببساطة حساب الضريبة وفرضها لاحقا في مرحلة الاستهلاك النهائي.

ثانياً الحدود والمخاطر: ثمة حدود لمزايا التكنولوجيا الرقمية، وهي ليست بديلا عن الأساسيات التي تضمن إتمام الإجراءات والعمليات على النحو الصحيح.

➤ _ فالتسجيل المسبق لمعلومات مغلوطة في الإقرارات الضريبية على سبيل المثال يمكن أن يشجع على التلاعب نظرا لأن دافعي الضرائب ليس لديهم حافز لتصحيح الأخطاء التي تقلل من فواتيرهم الضريبية .

➤ _وقد تحول المعوقات السياسية والمؤسسية وقيود القدرات البشرية دون تطبيق الحكومة للحلول المبتكرة والمتطورة، فالبيروقراطيون ودافعوا الضرائب الفاسدون قد يتحايلون على النظم الرقمية، كما يمكن استخدام العملات المشفرة في التهرب من دفع الضرائب.

➤ _ وبالنسبة للحديث عن استفادة البلدان منخفضة الدخل من التكنولوجيا الجديدة بغرض اللحاق بركب الاقتصاديات الأكثر تقدما، ستكون إمكانية تحقيق مثل هذه القفزة محدودة إذا لم تستطع شرائح كبيرة من السكان الدخول إلى العالم الرقمي.

➤ _ أن تكنولوجيا الرقمية تثير مخاوف جديدة فيما يتعلق بالأمن الإلكتروني والخصوصية والاحتيال. فقد أبرزت سرقات البيانات من الهيئات الأمريكية مثل مصلحة الضرائب ووزارة الخارجية مدى ضعف النظم الحكومية، وقد شهدت بعض البلدان الأوروبية مطالبات احتيالية عديدة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة، وكانت كل منها منخفضة القيمة بحيث لا تلفت الانتباه ولكن ضخمة في مجملها.

➤ _وفي عالم الشركات، أدت الرقمنة إلى تفاقم التحديات التي تواجه النظام الحالي الذي يركز على الوجود المادي للشركات. فشركات مثل ألفابت وأمازون وأبل وفيسبوك يمكن أن يكون لها تواجد اقتصادي كبير في البلدان رغم أن وجودها المادي محدود أو منعدم.

➤ _ كذلك أثارا لتطور في مجالات الذكاء الصناعي والروبوتات مخاوف من تزايد معدلات البطالة وعدم المساواة. وإذا صحت هذه المخاوف، فمن المحتمل أن يواجه صناع السياسات تراجعاً في حجم القاعدة الضريبية وزيادة في مدفوعات الرعاية الاجتماعية.

ثالثا اقتراحات حلول في العالم الرقمي

➤ _ يقترح بعض الملاحظين فرض ضرائب على رأس المال المكوّن من الروبوتات التي تحل محل العمالة. ويرى البعض الآخر ذلك على أنه تقدم فعلي في مجال ويشجعون بدلا من ذلك على مزيد من

العدالة في توزيع ملكية رأس المال وفرض ضرائب على الأرباح الناتجة عن الأتمتة، مما سيساعد في رأيهم على الحفاظ على زيادة الإنتاجية المحققة بفضل استخدام التكنولوجيا الجديدة.

➤ **إدارة التغيير:** إن هذه القضايا تتجاوز نطاق المالية العامة، إذ تفرض الثورة الرقمية على الأسواق والمجتمع والحكومات تحديات تتعلق بكيفية التأقلم مع التغيرات المستمرة. وبالنسبة للحكومات، من المحتمل أن تكون الآثار الإيجابية والسلبية عميقة للغاية. ونظرا لسرعة الابتكارات في القطاع الخاص، توجد ضرورة واضحة للعمل بسرعة للاستفادة من الفرص وتخفيف المخاطر. وتشير التجارب حتى الآن إلى أن العديد من مزايا الرقمنة يسهل تحقيقها.

وبالرغم من أن التكنولوجيا الرقمية يمكن الاستفادة منها في تطوير النظم الضريبية الحالية، فإنها توفر أيضا أدوات لاستحداث نظم جديدة ذات الأولوية.

➤ **فالاقتصاديات النامية التي تجد صعوبة في تحديد الفئات محدودة الدخل ومساعدتها قد تستفيد**

بالدرجة الأكبر من القياسات البيومترية ونظم المعلومات السجلات الاجتماعية) التي تستخدم في تنفيذ البرامج الاجتماعية وقد تستخدم بلدان أخرى نظم الدفع الإلكتروني والتكنولوجيا المتنقلة للحد من التسرب. ولكن جميع البلدان سيتعين عليها اتخاذ خطوات لتجنب المخاطر الاستبعاد من العالم الرقمي والهجمات الإلكترونية والاحتيال وانتهاك الخصوصية. وسيطلب ذلك وجود مؤسسات مالية عامة وسياسية قوية وحوكمة رشيدة.

خلاصة الفصل

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول، وفي ظل اختيار مديرية الضرائب لتوجهاتها المستقبلية والتعامل مع أسلوب الإدارة الالكترونية، ومعرفة الإيجابيات والسلبيات والحقائق الموضوعية الكفيلة بالتعامل مع متطلبات تطبيق مشروع عصرية إدارة الضرائب، وتوظيفها لخدمة تحسين التحصيل الضريبي وخفض التكاليف المتعلقة به، ومكافحة الغش والتهرب الضريبي وتذليل العوائق، وتحسين خدمة المكلفين حول واجباتهم الجبائية. ومع تطور المعرفة والثورة الرقمية، للتحكم في الكم الهائل للمعلومات المتعلقة بالخاضعين للضرائب كان لزاما إقحام رقمنة النظام الضريبي الذي صار هاجسا لا بد منه لزيادة فعالية الرقابة الجبائية بغية تحسين العمل التشاركي والتنقل الآني للبيانات والمعلومات داخل مصالح الضرائب وخارجها لتسهيل الإجراءات الضريبية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة. فمن المفروض مثل هذه البرامج أن تساهم في وضع أسس لنظام جبائي أكثر فعالية، يسمح على المدى المتوسط لجباية العادية بتمويل نفقات التسيير لوحدها.

الفصل التطبيقي

دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية الطارف

تمهيد

من أجل تجسيد المفاهيم النظرية للفصلين السابقين لموضوع دراستنا المتمثل في "رقمنة النظام الضريبي في الجزائر: آفاق وتحديات -دراسة حالة: مديرية الضرائب لولاية الطارف (قبضة المركز الجوي)"، قمنا بإجراء تربص ميداني بمديرية الضرائب لولاية الطارف. واستكمالاً للمعارف النظرية والتأقلم مع الجوانب التقنية والعملية والتنظيمية المرتبطة بموضوع المذكرة، إحتزننا مصلحة قبضة الضرائب على مستوى المركز الجوي للضرائب بالطارف في الفترة الممتدة من 16 جانفي 2022 إلى غاية 16 أفريل 2022.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية تبرز من خلالها دور العصرية في الإدارة الضريبية وهذا ما نلخصه في العناصر المذكورة أسفله:

المبحث الأول: تقديم عام للمصالح الخارجية للضرائب

المبحث الثاني: عصرية الهياكل التنظيمية للمصالح الخارجية للمديرية الولائية للضرائب بالطارف.

المبحث الثالث: تقديم شامل لقبضة المركز الجوي بالطارف.

المبحث الأول: تقديم عام للمصالح الخارجية لإدارة الضرائب:

نظرا لما يشهده الاقتصاد العالمي من تغيرات وتطورات وتحولات، سياسية واقتصادية واجتماعية أدت هذه التطورات إلى تغيير توجهات الجزائر الاقتصادية، وهوما دفع الحكومة الجزائرية إلى انتهاج تدابير الإصلاحات الجبائية منذ 1992م، من أجل تعميق الدور الجبائي في الجانب الاقتصادي والمالي ولزيادة الحصيلة المالية للضرائب، إذ تعد الضرائب من بين أهم مصادر الإيرادات العامة في الجزائر والتي لها دور فعال في تمويل النفقات العامة، وبالتالي تحقيق المكاسب الاجتماعية وقصد تحقيق غايتها، تم إنشاء هيكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية، حيث تسعى السلطات لتذليل العقبات والمشاكل التي تعاني منها الإدارة الضريبية بكل جوانبها، لتنظيمها، ولزيادة التحصيل الضريبي.

المطلب الأول: نشأة المصالح الخارجية للإدارة الضريبية:

الفرع الأول: نشأة المديرية الجهوية للضرائب

إن المديرية الجهوية من المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 91-60 المؤرخ في 23 فيفري سنة 1991 المتضمن تنظيم اختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وتتواجد في كل من بشار، ورقلة، سطيف، قسنطينة، الشلف، وهران، البليدة، العاصمة، عنابة (هذه الأخيرة تشرف على المديرية الولائية للطارف. (مجلة اقتصاد المال والاعمال المجلد 6 ال عدد1 جوان 2021، ص544)

وهي تمثل امتداد الإدارة المركزية ويتمثل دورها أساسا في إعطاء دفع قوي وفعال للمديريات الولائية للضرائب الواقعة تحت اختصاصها الإقليمي وهي تتشكل من (4) مديريات فرعية وهي "مجلة اقتصاد المال والاعمال المجلد 6 العدد1 جوان 2021، ص544)

➤ المديرية الفرعية للتكوين والتنظيم

➤ المديرية الفرعية للتنظيم والوسائل

➤ المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

➤ المديرية الفرعية للرقابة الجبائية مسؤولة عن التحقيق والرقابة وهي تتكون من (3) مكاتب

— مكتب إتباع برامج التحقيق

— مكتب تحليل التحاليل الخاصة بالرقابة

مكتب المراقبة الجبائية مهمته مراقبة نشاط المديريات الولائية للضرائب وتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرفها.

الفرع الثاني: مهامها وصلاحياتها

تتمثل مهام مديرية الجهوية للضرائب في:

- تمثيل المديرية العامة للضرائب على المستوى الجهوي.
- السهر على تنقية البرامج والتطبيقات والتعليمات والقرارات الصادرة عن الإدارة المركزية.
- ضمان العلاقة الوظيفية بين الإدارة المركزية والمديريات الولائية للضرائب.
- تنشيط عمل المديريات الولائية التابعة لاختصاصها الإقليمي وتوجيهه وتنسيقه وتقويمه ومراقبته.
- السهر على احترام أدوات تدخل المصالح الجبائية الجهوية وطرقه ومقاييسه وإجراءاته.
- إعداد بصفة دورية ملخصات عن أعمال المصالح الجبائية.
- تقديم أي اقتراح لتكييف التشريع الجبائي.
- المشاركة في أعمال تكوين الأعوان وتحسين مستواهم وتحديد معلوماتهم.
- دراسة طلبات تنقل الأعوان فيما بين الولايات.
- تقدير احتياجات المصالح الجبائية الجهوية من وسائل بشرية ومادية وتقنية ومالية، وإعداد تقديرا دوريا عن ظروف سير هذه الوسائل واستعمالها.
- تنظيم لجنة الطعون لدى الجهات المصدرة للقرار والمنشأة على المستوى الجهوي.
- الموافقة على استفادة المكلفين بالضريبة والنظام الشراء بالإعفاء حسب الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

الفرع الثالث: نشأة المديرية الولائية للضرائب

أولا- المديرية الولائية للضرائب: هي مصلحة خارجية للمديرية العامة للضرائب تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 91-60 المؤرخ في 23 فيفري سنة 1991 المتضمن تنظيم اختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية. وتتكون من مديريات فرعية (مجلة اقتصاد المال والاعمال المجلد 6 العدد 1 جوان 2021 ص 544)

➤ المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

➤ المديرية الفرعية للتحصيل

➤ المديرية الفرعية للمنازعات

➤ المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

➤ المديرية الفرعية للوسائل

وتتكون هذه المديریات من ثلاثون (30) مكتبا متخصصا مشكلا بذلك هيكل مديرية الضرائب باستثناء مديريتي تيزي وزو وتندوف فهي تتكون من (3) مديريات فرعية و(11) مكتبا.

ويكمن دورا لمديرية الولائية للضرائب، في مراقبة عمل المفتشيات وقباضات الضرائب والمراكز والعمل على توفير الإمكانيات والوسائل الضروري للسير الحسن لها، وبرمجة التحريات والتحقيقات المتعلقة بالتحقيق الجبائي في كل نقطة من إقليم الولاية وكذا السهر على اقتراح التقنيات الجبائية التي تمكن من المراقبة الجيدة.

المطلب الثاني: المديرية الولائية للضرائب بالطارف

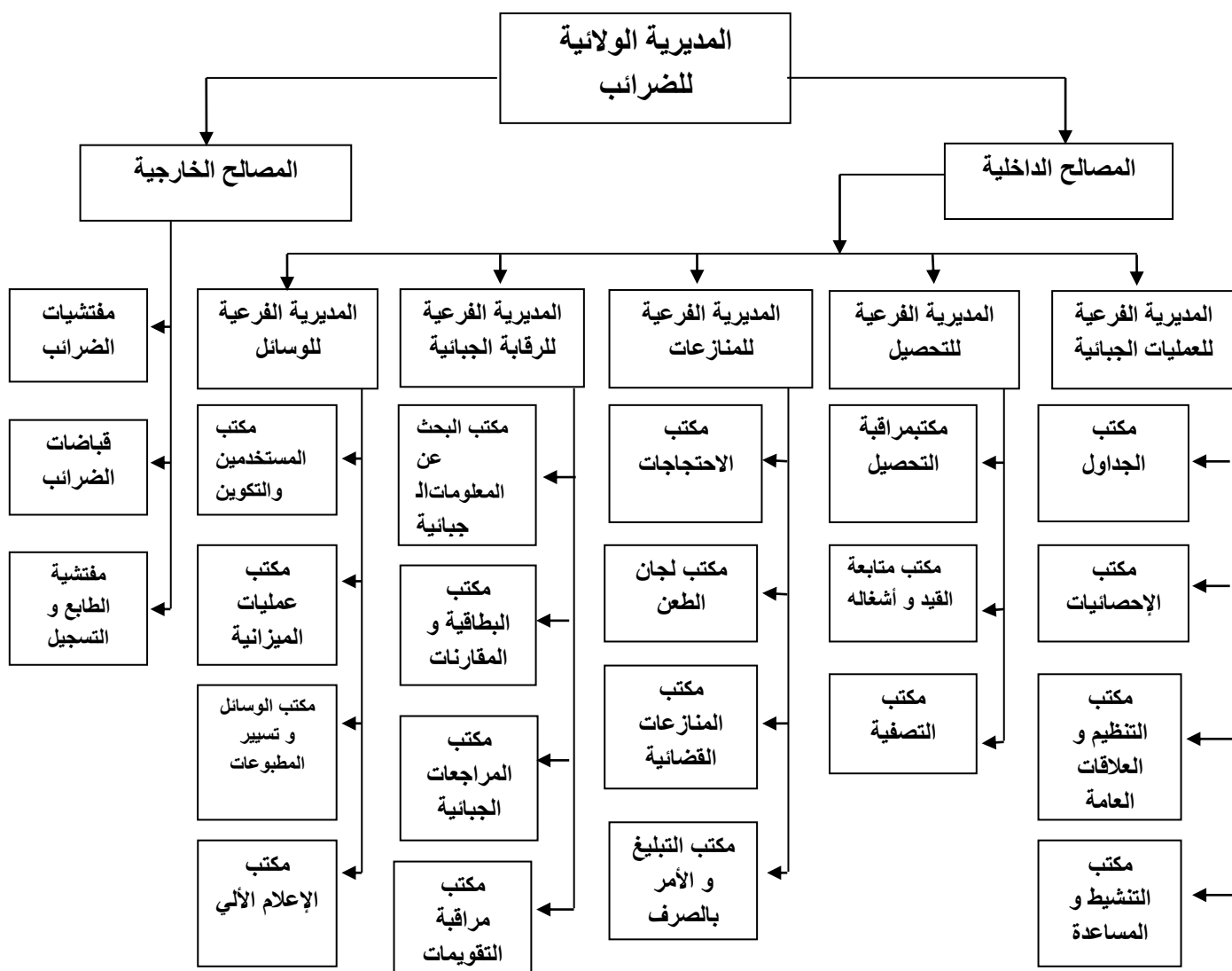
الفرع الأول: نشأة وهيكل المديرية الولائية بالطارف

أولاً: نشأة المديرية الولائية بالطارف مديرية الولائية للضرائب بالطارف (محل الدراسة) تابعة اداريا للمديرية الجهوية للضرائب بعناية هي مؤسسة ذات شخصية معنوية تخضع للقانون العام. وتقع مديرية الضرائب لولاية الطارف بالمقر الرئيسي لإدارة المالية (نزل المالية لولاية الطارف)، وهي حديثة النشأة تم افتتاحها يوم 05 من جويلية 2003. حيث تم تدشينها من طرف والي ولاية الطارف السيد: عرار جيلاني. (مصدر المعلومات من المديرية الولائية الطارف)

وتتضمن مديرية الضرائب لولاية الطارف خمسة (05) مديريات فرعية لكل واحدة منها مكاتب تسير تحت سلطتها والمختصة في مجالاتها المحددة. كما تضم مصالح خارجية تمثل خمسة عشرة (15) مصلحة موزعة عبر إقليم الولاية وتتمثل في ثمانية (08) مفتشيات سبعة (07) مفتشيات للضرائب ومفتشية وحيدة (01) للتسجيل والطابع) وسبعة (07) قباضات للضرائب موزعين عبر الجهات الأربعة للولاية. وفي إطار عصرنه الإدارة الجبائية تم إعادة تنظيم هياكل هذه المصالح وطرق تسيرها في مقرات موحدة هي المراكز الجوارية للضرائب ومركز الضرائب، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 327/06 المؤرخ ف ي 18 سبتمبر 2006 المتضمن قانون المالية لسنة 2006 الجريدة الرسمية العدد 59، 2006، صفحة 06.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية بالطارف

الشكل رقم (3-1): مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب.



المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20 بتاريخ 2009/03/29

الفرع الثاني: دور مصالح مديرية الضرائب لولاية الطارف

تعتبر المديرية الولائية للضرائب لولاية الطارف، من الهيئات العمومية ذات المهام والوظائف السيادية، يقع على عاتقها تطبيق القوانين الضريبية المتمثلة، في تحديد الوعاء الضريبي وحساب الضريبة و تحصيلها والرقابة على التصريحات وتتكون من مصالح داخلية وأخرى خارجية، و تبعا للهيكل التنظيمي فإن كل فرع له دور ومهمة محددة قانونا، وسنعرض دور كل فرع ومصلحة كالتالي:

أولا : المصالح الداخلية: تتكون المديرية الولائية للضرائب من خمسة (05) مديريات فرعية

1- المديرية الفرعية للعميات الجبائية: وتكلف لاسيما بما يأتي:

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار.
 - التكفل بطلبات اعتماد حصص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.
 - متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.
- وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب هي:

أ - مكتب الجداول: ويكلف بـ:

- التكفل بالجداول العامة والتصديق عليها.

- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

ب- مكتب الإحصائيات: ويتولى:

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية.
- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل.
- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

ج - مكتب التنظيم والعلاقات العامة:

- يتولى استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الإعتمادات.
- متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والإمتيازية.
- نشر المعلومات الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

د - مكتب التنشيط والمساعدة:

- ويتولى التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب، وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها، قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها.
- متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

2- المديرية الفرعية للتحصيل

- يقوم بالتكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها، وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم و كل ناتج آخر أو أتاوى.
 - متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قباضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة.
 - التقسيم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن النتائج الجبائي.
 - مراقبة القباضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قباضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.
- وتتكون من ثلاثة (03) مكاتب هي:

أ- مكتب مراقبة التحصيل:

- دفع نشاطات التحصيل.
- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة و عند إرجاع فائض المدفوعات.
- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية و كذا الهيئات المعنية.

ب- مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله:

- متابعة أعمال التأشير والتوزيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.
- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة.
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها.
- ضمان إعداد وتأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

ج - مكتب التصفية:

- ويتولى مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية.
- إستلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضوا الضرائب والمصادقة عليها.
- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقه.

- التكلف بمداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل ومراقبة كل ذلك.

3- المديرية الفرعية للمنازعات:

- معالجة الاحتياجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي، أو المرحلة الاعفائية وتبليغ القرارات المتخذة و الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب هي:

أ- مكتب الاحتجاجات:

- استلام دراسة الطعون المادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة.
- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

ب- مكتب لجان الطعن:

- دراسة الإحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة، وتقديمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة.
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضوا الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل، وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

ج - مكتب المنازعات القضائية:

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة.
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الإحتجاج على فرض ضريبة ما.

د- مكتب التبليغ والأمر بالصرف:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

4- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية:

بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها. وتتكون هذه المديرية من أربعة (04) مكاتب:

أ- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية والمراجعات الجبائية

- الذي يعمل على شكل فرق متمثلة في فرق التحقيق المحاسبي تسهر على :
- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعنى وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها.
- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع، حق الزيارة بالتنسيق مع المصالح و المؤسسات المعنية.
- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة.
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.
- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية

ب - مكتب البطاقات والمقارنات:

- تكوين وتسيير مختلف البطاقات المسوكة.
 - التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة.
 - مراقبة إستغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.
- ج- مكتب الاحتجاجات :
- يتكفل باستلام ودراسة الطعون والهادفة الى ارجاع الحقوق او الغاء قرارات الملاحقة او المطالبة بالمحجوزات وكذا دراسة الطلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة .

د- مكتب مراقبة التقييمات: الذي يعمل في شكل فرق ويكلف ب:

- إستلام وإستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجاناً.
- المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التنطيق).
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

5- المديرية الفرعية للوسائل:

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها، وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات والمعلوماتية في حالة تشغيل.

وتتكون هذه المديرية من أربعة (04) مكاتب هي:

أ- مكتب المستخدمين والتكوين:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين.

- إنجاز أعمال ضبط التعداد، وترشيد مناصب العمل التي يشرع فيها بالإتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.
- ب- مكتب عمليات الميزانية:**
 - القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية.
 - تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب.
 - تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له
 - الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.
- ج- مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف:**
 - تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة ، وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب.
 - تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

د- مكتب الإعلام الآلي:

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي و الجهوي.
 - المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.
- ثانيا - المصالح الخارجية:** إضافة إلى المصالح الداخلية للمديرية الولائية للضرائب فإن هناك مصالح خارجية تابعة لها مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من المكلفين ، وتتمثل في:

1- مفتشيات الضرائب : وتضم (07) مفتشيات للضرائب هي :

- مفتشية الضرائب بالطارف.
- مفتشية الضرائب بالقالة.
- مفتشية الضرائب بن مهيدي.
- مفتشية الضرائب بوثلجة.
- مفتشية الضرائب بالذرعان.
- مفتشية الضرائب بالسباس.
- مفتشية الضرائب ببوحجار.

2- مفتشية الطابع و التسجيل: وهي مفتشية وحيدة (01) مقرها في مركز ولاية الطارف (تظم كامل إقليم الولاية).

3- قباضات الضرائب: وتضم (07) قباضات

➤ قباضة الضرائب بالطارف.

➤ قباضة الضرائب بالقالة.

➤ قباضة الضرائب بن مهدي.

➤ قباضة الضرائب بوثلجة.

➤ قباضة الضرائب بالذرعان.

➤ قباضة الضرائب بالسباس.

➤ قباضة الضرائب ببوحجار.

المبحث الثاني: عصنة الهياكل التنظيمية للمصالح الخارجية للمديرية الولائية للضرائب بالطارف:

بعد إصلاح التشريع الجبائي الذي عرفه النظام الجبائي الجزائري منذ سنة 1992 سعت الدولة إلى إحداث إدارة جبائية فعالة، حيث قامت بعملية تغيير جذرية وجادة على جميع الهياكل القاعدية والمركزية للإدارة الجبائية وهذا من خلال المرسوم التنفيذي رقم 327-06 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 وتطبيقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009 الذي يتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، حيث تم إستحداث مراكز الضرائب و مراكز جوارية للضرائب بدل المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضرائب.

هذه الهياكل الجديدة تعد تجسيدا لعصنة الإدارة الجبائية تتجاوب والإصلاح التشريعي للضريبة، كل هذا جاء سعيا من الدولة لوضع إستراتيجية جبائية تمكنها من تحقيق أهدافها دون التفريط في الممول وإثقاله.(مولود ديدان، أبحاث في الإصلاح المالي، دار بلقيس، الجزائر 2010، ص، 136).

المطلب الأول: الهياكل التنظيمية للمصالح الخارجية للمديرية الولائية للضرائب بالطارف:

الفرع الأول: مركز الضرائب لولاية الطارف:

تم الإعلان عن مركز الضرائب لولاية الطارف كمشروع جديد في الفاتح جانفي 2020 ويوجد مقره بحي سيدي بلقاسم ولاية الطارف. بحيث يختص بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي الذين لا يقل رقم أعمالهم عن خمسة عشرة ملايين دينار جزائري (15 000 000 دج).

إضافة إلى ذلك يختص مركز الضرائب لولاية الطارف بمتابعة الشركات والأشخاص الطبيعيين المتعلقين بالنظام الحقيقي، والحقيقي المبسط، وأصحاب المهن الحرة.

ينظم الضرائب في ثلاثة مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين: (المادة 89 من القرار الوزاري المشترك المنظم للمصالح الخارجية لإدارة الضرائب وصلاحياتها، فيفري 2009).

1- المصلحة الرئيسية للتسيير: وتكلف بما يأتي:

➤ التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الإمتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات.

➤ المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للمصادقة (الموافقة) عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.

➤ إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو المراجعة المعمقة للوضعية الجبائية الإجمالية.

➤ إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على إنسجامها.

تضم المصلحة الرئيسية للتسيير خمسة مصالح وهي:

➤ المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.

➤ المصلحة المكلفة بجباية البناء والأشغال العمومية.

➤ المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.

➤ المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.

➤ المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتختص بـ:

➤ إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.

اقتراح عمليات المراقبة وإنجازها بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات و التصريحات للمكلفين

التابعين لمراكز الضرائب مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية (المادة 90 من القرار الوزاري السابق).

وتتضمن هذه المصلحة الرئيسية أربعة مصالح:

➤ مصلحة البطاقات والمقارنات.

➤ مصلحة البحث عن المادة الضريبية.

➤ مصلحة التدخلات (يعمل في شكل فرق).

➤ مصلحة المراقبة (تعمل في شكل فرق).

3- المصلحة الرئيسية للمنازعات: تتولى عمليات:

- دراسة الطعون النزاعية أو الإعفائية الموجهة لمركز الضرائب والناجمة عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات إسترجاع إقتطاعات الرسم على القيمة المضافة TVA.
 - متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
 - وتضم هذه المصلحة الرئيسية ثلاثة مصالح:
 - مصلحة الإحتجاجات.
 - مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية.
 - مصلحة التبليغ والأمر بالدفع.
- ### 4- القباضة: يكمن دورها في:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم المكلفون بالضريبة فيما يخص التسديدات التلقائية التي تتم أو عن طريق الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
 - تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلق بالتحصيل الجبري للضريبة.
 - مسك المحاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس المحاسبة.
- تضم القباضة ثلاثة مصالح هي:

➤ مصلحة الصندوق.

➤ مصلحة المحاسبة.

➤ مصلحة المتابعات.

1- مصلحة الإستقبال والإعلام تولى عملية:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية.

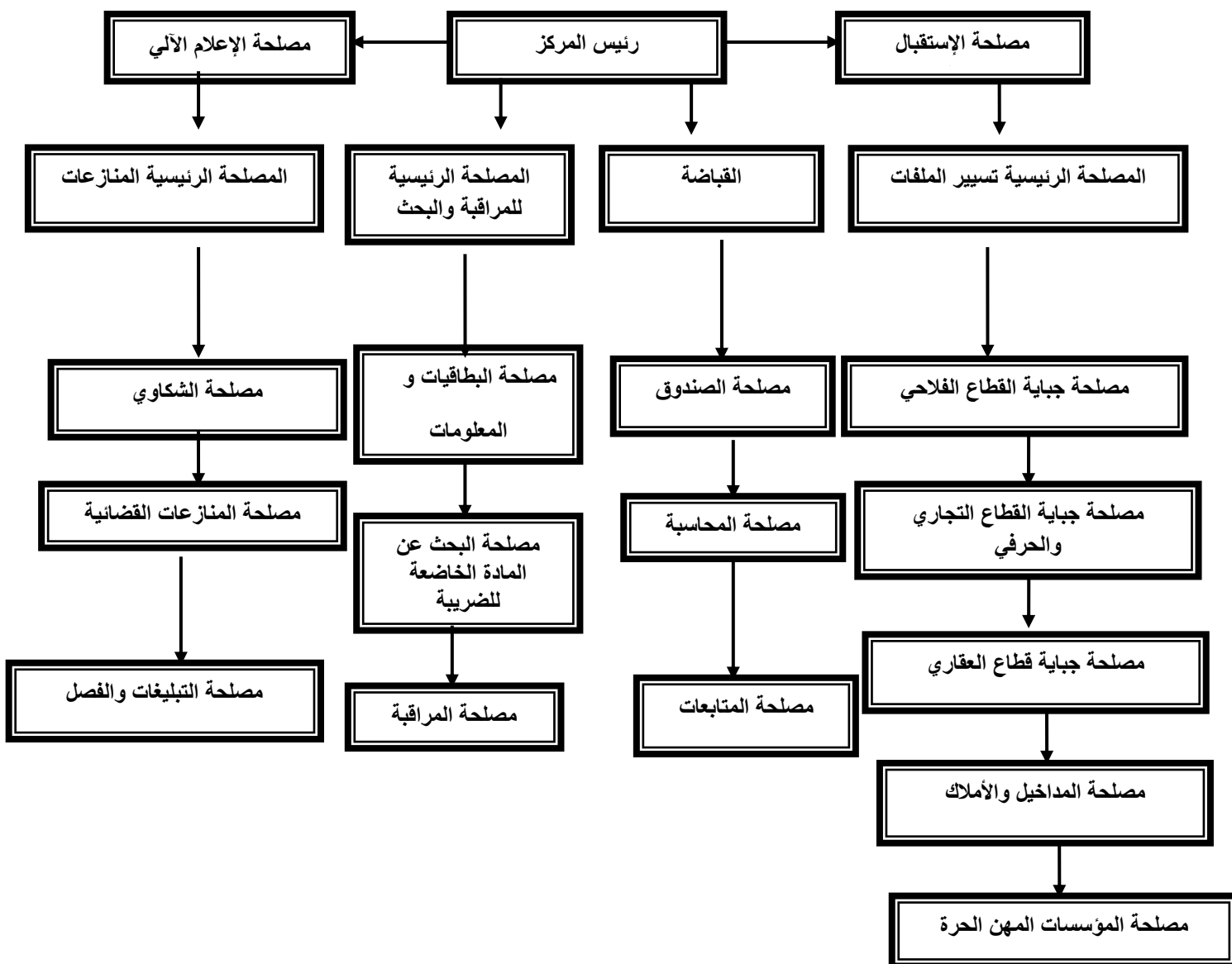
2- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: تقوم ب

- إستغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وتسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة عليها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم، والتكفل بصيانة التجهيزات.

إن أهداف إنشاء مراكز الضرائب في الواقع يعبر عن الإستجابة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل نسبة 36.4% من مجموع المكلفين بالضريبة وتساهم في حدود 25% من الإيرادات الضريبية العادية أي ما يعادل 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

ملاحظة: لاتزال القباضة تحول تدريجيا ملفات أصحاب المهن الحرة الذي هو من اختصاص CDI حسب ما جاء قانون المال 2019 لتغيير السقف الجبائي من النظام الجزائي للنظام الحقيقي، إلا انه لحد الآن لم يتم التحويل كليا كون العملية تسير ببطء نظرا لتعقد المهمة الدراسة الملفات ونسخها وتحويل المبالغ المحصلة كل (6) أشهر (انظر H12). (مديرية العامة للضرائب)

الشكل رقم (2-3): المخطط التوضيحي للهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية الطارف.



المصدر: من إعداد الطلبتين: استنادا إلى معلومات من مديرية الضرائب لولاية الطارف.

الفرع الثاني: المراكز الجوية للضرائب لولاية الطارف

بعد قيام إدارة الضرائب بعصرنة هيكلها (مديريات كبريات المؤسسات، مركز الضرائب، مركز جوي للضرائب، قامت بتقسيم المكلفين بالضريبة إلى ثلاثة (03) فئات حسب رقم الأعمال السنوي. حيث يقوم المركز الجوي بتسيير صغار المكلفين بالضريبة والذين ينتمون إلى النظام الجزائي وهي أقل من ثلاثون مليون دج (15 000 000 دج) وبهذا الطريقة تم التكفل بجميع المكلفين بالضريبة حيث بقيت القباضات والمفتشيات على مستوى ولاية الطارف تزاوّل مهامها إلى غاية فتح مركز الضرائب والمراكز الجوية في الفاتح جانفي 2020 حيث أنشئ خمسة (05) مراكز جوية للضرائب موزعة كما يلي:

1- المركز الجوي للضرائب لولاية الطارف: يضم مفتشية وقباضة كل من دائرة الطارف + دائرة بوثلجة.

2- المركز الجوي للضرائب بالقالة.

3- المركز الجوي للضرائب بن مهدي.

4- المركز الجوي للضرائب بالذرعان: يضم مفتشية وقباضة كل من دائرة الذرعان + دائرة البساس.

5- المركز الجوي للضرائب ببوحجار.

وكنتيجة للتربص الذي قمت به في مقر مديرية الضرائب (مصالح داخلية) وقباضة المركز الجوي للضرائب بالطارف (مصالح خارجية) حيث سنخصه بالدراسة كنموذج بالفترة الممتدة من 2022/02/16 إلى غاية 2022/04/16 كعون في إطار التربص التطبيقي، ويمكن توضيح دور المركز الجوي للطارف والقباضة التابعة له بالتفصيل.

أولا الهيكل التنظيمي للمركز الجوي بالطارف

1-نشأة المركز الجوي للضرائب بالطارف: أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية وصلاحياتها المعدل والمتمم، حيث يمثل مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هيكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها.

يوجد مقر المركز الجوي للضرائب بالطارف حي 168 سكن بالطارف يتكون من ثلاثة (03) طوابق وطابق ارضي وسكنين وظيفيين (02)، (سكن مخصص لرئيس المركز الجوي، وسكن مخصص لقباض قباضة المركز الجوي).

إضافة إلى رئيس المركز وقباض قباضة المركز يتكون تعداد موظفي وعمال المركز الجوي للضرائب بالطارف من (43) موظفا بجميع الرتب بالإضافة إلى. موظفين (2) برتبة حراس و (3) عمال مهنيين (عاملات نظافة)، أي أن العدد الإجمالي للتعداد البشري لعمال وموظفي المركز هو 48 موظفا وعاملا.

تنظم المركز الجوي للضرائب بالطارف الذي يسيره رئيس مركز في ثلاثة (03) مصالح رئيسية ومصلحتين (02) وقباضة، حيث سنركز على هذه الأخيرة (القباضة) بحكم موضوع التبرص.

قدرت التكلفة الإجمالية لمركز الجوي بالطارف والذرعان بمبلغ إجمالي ب: 372000000 دينار جزائري يشمل على:

- التكييف المركزي.
- تجهيزات شبكة الهاتف والإعلام الآلي.
- كاشف ضد الحرائق.
- جهاز مضاد كاشف للحرائق.
- مولد الكهرباء.
- مزود بالكاميرا خارجية وداخلية.
- طابق ارضي (مزود بالأرشفة، مخزن للأثاث، أجهزة التصوير) و(3) طوابق: الطابق الأول (خاص بالقباضة، الشباك مدخل الاستقبال العام) أما الطابق الثاني (مصلحة الرئيسية للتسيير، المصلحة الرئيسية للرقابة، المصلحة الرئيسية للمنازعات) الطابق الثالث (رئيس المركز، المصلحة الرئيسية للإعلام والوسائل، مكتب السكرتير).
- تم انطلاق العمل فيه في الفاتح من جانفي لسنة 2020، حيث يعتبر مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة (أشخاص طبيعيين أو معنويين) ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الجزائي.

ثانيا هدف إنشائه: يهدف إنشاء المركز الجوي للضرائب بالطارف، الذي حل محل الهياكل المتواجدة (المفتشية والقباضة) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة، وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات

على الرغم من تجربته القصيرة، يعتبر المركز الجوي للضرائب بالطارف، هو الجهاز المكلف بتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة و الخاضعين للنظام الجزائي، ويضم مجموع الأنشطة والمهن الحرة الخاضعة للنظام الجزائي والتي لا يتجاوز رقم أعمالها 15000000 دج طبقا للمادة 8 من قانون المالية 2020 كما يعمل على إصدار الجداول، والقوائم، التحصيلات وشهادات الإلغاء، إلى ضبط الكتابات المحاسبية وتركيز الإحصائيات، وإرسالها إلى المصالح المختصة وتقييم نتائجها، كما يقوم المركز بدراسة الشكاوى، ومعالجتها ويضمن مهمة استقبال، وإعلام المكلفين بالضريبة، والتكفل بجميع انشغالاتهم، ويهدف إلى تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة، والحد من الغش والتهرب الضريبي

ناهيك عن مراقبة التحصيل، والمنازعات، تحت إشراف رئيس المركز، إذ يضع تحت تصرفهم هيكل وحيد مختص، في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات لكل الضرائب والرسوم المستحقة على هذا الصنف من المكلفين بالضريبة، حيث أصبح يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المفتشية والقباضة، وذلك لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية وذلك استنادا للفصل التاسع لا سيما المادة رقم: 32 من المرسوم التنفيذي السالف الذكر.

ثالثا - الاختصاص الإقليمي للمركز الجوي للضرائب بالطارف: يقع مقر المركز الجوي للضرائب بالطارف بحي سيدي بلقاسم - ولاية الطارف، وعليه حدد الاختصاص الإقليمي للمركز الجوي للضرائب بالطارف بقرار من وزير المالية، حيث يضم أربعة (07) بلديات وهي:

➤ بلدية الطارف.

➤ بلدية عين العسل.

➤ بلدية الزيتونة.

➤ بلدية بوقوس

➤ بلدية بوثلجة

➤ بلدية بحيرة الطيور

➤ بلدية الشافية

رابعا - الضرائب والرسوم المسيرة من طرف المركز الجوي بالطارف: يتكفل المركز الجوي للضرائب بالطارف بتسيير ومراقبة وكذا تحصيل الضرائب والرسوم التالية:

➤ الضريبة الجزافية الوحيدة.

➤ الضريبة على الدخل الإجمالي (ض.د.أ).

➤ الضريبة على الدخل الإجمالي (مكان الإقامة).

➤ الضريبة على الدخل الإجمالي - المداخل الفلاحية.

➤ الضريبة على الدخل الإجمالي - المداخل العقارية.

➤ الضريبة على الدخل الإجمالي - الإقطاع من المصدر المطبق على الأجور.

➤ الضريبة على الأملاك.

➤ الرسم العقاري.

➤ رسم التطهير.

➤ حقوق وإيرادات أخرى.

الفرع الثالث: التقسيم الوظيفي والإداري للمركز الجوي بالطارف

أولا- المصلحة الرئيسية للتسيير: وتكلف بـ:

- إحصاء الممتلكات والنشاطات وتسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب وكذا المراقبة الشكلية للتصريحات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز الجوي للموافقة عليها بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.

➤ إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبة.

وتتضمن هذه المصلحة الرئيسية أربعة مصالح:

- مصلحة جباية النشاطات التجارية والحرفية.
- مصلحة الجباية الزراعية.
- مصلحة جباية المداخل والممتلكات.
- مصلحة الجباية العقارية.

ثانيا - المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتكلف بـ:

- تشكيل ومسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات وبطاقات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوي للضرائب والممتلكات العقارية المتواجدة فيه.

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها قصد استغلالها.

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات والتصريحات للمكلفين والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة، وتقييم نشاطات المصالح المعنية، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية، وتتضمن هذه المصلحة الرئيسية ثلاثة (03) مصالح:

- مصلحة البطاقة والمقارنات.
- مصلحة البحث والتدخلات التي تعمل في شكل فرق.
- مصلحة المراقبة (تعمل في شكل فرق)

ثالثا-المصلحة الرئيسية للمنازعات: وتكلف بـ:

- دراسة كل طعون نزاعية أو إعفائية موجهة للمركز الجوي للضرائب.
- التكفل بإجراء التبليغ والأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض المقررة.
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة أمام الهيئات القضائية.
- وتتضمن هذه المصلحة الرئيسية ثلاثة (03) مصالح:
- مصلحة الاحتجاجات (الشكاوي).
- مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية.
- مصلحة التبليغ والأمر بالصرف.

رابعا مصلحة الإستقبال والإعلام: من خلال هذه المصلحة التي هي بمثابة الواجهة الأولى لمجموع مصالحها الرئيسية يسهر المركز الجوي للضرائب بالطارف على ضمان إستقبال فعال ونوعي لصالح جميع المكلفين بالضريبة، حيث تكلف بـ:

- تسهيل إتصال وتنظيم إستقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم من خلال:
- تهيئة فضاءات الاستقبال.
- إعلام ولصق المعلومات الخاصة بشروط الدخول والاستقبال في المصالح.
- وضع لافتات من أجل تسهيل عملية التوجيه تسمح بالتعريف بالشبابيك والمكاتب المختصة بإستقبال الجمهور.
- تسيير وتسليم الوثائق الجبائية المحينة والغنية بالمعلومات (قوانين جبائية، دلائل جبائية، كتيبات، مطويات، رسائل المديرية العامة للضرائب... إلخ).
- تحسين الاستقبال الهاتفي.
- التكفل بالاستقبال الشخصي من طرف أعوان مؤهلين ومتعددي الإختصاص.
- معالجة أفضل للبريد.
- نشر المعلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية للمكلفين التابعين للمركز الجوي للضرائب من خلال التكفل بإقتراحات المستعملين الخاصة بإحترام مرجع مواعيد الخدمة (بطاقات الإقتراحات).
- اللقاء مع الجمعيات والاتحادات المهنية.

➤ تقديم خدمة تتمحور حول التكنولوجيات الحديثة بوضع خدمة عبر الإنترنت لتحميل التصريحات الجبائية و إجراء طلب التسجيل الجبائي والتعرف على رقم التعريف الجبائي، وكذا إدراج القوانين الجبائية والمالية والنصوص التنظيمية والدلائل التطبيقية (<http://nif.mfdgi.gov.dz> ، did-requetes-@mf.gov.dz ، www.mfdgi.gov.dz)

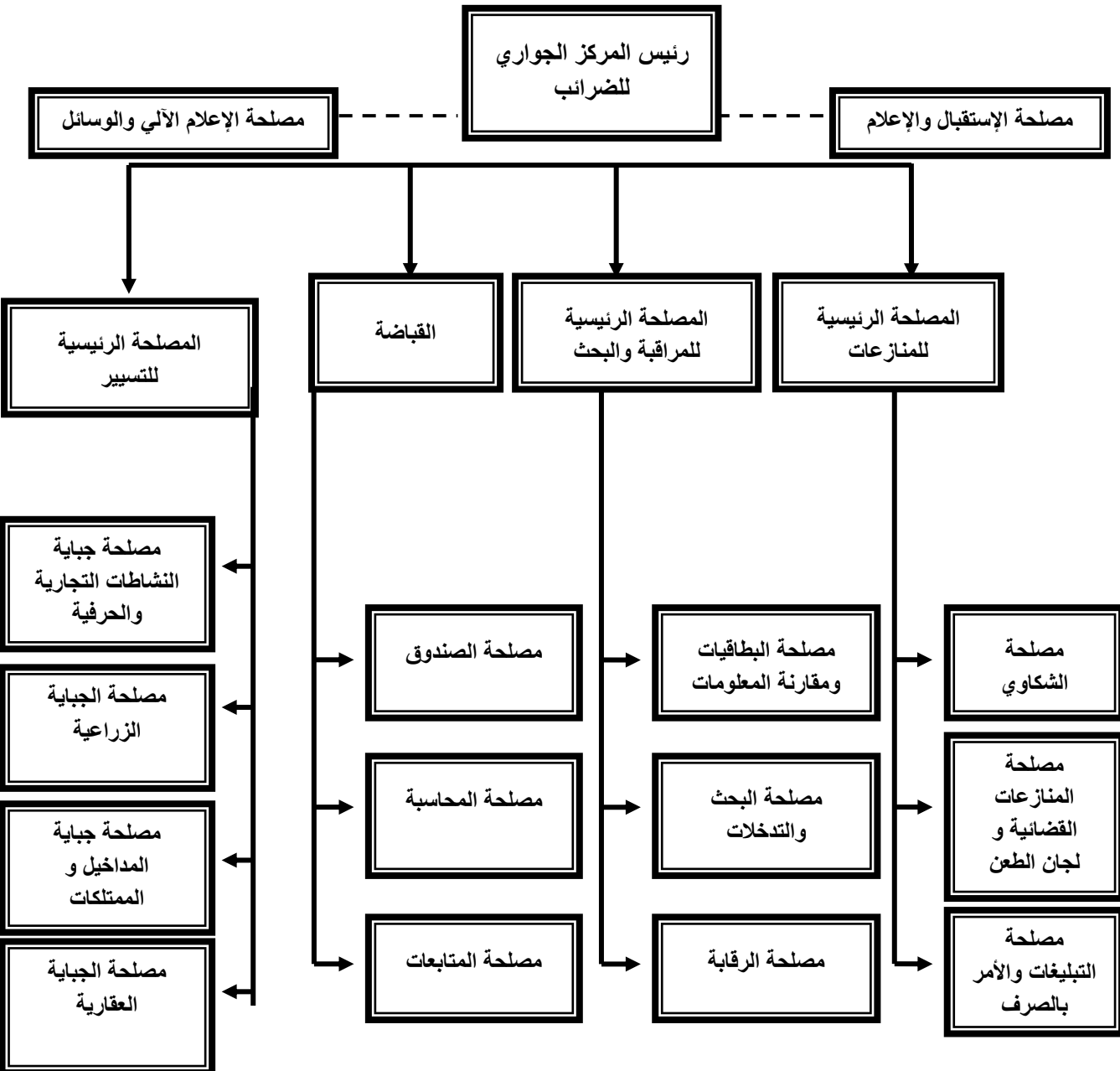
خامسا - مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف بـ:

- إستغلال تطبيقات المعلوماتية وتنظيمها، وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة وأمن المحلات.

سادسا - قبضة المركز الجوّاري للضرائب بالطارف: وتكلف بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة تلقائيا أو عن طريق الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم ومتابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
- مسك المحاسبة وتقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس المحاسبة.

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي للمركز الجوي للضرائب بالطارف.



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معلومات من مديرية الضرائب لولاية الطارف.

المبحث الثالث: تقديم شامل لقباضة الضرائب للمركز الجوي بالطارف

بعدما تعرضنا إلى معرفة الهيكل النظام الضريبي بعد الإصلاحات الذي اتبعه إدخال العصرية والرقمنة وربط شبكات المعلوماتية الوطنية بشكل موحد، لحماية الاقتصاد الوطني من الاهتزازات الداخلية والخارجية وبعد أن تطرقنا في الفصل الأول لأهمية كل نوع ضريبي أدرجه المشرع الجزائري مع تحديد الجهة المسؤولة على تحصيله، والذي كلف ميزانية الدولة الملايير للوصول لهذا التنظيم ومن اجل تحقيق المساعي السامية إلى ضبط الحلقة الجبائية بكل

تفاصيلها ، حاولنا من خلال دراستنا الميدانية التعريف بالإدارة المسؤولة عن التحصيل التي لها دور مباشر مع الجمهور المتلقي للضريبة ، ولمعرفة مدى التطور الذي أحدثه الإصلاح الجديد على قباضة .

المطلب الأول: التعريف بقباضة الضرائب للمركز الجوّاري بالطارف وهيكله التنظيمي

الفرع الاول-تعريف قباضة الضرائب للمركز الجوّاري بالطارف: هي مؤسسة إدارية ذات طابع مالي متخصص مهامها تحصيل الضرائب ومختلف الحقوق الجبائية الخاضعة إنطلاقا من القوانين الجبائية (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الإجراءات الجبائية). كما أن العمل الرئيسي لقباضة الضرائب هو التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة برسم المدفوعات العفوية والجداول العامة أو الفردية المتخذة ضدهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

كما تقوم بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول المتعلق بالتحصيل القصري (الجبّي) للضريبة، و مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العمومية وتقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس المحاسبة ولها علاقة مع مختلف الإدارات الخارجية الأخرى مثل :مركز السجل التجاري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء ، البنك ، البريد، العدالة.

حيث تتكفل بتحصيل مبالغ الغرامات التي تفرضها العدالة على مرتكبي الجنح والمخالفات، ويكون تحصيل مبالغ المساهمين نقدا أو عن طريق شيكات بنكية أو صكوك بريدية.

نشير إلى ملاحظة مهمة أن هناك إدارتين: قباضة الضرائب وخزينة البلدية (قباضة مابين البلديات سابقا) حيث تختص هذه الأخيرة في تحصيل ضرائب غير مباشرة متعلقة ببعض الخدمات التي تقديمها مصالح البلدية كالرسم على رمي النفايات المنزلية والرسم العقاري.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لقباضة المركز الجوّاري بالطارف

تجسيدا للوظائف سابقة الذكر للقباضة وضمان للسير الحسن لعملها تم تقسيم هيكلها التنظيمي إلى ثلاثة (03) مصالح وهي: مصلحة الصندوق، مصلحة المحاسبة، مصلحة المتابعات .

1- مصلحة الصندوق: وهي تمثل نقطة لقاء بين المساهمين والقباضة وفي نهاية كل يوم يقوم أمين الصندوق بغلق الحسابات حتى تتم عملية الجرد الكلي ثم يأتي بعدها مسودة الصندوق التي لها ارتباط وثيق بدفتر المداخل الصندوق وهذا لكون هذه الأخيرة تحتوي على مجمل المبالغ المالية الموجودة في الخزنة المالية لهذا لا يمكننا على الإطلاق الاستغناء عنها لأنها تضبط كافة الحسابات اليومية .

وقد سبق أن قلنا أن القباضة تقوم بتسديد المصاريف إلى ذوي الحقوق نذكر منها:

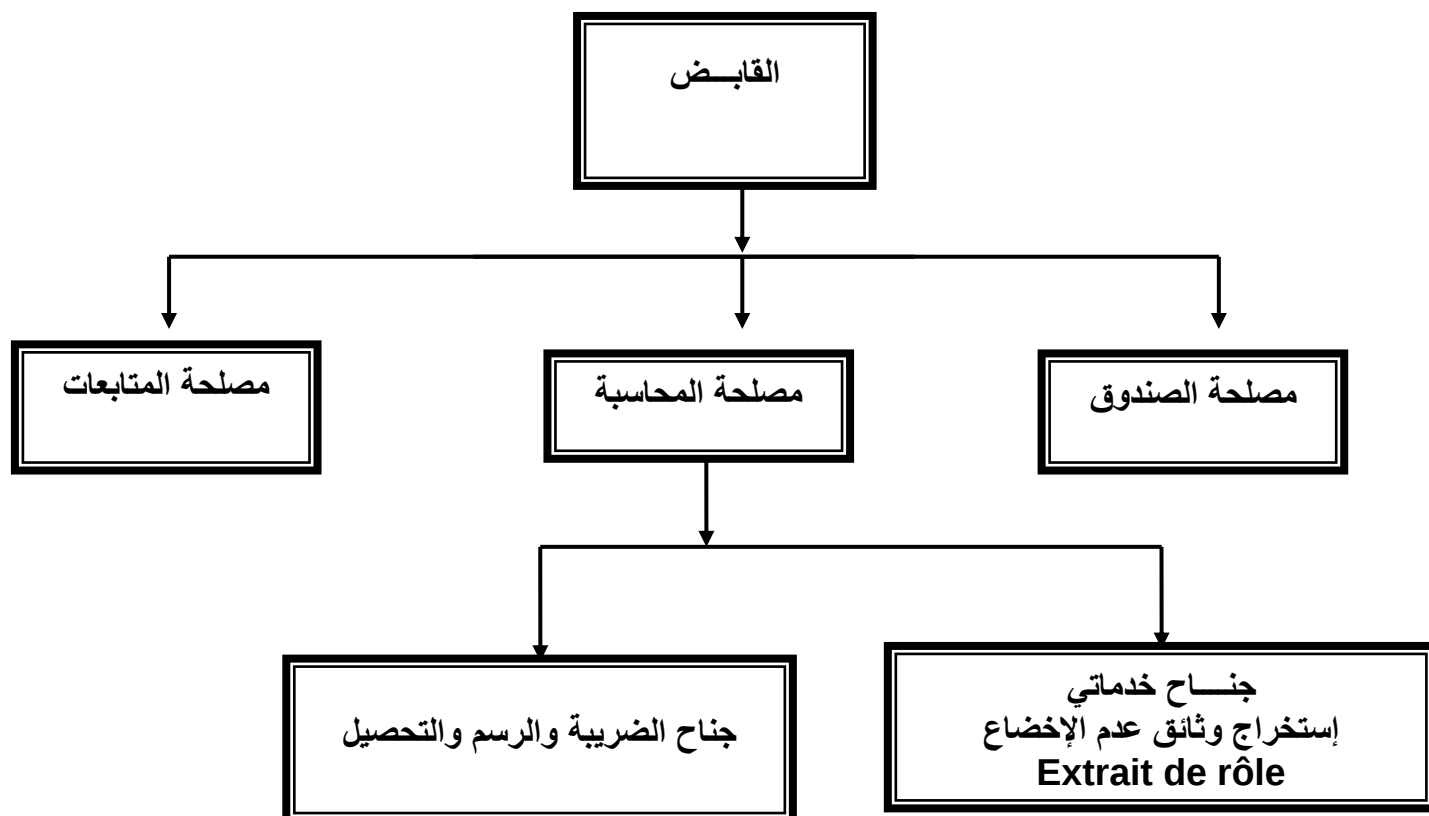
- دفع مصاريف بعض معطويي الحرب من القباضة وذلك بالتنسيق بين هيئة المختصة بشؤون معطويي الحرب والخزينة العمومية مروراً بقباضة الضرائب المتواجد بها أولئك الأفراد.
- دفع أجوراً لعمال وهذا في ظل التنسيق الدائم بين هاتين الإدارتين نظراً لتواجدهما في نفس الإقليم الجغرافي
- تعويض التجار بأحكام الثبوت كخطأ في تصدير ديونه بالزيادة.
- آخر ما يقوم به أمين الصندوق هو جرد المبالغ المالية التي دخلت الخزينة المالية في دفتر خاص يسمى "سجل المبالغ المالية"

2-مصلحة المحاسبة: يعتبر دور المحاسبة المصفاة لان هذه العملية يتم الإعداد ويخص الأعمال التي تمت في الشباك وتصحح مجمل الأخطاء التي يقع فيها أمين الصندوق أثناء أداء.

مهامه وعملية الجرد اليومي التي تقتصر على التصحيح فقط بل تمهد الطريق الى عملية اخرى تتمثل في المحاسبة الخاصة بذلك الشهر وفي نهاية الشهر تقوم هذه المصلحة بتصفية الدفاتر الخاصة بتسجيل العمليات الحسابية وكل ذلك من اجل حصر قيمة المداخل الإجمالية والتي بطبيعتها توزع حسب ترتيب موجه من طرف الدولة حسب المناطق.

3-مصلحة المتابعات: لهذه المصلحة دور فعال في العمليات الجبائية لذا وضع مكتب خاص يترأسه رئيس المتابعة ويمثل مجموعة من الأعوان لهم كافة الصلاحيات القانونية لمباشرة عملهم قصد المتابعة الميدانية للتهرب الضريبي من طرف التجار وجملة الصلاحيات التي حولها القانون

الشكل رقم (3-4): الهيكل التنظيمي للقباض



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معلومات من مديرية الضرائب لولاية الطارف.

المطلب الثاني: صلاحيات ومهام مصالح قبضة الضرائب للمركز الجوّاري بالطارف

الفرع الأول - صفة الوحدات التنظيمية وصلاحياتهم: (القباض والوكيل المفوض)

أولاً- القباض **Le Receveur**: يعتبر القباض المسؤول الأول على تسيير نشاطات القباضة، وبدونه لا تتم هذه

العمليات فهو الممثل الرسمي في كل إمضاء وثيقة تستخرج من مصلحة القباضة، و من مهامه:

- الحرص على السير الأمثل للعمليات والوظائف الخاصة.
- التوقيع والتأشير على كل المستخرجات الضريبية المنجزة من طرف الأعوان.
- التوقيع والتأشير على كل ما يخص مصلحة المحاسبة من معاينة أمين الصندوق وفائض الدفع وكذلك على الميزانية ، ومراقبة دخول وخروج الأموال.
- السهر على تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المديرية الولائية للضرائب من خلال الإحصاءات الشهرية والثلاثية والسداسية.

- مسك (H33) دفتر إحتياط خزينة القباضة.
- المراقبة والتوجيه في كيفية إنجاز العقود من طرف الأعوان والمشرفين على مصلحة المتابعة.
- صلاحية الحجز طبقا للمادة 418 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- الحفاظ على أموال الخزينة العمومية وتحصيلها بكافة الطرق المتاحة قانونا.

ثانيا-الوكيل المفوض Le Fondé de pouvoir

- إستخلاف القابض في مهامه أثناء العطل أو الغيابات.
- المراقبة اليومية لأمين الصندوق.
- مراجعة عمل مصلحة المحاسبة وذلك بتدقيق كل الحسابات.
- التدقيق في الجداول الضريبية والتأكد من صحة الحسابات الموجودة فيها.
- تقييد الورود الفردية في دفتر المعاينة (H20) حسب طبيعة المواد (نوع الضريبة).
- إعداد وثيقة المعاينة (H35) كل ثلاثة أشهر.
- إعداد باقي التحصيل للسنة الماضية (H12).
- إنجاز ومراقبة عمليات التخفيض للمكلفين وتسجيلها على الورود الفردية (H20).

الفرع الثاني: مهام المصالح وصلاحياتهم

أولا-مصلحة الصندوق Service de Caisse

تمثل هذه المصلحة نقطة لقاء بين المكلفين والقباضة حيث تتمثل مهمتها في التحصيل يشرف على هذه المصلحة أمين الصندوق تكون له رتبة عون معاينة أو مراقب للضرائب وتكون له مهام التسليم و الاستلام بمقابل تسليم قسيمة إثبات (Quittance) مدون عليها الاسم واللقب والرقم التسلسلي ، تاريخ اليوم التي تمت فيه العملية مؤشر بختم القباضة.

1-بداية فتح الصندوق: إختصاص مصلحة الصندوق هو قبض مبالغ التخليص نقدا أو عن طريق صكوك بنكية ، حيث يقوم المكلفون بدفع الضرائب بالتسديد بأنفسهم وبطريقة عادية لدى أمين الصندوق (Le caissier) عبر وثيقة شهرية هي تصريح (G50) . أو عن طريق الجداول الفردية (Rolle individuel)، التي تفرض بسبب عدم التصريح أو التأخر في تقديمه وتقوم بإعدادها المصلحة الرئيسية للتسيير بالمركز الجواربي.

يحصل قابض الضرائب على تصريحات السلسلة G50 أو الجداول الفردية وهي وثائق تحمل عدة بيانات (إسم المكلف، النشاط، العنوان، قيمة الدين، تاريخ الاستحقاق). وتحتوي على مختلف مبالغ الضريبة مثل: TVA , (TAP , IRG , IBS) التي يلتزم المكلف بتسديدها خلال عشرون (20) يوما من الشهر الموالي للشهر الذي إستحققت فيه الحقوق الجبائية أو الذي تم فيه حسم الإقطاع من المصدر، حيث يقوم المكلف بجلب نسختين يسترجع بعد التسديد نسخة واحدة مرفقة مع وصل التسديد ونسخة ثانية يحتفظ بها أمين الصندوق وتكون كذلك مرفقة بنسخة من وصل التسديد (souche) ، تعتبر هذه الأخيرة مهمة لأنها تمر بمصلحة المحاسبة وهي أيضا بمثابة إثباتات فقي حالة قدوم المفتش للمراقبة، يستعين أمين الصندوق في هذه العملية بدفتر يسمى دفتر الصندوق، حيث يسجل فيه كافة العمليات حسب نوع كل عملية ورقم الحساب الخاص بها.

في حالة الصكوك البنكية: فتكون مشطوبة وحاملة لقيمة الضريبة المراد دفعها بالأرقام والحروف لفائدة قابض المركز الجوارى وممضي عليها، يحصل المكلف بالدفع على وصل التسديد لكنه لا يعفى مباشرة من الضريبة بل يقوم أمين الصندوق بتحويل الصكوك إلى مصلحة المحاسبة ثم توجه بعد ذلك للتحويل لدى مصلحة الصندوق بالخزينة الولائية للتسديد الفعلي للمكلف بالضريبة.

في حالة الشيك المرفوض: بعد إرسال قبضضة للصكوك البنكية للخزينة الولائية من أجل تحصيلها ، قد يرفض بعضها بسبب (إمضاء أو بيانات غير واضحة، عدم وجود رصيد لدى المكلف بالضريبة، أو وجود حجز لرصيده) فحينها يرجع الشيك مرفق بإشعار بالدين Avit de Débit عندها تقوم قبضضة المركز الجوارى بفرض غرامة قدرها 10% بالإضافة إلى غرامة تحصيل على المكلف وينشأ الدين من جديد.

ملاحظات: هناك بعض الملاحظات فيما يخص مهام مصلحة الصندوق تتمثل فيما يلي:

➤ بيع الطوابع البريدية.

➤ بيع قسيمة السيارات.

➤ بيع قسيمة عبور الحدود الوطنية.

كما تقوم القباضة بتسديد بعض المصاريف كنفقات (Dépense) إلى ذوي الحقوق نذكر منها:

- تعويض المكلفين بأحكام الثبوت وذلك كخطأ في تصدير ديونه بالزيادة.

- دفع مصاريف بعض معطويي الحرب وذلك بالتنسيق مع الهيئة المختصة بشؤون معطويي الحرب ، والخزينة العمومية مرورا بقباضة الضرائب المتواجد بها هؤلاء الأفراد.

لكن هذه الأخيرة تم تحويلها إلى البنك عن طريق طلب رقم التعريف البنكي (RIB) إستنادا إلى مراسلة صادرة من سفارة فرنسا بالجزائر موجهة إلى الخزينة العمومية.

- في حالة التحصيل نقدا يكون التسجيل في (H01).

- في حالة التحصيل بشيك بنكي أو بريدي (قليل الاستعمال) يكون التسجيل في (H02).

2- غلق الصندوق: يقوم أمين الصندوق في نهاية كل يوم بغلق الحسابات حتى تتم عملية الجرد الكلي لمداخيل اليوم وكذا المصاريف وتسمى هذه العملية بغلق دفتر مداخيل الصندوق ويسجل كل المبالغ في دفتر يدعى مسودة الصندوق (H07) لأنها تضبط كافة المحاسبة اليومية ليقوم بتقديمه إلى القابض من أجل فحصها والتأكد من مطابقتها مع ما هو في الصندوق لتسلم بعد ذلك إلى مصلحة المحاسبة .

ثانيا- مصلحة المحاسبة: Service de Comptabilité كما سبق واشرنا أن مصلحة المحاسبة هي المصفاة لأن هذه العملية تصحح جميع الأخطاء التي يقع فيها أمين الصندوق أثناء أداء مهامه، وعملية الجرد اليومي لم تقتصر على التصحيح فقط وإنما تمهد الطريق إلى عملية أخرى تتمثل في المحاسبة الخاصة بذلك الشهر ، إذ في نهاية كل شهر تقوم مصلحة المحاسبة بتصفية الدفاتر الخاصة بتسجيل العمليات المحاسبية. وتضم هذه المصلحة عديد الدفاتر المحاسبية، الحسابات المالية، سندات التحصيل...إلخ.

الدفاتر المحاسبية: عبارة عن دفاتر محاسبية معرفة بالرمز (H) ، ومرقمة كلها حسب أهميتها، يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين هما:

1- دفاتر التلخيص: وهي عبارة:

- دفتر (H01) وهو الدفتر الذي يتضمن جميع الإيرادات المحصلة عن طريق السيولة النقدية بصورة يومية.
- دفتر (H02) وهو الدفتر الذي يشمل جميع المبالغ المحصلة عن طريق الصكوك البنكية.
- دفتر (H03) وهو الدفتر الذي يشمل جميع المبالغ المحصلة عن طريق الصكوك البريدية.

2-دفاتر التقييد: وهي عبارة:

- دفتر (H04) وهو دفتر العمليات المختلفة يسجل فيه المحاسب العمليات الداخلية والتي تتمثل في الصكوك المرسلة من طرف خزانة الولاية.
- دفتر (H05) وهو دفتر الذي يتضمن جميع النفقات المسددة عن طريق السيولة النقدية كما يسجل به تفريغ خزانة القابض Dégagement de coffre إلى خزانة الولاية.
- دفتر (H06) وهو الدفتر الذي يتضمن جميع النفقات المسددة عن طريق الحساب الجاري البريدي كإيداع المداخل اليومية المحصلة في البريد وإرسالها لخزانة الولاية.
- دفتر (H07) وهو دفتر مسودة الصندوق الذي يلخص كل العمليات التي تتم في الصندوق يوميا سواء كانت إيرادات أو نفقات نقدية، بنكية، أو بريدية والذي ينقسم بدوره إلى قسمين هما :
 - قسم يخص الصندوق النقدي: الذي يحتوي على رصيد الأمسية، مجموع الدفاتر اليومية، المجموع العام للمبالغ.
 - قسم يخص الخزانة العامة لقباضة المركز الجوازي: والذي بدوره ينقسم إلى أربعة جداول:

أ- جدول 01 يخص الإيرادات Crédit.

ب- جدول 02 يخص النفقات Débit.

ج - جدول 03 يخص رصيد الأمسية Solde Veille.

د- جدول 04 يخص رصيد اليوم Solde Jour.

2-الحسابات المالية:

C/100.002 : حساب خاص بالسيولة النقدية.

C/110.005 : حساب خاص بالعمليات البنكية.

C/520.002 : حساب خاص بالصكوك البريدية و الحوالات.

3-حسابات التحويل:

C/500.002 : حساب خاص لتحويل المداخل من قباضة الضرائب إلى أملاك الدولة أو الجمارك.

C/500.017 : حساب يخص التسبيقات الخاصة بخزانة الولاية.

C/500.018 : حسابات النفقات المدفوعة لخزانة الولاية.

4-حسابات الودائع:

هي حسابات تستعمل لحفظ أموال المكلفين بالضريبة في انتظار تسويتها سواء باسترجاعها أو تطبيقها في مبلغ المدين إن كان مدينا وهي:

C/431.001: حسابات فائض الدفع.

C/431.007: وهو الفائض الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات عند إصدار شهادة الإلغاء أو التخفيض.

C/500.001: تخص المداخل التي لا يعرف غرضها أي مداخل بدون معلومات، تتم عملية التسوية بعد توفر كافة المعلومات عن المكلف.

C/510.006: حساب خاص بتسوية القابض لنفقاته.

C/510.007: حساب تسبيقات القابض على سبيل التسوية.

5- حسابات الميزانية: وهي تخص كل الموارد التي يتم تحصيلها لدى قبضة المركز الجواني للضرائب وعلى سبيل المثال:

C/201.001/L: حساب خاص بالضريبة على الدخل الإجمالي.

C/201.001/M: حساب خاص بالضريبة على أرباح الشركات.

C/500.020/A: حساب خاص بالرسم على القيمة المضافة.

C/500.020/D: حساب خاص بغرامات التأخير.

C/500.026/A: حساب خاص بالرسم على النشاط المهني.

بعد هذا التقييم يعيد المحاسب جرد جميع المبالغ المحصلة من النسب المثوية لكل حساب على حدا، ليقوم بعملية التوقيف النهائي للحسابات المدونة في دفترتي (H9 و H10).

ترسل جميع المبالغ من طرف المحاسب إلى حساب خزينة الولاية C/500.017 وفق وثيقة R6 مرفقة بالموازنة الشهرية عبر الحساب C/520.004 التي تقوم بتحويل المبالغ إلى الهيئات المستفيدة بناء على الحصص المقدمة من طرف المحاسب، والجدول ادناه يبين النسب المثوية لكل ضريبة والجهة مستفيدة منها.

• توزيع النسب المئوية للهيئات المستفيدة من حصيلة الضرائب:

الجدول رقم (3-1): توزيع النسب المئوية للهيئات المستفيدة من حصيلة للضريبة

ضريبة التوزيع							رقم الحساب	نوع الضريبة
المجموع	صندوق الوطني للطرق وطرقات السيارة	صندوق المداخل الإضافية لصالح موظفي الإدارة المالية FRC	الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL	الدولة	الولاية	البلدية		
%100			—	%100	—	—	100س201001 و101	الضريبة على الدخل الاجمالي IRG
100%.				%100			201001 س 102	IBS الضريبة على ارباح الشركات
100%.			%5		%29	%66	500020 س.	TVA الرسم على القيمة المضافة
100%.			%5		%29	%66	500026 س.	TAP الرسم على النشاط المهني
100%.			%5	49.75	%5	%40.25	500029 س ا و ب	IFU الضريبة الجزافية الوحيدة من -0.5% .12%
%100						%100	500029 س ج و د	IFU الضريبة الجزافية الوحيدة من 1000. دج
%100				%50		%50	500025 س م	RF
		%100					500020 س د	PR) غرامة التحصيل (الضريبي
%100	%20		%20	%60			500020 س و	قسمة السيارات
%100			%15	%75	/	%10	201002	حقوق الطبع والتسجيل

المصدر: مصلحة محاسبة قباضة المركز الجوازي للضرائب بالطارف.

ثالثا- **مصلحة المتابعات:** وهي تأتي في آخر مراحل التحصيل الضريبي، وهي إحدى الآليات والإجراءات لتسيير وتحصيل المبالغ المالية الجبائية كحالة التهرب الضريبي أي عدم دفع المكلف للضريبة أو الرسم المفروض عليه.

إن نظام المتابعة نابع من مختلف القواعد المتواجدة في القانون الجبائي أو في قانون الإجراءات المدنية ، وهنا يتضح الدور الفعال لهذه المصلحة في العمليات الجبائية حيث يترأسها رئيس المتابعة برتبة مفتش رئيسي ، يساعده مجموعة من الأعوان لهم كافة الصلاحيات القانونية لمباشرة عملهم قصد المتابعة الميدانية للتهرب الضريبي وتحصيل مختلف الضرائب التي تقع على عاتق قابض الضرائب والتي فات أو ان استحقاقها أو تبرير عدم تحصيلها.

1- دور ومهام أعضاء مصلحة المتابعات:

أ- دور قابض الضرائب: يقوم قابض الضرائب ودون اللجوء إلى القاضي ببيع و حجز ممتلكات المدين من أجل تسديد ديونه. ويستعين في ذلك بعدد من المستخدمين هم رئيس مصلحة المتابعات والأعوان للقيام بعملية التحصيل تماشيا مع نصوص القانون و التشريعات.

ب- دور رئيس مصلحة المتابعات: له دور المراقبة المباشرة و الدائمة لأعوان المتابعة وإصدار مختلف الإشعارات للمؤسسات والأشخاص المدينين كما له حق المصادرة.

ج- دور عون المتابعات: دوره يكمن في تبليغ أعمال المتابعة للمدينين تحت إشراف رئيس المتابعات وإعداد كشوف لحصص غير محصلة في قطاعه كما يمارس عمله الشهري على المدينين المتأخرين.

د- إجراءات التحصيل بالجبر أو بالقوة: من أجل ممارسة التحصيل بالقوة أو الجبر يجب الأخذ بالإجراءات التالية:

- وجوب أن يكون الدين مستحق: أي يجب أن يكون الدين مثبت بسند قانوني له قوة التنفيذ.
- احترام الفترة القانونية لممارسة قوة التنفيذ: أي لا يجب ممارسة قوة التنفيذ خلال الفترة القانونية التي يمنحها المشرع الجبائي للمكلف إلا بعد انقضاء تلك المدة.
- أن لا يكون الدين متقادما: أي يجب أن لا يكون الدين متقادما وذلك حسب مبدأ التقادم بأربعة (04) سنوات.

2- طرق عملية المتابعة:

أ- الطريقة الودية للمتابعة (La phase amiable):

- الإشعار بالدفع وآخر إشعار بالدفع: هذه المرحلة تعتمد على الإشعار بالدفع Rôle و آخر إشعار بالدفع Avis a Payer حيث يقوم المكلف بالمتابعة بإشعار المدين بالدفع من شهر إلى شهرين من تاريخ إرساله إلى المعني قبل المتابعة الميدانية.

والإشعار هو وثيقة تتضمن معلومات خاصة بالمدين ونوع مهنته بالإضافة إلى المبلغ المراد دفعه كما تتضمن القوانين الردعية المتخذة في حقه إذا لجأ إلى الحيل أو التلاعب وذلك بتفادي الالتزام بدفع الضريبة.

بعد انتهاء المهلة المحددة قانونا في الإشعار الأول يتخذ في حق المدين الذي لم يمثل لمصالح قباضة الضرائب طريقة قانونية أخرى تتجلى في إعلامه بأن هناك آخر إشعار بالدفع قبل المتابعة القضائية و مدته لا تتعدى ثمانية (08) أيام من تاريخ إستلام الإشعار.

• التنبيه (الإخطار) Le Commandement

يعتبر التنبيه أول إجراء في عملية المتابعة وبدونه لا تعد عملية المتابعة قانونية، حيث تقوم مصلحة المتابعات بتحرير التنبيه (سلسلة ك 26 K) الذي يحتوي على نوع من الردع والتخويف للمكلف من أجل قيامه بتسديد ديونه غير المدفوعة ، فإذا أخذ المكلف بهذا التنبيه تتم التسوية. أما إذا كان العكس تتم المتابعات بحكم القوة التنفيذية.

حيث يقومون بتجميد حسابه لدى البنك أو الخزينة العمومية عن طريق وثيقة تسمى حجز ما لدى الغير (ATD) ، حيث يمثل البنك لهذا الطلب إذا كان الرصيد كافي لسداد جميع الدين أو جزأ منه، وإذا كان حساب الزبون بدون رصيد يبقى محمد حتى يدفع المكلف ما عليه فترسل إدارة الضرائب وثيقة (رفع اليد) إلى البنك على حساب المكلف أما إذا لم يدفع فتلجأ إدارة الضرائب إلى تطبيق المادة 145 وما يليها من قانون الإجراءات الجبائية.

ب- طريقة الردع والإكراه (La phase coicitif)

تعتمد هذه الطريقة على ثلاثة(03) مراحل: الغلق المؤقت للمحل المهني أو التجاري ،الحجز التنفيذي ،والبيع وفقا لنص المادة السالفة الذكر.

- الغلق المؤقت للمحل المهني أو التجاري: يتخذ قرار الغلق المؤقت من طرف مدير الضرائب للولاية بناء على تقرير يقدم من طرف مصلحة المتابعة ولا يمكن أن تتجاوز مدة الغلق ستة (06) أشهر.
- المتابعة عن طريق الحجز التنفيذي:

إذا لم يتحرر المكلف بالضريبة المعني من دينه الجبائي أو لم يكتب سجلا للاستحقاقات (رزنامة تسديد) يوافق عليه قابض الضرائب في أجل عشرة (10) أيام إبتداء من تاريخ التبليغ، يقوم المحضر القضائي أو العون المتابع بتنفيذ قرار الغلق المؤقت المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية، نشرة 2020، ص، 41. وفي حالة عدم الاستجابة يكون الحجز نهائيا.

- البيع: وهو آخر إجراء تقوم به مصلحة المتابعة وذلك بالإعلان عن طريق الملصقات لبيع

ممتلكات المكلف في المزاد العلني، حيث تنشر على مستوى قباضة الضرائب المعنية و كذا المجلس الشعبي البلدي محل إقامة الممتلكات وعلى مستوى المحكمة مجال الاختصاص كما يدرج الإعلان قبل عشرة (10) أيام من بداية البيع في جريدة مؤهلة بعد القيام بإجراءات الإشهار الإجبارية.

- تباع المحجوزات في المزاد العلني وتنفذ عملية البيع من طرف أعوان المتابعة ومصالح أمن الدولة ، أو المحضرين القضائيين ، وذلك بحضور القابض باعتباره المسؤول الأول على تحصيل إيرادات الدولة ، حيث تتم العملية في المكان الذي حجزت فيه الأملاك^{(المادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية، نشرة 2020، ص، 42).}

ملاحظة:

إذا أتى المكلف في أي وقت قبل تنفيذ البيع وأراد دفع ما عليه سواء كان دفعة واحدة أو عن طريق جداول الاستحقاق تسقط جميع الإجراءات السابقة، وعليه نخلص إلى أن قباضة الضرائب تهدف من وراء اتخاذها للإجراءات التسهيلية هو التحصيل الضريبي مع مراعاة حالة المكلف وذلك بإعطائه عدة فرص للقيام بتسديد مستحققاته قبل اتخاذ الإجراءات الردعية التي غالبا ما تمثل عائقا في سير عملية التحصيل لكن تبقى هذه الإجراءات ضرورية لتصفية المبالغ بمختلف الطرق وهذا هو دور هذه المصلحة.

رابعا-مصلحة الغرامات: (تم الغاؤها) كانت هذه المصلحة مصلحة أساسية في هيكل قباضة الضرائب ومهمتها تحصيل الغرامات التي يجب أن تسجل وترقم أحكامها، حيث يكون التحصيل خلال السنة التي تفرض فيها الغرامة وآخر إجراء في طريقة تحصيلها هي طريقة الإكراه البدني (الحبس). إلا أنه في 17 فيفري 2020 تم إلغاء هذه المصلحة^{(وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مذكرة رقم 126 بتاريخ: 17 فيفري 2020، إستنادا إلى مذكرة وزارة العدل رقم 249 بتاريخ: 09 فيفري 2020 .}

حيث حولت مستخرجات الأحكام القضائية الموجودة قيد التحصيل لدى قباضات الضرائب للجهة القضائية المختصة و ذلك تنفيذا لأحكام المادة 06 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018 المعدلة للمادة 597 من قانون الإجراءات الجزائية التي أوكلت إلى المصالح القضائية المختصة لوحدها مهمة تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية

1-إلا أنه أستثنى من عملية التحويل ما يلي:

- مستخرجات الأحكام الجاري تحصيلها وفق جداول تقسيط.
- مستخرجات الأحكام التي أستخرج بشأنها إجراءات الإكراه البدني.
- مستخرجات الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية.
- مستخرجات الأحكام المحصلة كليا وتلك التي أدرجت في انعدام القيمة.

حيث تجدر الإشارة أنه بالنسبة لمستخرجات الأحكام المستثناة حول تحصيلها إلى مصلحة المتابعة، حيث في حالة عدم احترام المدينين لالتزاماتهم يكلف قابض الضرائب باتخاذ الإجراءات الخاصة بالتحصيل القسري لهذه الغرامات بما في ذلك الإكراه البدني، وزارة العدل، مذكرة رقم 1145 بتاريخ: 16 جويلية 2018 ، الخاصة بعملية جرد مستخرجات الأحكام القضائية) تقوم الجهات القضائية باستصدار مستخرجات جديدة بشأن الملفات المحولة من قبضة الضرائب حيث يقوم بتحصيلها الموظفون المكلفون بالتحصيل لدى الجهات القضائية وفق نفس الإجراءات المحددة في المذكرة الوزارية المؤرخة في 15 أكتوبر 2018 تحت رقم: 1512 الصادرة عن وزارة العدل.

المطلب الثالث: أهم الضرائب والرسوم لقبضة الضرائب بالطارف

الفرع الأول: وضعية التصفية للمنتجات والمداخل الضريبية في القبضة بالمركز الجوي بالطارف

إن الجدول رقم (19) أدناه يحدد وضعية التصفية للمنتجات والإيرادات الضريبة لسنتي 2021-حسب وثيقة H12(وثيقة إحصائية تحدد أهداف القبضة من خلال الوعاء الضريبي ومبلغ سندات التحصيل).

الجدول رقم (2-3): يحدد وضعية التصفية للمنتجات والإيرادات الضريبة لسنتي 2021-حسب وثيقة H12

DESIGNATION DE PRODUITS	R.R	CONSTATION DE LA PERIODE B	PRISE EN CHARGE الأخذ على العاتق A+B=D	ANNULATION التخفيضات			RECOUVREMENT التحصيل			البقي للتحويل
				السنة السابقة A	الفترة 2021 B	TOTAL A+B=C	سنة السابقة (ANT)A	الفترة 2021 B	TOTAL A+B	
تعين المنتج										D-C
IRG الاجور	/	3 448 604 853	3 448 604 853	/	4 907 726	/	1 671 608 354	1 776 996 499	3448604853	00 100%
السنة الحالية	00	329907504	329907504	12342268	148693576	161035844	220562	4875986	5096548	163775112
السنوات السابقة	370063669		370063669				86339143	201196	95540339	274523330 26%
IRG SUR PLUS VALUE DECESSION		4907727	4907727				961403	3946324	4907727	100%
TOTAL DE 201001 IRG	370063669	378342084	4153483753	12342268	148693576	161035844	1759129462	1795020006	3554149468	438298442 86% %
IBS ANNEES ANTERIEURES	36964951	10000	36974051	2779893	22457680	25237573	1000	9000	10000	11727378

دراسة حالة بمدينة الضرائب لولاية الطارف

الفصل التطبيقي:

	202001 المجموع IBS		407028620	3783430084	4190458704	15122161	171151256	186273417	1759130462	1795029007	3554159469	450025819/ 85%
	منتجات التسجيل والطابع	D C R R O L E	00 42344912 00 4483474	183100260 4433349 43851555 164470	183100260 46778261 43851555 4647944	/ 1840662	1804730 610962 / 2979261	00 2451624 00 2979261	88866653 2612229 21486962 14502	94233608 2228243 22364593 71325	183100260 484072 43851555 85827	00 39486165 00 1582856
	Total201002		46828386	231549634	278378020	1840662	3590223	5430885	112980345	118897769	231878114	41069021 %83
	عائدات المساهمات الغير مباشرة	rô le s	11167139718	179723993	1346863711	12449358	19423157	31872515	27888	99643	127531	1314863665
	Total		11167139718	179723993	1346863711	12449358	19423157	31872515	27888	99643	127531	1314863665
	مداخل مختلفة		2									
	الرسم على السيارات الجديدة			443747	443747				272587	171160	443747	00
	Taxe spécifique octroi renouveau d'état			150000	150000				100000	50000	150000	
	ET ENDAMNATIO NS			593747	593747	00	00	00	372587	221160	593747	00

دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية الطارف

الفصل التطبيقي:

	Fonds specio-de solida nationale	30 20 69		661197	661197		254297	00	193600	467579	661179	00
	Pro-de autre amendes et endamnation		356501389	1527000	358028389	00	00	00	814180	548900	1363080	356665309
	Tva	D c ro le	00 1305704291	10414003 183485631	10414003 1489189922	00 2034612	00 110560829	00 112595441	10414003 1935753	00 1935753	10414003 5361536	%100 1369297192
	Timbre gradue			3593081	3593081				3594081		3597081	%100
	الغرامة على التحصيل de recouvrement			2092407	2090407				789755	1300652	2090407	100%
	قسمة السيارات			36621000	36621000				34447500	2173500	36621000	%100

دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية الطارف

	- الرسم الشبه الجبائي على الحفاظ على البيئة -الرسم على المخلفات الصناعية Produit du droit de timre sur le registre السجل التجاري Total		1986790	997200	2983990	5187000	23033000	28220000	850001284000	50317544377	1353171828377	2566473152771235521951387692983%5
			9667000	7438500	17105500							
			552195	552195								
			11981000	11981000	65040005477000							
			1317358081	257174017	15745320992086482110791159112877641590540921490738273961474							
	I[الضرائب المباشرة	DcR	00325899183	2023304948851640	20233049374750823	00861027	19089824106843	0024967870	11785679267702	84473701475135	202330491742837	00348040116

		ol es										
	Total		325899183	69084689	394983872	861027	24106843	24967870	12053381	9922505	21975886	348040116 %6
	الرسم عاى السكن		00	60446521	60446521		14333431		34496513	25950008	60446521	
	Produits de irg des revenus fonds			10283241	10283241				5906174	4377067	10283241	
	Produits de irg des revenus fonds		35749586	37206095	72955241		624608	624608	5906174	4377067	10283241	
	Total		361648769	177020547	538669316	861027	24731451	25592478	53049993	45549051	79985990443	414477793 %18
	ifu<<10000 ifu>5000		237731644	152964268	390695912	1258253	5964020	7222273	23889968	35567891	59457859	324015780 15%
	المجموع العام		3894946853	4824847588	8719794441	33617943	335651266	369269209	2049434313	2012280548	4061714861	4288810370 %42

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات من مصلحة المحاسبة لقباضة المركز الجوازي الطارف.

تحليل وضعية التصفية للمنتجات والمداخيل الضريبية بالقباضة من خلال وثيقة H12

يمثل هذا الجدول وضعية التصفية للمكلفين بالضريبة والخاضعين للنظام الجزائي والصادر وعاءه الضريبي من المفتشية والمرسل للتحصيل للقباضة التابعة للمركز الجوازي بالطارف.

ويسمى هذه الوثيقة المحاسبية H12 وهي وثيقة إحصائية، تحدد أهداف القباضة من خلال الوعاء الضريبي ومبلغ سندات التحصيل، ويتم إعداده مرتين في السنة كل ست (6) أشهر أي في 30 جوان و 30 ديسمبر ويتم تسجيل جميع العمليات المحاسبية ابتداءً من الأخذ على العاتق في التحصيل (prise en charge) بواسطة سندات (constatation) أو ورود (roles) مروراً بالتخفيضات (annulation) متضمنة لكل مبالغ تقادم القيم المنعدمة، التقادم العشري، الشكاوى، النزاعات التي تعطي الحق للمكلف بالضريبة بالاستفادة من الاسترجاع الحق،..... الخ لتأتي بعدها عملية التحصيل (recouvrement) لتكون الحلقة الأخيرة وهي طرح التحصيلات والتخفيضات من المبالغ المأخوذة على العاتق لنحصل على الباقي للتحصيل الذي نسبته توضح النتائج الحقيقية في الميدان وتعكس واقع الضريبة المفروضة قانوناً والعراقيل التي تواجه تحصيلها رغم التحديد .

من خلال الجدول عموماً نلاحظ أن الإيرادات الضريبية تشكل نسب لا بأس بها من مجمل الإيرادات العامة للدولة ، حيث أن مبلغ التحصيل الضريبي للمركز الجوازي للضرائب بالطارف وصل ل 42%. أكبر نسبة من التحصيلات الضريبية هو من الضرائب المبينة في الجدول (TVA ,TAP, IRG/L,IFU) و هذا راجع إلى فعالية الهيكلة الجبائية الجديدة و تعديل وإثراء القوانين الجبائية.

بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، وكذا الدور المحوري الذي تلعبه قباضة الضرائب من خلال سعيها الدائم لبعث حوار متواصل وتوطيد العلاقة بينها وبين المكلفين، حيث تتخذ إجراءات تسهيلية من خلال كل مصلحة من مصالحها لإبراء ذمة المكلف وذلك من أجل تحقيق الهدف المرجو منها وهو التحصيل الضريبي بغية تمويل الخزينة العمومية.

كما نلاحظ أن:

-الضريبة على الدخل الإجمالي: نسجل تحصيل كلي بنسبة % 100 للمبلغ 3448748990 دج خاصة بالضريبة على الأجور العمال 50G لسنة 2021 وتم تخفيض من الحسابات وارجاع مبلغ 4.907.726 دج لصالح للعمال المستفيدين من تعويض الفرق الضريبي للإجراء اعتماداً على قانون تعديل نظام الضريبي للأجور لسنة 2021 .

نسبة التحصيل لضريبة على الدخل الإجمالي قدرت بنسبة معتبرة % 86 علماً أنها تحصل كلياً لصالح الدولة في الحساب

201001.

ضريبة على أرباح الشركات: مقارنة المبالغ التي أخذت على عاتق القباضة وما تم تحصيله مع اتخاذ جملة تدابير تدريجية لارجاع وتحويل المبالغ والملفات الخاصة لإدارة CDI حيث نسجل تخفيض مبلغ 25.237.573 دج الذي تم تحويله بموجب قانون المالية 2019 كما تجدر الإشارة أن سنة الانطلاق 2020 لم يتم فيها تحويل أي مبلغ لحين عملية التصفية لتكون بداية 2021 هي سنة التحويل الفعلي والتدريجي. ومما سبق فإن الضريبة على أرباح الشركات سجلت نسبة مرتفعة تقدر ب 85% وهذا راجع للإصلاحات التي أدخلت على الإدارات الجبائية وعصرنتها والتسهيلات التحفيزية التي طرحها المشرع مع حسن التعامل إداريا وخلق نافذة مفتوحة مع الجمهور المتعامل.

منتجات المتأتية من التسجيل والطابع: تسجل في مبالغ خاصة بالتسجيل والطابع لعقود الملكيات وقدرت نسبة التحصيل ب 83%.

الضرائب الغير مباشرة:

- متضمنة غرامة التأخير عن التحصيل المبلغ الباقي للتحصيل قدر ب 1314863665 دج
 - الرسم على قسيمة السيارات قدرت تحصيلها ب 100%
 - الغرامات والأحكام الصادرة من القضاء بسبب انتهاك حقوق يتم تسديدها في القباضة
 - الرسم على الشبه الضريبي
 - الرسم النوعي لتحديد أختام الدولة
 - ناتج الغرامات والأحكام
 - الرسم على الوقود
 - الرسم على المنتج التبغي
 - الرسم على السيارات الجديدة
 - حقوق الطابع للسجل التجاري
- في جميع الرسوم الضرائب الغير مباشرة نسبة التحصيل جد منخفضة تصل إلى 5 % وهذا راجع لكون جائحة كورونا ومسبباتها . قد وصلت لأوجها فاتخذت على أثرها الدولة جملة من التدابير :

- من تعليق لأغلبية النشاطات التجارية التي لها السلطة المباشرة مع TAP و IFU، ناهيك عن العفو الجبائي والتسقيف لرقم الأعمال أيضا الحد الأدنى ل IFU ليصل إلى 10000 دج مما اثر سلبا على النسبة المثوية للتحصيل مع العلم أن بسبب هذا الركود التجاري الذي شهدته البلاد حيث قامت الدولة بتعويض مالي لبعض المهنيين على سبيل المثال " أصحاب نقل المسافرين ". لتمكين المكلفين

بالضريبة الذين يعانون من وضعية مالية صعبة من التماس الاستفادة من جدول زمني لتسديد ديونهم

الضريبة، إلغاء الغرامات و الزيادات و إعداد خطط مجدولة لدفع الضرائب

- إلغاء غرامات التأخير مثال على ذلك تعليمة رقم 1440 المؤرخة في 25 أوت 2021 والمتعلقة

بتعليق غرامات التأخير عن الرسم العقاري والرسم على رمي النفايات المنزلية وكذا الغرامات الناجمة عن

التأخير في انجاز المشاريع و الصفقات في فترة كوفيد (19) إلى غاية 31-12-2021 .

- تمديد اجل التصريح الخاص بالمكلفين الخاضعين للضريبة الوحيدة (الضريبة على الدخل الإجمالي /أجور

يناير إلى جوان) إلى غاية يوم 21 جوان 2020.

ونجد الضرائب المباشرة الأخرى والرسوم المماثلة :

● الرسم على النشاط المهني نسبة تحصيله متدنية تصل إلى 6% راجع لتأثير كوفيد 19) وانعكاساته على النشاط التجاري والحرفي .

● الرسم على السكن والذي هو مرتبط بفاتورة تسديد الغاز والكهرباء لسونلغاز حيث تقوم شركة سونلغاز بعد

تسديد مواطنيها مستحقات الكهرباء والغاز بتحويل المبلغ الخاص بالرسم على السكن للقبضة .

● الدخل العقاري خاص بكراء العقارات تأثر بالجائحة إذ نجد أن تحصيله متدني وصل إلى 18 % فقط

الضريبة الجزافية الوحيدة نسبة تحصيلها منخفضة تصل إلى 15% نوعا ما وهذا راجع إلى الظروف الصعبة التي

عاشتها البلاد.

الفصل التطبيقي:

دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية الطارف

المطلب الرابع: تقييم مردود الرسوم والضرائب للبلديات التابعة للمركز الجوي الطارف، عوائق وافاق

الجدول رقم (3-3): وضعية الحصص العائدة لفائدة ميزانية البلديات من مختلف الضرائب والرسوم لولاية

الطارف إلى سنتي 2020 و 2021 على التوالي (مقارنة)

TAXE (100%)				RF(50%)		IFU(40.25%)		TVA(10%)		TAP(6%)		السنة	البلدية
TA (100%)		TF(100%)		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
2.6%	81 500	2.53 %	120 618	22.5 %	4 125 660	18.60 %	12 282 828	19.20 %	6 854 214	16.10%	45 540 734	2020	الطارف
19.32 %	738 330	3.34	332 036	25.70%	6 366 103	18.36 %	14 964 746	13.68 %	5 934 913	15.48%	41 731 955	2021	
1.5%	48 266	1.33 %	67 613	2.70 %	495 568	3.20%	2 141 170	1.70%	607 089	4.00%	11 550 753	2020	عين العسل
0.65	25 000	0.23	23 282	2.21 %	548 580	2.80%	2 284 620	2.34%	1 018 543	3.32%	8 947 929	2021	
0.03 %	1000	.0%	/	0.50 %	98 550	0.60%	435 939	0.90%	344 424	0.90%	2 813 365	2020	الزيتونة
/	/	/	/	0.93 %	23 252	1.04%	853 549	0.17%	77 000	0.64%	1 730 429	2021	
/	/	/	/	0.40 %	75 204	0.90%	654 633	4.40%	1 588 093	0.3%	879 991	2020	بوقوس
/	/	/	/	0.36 %	89 963	0.96%	786 004	1.10%	478 288	0.49%	1 343 379	2021	
1.24 %	39 000	8.14 %	387 630	3.1 %	569 073	4.70%	3 143 221	9.50%	3 407 652	7.6%	21 575 732	2020	بوثلجة
8.76 %	334 930	12.81	1 273 281	2.86 %	709 347	4.24%	3 458 222	1.39%	604 288	8.42%	22 693 511	2021	

الفصل التطبيقي: دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية الطارف

/	/	0.24 %	11 834	1.08 %	198 225	%2.20	1 453 564	%3.20	1 144 165	1.5%	4 306 676	2020	بحيرة الطيور
0.17 %	6550	1.01 %	100 608/	0.51 %	128 299	1.74%	1 419 888	2.14%	931 351	1.63%	4 409 775	2021	
0.22 %	7 000	0.59 %	28 345	0.40 %	48 763	%1.00	707 212	%0.40	143 491	0.4%	1 203 514	2020	الشافية
1.63 %	62 428	1.14	113 898	0.05	14 775	0.48%	394 772	0.50%	219 708	0.50%	1 360 940	2021	
5.65 %	176 766	12.9 4%	616 040	30.6 %	5 611 043	31.60 %	20 818 567	39.60 %	14 089 128	31.10	87 870 765	2020	المجموع بلديات CPI
10.57 %	403 908	14.9 %7	1 487 787	32.6 6%	8 088 319	29.65 %	24 161 801	21.36	9 264 632	30.51	82 217 918	2021	الطارف
100	3 123 721		4 758 706	100	18 296 019	100	65 764 010	100	35 532 684	100	281 885 163	2020	مجموع لكل القبايات
100	3 820 911		9 934 540	100	24 763 488	100	81 485 106	100	43 357 479	100	269 464 092	2021	ولاية الطارف
/	258 810	/	2 120 014	/	7 523 193	/	17 940 963	/	9 433 964	/	91 208 526	2021	تلاوي الأول لكل الطارف
/	889 687	/	2 895 031	/	6 912 423	/	13 215 964	/	16 024 431	/	94 378 632	2022	تلاوي الأول

المصدر : مكتب الجداول المديرية الفرعية للعمليات الجبائية ، مديرية الضرائب لولاية الطارف

تحليل معطيات الجدول: بعد تراجع النشاط الاقتصادي الذي ميز سنة 2020 نتيجة الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-19، سجل الناتج الداخلي الخام انتعاشا خلال الثلاثي الثالث من 2021 بزيادة سنوية قدرها 3,4 بالمائة بعد انخفاض بلغ 5,1 نفس الفترة 2020، معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات فقد سجل زيادة ب 1,5 بالمائة ليدخل في الثلاثي الأخير من سنة 2021 وبداية سنة 2022 مرحلة التعافي (وكالة الإنشاء الجزائرية صفحة الاقتصاد).

والجدير بالذكر ان هذه الفترة هي بداية عمل CPI والتي تتزامن مع انتشار مرض كوفيد (19) ووصوله الذروة في أواخر 2020 وخلال سنة 2021، وفي مطلع 2022 (مقارنة الثلاثي الأول 2021 بقيمة التحصيل للثلاثي الأول لسنة 2022) نسجل بداية التحسن في التحصيل .

ونظرا لكون الضريبة لها دور رئيسي وفعال في عملية التنمية الأمر الذي يتطلب تشجيع الإستثمار بمختلف أنواعه بالتالي فدورها مهم في تحريك عجلة التنمية ،وما سنلاحظه في الجدول أدناه هو أن هذه الوثيقة تعبر عن المداخيل التي تحصل عليها البلديات من الإعداد لميزانياتها وفقا لما تم تحصيله فمثلا يتم اقتطاع نسبة من ميزانية التسيير 10% لصالح ميزانية التجهيز الموجهة للمشاريع التنموية في البلدية .

نلاحظ الدور الكبير الذي تلعبه الضرائب في بناء الميزانيات وتقديرها ومورد اساسي تعتمد عليه في تمويل المشاريع وصرف متطلبات البلدية.

ومن خلال الجدول سجلنا تحصيلات وانعكاساتها على التنمية المحلية مايلي:

الرسم على النشاط المهني TAP :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الحصة الأوفر للإيرادات الجبائية المحصلة لبلديات ولاية الطارف تعود للرسم على النشاط المهني وهو بذلك يحتل صدارة الترتيب على إعتبار أن البلديات هي التي تستأثر بحصة الأسد من هذا الإيراد وذلك بنسبة 66% من إجمالي المبالغ المحصلة على مستوى قباضات الضرائب بالإضافة إلى إرتباط هذا الرسم بحجم النشاط الاقتصادي، وكذا أتساع مجال تطبيقه ليشمل جل الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية والمهنية.

مع أننا نلاحظ من خلال الجداول التباين الشاسع في مقدار مبالغه المحصلة من بلدية إلى أخرى نظرا للتباين الموجود في عدد الوحدات الصناعية وعدد التجار في كل بلدية، أين نسجل المبالغ الهامة منه قد تم تحصيلها في بلدية بن مهيدي وبلدية الطارف بنسبة 16.10 % و 15.48% هذا راجع لتركز أهم النشاطات الصناعية وكذا كون المقر للولاية ويرتكز بها أصحاب المهن بسبب تركز أهم النشاطات التجارية والحرفية فيهما أما أقل نسبة نسجلها للبلديات النائية في بوقوس والزيتونة والشفافية بنسب 0.3% و 0.9% و 1.5% سنة 2020 وازدادت انخفاضاً سنة 2021.. ذلك لقلّة الكثافة السكانية وانعدام النشاط التجاري والصناعي بهذه المنطقة وتأثرها بكوفيد (19).

والجدير بالذكر أن هذه الفترة خاصة جدا ،إذ تميزت بانتشار وباء كورونا الذي على أساسه، تم اتخاذ الحجر الصحي كإجراء أولى أوليات الوقاية ،الذي اثر سلبا على العملية الإنتاجية، والضرائب المحصلة ،ناهيك عن الإعفاءات الضريبية وتعليق غرامات التأخير ،و شلل النقل العمومي الذي اثر سلبا على العمالة المنتجة ،مما أدى لتقليل أحيانا

لأقل من نصف العمال ، ناهيك عن تعليق بعض النشاطات و غلق بعض المحلات لانتهاك الإجراءات الاحترازية للمرض.... الخ مما ساهم في تقليل عملية التحصيل .

عموما تساهم قبضة المركز الجوي بالطارف بنسبة معتبرة من التحصيل الكلي للولاية والمقدرة ب **31.10%** سنة 2020 سنة 2021 الى **30.50%**. وهي تستحوذ على الحصة الأكبر.

الرسم على القيمة المضافة TVA : يشكل الرسم على القيمة المضافة عنصرا هاما من عناصر تمويل ميزانيات بلديات ولاية الطارف على الرغم من أن حصة البلديات لا تقدر إلا بنسبة 10% من مجموع المبالغ المحصلة وتختلف الأهمية النسبية للرسم على القيمة المضافة من بلدية إلى أخرى حيث نسجل أعلى نسبة بلدية الطارف 19.20% سنة 2020 و 13.68 % سنة 2021 وذلك راجع إلى أن نسبة المبيعات مرتفعة في هذه البلديات نظرا لتنوع وكثرة النشاطات التجارية بها إلا أنها تأثرت بما أحدثه كوفيد 19 من أثار بالغة ، كما تأثرت بلدية بوثلجة وعين العسل بشكل واضح اثر سلبي على مجمل تحصيلاتها السنوية .

في حين نجد بلدية الزيتون وبلدية بوقوس وبلدية الشافية في المراتب الأخيرة من حيث تحصيل هذه الضريبة وهذا راجع إلى نقص النشاطات التجارية فيها وقلة المبيعات نظرا لقلة الكثافة السكانية وبعدها الجغرافي عن مقر الولاية ناهيك لما خلفه الغلق الصحي.

عموما تقدر نسبة مساهمة قبضة الطارف من مجموع الكلي للتحصيلات العامة لقباضات ولاية الطارف ب **39.60%** سنة 2020 لتصل 2021 إلى **21.36%** نظرا للأسباب المذكورة أنفا.

الضريبة الجزافية الوحيدة IFU : نلاحظ أن لها أهمية معتبرة ضمن الموارد الجبائية لبلديات ولاية الطارف بنسبة **40.25%** حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد النشاط المهني وقد عرفت هذه الضريبة قفزة نوعية في مبالغ تحصيلها منذ تأسيسها سنة 2007.

إن الارتفاع الملاحظ في السنوات الأخيرة للضريبة الجزافية المحصلة يرجع إلى تزايد عدد الخاضعين لهذه الضريبة جراء التعديلات التي عرفها تنظيم هذه الضريبة بموجب قوانين المالية الأخيرة مثل قانون المالية للسنوات 2017، 2018 و 2019 على التوالي.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الضريبة الجزافية الوحيدة مرتفعة بالنسبة لبلدية الطارف بنسبة 18.60% سنة 2020 لتصل إلى 18.36 سنة 2021 وهذا راجع إلى توفر أصحاب المهن الحرة والمحلات التجارية أي وجود نشاطات تجارية. وفي المرتبة الأخيرة نجد بلدية الزيتونة وبوقوس و الشافية بنسب تكاد تنعدم بسبب موقعها الجغرافي المنعزل وعدم توفر المصانع والمحلات التجارية والمهن الحرة فيها.

الدخل العقاري: تعتبر وسيلة أساسية في التحصيل الضريبي وتخضع المداخل المتأتية من الإيجار على الأملاك العقارية، ذات الاستعمال السكني والمهني للضريبة، وقدرت نسبة الإيراد الإجمالي للبلدية بـ 50% الذي تحتل بلدية الطارف حصة الأسد منه بحظم أنها موطن العقارات المرتفعة الأسعار وتليها بلدية بوثلجة لارتفاع الكثافة السكانية بالتدرج في كليهما مما ساهم في زيادة حركة المداخل، تبقى باقي البلديات قليلة الكثافة السكانية والتي تعاني الظل والانعزال، مداخلها تكاد تنعدم .

الرسم العقاري TF: نلاحظ من خلال الجدول تدني قيمة الرسم العقاري كمصدر تمويلي لميزانيات بلديات ولاية الطارف ، على الرغم من الحركية الكبيرة التي تعرفها الحظيرة السكنية من خلال عدد البناءات التي يتم تشييدها وإنجازها في السنوات الأخيرة عبر كل بلديات الولاية على ضوء ما جاء به القانون 08-15 المتعلق بالتسوية القانونية للسكنات وإعادة تنظيم الحظيرة السكنية في الجزائر.

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة الرسم العقاري لبلدية بوثلجة مرتفعة، حيث تقدر بـ 12.81% وهذا راجع لاتخاذ أمين الخزينة بلديات بوثلجة إجراءات التحصيل الجبري من ATD وكذا الاقتطاع من حوالات التسديد للمؤمنين والإداريين والمقاولين والاعتذارات إلا أنها لا تكفي نظرا لنقص الوعي الفردي. ونجدها بنسب متقاربة في كل من بلدية الطارف وبحيرة الطيور تأتي في الأخير بلديات النائية بنسب ضئيلة جدا كبوقوس والشافية وواد الزيتون ويعود أسباب ضعف التحصيل الضريبي بصفة عامة إلى أسبابها الحقيقية والتي نذكر منها مايلي:

- عجز التنظيم الإداري الجزائري عموما في التحكم في الحظيرة العقارية و تطويرها.
- عدم التنسيق بين المصالح حيث أن عملية تحديد الوعاء الضريبي لهذا الرسم تقع على عاتق مصالح الضرائب وعملية التحصيل تتولاها مصالح خزينة البلديات نتج عنه التأخر في إرسال القوائم في ميعاد تحصيلها المناسب.

- إلزام خزانة البلديات المكلفة بتحصيل هذا الرسم بإتباع طرق التحصيل الودي دون اللجوء إلى طرق التحصيل الجبري على المتهرين من دفعها وهو الإجراء الذي نصت عليه أحكام المادة 59 من القانون 05-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2006.
- نقص الوسائل المادية والبشرية والتي من شأنها تسيير عمليات تبليغ الإشعارات ومتابعة التحصيل.
- مصالح البريد ترجع حوالي 80 % من الاعتذارات والإنذارات المرسله .
- معظم الدائنين مسجلين على خطأ او تسجيل مزدوج وعنوانهم غير دقيق.
- تطبيق الحجز والقضاء من صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يرفض غالبا اتخاذ هذا الإجراء ضد مواطنيه لاعتبارات سياسية .

الرسم على رفع النفايات المنزلية T.E.O.M : نفس الملاحظات السابقة التي سجلناه في الرسم العقاري

نسجلها على رسم التطهير (الرسم على النفايات المنزلية) حيث على الرغم من وجود مصالح للنظافة والتطهير على مستوى البلديات إلا أنه تبقى قيمته متدنية بسبب عمل هذه الأخيرة في المناطق الحضرية فقط، أما المناطق الريفية ومناطق الظل معفاة من هذا الرسم.

إذ نلاحظ من الجدول أن أكبر نسبة للرسم على رفع النفايات المنزلية نجدها في بلدية الطارف و بنسب 19.32% تليها بلدية بوثلجة 8.76% ، وهذا راجع لكثرة الاستهلاك ولكون مناطق سياحية تتوفر على مراكز تكرير النفايات المنزلية. أما في المرتبة الأخيرة نجد بلدية الزيتونة وبوقوس والشفافية وهي نسبة منعدمة نظرا لقلّة السكان فيها حيث تصنف ضمن المناطق شبه النائية. إذ يرفض سكانها التسديد نظرا لان المناطق ريفية جبلية ولا يحتاجون لأعوان نظافة .

المطلب الرابع عوائق وتحديات تسيير المركز الجوي للضرائب(القباضة):

إن الدور الفعال الذي يلعبه المركز الجوي للضرائب من تنظيم النشاط الاقتصادي ووظيفته في تحصيل الموارد المالية للدولة بحكم علاقته الدائمة مع المكلفين بالضريبة على الرغم من حداثة إنجازه، إلا أنه يواجه عدة مشاكل ومعوقات تؤثر سلبا على تطبيق البرامج الإصلاحية التي وضعتها الإدارة الضريبية وتحقيق أهدافها المسطرة في التحصيل الضريبي وهذه النقائص تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتقنية .

أ- عوائق نقص الموارد البشرية:

➤ على الرغم من وجود موظفين أكفاء من أجل السهر على ترقية وتأهيل المركز الجوّاري للضرائب إلا أنه يبقى تعداد غير كافٍ يشكل عائقاً معرقلاً لتغطية كل المهام الجدد معقدة الموكلة للإدارة الجبائية (إدارة المركز الجوّاري) مما إنعكس على حسن تأطير المجتمع الجبائي (المكلفين) الذي يعرف زيادة مستمرة سنة بعد أخرى، مما جعل الإدارة الجبائية في ضغط مستمر نتيجة هذا النقص خاصة في ميدان التحصيل الضريبي والمراقبة الجبائية وقمع ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين.

➤ نقص التكوين المستمر والتأطير العالي في المجال الإداري والتنظيمي وفي مجال العلاقات العامة، والتشريع الجبائي للأعوان الذين يمارسون نشاطاتهم على مستوى مصالح المركز الجوّاري، لا سيما لغة الإشارة مما أنعكس سلباً على نوعية الخدمة المقدمة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة مما يعيق السير الحسن للمركز.

ب- عوائق ونقائص مادية:

➤ ضعف استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتحقيق نمط الإدارة الضريبية الإلكترونية الحديثة.

➤ عدم استعمال طريقة الدفع الإلكتروني عن طريق الشبكة العنكبوتية أو البطاقات الإلكترونية الذكية مثل: visa .cart, master cart

➤ نقص ومحدودية الوسائل المادية المستعملة في الإدارة الجبائية نظراً لانعدام الأجهزة الحديثة ، التي يتم من خلالها الربط بين الإدارات .

➤ ضعف الرواتب وقلة الحوافز الممنوحة للموظفين من أجل زيادة مردودية عملهم.

➤ النقص الفادح في وسائل النقل للمصالح الجبائية (سيارات المصلحة)، مقارنة بمصالح قطاعات أخرى مما يعرقل عمليات المراقبة والتحقيق والمتابعة.

ج -عوائق ونقائص تقنية:

➤ التأخر في ربط مصالح الإدارة الجبائية بشبكة المعلومات المركزية وكذا تأخر إعداد تطبيقات وبرامج الإعلام الآلي، حيث كان تقرر بداية العمل بالنظام المعلوماتي الجديد الخاص بالتسيير الإلكتروني لشؤون مصالح إدارة الضرائب، و ذلك لأسباب تقنية إلا في مطلع 2022.

➤ نقص الحملات الإشهارية لحسيس المكلفين بأهمية الضرائب على الاقتصاد الوطني.

➤ كثرة الإجراءات الإدارية وتعقدها مما أجل انطلاق عمل المصلحة الرئيسية للمنازعات ، مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل، مصلحة الاستقبال والإعلام، حيث لم يتجسد الانطلاق الرسمي لهذه المصالح إلا بعد تدشين المركز

الجواري في الفاتح جانفي 2020 مما يدل على ضعف الأداء والبطء في وتيرة الإنجاز وعدم احترام رزنامة تنفيذ برنامج العصرية.

➤ عدم استقرار القوانين نتيجة تغييرها أو تجديدها، مما يتعذر على المكلفين مواكبة هذه التغيرات وذلك يخلق شعورا بعدم الرضي.

كما تنطلقنا إلى التعريف بالمركز الجواري بالطارف، كنموذج للمصالح الخارجية لمديرية الولائية للضرائب من خلال التعريف به، نشأته وتسييره، دوره، وهيكله التنظيمي وتبسيط الضوء على قبضة المركز الجواري ودورها وطريقة عملها في مجال التحصيل الضريبي.

و-متطلبات الواجب استكمالها للمركز الجواري الطارف -القبضة محل دراسة -

1- تعميق إدخال نظام جبايتك تدريجيا: Jibaya'tic والاسراع في ادخال المعلومات الخاصة بالمكلفين، هذه البوابة مخصصة لدافعي الضرائب في ظل الهياكل الجديد.

قد تم إرسال مطوية في إطار متطلبات ال نشر canevas presprequis deployment الخاص بكل من CPI و CDI وذلك للتعريف بمتطلبات المتخذة والمتبعة من اجل إدخال المعلومات صحيحة خاص بكل المكلفين المعنيين بالضريبة لضبط المبالغ المفروضة عليهم وإمكانية تمتعهم بالامتيازات مم سهل مخطط الجبايتك الذي كان بدايات تطبيقه في جانفي 2022. مثال على المطوية وكيفية إدخال المعلومات

1. TVA-A001 : Identifier les partenaires assujettis à la TVA.

CTRL C + CTRL						
Clé Externe	Nif Contribuable	Impôt	Période	Date début	Périodicité	V
COA001						
« réservé »		A001	0118	01.01.2018	ME	réservé

2. IRG-A002 : Identifier les partenaires assujettis à l'IRG.

CTRL C + CTRL						
Clé Externe	Nif Contribuable	Impôt	Période	Date début	Périodicité	V
COA002	« réservé »	A002	0118	01.01.2018	ME	« réservé »

3. IBS TR – A003 : Identifier les partenaires assujettis à l'IBS.

Clé Externe	Nif	Contribuable	Impôt	Période	Date début	Périodicité	Acompte	CTRL C + CTRL V
COA003« réservé »			A003	T118	01.01.2018	TR	X	« réservé »

4. TAP-A004 : Identifier les partenaires assujettis à la TAP.

Clé Externe	Nif	Contribuable	Impôt	Période	Date début	Périodicité	CTRL C + CTRL V
COA004« réservé »			A004	0118	01.01.2018	ME	« réservé »

المصدر : canevas presprequis déploiements المرسل إلى مركز الجوازي الطارف

-فتح بوابة JIBAYATIC للجمهور، حيث تقوم إدارة الضرائب الجزائرية بتنفيذ برنامج تحديث يتم فيه التخطيط لإصلاح شامل لهيكلها وطريقة عملها. نظام المعلومات الضريبية الجديد قيد الإنشاء حالياً، هذه البوابة هي أول تجربة لإجراءات عبر الإنترنت تهدف إلى تسهيل وتبسيط المسؤولية الضريبية. تتيح التصريح عن الضرائب والرسوم عبر شبكة الإنترنت.

- يتم تقديم خدمات البوابة الجبائية لدافعي الضرائب بموجب الهياكل الجديدة (CPI، CDI، DGE). يخضع استخدام نموذج الإقرار الضريبي هذا لعضوية اختيارية مسبقة. حيث يمكن للمكلف المعني الذي يرغب في الاستفادة

من خدمات jibaya'tic الاتصال بخدمة الاستقبال على مستوى الهياكل الجديدة (CPI، CDI، DGE).
سيستفيد من ترحيب شخصي.

- ملف العضوية المبسط متاح للتنزيل المجاني في قسم التوثيق. تمنح العضوية للمكلف مساحة خاصة وآمنة، والتي تشمل المعاملات التي قام بها هناك على شكل لوحة تحكم. من مزاياه انه من خلال الاستخدام المجاني، فإن خدمات البوابة تتمتع بأقصى قدر من التوافر وسهولة الوصول.

- تبادل البيانات بين دافع الضرائب والبوابة آمن. هذه الخدمات مصحوبة بمساعدة سهلة الاستخدام تحمي من أخطاء الحساب والأخطاء المطبعية المتأصلة في الإجراء الورقي. يتبع إرسال الإقرار عبر هذه البوابة بشكل منهجي إنشاء تلقائي لإشعار الدفع لضمان الاستلام الصحيح للإقرار الضريبي.

- إن الاشتراك ضروري للوصول إلى خدمات الجباية. والغرض منه هو إقامة علاقة تعاقدية* بين المديرية العامة للضرائب ودافع الضرائب العضو. وهذا الاشتراك قابل للتجديد سنوياً باتفاق ضمني، ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين.
يتضمن ملف الاشتراك:

• نموذج طلب الاشتراك (1).

• كشف حساب بنكي (RIB). (المستندات التي يمكن تنزيلها من قسم التوثيق)

• تفويض من عضو دافع الضرائب يفوض الموقع على استمارة الاشتراك بالتصرف نيابة عنه ، إذا لم يكن الموقع على الاستمارة ممثلاً له قانوناً. بعد تشكيل الملف يقوم المكلف بتحديد اختياره على "الجبايتك" ليقوم بإيداعه على مستوى مصلحة الاستقبال التابعة للهيكل الذي يعتمد عليه (CPI، CDI، DGE). في يوم الإيداع ، يتلقى ، في ظرف مغلق ، رمز الوصول الخاص به إلى مساحته الخاصة على بوابة الإقرار الضريبي عبر الإنترنت. بمجرد تلقي رمز الوصول الخاص بك ، يمكنك الوصول إلى منطقتك الخاصة والبدء في استخدام الخدمات المقدمة هناك

1- بداية العمل fnaife (بطاقة الوطنية لمرتكي المخالفات التدليسية):

تعتبر البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش، قاعدة معطيات مكرزة للمعلومات المتعلقة بمرتكي المخالفات الخطيرة للتشريعات، حيث يتم تزويدها من طرف المصالح المؤهلة لوزارة المالية ونظيرتها للتجارة وكذا بنك الجزائر، ويسجل في البطاقة الوطنية كل شخص طبيعي أو معنوي ارتكب مخالفة خطيرة، وتتمثل المخالفات الخطيرة، في التملص من وعاء دفع الضرائب والمناورات التدليسية والتصريحات الكاذبة في المجال الجبائي والجمركي وكذا التجاري، وتحويل الامتيازات الجبائية والجمركية والتجارية عن وجهتها، والمساس بالاقتصاد الوطني. ويترب عنه قانونا، إجبارية إجراء التسجيل الفوري لمرتكبها في البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش. (تم التطرق له مفصلا في الفصل الثاني المبحث الرابع).

2- تعميق استعمال التعريف الجبائي الالكتروني.

* حق الاثبات الالكتروني يضمه القانون رقم 05-10 الصادر في 13 جمادى الأولى 1426 الموافق 20 يونيو 2005 المعدل و التعم للامر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 بصيغته المعدلة و المتممة و المتعلق بالقانون المدني المادة 44. قانون المسؤولية القسم الاخر (الجريدة الرسمية رقم 44 26 يونيو 2005).

- الإقرار بالوسائل الالكترونية الامر رقم 08-05 مؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق 24 يوليو 2008 بشأن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 المادة 23 (الجريدة الرسمية عدد 42 بتاريخ 27 يوليو 2008)

خلاصة الفصل

تناولنا من خلال هذا الفصل، التعريف بالمصالح الخارجية، انطلاقا من المديرية الجهوية، ثم عرجنا على المديرية الولائية للضرائب، ثم خصصنا توجهنا نحو المديرية الولائية لولاية الطارف حيث بينا الأهداف العامة للمديرية، دور مصالحها، ثم أمعنا التدقيق على المركز الجوارى الذي هو خاتمة الإصلاحات الهيكلية، لنزيد التركيز على القبضة كونها الحلقة التي تربط بين المركز والمكلفين بالضريبة، وهي الحلقة الفاعلة في التحصيل، لنشري الموضوع بأهم رسوم الضرائب لبلديات ولاية الطارف، ومدى جدية العمل على زيادة التحصيل والوقوف على أهم العوائق والأفاق المستقبلية المراد تحقيقها.

كما قمنا بدراسة وتحليل مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية ورقمنتها في ولاية الطارف، ضمن التوجه العام للسياسة المالية للدولة الجزائرية في ظل التحديات العالمية، ومن خلال دراستنا التحليلية للموضوع ضمن الإشكالية الرئيسية المطروحة، واستنادا إلى الوثائق الثبوتية والتقارير والإحصائيات الرسمية، فقد تبين أن إدارة الضرائب على مستوى ولاية الطارف تراهن على مقاومة مجموعة من العوائق التي تعيق السير الحسن، وتجعل عمليات التحصيل ضعيفة ولم ترتقي إلى المستوى التحصيلي المالي الذي يعزز من التنمية المحلية، حيث ركزنا على جملة من العراقيل والتحديات التي واجهت الإدارة الضريبية ككل والمحلية خاصة، ذلك أن المركز الجوارى بشقيه القبضة والمفتشية لا يزال يتولى عملية التصفية الملفات والتحصيلات والأوعية الضريبية وفرزها وتحويلها حسب ما يمليه القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة من السلطة الوصية من أجل رقمنة أوعية الضريبة للسنوات السابقة والحالية، أي أن تطبيق النظام المعلوماتي الجديد (جبايتك) ورقمنه الإدارة الجبائية لا تزال تسير بوتيرة جد بطيئة.

رغم ذلك لا يمكننا الجزم بشكل واضح عن مدى التأثير الإيجابي للإصلاحات على فعالية التحصيل الضريبي، وهذا نظرا لتداخل الظروف الصحية العالمية والجائحة كوفيد 19 التي تزامنت مع بداية عمل المراكز الجوارى في جانفي 2020، أين تفشى المرض ووصل لأوجه سنة 2021 لتبدأ مرحلة التعافي في بدايات 2022 وكذا لتوفر عوامل أخرى.

كما لا يمكننا نكران فعالية الإصلاحات من فرز للهياكل القاعدية والوظيفية، وتقسيم الإدارات ومنح صلاحيات مصالحها، وكذا توجيه المكلفين بالضريبة وحماية حقوقهم وضبط التزاماتهم.

ناهيك عن كون هذه الإصلاحات والتعديلات الميدانية قائمة ومستمرة طبقا للإستراتيجية التي تبنتها الدولة الجزائرية في إطار التوجه العام نحو رقمنة القطاعات الإستراتيجية وعلى رأسها تطبيق نظام معلوماتي ضريبي رقمي وطني ومركز،

لأن أساس عمل الإخضاع والتحصيل الجبائي مبني على توفر المعلومة الجبائية ليتم توظيفها واستغلالها لاسترجاع حقوق الخزينة العمومية.



الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة، التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول موضوع "رقمنة النظام الضريبي الجزائري: أفق وتحديات -دراسة حالة: مديرية الضرائب لولاية الطارف (قبضة المركز الجوّاري)"، ولتحديد أيضا الأسس التي انتهجتها الدولة لعصرنة ورقمنة النظام الضريبي، الإدارة وإبراز الدور المتزايد الذي تلعبه في مختلف القطاعات وعلى جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والمالية، والرامي للتعميم الإدارة الالكترونية و عليه سمحت لنا الدراسة بالتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات سواء ما تعلق بالجانب النظري أو التطبيقي، إلى جانب مجموعة من التوصيات تم اقتراحها بما أن الدولة عازمة على انتهاج سياسة مالية، نقدية، تفضي إلى إحداث خطوات هائلة في المنظومة الضريبية باعتبارها احد الركائز المهمة للتمويل والحفاظ على التوازن المالي للدولة، ولمواكبة تطورات الحاصلة فيها، لذلك فهذا الموضوع بحاجة إلى المزيد من البحوث و الدراسات بغية الارتقاء به إلى مستوى أفضل و كذلك من أجل زيادة فعاليته بالاستغلال الأمثل لمختلف أبعاده.

ومن ثم نقترح بعض النقاط للبحث بغية استكمال ما غاب عنا في هذه الدراسة وحال دون تطرقنا إليه في هذا المجال الواسع.

نتائج الجانب النظري:

— يعد مجال رقمنة النظام الضريبي من أهم المجالات التي شهدت مؤخرًا نموًا واهتمامًا كبيرين من قبل العديد من الدول سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، وهذا نتيجة للتغيرات السريعة التي أحدثتها العولمة التي يعرفها العالم اليوم، فاقترح هذا المجال كافة القطاعات دون استثناء، لهذا نجد أن التحكم الجيد به و الاستغلال الأمثل له يعد مؤشرا من المؤشرات الهامة التي تدل على مدى تطور القطاع الاقتصادي والمالي والنقدي وكفاءة المنظومة الضريبية الحديثة وعصرنتها ورقمنتها، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط لسنوات الأخيرة وظهور أزمات زعزعت اقتصاديات العالم .

من خلال دراستنا وتعمقنا في الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

— إن الجزائر تطمح إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ 1987 من القرن الماضي، وتواجه تحديات عدة على مستوى جميع القطاعات. ولقد قامت بعدة خطوات من أجل الانضمام للمنظمة. وهناك مجموعة من الفرص سوف تتاح لها في حالة الانضمام إليها. لذا فهي تسعى للالتزام بتحقيق الحقوق الجمركية، وكذلك مراعاة القوانين الصادرة من الاتفاقيات العامة للتعريف الجمركية GATT خاصة قانون تحديد قيمة المبادلات التجارية، والقيام بإصلاحات في المجال الاقتصادي وذلك بالاستمرار في إعادة الهيكلة الاقتصادية في جميع الميادين، فاقصاد السوق هو تنظيم اجتماعي يولي أهمية كبيرة لقوانين السوق ويحرص على تنظيمها. و بذلك لابد من الالتزام بكل الشروط لتحقيق الخصوصية و المتمثلة في تحسين

الخاتمة

مناخ الاستثمار، تشجيع القطاع الخاص و تطوير النظام المصرفي و النقدي و اعتماد نظام الجودة و المواصفات العالمية للإنتاج. والالتفات إلى عصرة النظام الضريبي، الذي يكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، لا سيما في مجال الرقمنة حيث أصبحت المحرك الرئيسي لهذا الاقتصاد، الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري للسياسة الضريبية التي تنتهجها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني من الركود.

-إن القناعة التي توصلنا إليها مفادها أن تغيير الحكومات يفقد مصداقية الإصلاحات نتيجة عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي الأمر الذي حال دون الإسراع في التحديد ومواكبة العصر.

- مواصلة الجزائر دعم برنامج عصرة إدارة الضرائب، التي تباشر فيه السلطات الجزائرية منذ سنة 2002 لما يتضمنه من أثار حسنة وأهداف جد هامة ومفيدة بالنسبة للمكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب لزيادة الفعالية التسيير ونتائج التحصيل، إلا ان الصعوبات والتحديات التي تواجهها في الميدان أدت لتأخر النتائج المرجوة.

نتائج الجانب التطبيقي:

جاء الفصل الأخير في طابعه التطبيقي استكمالاً للدراسة النظرية التي قمنا بها في الفصلين السابقين، واتبعناه بدراسة وتحليل مدى مساهمة عصره الإدارة الجبائية ورقمنتها في ولاية الطارف، ضمن التوجه العام للسياسة المالية للدولة الجزائرية في ظل التحديات العالمية، ومن خلال دراستنا التحليلية للموضوع ضمن الإشكالية الرئيسية المطروحة واستناداً إلى الوثائق الثبوتية والتقارير والإحصائيات الرسمية، فقد تبين أن إدارة الضرائب على مستوى ولاية الطارف تراهن على مقاومة مجموعة من العوائق التي تعيق السير الحسن وتجعل عمليات التحصيل ضعيفة ولم ترتقي إلى المستوى التحصيلي المالي الذي يعزز من التنمية المحلية، إذ الواقع يصطدم بمجموعة من الصعوبات التي تبطئ من برامج التغيير التي سطرها السياسة الجزائرية كالعش والتهرب الضريبي، الازدواج الضريبي بنوعيه المحلي والدولي، ناهيك عن مجموعة من العراقيل التي تعيق التنمية المحلية والوطنية منها:

- لا يزال المركز الجوارى بشقيه القباضة والمفتشية، يتولى عملية التصفية الملفات والتحصيلات والأوعية الضريبية وفرزها وتحويلها حسب ما يمليه القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة من السلطة الوصية، من أجل رقمنة أوعية الضريبة للسنوات السابقة والحالية أي أن تطبيق النظام المعلوماتي الجديد (جبايتك) ورقمنه الإدارة الجبائية لا تزال تسيير بوتيرة جد بطيئة.

- نقص الموارد والكوادر البشرية المؤهلة، وبطء عملية التأطير.

- محدودية الأجهزة المعلوماتية (خاصة جهاز الحاسوب ولواحقه، طابعات) و نقص في استخدام تكنولوجيا الالكترونية الحديثة مثل المنصات الالكترونية، الانترنت.....

الخاتمة

- التأخر الحاصل في التعيينات للمناصب العليا لمختلف الوحدات التنظيمية لمديرية الضرائب رغم ان الإدارة الوصية المركزية أدركت في هذا الشأن مجموعة من المناصب المالية وتحديد الرئيس المركز ووسائل المصالح بصفة نهائية.

- أفضت دراستنا إلى أن المفتشية والقبضة كل منهما تمارس مهامها كما كانت في السابق، إذ لاتزال ملفات المهن الحرة وتحصيلها في CPI إذ يتم تحويل المبالغ المحصلة كل (6) أشهر إلى CDI لحين استلام مركز الضرائب ملفات المهن الحرة بصفة تدريجية ونهائية، وهذا ما جعل عمال القبضة الضرائب في سباق مستمر مع الزمن وتعرضهم لضغوطات مهنية مما أدى لكثرة الأخطاء التي غالبا لا تكتشف إلا في آخر السنة وهو ما يصعب من تصحيحه.

- تضرر الكثير من الموظفين واستيائهم من الضغط الوظيفي، وضعف الرواتب، النقص الفادح في وسائل النقل

- إدماج الموظفين في مديرية الضرائب تسير بوتيرة بطيئة مقارنة بباقي الإدارات الأخرى.

- تأخر في رقمنة المصالح الحساسة والتي تتميز بكثرة احتكاك مع الجمهور (الفئة المكلفة بالضريبة) كمصلحة المنازعات والرقابة الجبائيةالخ.

-عدم استقرار النظام الجبائي نتيجة للتغيرات التي تطرأ على القوانين الجبائية في غالب الأحيان ونقص وسائل الإعلام الضريبية مع صعوبة الإمام بمضمونها تنتهي بالاصطدام بين المكلف والإدارة الضريبية والدخول في المنازعات تفضي بنتائج سلبية.

كما أن لمسنا في زيارتنا الميدانية التي قمنا بها لمديرية الضرائب و المركز الجوارى بالطارف الإصلاحات الهيكلية التي تمت في الإدارة الجبائية بالطارف ، إذ كانت النتائج المحققة مرضية نظريا فالهياكل الجديدة ساهمت في تنظيم الأطراف المتلقية للوعاء الضريبي لتحصيله، كما ساهمت الإستراتيجية التي تبنتها إدارة الضرائب على المستوى المحلي خصوصا كتفعيل نظام الاستقبال الجيد للمكلفين وفتح بوابة "مساهمتك" للمؤسسات الكبرى ،وكذا "جبائتك" من زاد من ثقة الجمهور المتعامل وقلل من حجم الوثائق المطلوبة على التصريحات ،خاصة و أن النظام الجزائي هو نظام مبني على التصريحات ،مما جعل الجمهور يبادر بصفة حسنة عن سابقتها في التصريح .

رغم ذلك لا يمكننا الجزم بشكل واضح عن مدى التأثير الايجابي للإصلاحات على فعالية التحصيل الضريبي ، وهذا نظرا لتداخل الظروف الصحية العالمية والجائحة كوفيد 19 التي تزامنت مع بداية

الخاتمة

عمل المراكز الجوارية في جانفي 2020، أين تفشى المرض ووصل لأوجه سنة 2021 لتبدأ مرحلة التعافي في بدايات 2022 .

لذلك لا يمكننا النكران بعدم فعالية الإصلاحات نظرا لتوفر عوامل أخرى، إذ لا تزال الإصلاحات والتعديلات الميدانية قائمة ومستمرة طبقا للإستراتيجية التي تبنتها الدولة الجزائرية في إطار التوجه العام نحو رقمنة القطاعات الإستراتيجية وعلى رأسها تطبيق النظام المعلوماتي الضريبي الممركز والوطني.

لذلك تراهن الجزائر اليوم، رغم الصعوبات الميدانية، للوصول إلى اعلي مراحل التطور النظام الضريبي كونها ركيزة من الركائز الأساسية للتمويل، للنهوض بالقطاع المالي والاقتصادي، إذ تطمح السلطات الجزائرية إلى:

-تذليل كل العقبات بخلق مخزون معلوماتي منظم وممركز متطور، تعتمد عليه، كل القطاعات مع ضرورة وجود نظام أمن الكتروني.

-الرفع من مردودية النظام الجبائي، وجعله أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة دوليا ومحليا من خلال زيادة كفاءة الموظفين وتكوينهم في عملية التحصيل والتبليغ والمتابعة والردع، والحد من الغش والتهرب الضريبي وتحديثه.

-الاهتمام بالعنصر البشري والسعي إلى ترفيته وتكوينه خاصة في مجال الإعلام الآلي وجعله العامل الحاسم في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الجزائرية كما هو الحال في بعض الدول مثل الصين و تركيا و الهند .

- إعطاء الأولوية في اقتناء الأجهزة الالكترونية التي بدونها يبقى كل القطاعات معاقة.

التوصيات:

يشهد عالم اليوم مجموعة من التحديات الجديدة، التي تمس مختلف جوانب الحياة، خاصة في بعدها التكنولوجي، تولد عن هذا الوضع ضرورة التخلي عن الأفكار الكلاسيكية والتقليدية واستغلال أدوات التكنولوجيا الحديثة التي أنتجتها مختلف التغيرات الحاصلة في وقتنا الراهن، إلا أن الأهمية التي يحتلها النظام الجبائي في تحقيق أهداف المسطرة من قبل الدولة لا تتجسد بالدرجة الكافية والمطلقة في الواقع الراهن فحسب، بل هذا الأخير من أصعب التحديات التي يواجهها.

فعصرنة النظام الجبائي تشهد تقدما ملحوظا في الجزائر مقارنة بالسنوات الماضية، هذا ما فرضته عليها المتغيرات الراهنة محليا ودوليا فاستلزم عليها البحث بصورة أكثر تخطيطا وتنظيما ، ليربط كل

الخاتمة

قطاعات الدولة مع النظام الجبائي ليتسنى لها التحكم فيها، خاصة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية الحاصلة في العالم الخارجي والتكتلات الإقليمية والاقتصادية وفي ظل التقلبات الحاصلة مع دول الجوار الامر الذي أدى لعدم استقرار اسعار البترول ، وتزايد الطلب على الطاقات الغير المتجددة كالغاز الطبيعي (حرب روسيا واكرانيا، الأزمة الغاز مع المغرب....) الذي خلف مناوشات أثرت على العلاقات التجارية والاقتصادية للدولة وغيرت من خريطة تعاملاتها المالية والسياسية.

وعلى ضوء الاستنتاجات السابقة تم تقديم مجموعة من التوصيات، التي تساعد المنظومة الجبائية على زيادة فعالية الرقمنة وتدارك المعوقات والنقائص من خلال إدخال التقنيات الحديثة مع الاستغلال الأمثل لها وعلى هذا الأساس هناك مجموعة من التوصيات والاقتراحات نوجزها في :

-وضع نظام الكتروني رقمي يربط مختلف القطاعات التي لها صلة بالنظام الضريبي ذو الصلة مع كل الهيئات التي لها الدور الاقتصادي و المالي والخدمي ، من خلال دمج هذا النظام بكل الشبكات الوطنية المحلية حتى يخلق منصة رقمية لمتابعة كل التصريجات الجبائية الصحيحة و الغير الصحيحة ، وتوفير المعلومات الدقيقة التي تساعد على ضبط للرقم الأعمال المحقق والدقيق والذي يعطي للوعاء الضريبي الصحيح الهدف المراد تحقيقه ميدانيا.

- إنشاء وخلق المنصة الرقمية تمكن من إحداث عملية اقتطاع كل أنواع الضريبة المباشرة والغير مباشرة منها و الرسوم ، من المصدر لتحويل (payement) ، فالأقتطاع المباشر للإيرادات الضريبية من المصدر تمكننا من تأمين المستحقات الضريبية والقضاء على التهرب الضريبي بكل أنواعه، نذكر على سبيل المثال، عند إبرام صفقة أو عقد مع هيئة عمومية او اقتصادية يقوم هذا النظام للعمل على تحديد كل المبالغ التي من المفروض أن تكون على عاتق المكلف بالضريبة كما يمكن اقتطاعها من المصدر المسدد بطريقة مباشرة الكترونيا. وهذا بالتنسيق ما بين الادارة الضريبية والخزائن المسؤولة عن الإنفاق (مثل خزينة الولاية).

هذه العملية السابقة تمكن من التحصيل المباشر وفي السنة المالية الحالية المرجوة دون أن يرحل الدين الغير المحصل ليبقى عبء دون تسديد ، ومن جهة أخرى يكون التهرب الجبائي أو التصريجات الخاطئة قد ضبظت بطريقة معاصرة ، لان عملية عصرنة النظام الجبائي له الصلة المباشرة والايجابية لإضفاء القيمة المضافة للقضاء على عزوف المكلفين عن عدم تسديد ماهو مفروض عليهم من مختلف أنواع الضرائب المباشرة والغير مباشرة .

- إدراج الرسم العقاري والرسم على رمي النفايات المنزلية في فاتورة الكهرباء أو الماء وتحويل مسؤولية تحصيلها إلى قباضات الضرائب، وهذا بعد العملية الإحصائية للسكان وعد ممتلكات الأفراد التي هي من

الخاتمة

مسؤولية البلديات بالتنسيق مع مديرية أملاك الدولة ،ولا يتحقق المخزون المعلوماتي إلا برقمنة جميع القطاعات وخاصة الخدماتي ،لأنه يمس جميع شرائح المجتمع .

- إشراك المسؤولين العاملين في CDI,DGE ,CPI والموظفين ذوي الخبرة الجبائية والتأهيل العلمي العالي في سن القوانين من اجل تفادي الأخطاء والازدواجية ،المشاوره والأخذ باقتراحاتهم خاصة وأن الأخطاء لها أثرها في الميدان .

_ ضرورة تخصيص ميزانية اكبر لتغطية تكاليف البرامج للأجهزة الالكترونية والمعلوماتية، بما يسمح بإدخال تقنيات جديدة تسمح بمواكبة التطورات المحلية والإقليمية وحتى الدولية خاصة التي فرضتها استخدامات التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، كون هذه النظام الجبائي له التأثير المباشر على الاستثمار المحلي والأجنبي .

_ ضرورة الإعداد الجيد للترسانة القانونية مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية للمواطن الجزائري وكذا القوانين والأوامر والتعليمات التي سبقتها لتجنب الازدواجية والتناقض سواء للمكلفين بالضريبة او الأعوان الإداريين العاملين في القطاع المالي والحرص على مواكبة التقنيات الحديثة وتطبيقها في مجال العصرية والرقمنة لضمان فعاليتها في تحقيق الأثر المطلوب خصوصا و أن الجزائر ملزمة على احترام شروط المنظمة العالمية للتجارة العالمية OMC.

_ ضرورة تعميم استخدام " الانترنت والانترانيت والاكسترانيت " وتسهيل ذلك لكافة القطاعات الجزائرية لزيادة المعلومة لمكافحة كل أنواع التديليس والغش والتهرب الضريبي ، التي لا تتحقق إلا بوجود مستوى مناسب من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية للضرائب نفسها من جهة وبين المؤسسات والمكلف من جهة أخرى.

_ تدعيم نظام مراقبة الجبائية في كشف أسباب تراجع التحصيل، وإنشاء خلية رقابة دورية مهمتها القيام بالبحوث و الدراسات الميدانية و المعلومات الضرورية عن الإخفاق الضريبي بصفة مستمرة قصد تمكين إدارة الضريبية من تحسين و تطوير أسلوب المعاملة مع المكلفين وإيجاد الحلول السريعة عند وقوع أخطاء دون تركها تتراكم لسنوات .

_ الاستماع للمكلف بالضريبة و فهم حاجاته و إشكالاته حول الضريبة والإدارة المكلفة بالتحصيل والمكاتب المختصة بالنزاعات إن وجدت والحلول ، و يمكن تحقيق ذلك من خلال إعداد إعلانات

الخاتمة

واشهارات رقمية تشرح كل نوع من الضريبة كيفية تحصيله ووضعها في قاعة الاستقبال بالمراكز الجوية والمراكز الضريبية .

— توسيع الشريحة العاملة، ووضع إستراتيجية لتشجيع الأنشطة التجارية والصناعية في المناطق الريفية ومناطق الساحلية ذات الطابع السياحي، ومناطق الظل لزيادة حركة العجلة الاقتصادية ومنه الضريبة والتمويلية. وتحقيق التنمية المحلية .

— إنشاء لوحات إشهارية و أخرى توجيهية بمختلف الرسوم والضرائب الحساسة كالرسم على البيئة وأهميته والهيئة المستفيدة من هذا الرسم والغرض الذي يبنى عليه من تأسيسه و التركيز على الإشهار التلفزيوني كأداة تتيح الفرصة للمكلف الضريبي المقيم و الأجنبي من معرفة قوانين والأوامر البلد من أجل التعرف على الجوانب الملموسة كالوثائق المطلوبة، أوقات زيارة الإدارة.... الخ كل ذلك من أجل راحة المكلفين و كذا إنشاء مجلة خاصة بالمنظومة الضريبية للتعريف بأهميتها مهام إدارتها ومصالحها وتخصص مكاتبها ونوع الضريبة المفروضة حسب مختلف النشاطات الممارسة التي تفرض فيها. وبالتالي وزيادة الثقافة الضريبية لدى الجمهور العام المحلي والأجنبي (المستثمر أو العامل) في الجزائر .

— ربط موقع خاص للمديرية العامة للضرائب مع كل موقع من مواقع إدارات الضرائب على مستوى الوطن، للإجابة على استفسارات الموظفين مزود بخبراء في القطاع الضريبي للإجابة على التساؤلات التي يتعذر الموظفين أو رؤساء المصالح اتخاذ الرأي فيها آنيا دون الرجوع للسلطة الوصية، والمراسلات الإدارية التي تتطلب أشهر للإجابة عليها من طرف المسؤول الأول، وحتى تكون الإجابات على الاستفسارات مهنية وموحدة في جميع الإدارات لتفادي الآراء الشخصية والتداخل والتناقض في الإجابات .

— تحسين علاقات الجوار مع الدول الصديقة في ما يخص الفرض الضريبي والإعفاء والتخفيض الضريبي الدولي لزيادة الاستثمار الداخلي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وإبرام اتفاقيات دولية هادفة لمحاربة التهرب الضريبي والازدواج الضريبي الدولي .

— الاستفادة من تجارب الدول خاصة في مجال الرقمنة والبصمة الرقمية وتكثيف المخزون المعلوماتي، وإبرام اتفاقيات دولية خاصة بالمعلوماتية والتكنولوجيا والاقتداء بتجارب بعض الدول كما هو الحال في كل من كينيا والهند واستونيا وكذا تجارب الدول المجاورة كدول الخليج العربي .

— زيادة الأجور لعمال المالية ، والتحفيزات لعمال الضرائب و تكريم العمال المقبلين على التقاعد، قصد الإبقاء على ولائهم بعد انتهاء علاقة العمل والاستفادة من خبرتهم في تعليم الموظفين الجدد لزيادة سرعة

الخاتمة

التحصيل المهني واكتساب المعلومات في المجال التحصيل الجبائي و تحفيز زملائهم على مواصلة أداء المهام بتفاني و إخلاص وكذا توفير وسائل النقل لراحة الموظف.

- الاهتمام بالموارد البشرية والحق في التاطير لجميع الموظفين دون استثناء لتعميم وخلق طبقة إدارية مثقفة وواعية وذات مسؤولية . تدريب معظم الموظفين على أحدث الطرق في استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة الضرائب وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

- رقمنة مصالح المنازعات والرقابة الجبائية نظرا لحساسية هاتين المصلحتين ، لحماية حقوق المكلفين وحق الخزينة العمومية .

- ضرورة الإسراع في استحداث البطاقة الجبائية الالكترونية.

- ضرورة تغطية النسيج الجبائي عن طريق الرقابة الجبائية وتطبيق العقوبات اللازمة والردعية على حالات الغش الجبائي المكتشفة.

- معالجة القصور الجبائي من خلال إصلاحات ذات طابع يتميز ب:

○ العدالة : وتتمثل في عدالة أفقية تقوم على نفس المعاملة بالنسبة للخاضعين للضريبة الذين لهم نفس المميزات ، وعدالة عمودية تهدف إلى تخفيض عدم المساواة في المداخل .

○ الفعالية : والتي تقيس مدى تحقق الأهداف مع النتائج المتحصل عليها

○ الكفاءة : وهذا بالقدرة على تحقيق الأهداف المتوخاة بأقل تكلفة نوعية وجيدة وهي تقيس العلاقة بين النتائج المحصل عليها والوسائل المستعملة .

وفي الأخير نذكر انه حتى يكون للإصلاح الضريبي نجاعة وفاعلية ، يجب أن يؤدي إلى تغييرات مهمة متواصلة ولو بتدرج، دون حدوث تراجع ، حتى لا نعود لنقطة الصفر . كما أن ربط المنظومة الضريبية مع السياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب تقديم نظام ضريبي ممتاز ومرن يجعل الضريبة وسيلة للتعبئة الموارد المالية في إطار مختلف التحولات التي تشهدها الساحة الدولية والإقليمية والمحلية.

آفاق الدراسة:

من خلال معالجتنا لموضوع الدراسة واستنادا إلى بعض الدراسات السابقة ، قد لمسنا بجديّة بعض المواضيع ذات الطابع الضريبي والتي نعدّها آفاق للبحث حتى تتمكن الأجيال اللاحقة للنظر فيها والبحث بما يخدم مصالح الوطن ويزيد من تطور الفكر الاقتصادي في الجزائر .

الخاتمة

- و من هذه المواضيع التي تتطلب المناقشة و الإثراء و لتكون انطلاقة جديدة في المسيرة البحثية و مكملة أيضا للأفكار و النتائج التي توصلنا إليها مايلي:
- دور الأجهزة الالكترونية والتطور المعلوماتي في تحديث النظام الضريبي .
 - البطاقة الالكترونية الجبائية في الجزائر .
 - رقمنة القطاع الاقتصادي بين الواقع والتحديات .
 - أثر رقمنة القطاعات المالي والجبائي في زيادة حجم الاستثمار.
 - توجهات الالكترونيات في التأثير على البيئة التسويقية المنافسة.
 - القطاع الاقتصادي والمالي في الجزائر بين الواقع و الطموح.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

وتحتوي على ما يأتي:

I. المراجع العربية

II. نشرات تعليمات

III. مواقع وصفحات الكترونية.

IV. المراجع الأجنبية.

I- المراجع بالعربية:

أولاً: الكتب:

1- احمد عبد العزيز شرقاوي، (1981) "السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر"، معهدا لتخطيط القومي القاهرة.

2- بسام الحجار، عبد الله رزق، (2010) "الاقتصاد الكلي"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت لبنان.

3- حسين محمد سمحان ومحمود حسين الوادي، (2012) "المالية العامة من المنظور الاسلامي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

4- سعيد عبد العزيز، عثمان شكري، رجب العشماوي (2001) "النظم الضريبية -مدخل نظري وتطبيقي-"، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.

5- صلاح زين الدين، (200) "الإصلاح الضريبي"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة.

6- عبد المجيد قدي، (2005) "المدخل إلى السياسات الاقتصادية"، الكلية وان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

7- عبد الناصر نور، نائل حسن عبس، عليان الشريف، (2003) "الضرائب ومحاسبتها"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان الأردن.

8- علي زغدود، (2006) "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

9- محرز، محمد عباس، (2003)، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، (المحرر 3) بوزريعة الجزائر، دار هومة للنشر بوزريعة.

10- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، (2003) "المالية العامة"، دار العلوم، الجزائر.

11- محمود حسين الوادي، (2007) "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة والنشر، الأردن.

12- مولود ديدان، (2010) "أبحاث في الإصلاح المالي" دار بلقيس، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

13-يونس احمد البطريق، (2001)"النظم الضريبية"، الدار الجامعة للطباعة والنشر، مصر.

ثانيا-المجلات:

- 1-احمد ركي وسمير عماري، (2020)"واقع وافاق عصرنة الادارة الضريبية في الجزائر"، مجلة الارصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، مجلد 3، العدد01.
- 2-الدھومي صالح، (2001)،"إشكالية المكتبة الالكترونية ومستفيديها"، تونس المعهد الأعلى للتوثيق الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، اعمال مؤتمر العاشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات المكتبية الالكترونية والنشر الالكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي.
- 3-امين صلاح الدين، محمد أثر، (2010)،"اليات حوكمة الشركات على تحديث الإدارة الضريبية"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، بغداد، العدد24
- 4-الحواس زواق، (2021)، "استجابة السياسة الضريبية لدعم دافعي الضرائب في مواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد 19)"مجلة العلوم الانسانية، المجلد 32، العدد04.
- 5-بن حمود كريمة، (جوان 2020) "واقع الجباية البترولية في ظل التطورات الاقتصادية -المشاكل والحلول-"، مجلة المعيار، مجلد 11، العدد02.
- 6-بن عروس حمزة، بوعزة صبرين، (2020)،"واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية"، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 01.
- 7-بودالي محمد، بوسنب موسى (2016)،"رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، العدد08.
- 8-بوزيان فيصل، محي الدين محمود، (2021) "عمر عصرنة الإدارة الجبائية فيالجزائردورها في تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة"، مجلة المعيار، المجلد12، العدد 01.
- 9-بوزيان فيصل، محي الدين محمود(2021)،"عمر عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة"مجلة المعيار، المجلد21 العدد 01.
- 10-بومدين حسين، بن شعيب نصر الدين، بومدين محمد، (2015)"تقسيم فعالية النظام الضريبي في الجزائر"، جامعة تلمسان، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثاني.
- 11-حسنى خربوش، حسن اليحيى(2013)، مجلة المالية العامة، (الاصدار1)، القاهرة، مصر، شركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات.
- 12-حساني بن عودة، بن ديدة يمينة، عبد الرحمان عبد القادر، (2019) "جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية"، مجلد 3، عدد02.

قائمة المصادر والمراجع

- 13-رمادلية عبد الله سفيان قويدري كمال(2020) "تفعيل خدمة الادارة الالكترونية في الجزائر -عصرنة الادارة الضريبية نموذجاً"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 14، العدد02.
- 14-سلمى بشاري، (2020)" تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19) "، مجلة les cahiers du cread العدد 03.
- 15-سايع فطيمة(2018)،"الادارة الالكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الاشارة الى حالة الجزائر"، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع.
- 16-عبد السلام عبد اللاوي، (2017)، "أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر". مجلة صوت القانون. العدد السابع. الجزء الأول.
- 17-عبد المجيد بورحومة، (2014)"دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد15.
- 18-علي غانم، شاكر، (2018)،"دور نظام الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب في تطوير الإجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية.
- 19-عيسى إسماعين، (2021)"دراسة فعالية الجبائية للنظام الجبائي في ظل تراجع اسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا (الفترة 2016-2021)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد27.
- 20-قدوري نورة، (ديسمبر 2020)، "إستراتيجية عصرنة إدارة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر "مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد6، العدد02.
- 21-قويدر محمد الطيب، (2021) " عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر-دراسة حالة المديرية الضرائب لولاية الوادي-جامعة المنار تونس، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد1.
- 22-محمد لعربية، فاروق سحنون، (2021)،"دور العصرنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة" - دراسة /حالة - مركز الضرائب لولاية سطيف"، المجلد 19، العدد 03.
- 23-محي الدين محمود عمر، بوزيان محمد فيصل، (2021) "عصرنة الغدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة"، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد01..
- 24-مقال مستمد من كتاب الثورات الرقمية في المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2017، أعيد نشره في مجلة التمويل والتنمية في مارس عام 2017.
- 25-ناصر مراد، (2003)،"الإصلاحات الضريبية في الجزائر "جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد02.

قائمة المصادر والمراجع

26-هوارى سفيان، نقال فاطمة، (2021) "أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019) دراسة قياسية"، جامعة محمد بن احمد الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 04.

ثالثا-اطروحات الدكتوراه:

- 1-بن صابر فتيحة(2017-2018) "المديونية الخارجية وأثرها على التنمية"، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة مستغانم.
- 2-بوري محي الدين، (2017-2018) "دور السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر ما بين 2000-2010"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس.
- 3-بوقروة إيمان، (2009-2010) "كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية -دراسة حالة الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية -" اطروحة لنيل الدكتوراه، اقتصاد-ماناجمنت، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
- 4-تومي سمية (2019-2020)، "النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تفعيل اليات الرقابة الجبائية للحد من التهرب والغش الجبائي-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية، جامعة باجي مختار عنابة.
- 5-عبد السلام فغور، (2016-2017) "تحليل السياسة الجبائية في الجزائر من إصلاحات 1992" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة.
- 6-عبدالكريم بريشي، (2013-2014) "دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني - حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة أبو بكر القايد - تلمسان.
- 7-مراد ناصر، (2001) "فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب" أطروحة لنيل الدكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- 8-مرمقاسمي، (2013-2014) "إصلاح هياكل الإدارة الجبائية"، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه فرع الدولة والمؤسسات كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

رابعا-مذكرات الماجستير:

- 1-بلوافي عبد المالك، (2011-2012) "أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992-2008" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران مدرسة الدكتوراه لاقتصاد والتسيير.
- 2-رحمة نابي، (2013-2014)، "النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي -دراسة مقارنة-" مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة.
- 3-لابد لزرق، (2011-2012) "ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساته على الاقتصاد الرسمي في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- 4-مراد ناصر، "الإصلاح الجبائي وأثره في المؤسسة والترخيص الاستثماري"، رسالة ماجستير - المعهد الوطني للمالية دفعة 1998.

خامسا-مذكرات الماستر:

- 1 -بلحسين سماح، (2017-2018) "تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بلحاج بوشعيب - عين تيموشنت -.
- 2-حبيبة زيار، فاطمة بوجمعة، (2014)، واقع وأفاق الضريبة الالكترونية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية جامعة جيجل.

قائمة المصادر والمراجع

- 3-خالد، عماري، بوبكر، مناعي، (2019)،"التبادل الالكتروني للمعلومة وأثره على تحديد ومراقبة الوعاء الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي-." شهادة ماستر. تخصص محاسبة وتدقيق. جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.
- 4-لمقدم عبد الغاني. مدلل عبد الفتاح، (2017)،"الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - قطاع العدالة نموذجاً-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية. الوادي
- 5-مكي رباب، (2020) "الرقمنة كآلية لتطوير الإدارة العمومية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. المسيلة.
- 6-واكواك عبد السلام، (2012) "فعالية النظام الضريبي في الجزائر " مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، دفعة 2012.

سادسا-القوانين والأوامر:

- 1-قانون المالية 1992.
- 2-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (2022)، ص 1-196.
- 3-المادة 38 من قانون المالية 1991 طبقا لأحكام المادة 135 -م 136 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. 2022.
- 4-قانون المالية 1996.
- 5-مادة 165 قانون المالية 1985.
- 6-بموجب قانون المالية 1994.
- 7-قانون 36-90 مؤرخ 1990/12/31 متضمن قانون المالية 1991.
- 8-قانون ضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مادة 254 لسنة 2020.
- 9-قانون المالية 1992.
- 10-المواد 208 إلى 216 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2021.
- 11-قانونية المالية. 1991
- 12-المادة 145 من قانون الإجراءاتالجبائية _ الفقرة الأولى. 2020.
- 13-قانون 3-22 المؤرخ في 2003/12/28 متضمن قانون المالية 2004 جريدة رسمية عدد 83.
- 14-مادة 165 قانون المالية 1985.
- 15-المادة 74 من قانون الإجراءات الجبائية عدم اكتتاب التأجيل القانوني للدين.
- 16-المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. 2022.
- 17-المادة 53 من قانون الضرائب الغير مباشرة.

قائمة المصادر والمراجع

- 18-المادة 118 من قانون الرسم على رقم الأعمال.
- 19-المادة 193 الفقرة 2 من ق ض م و ر م لسنة 2006.
- 20-المادة 36 من قانون الاجراءات الجب ائية 2020.
- 21-المادتين 09 و 10 من القانون التجاري.
- 22-المادة 193 فقرة 2 من ق ض و ر م 2006.
- 23-المادة 29 من الامر 09-01 المؤرخ في 22 يوليو 2009.
- 24-قانون المالية التكميلي لسنة 2010 في مواده 07-18.
- 25-المادة 02 من المرسوم رقم 12-334 المؤرخ في 8 سبتمبر 2012 المتعلق بالحرر الجبائي.
- 26-المادة 28 قانون المالية 2009.
- 27-قانون 09/16 الصادر في 2016/08/03.
- 28-المادة 33-34 من قانون الطابع 2022 خاص بالغش الجبائي.
- 29-المادة 119 من قانون التسجيل القسم الخامس، الغش الجبائي.
- 30-المادة 36 من قانون الإجراءات الجبائية ذكر المشرع الجزائري الأعمال التي يعتبرها طرق تدليسية وفي نفس الوقت طرق للتهريب الضريبي.
- 31-القانون (86/14).
- 32-المادة 32 من قانون المالية 2002.
- 33-المادة 24 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وهي ملغاة.
- 34-المادة 51 من قانون المالية 2015.
- 35-المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- 36-المادة 74 من قانون الإجراءات الجب ائية 2022.
- 37-المادة 254 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022.
- 38-المادة 193 فقرة 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2006.
- 39-المادة 22 من قانون المالية 2008.
- 40-المادة 29 من الامر 09-01 مؤرخ 22 يوليو 2009 متضمن قانون المالية التكميلي 2009.
- 41-القانون رقم 05-10 الصادر في جمادى الأولى 1426 الموافق 20 يونيو 2005 المعدل والمتمم للامر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 بصيغته المعدلة والمتممة والمتعلق بالقانون المدني، المادة 44، قانون المسؤولية القسم الاخر (الجريدة الرسمية رقم 26، 44، يونيو 2005). خاص بالتوقيع الالكتروني.

قائمة المصادر والمراجع

42-الامر رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق 24 يوليو 2008 بشأن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 23 (الجريدة الرسمية عدد 42 بتاريخ 27 يوليو 2008) رخص بالاقرار بالوسائل الالكترونية.

سابعاً-المراسيم التنفيذية:

- 1-المرسوم التنفيذي 06_327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006.
- 2-المادة، 2613، 20، 17، 10 من المرسوم التنفيذي 06_327.
- 3-المرسوم التنفيذي رقم 364-07 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007.
- 4-مرسوم تنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 6-يونيو 2021 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية.
- 5-المادة 3 مرسوم التنفيذي 06/327.
- 6-جريدة رسمية رقم 37.
- 7-مرسوم 21/252 المؤرخ في 06 يونيو 2021.
- 8-مرسوم 16/328 المؤرخ في 14-12-2016 جريدة رسمية، عدد 74.
- 9-بيان من المديرية العامة للضرائب، بتاريخ 22-02-2022).
- 10-وكالة الأنباء الجزائرية، 31-12-2021.
- 11-وكالة الأنباء الجزائرية، 31-12-2021.
- 12-تصريح لدى وكالة الإنباء بالنهار 19 جانفي 2014.
- 13-مجلة الشروق تاريخ التفحص 22-5-2022.
- 14-صندوق النقد الدولي "ادارة الشؤون المالية العامة.

II-التعليمات والنشرات:

- 1-التعليمات وزارية مشتركة رقم 30 المؤرخة في 23 ماي 2021.
- 2-تعليمات رقم 1440 المؤرخة في 25 أوت 2021.
- 3-رسالة من المديرية العامة للضرائب رقم 62/2013 ص 6.
- 4-وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلف بالضريبة.
- 5-التعليمات وزارية مشتركة رقم 30 المؤرخة في 23 ماي 2021.
- 6-تعليمات رقم 1440 المؤرخة في 25 أوت 2021 والمتعلقة بتعليق غرامات التأخير عن الرسم العقاري والرسم على رمي النفايات المنزلية وكذا الغرامات.
- 7-تعليمات 62/2013.

-III المواقع الالكترونية:

1-المصدر: المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/>

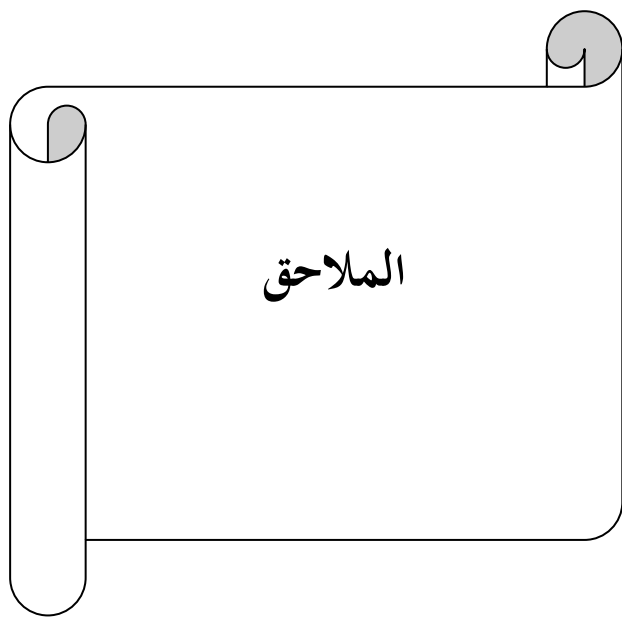
2-المصدر: cdussport-revenue@inf.org

-IV المراجع بالفرنسية

1- NSTRUCTION GENERALE SUR LA PROCEDURE DU RECOUVREMENT FISCAL
ANNEE 2019 PAGE 01

2- Bloomberg,jason. (2018.04 29) Digitization .digitalisation Confuse them At. Your peril

3- Leroy Mark. (2008)La modernisation.de la bureaucratie fiscale. Gestion et mangement
publics.vo



قائمة الملاحق

ملحق رقم 01

ولاية :
بلدية :
مجموعة رقم :
وثيقة رقم :
إعلاء برندي
أمر رقم 103-68
المؤرخ في 6 ماي 1968

إدارة الضرائب
مديرية الضرائب
تنبيه
يتعين إحضاره عند الحضور للسداد

قباضة الضرائب
لـ :
حساب الشيكات البريدية للإيرادات :
الجزائر رقم :
المقيم بتهج : رقم :
في :

يتضح من الأوراد، وأوراق التحصيل، والحالات والعقود المشمولة بالنفاذ، الموضحة صوريتها فيما يلي : إن المعول، المين إسمه
أعلاه مدين بالمبالغ الآتية :

نوع الأوردة والديون		المواد		ربط الضريبة سنة أو فترة	المبالغ الواردة في الأوراد وأوراق التحصيل، لمقبوضات بعد خصم الأتصايط المسددة	
		رمز	رقم			
أولا : ضرائب مباشرة ورسوم مشبهة بها ...						
ثانيا : أوراق تحصيل الضرائب غير مباشرة الضرائب على القيمة المضافة						
ثالثا : الحالات والعقود المشمولة بالنفاذ						
أسماء وألقاب المولين	البلدية والهيئة الدائنة	الحالات المشمولة بالنفاذ - تواريخ		المشمولة بالنفاذ أو سجلات المقبوضات	موضوع الديون	تواريخ الإستحقاق
		شمول الحالة بالنفاذ	إرسال الحالة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الرئيس أو المدير			
يشهد المحصل الموقع أدناه بأن المدين الموضح إسمه أعلاه لم يقوم بالسداد. ومن ثم فعلى عامل الملاحقة القضائية المين إسمه فيما بعد أن يلاحقه عن ريق التنبيه عليه بسداد كافة ما هو مطلوب من مبالغ واجبة الأداء من ضرائب طرويات بدون أخلال بما يستحق عليه من إجراءات وغرامات التأخير.						
مجموع المبالغ الواجبة الأداء						
الجزاءات الضريبية						
المجموع الواجب تسديده						

حدر في يوم محصل الضرائب

تنبيه

في يوم سنة
أولا : الأوراد المشمولة بالنفاذ من والي الولاية التي تم بها ربط الضريبة (1)
ثانيا : أوراق التحصيل المشمولة بالنفاذ من مدير الضرائب للولاية التي تم فيها ربط الضريبة (2) والمعلقة بتاريخ
ثالثا : السند المعد بمعرفة (3) المشمول بالنفاذ من بتاريخ
رابعا : الصورة التنفيذية للعقد المشمول بالنفاذ المؤثق بمعرفة الأستاذ (4) موثق العقود الرسمية
في بتاريخ والمسجل تسجيلا قانونيا،

وبناء على طلب :

أولا : محصل الضرائب المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالضرائب.

ثانيا : مدير الضرائب ومحصل الضرائب المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بأوراق التحصيل.

ثالثا : لـ (5) محصا، الخا ائ، قما متعلق بالحالات، المشمولة، 11/11/11

قائمة الملاحق

ملحق رقم 03

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
Service

Mois/trimestre.....
Année.....

الضرائب و الرسوم المحصلة فوراً أو عن طريق الاقتطاع من المصدر
تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد

**IMPOTS ET TAXES PERCUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE
RETENUE A LA SOURCE**

**DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE
VERSEMENT**

Série G n° 50 (2017)

ملحظ: هذا التصريح يجب أن يوضع في حافظة
المصروف خلال العشرين يوم الأولى من الشهر

Important : La déclaration doit être
déposée à la recette des impôts avant
les vingt premiers jours du mois

CODE ACTIVITE النشاط
.....

NIF: FORME JURIDIQUE: ARTICLE D'IMPOSITION:

M. (nom et prénom - raison sociale) (الاسم - القاب - إسم الشركة)

Activité / Profession: النشاط أو المهنة:

Adresse: العنوان:

code	Catégorie de revenus soumis à la retenue à la source IRG	Revenus imposables	Taux	Montants à payer (DA)
	Prestations de services réalisées par des entreprises étrangères :			
E1M10	- Sommes payées en rémunération des prestations de Services réalisées par des entreprises étrangères (catégorie IRG).....		24%	
E1M20	- Produits perçus par-les inventeurs au titre soit de la concession de licence d'exploitation de leurs brevets, soit de la cession ou concession de marques de fabrique, procédés ou formules de fabrication.....		24%	
E1M30	- Sommes versées sous forme de cachets ou droits d'auteurs aux artistes ayant leur domicile fiscal hors d'Algérie.....		15%	
1	Sous Total			
	Revenus des Capitaux Mobiliers :			
E 2M10	- Revenus distribués aux personnes physiques résidentes soumis à une retenue libératoire.....		10%	
E2M20	- Produits de bons de caisse anonyme.....		50%	
E2M30	- Les revenus des créances, dépôts et cautionnements.....		10%	
E2M40	- Intérêts des sommes inscrites sur les livrets d'épargne ou les comptes d'épargne particuliers : o Fraction des intérêts inférieure ou égale à 50.000 DA..... o Fraction du revenu supérieure à 50.000 DA.....		1% 10%	
E2M50	- Les bénéfices répartis au profit de personnes physiques et personnes morales non résidentes en Algérie.....		15 %	
E2M60	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par les personnes physiques.....résidentes.....		15 %	
E2M70	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes physiques non résidentes.....		20 %	
E2M80	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes physiques non résidentes (pays conventionnés).....		%	
E2M90	- Bénéfices des sociétés étrangères non résidentes (succursale établie en Algérie ou toute autre installation professionnelle au sens fiscal - article 46 -8 du CIDTA) sauf pays conventionnés.		15%	
E2M100				
2	Sous Total			
	Revenus locatifs :			
E 1L10	- Revenus de location à titre civil de biens immobiliers collectif à usage d'habitation		7%	
E1L20	- Revenus de location à titre civil de biens immobiliers individuel		10%	
E1L30	- Location de locaux à usage commercial ou professionnel.....		15%	
E1L40	- Les revenus issus de la location de salles des fêtes, fêtes foraines et de cirques.....		15%	
3	Sous Total			

قائمة الملاحق

ملحق رقم 04

Série G n° 12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

رقم التعريف الجبائي:
Numéro d'Identification fiscale (NIF)

رقم المادة:
N° d'article

رقم السجل التجاري:
N° du registre de commerce

رقم
N° de la carte d'artisan

التصريح برقم الأعمال
(نظام الضريبة الجزائية الوحيدة)

DECLARATION
DU CHIFFRE D'AFFAIRES
(REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE)

الفترة من: إلى:
Période du au

يعاد قبل 1 فيفري من سنة التكاليف بالضريبة
A renvoyer avant le 1^{er} Février de l'année
d'imposition

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES
IMPOTS

مديرية الضرائب لولاية
DIRECTION DES IMPOTS DE
WILAYA de

مفتشية
INSPECTION
بلدية
COMMUNE

ختم التاريخ للمصلحة
Timbre à date du service

اللقب : : NOM - الاسم :
Prénoms :
اسم الشركة :
Raison sociale :
طبيعة النشاط :
Nature de l'activité :
عنوان المحل أو المؤسسة :
Adresse de l'établissement ou de l'entreprise :
- إلى 1 جتفي :
- au 1^{er} Janvier. 200
- إلى 1 جتفي :
- au 1^{er} Janvier 200

عنوان إقامة المصروح :
Adresse du domicile de l'exploitant :
أذكر العنوان القديم أيضا، في حالة تغيير العنوان خلال السنة.
En cas de changement d'adresse en cours d'année, mentionner également l'ancienne adresse.

رقم الحساب الجاري البنكي أو البريدي :
N° CCB ou du CCP :
رقم الهاتف :
N° d'appel téléphonique :
إسم وعنوان المحاسب (في حالة وجوده) :
Nom et adresse du Comptable (le cas échéant) :

يرجى ملئ الفراغات المبينة أسفله، إذا كنتم تمارسون نشاطا آخر (في حالة تعدد النشاطات، أرفقوا جدولا مفصلا بالشكل المطلوب):
Si vous avez une autre activité, veuillez renseigner les champs ci-après indiqués (En cas de multiplicité d'activités joindre un état dûment renseigné):
اسم الشركة :
Raison sociale :
طبيعة النشاط :
Nature de l'activité :
عنوان المحل أو المؤسسة :
Adresse de l'établissement ou de l'entreprise :

نظرا لأهمية هذا التصريح الذي ينبغي أن يكون قاعدة لتثبيت الضريبة الجزائية الوحيدة، يوصى المكلفون بالضريبة بتقديم المعلومات المطلوبة بدقة وإعادة هذه المطبوعة في الأجل المحدد.
Compte tenu de l'importance de cette déclaration qui doit servir de base à la fixation de l'impôt forfaitaire unique, il est recommandé au contribuable de fournir les renseignements demandés avec précision et de renvoyer le présent imprimé dans les délais prescrits.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 05

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE			
MINISTRE DES FINANCES DIRECTION GENERALE DES IMPOTS DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA DE.....		Série G 50 bis الضريبة المفردة IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE اشعار بالدفع Avis de versement fractionné de l'IFU	
SERVICE:..... RECETTE: COMMUNE: ANNEE :	رقم التعريف الجبتي Numéro d'Identification Fiscale (NIF) N° d'article رقم الضمة Code activité رمز النشاط	الاسم واللقب - اسم الشركة: النشاط: العنوان:	مصلحة: قبضة: بلدية: السنة:
مبلغ الكلي للتسديد Montant des droits IFU		معدل التسديد TAUX DE VERSEMENT	مبلغ الضريبة المفردة الواحدة MONTANT IFU A ACQUITTER
2 ^{ème} tranche : الجزء الثاني : 25 % 3 ^{ème} tranche : الجزء الثالث : 25 %		0 0	فترة التسديد PÉRIODE DE VERSEMENT من 1 إلى 15 سبتمبر Du 1 ^{er} au 15 Septembre من 1 إلى 15 ديسمبر Du 1 ^{er} au 15 Décembre
Quittance n° وصل رقم Date تاريخ ختم وإمضاء القايض Cachet et signature du RECEVEUR		في A le ختم وإمضاء المكلّف بالضريبة Cachet et signature du Contribuable	

قائمة الملاحق

ملحق رقم 06

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE

Série G N°12 Bis

CPI/Inspection des Impôts de :

Recette des Impôts de :

Commune de :

المديرية العامة للضرائب
 مديرية الضرائب لولاية

مركز الضرائب الجوارى / مفتشية الضرائب لـ:

قباضة الضرائب لـ:

بلدية :

- نظام الضريبة الجزائية الوحيدة -

التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة:

- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) -

DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE :

الفترة من: إلى:

Période du au

تكتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة م+1

A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
- Nom, Prénoms/ Raison sociale :	- الاسم و اللقب/ اسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) :	- النشاط أو النشاطات الممارسة:
- Date du début d'activité :	- تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée :	- نشاط معفى:
ANADE (Ex-ANSEJ) ☐ CNAC ☐ ANGEM ☐ Exonération des activités artisanales ☐ Autres exonérations ☐ و.و.ت.م ص.و.ت.ب و.و.ت.ق.م إعفاء الأنشطة الحرفية إعفاءات أخرى	
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	- عنوان ممارسة النشاط:
- Adresse du domicile du contribuable :	- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة:
- Numéro de téléphone :	- رقم الهاتف :
II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES	II- إطار مخصص للأجور
- Nombre de salariés :	- عدد المستخدمين :
- Montant global brut des salaires versés * :	- المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة * :
- Montant des charges sociales versées * :	- مبلغ الأعباء الاجتماعية المدفوعة * :
- Montant annuel de l'IRG acquitté * :	- المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد * :
(*) Ces informations concernent l'année N	
(*) هذه المعلومات تتعلق بالسنة N	

Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante ☐

إذا كنت مكلف بالضريبة جديد، ضع علامة في الخانة الموالية

قائمة الملاحق

ملحق رقم 07

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE		Série G N°12 Ter
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE : CPI DE : INSPECTION DES IMPOTS : RECETTE DE : COMMUNE DE :		المديرية العامة للضرائب مديرية الضرائب لولاية مركز الضرائب الجوازي : مفتشية الضرائب : قباضة : بلدية :
- نظام الضريبة الجزائية الوحيدة - التصريح النهائي برقم الاعمال والايادات المهنية بالنسبة للمكلفين الجدد لسنة:..... - Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) - DECLARATION DEFINITIVE DES CHIFFRES D'AFFAIRES ET DES RECETTES PROFESSIONNELLES - NOUVEAUX CONTRIBUABLES - ANNEE :..... الفترة من: إلى: Période du au		
تكتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 31 ديسمبر لسنة 20..... A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 31 décembre de l'année 20.....		
I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE		
- Nom, Prénom/Raison sociale :		- الاسم و اللقب/ اسم المؤسسة :
- Activité (s) exercée (s) :		- النشاط او النشاطات الممارسة :
- Date du début d'activité :		- تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée :		- نشاط معفى :
ANSEJ ☐ CNAC ☐ ANGEM ☐ Exonération des activités artisanales ☐ Autres exonérations ☐ و.و.د.ت.ش ص.و.ت.ب و.و.ت.ق.م اعفاء الأنشطة الحرفية اعفاءات اخرى		
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :		- عنوان النشاط :
- Adresse du domicile de l'exploitant :		- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :		- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :		- رقم المادة :
- Numéro du RC, de la carte d'artisan ou de l'agrément :		- رقم السجل التجاري أو بطاقة الحرفي أو الاعتماد :
- Code d'activité :		- رمز النشاط :
- Numéro de téléphone :		- رقم الهاتف :
- E-mail :		- البريد الإلكتروني :
- Numéro CB / CCP :		- رقم الحساب البنكي \ الحساب البريد الجاري :
II - SALAIRES		
- Nombre de salariés :		- عدد المستخدمين :
- Montant des salaires versés* :		- مبلغ الأجور المنقوعة* :
- Montant des charges sociales versées* :		- مبلغ الأعباء الاجتماعية المدفوعة* :
(*) Ces informations concernent l'année N		

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12 Bis

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE
CPI/Inspection des Impôts de :
Recette des Impôts de
Commune de

المديرية العامة للضرائب
 مديرية الضرائب لولاية

مركز الضرائب الجوارى / مفتشية الضرائب ل:

قباضة الضرائب ل:

بلدية :

- نظام الضريبة الجزائية الوحيدة -
 التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة:

- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) -
DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE :
 الفترة من: إلى:
 Période du au

تكتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة م+1
 A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
- Nom, Prénoms/ Raison sociale :	- الاسم و اللقب/ اسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) :	- النشاط أو النشاطات الممارسة:
- Date du début d'activité :	- تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée :	- نشاط معفى:
ANADE (Ex-ANSEJ) ☐ CNAC ☐ ANGEM ☐ Exonération des activités artisanales ☐ Autres exonérations ☐ و.و.ت.م ص.و.ت.ب و.و.ت.ق.م إعفاء الأنشطة الحرفية إعفاءات أخرى	
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	- عنوان ممارسة النشاط:
- Adresse du domicile du contribuable :	- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة:
- Numéro de téléphone :	- رقم الهاتف :
II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES	
II- إطار مخصص للأجور	
- Nombre de salariés :	- عدد المستخدمين :
- Montant global brut des salaires versés * :	- المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة * :
- Montant des charges sociales versées * :	- مبلغ الأعباء الاجتماعية المدفوعة * :
- Montant annuel de l'IRG acquitté * :	- المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد * :
(*) Ces informations concernent l'année N هذه المعلومات تتخذ بالسنه ن	

Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante ☐
 إذا كنت مكلف بالضريبة جديد، ضع علامة في الخانة الموالية

قائمة الملاحق

ملحق رقم 09

تقسمة على السيارات لسنة 2020 التسليمات المتعلقة

X

مبلغ التقسمة بالتسليم الجزائي			
سيارات بيش عمرها عن 3 سنوات	سيارات بترنوح عمرها 6 سنوات و 10 سنوات	سيارات بترنوح عمرها 3 سنوات و 6 سنوات	سيارات بترنوح عمرها عن 10 سنوات
سيارات مستعملة إبتداء من سنة 2018	سيارات مستعملة إبتداء من سنة 2014 و قبل 2018	سيارات مستعملة إبتداء من سنة 2010 و قبل 2014	سيارات مستعملة في 2009 وما قبل
حتى 6 محسنة..... من 7 محسنة إلى 9 محسنة..... من 10 محسنة فما فوق.....	2.000 دج 4.000 دج 10.000 دج	1.500 دج 3.000 دج 6.000 دج	500 دج 1.500 دج 3.000 دج
السيارات التابعة للمحسنة لتسليمات : صنف 3.2 و 5 حتى 2,5 من (حملة الحمولة) بشتاء السيارات السياحية العمياء سيارات نفعية. - أكثر من 2,5 من حتى 5,5 من (حملة الحمولة). - أكثر من 5,5 من (حملة الحمولة).			
سيارات النقل الجماعي المسافر بين صنف 4 1. سيارات نفعية لنقل الأشخاص - أقل من 9 مقاعد..... 2. حافلات صغيرة من 9 إلى 27 مقعد..... 3. حافلات صغيرة من 28 إلى 61 مقعد..... 4. حافلات أكثر من 62 مقعد.....			
السيارات التي تحيل سنة استعمالها (122) سيارات سياحية: 500 دج سيارات نفعية: 3.000 دج			

- تعفى من التقسمة (المادة 302 من قانون الضريبة) :
- السيارات ذات الترخيم الخاص بالتسعة للنقل و الجماعات المحلية (البلديات - الولايات)؛
 - السيارات التي يمتنع مالكها بامتيازات شمولية أو قضائية ؛
 - سيارات المصعد؛
 - سيارات التسيير العامة؛
 - سيارات المحجزة بعتاد محدد للتحريك؛
 - السيارات المسخرة و المخصصة لتسويق؛
 - السيارات المجهزة بوقود غاز البترول المميع/وقود (المادة 27 من قانون المالية 2011) أو غاز طبيعي ووقود (المادة 11 من قانون المالية 2016) .
- سيارات غير محمية بالتقسمة لسيارات
- السيارات و الاملاك الخارجية الاخرى؛
 - السيارات أقل من (4) حافلة (التراجعات النارية و التراجعات ذات المحرك..... فتح)؛
 - آلات الاشغال العمومية؛
 - الملحقات.

ملحق رقم 10



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

المديرية العامة للشؤون القضائية و القانونية
مديرية الشؤون الجزائية وإجراءات العفو
المديرية الفرعية لتنفيذ العقوبات وإجراءات العفو

الجزائر في: 09 دجنبر 2020

رقم 249/2020

إلى السادة النواب العامين لدى المجالس القضائية

الموضوع: بخصوص مستخرجات الأحكام المتعلقة بتحصيل الغرامات و المصاريف القضائية
الموضوعة قيد التحصيل لدى قباضات الضرائب.

يشرفني إخباركم أن المادة 597 من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة بموجب أحكام المادة 06 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018 أوكلت إلى المصالح المختصة بالجهات القضائية لوحدها مهمة تحصيل الغرامات الجزائية و المصاريف القضائية، بإلغاءها الفقرة الثانية من نفس المادة التي كانت تحدد لهذه المصالح مدة 06 أشهر للتحصيل و ذلك من تاريخ تبليغ الإشعار بالدفع بإقتضائها تحول الملفات إلى إدارة المالية.

و بناء عليه، أنهي إلى علمكم أنه بالتنسيق مع مصالح المديرية العامة للضرائب بوزارة المالية تقرر الشروع في تحويل مستخرجات الأحكام التي هي قيد التحصيل بقباضات الضرائب إلى الجهات القضائية ما لم تكن قد انتضت بالتقادم.

تعد هذه العملية استمرار لعملية استرجاع المستخرجات التي شرع فيها بموجب المذكرة الوزارية رقم 1512 المؤرخة في 15 أكتوبر 2018 بالنسبة لتلك المتواجدة بمديريات الضرائب.

و في هذا الإطار يطلب منكم إنشاء لجنة خاصة على مستوى كل جهة قضائية تتكون من ممثلين عن النيابة العامة و عن المديرية الولائية للضرائب تتولى تنفيذ و متابعة تحويل المستخرجات التي هي قيد التحصيل لدى قباضات الضرائب بإستثناء تلك التي إستفاد المعنيين بها من إجراءات التسديد على أقساط طبقا للإجراءات التي كان معمولاً بها التي تتولى إدارة الضرائب مواصلة تحصيلها كما تتولى أيضا متابعة تنفيذها بكل الطرق المقررة قانونا.

تقوم هذه اللجنة بإعداد جرد عام لمستخرجات الأحكام المحولة إلى الجهات القضائية في نسختين تحفظ أحدهما لدى ممثل مديرية الضرائب و النسخة الثانية على مستوى الجهة القضائية المعنية. يجب أن تتضمن محاضر الجرد على الخصوص ذكر عدد مستخرجات الأحكام المسترجعة و المبالغ المالية التي تضمنتها و تجتمع اللجنة المذكورة مرة في الشهر على الأقل إلى غاية الإنتهاء من عملية تحويل المستخرجات.

تتولى نفس اللجنة مراجعة و ضبط محاضر العملية الأولى المتعلقة بإسترجاع المستخرجات التي كانت متواجدة بمديرية الضرائب و تعد جداولها الإحصائية بنفس الإشكال (عدد المستخرجات المسترجعة، مبالغها).

تقوم الجهات القضائية بإستصدار مستخرجات جديدة بشأن الملفات المحولة يكلف بتحصيلها الموظفون المكلفون بالتحصيل لدى الجهات القضائية وفق نفس الإجراءات المحددة في المذكرة الوزارية المؤرخة في 15 أكتوبر 2018 تحت رقم 1512 المشار إليها سلفا.

أولي أهمية بالغة لتنفيذ مضمون هذه المذكرة و بموافقتنا بتقرير دوري عن سير العملية.

عن وزير العدل، حافظ الأختام
المدير العام للشؤون القضائية والقانونية

تسليم عبد السلام



ملحق رقم 11

09-JUN-2022 08:33:02 DAIRA BOUTELDJA

038339713

A : 038338010

P.3

2

10018

6748



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire

Le Secrétaire Général

الأمين العام

N°: /SG 04

رقم: 04

إلى

السيدتين والسادة الولاة بالاتصال مع السيدات والسادة:

- الولاة المنتدبون
- رؤساء الدوائر
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية

الموضوع: مذكرة تأطيرية لإعداد الميزانيات الإضافية للبلديات والولايات بعقوان السنة المالية 2022.

تهدف هذه التعلية الوزارية إلى توجيه ومراقبة المسؤولين المحليين في إعداد ميزانياتها الإضافية لسنة 2022. خاصة في ظل زيادة حجم النفقات والتكاليف لا سيما ما تعلق منها بكتلة الأجور من جهة، والأحكام الجديدة التي تضمنها قانون المالية لسنة 2022 التي هي حيز التنفيذ، والتي سيكون لها تأثير مباشر على المالية المحلية من جهة أخرى.

كما يجدر التذكير بأهمية الميزانيات الإضافية لسنة 2022، لا سيما وأنها أول ميزانية سيتم إعدادها ومناقشتها من طرف المجالس الشعبية الخالية.

وعليه، فإنه من الضروري التقيد بمحتوى هذه التعلية حتى تتمكن الجماعات المحلية من تحقيق التوازن المالي خلال السنة المالية الحالية، والتي تركز أساسا على مبادئ أساسيين، ألا وهما ترشيد النفقات العمومية المتعلقة بتسيير مختلف المصالح المحلية من جهة، وتأمين ممتلكات الجماعات المحلية وتحسين مداخلها من جهة أخرى.

04

4

1756

قائمة الملاحق



1- الرسم على النشاط المربي:

نصت أحكام المادتين رقم 58 و 59 من قانون المالية لسنة 2022. على ما يلي:

- إلغاء هذا الرسم على شركات الإنتاج.
- تخفيض معدل الرسم بنسبة 25٪ للأنشطة الأخرى أي من 2٪ إلى 1.5٪، باستثناء نشاط نقل المحروقات بالأنابيب.

كما تستفيد مداخل أنشطة البناء والأشغال العمومية والمياه من تخفيض مقدّر بنسبة 25٪.

وبهذا الخصوص، يجب التنسيق مع مديريات الضرائب من أجل تحيين التقديرات الجبائية للجماعات المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر الناتج عن تطبيق هاتين المادتين،

إن الاستمرار في الالتزام بالنفقات بحسب التقديرات الجبائية التي تم الاعتماد عليها أثناء إعداد الميزانية الأولية من شأنها أن تؤدي بالجماعات المحلية إلى تجاوز في الاعتمادات المالية وبالتالي تسجيل عجز في الحساب الإداري القادم.

وفي حالة ما تم إعداد الميزانية الإضافية لسنة 2022 قبل تحيين تقديرات الجبائية، يجب أن تكون الالتزامات في حدود الاعتمادات المالية الحقيقية.

2- الرسم العقاري، والرسم على رفع النفايات المنزلية:

نصت المواد 50 إلى المادة 66 من قانون المالية لسنة 2022 بالنسبة للرسم العقاري، وكذا المادتين 67 و 68 بالنسبة للرسم على رفع القمامات المنزلية على الأحكام التالية:

- تحويل صلاحيات التحصيل من أمناء خزائن البلديات إلى قابضي الضرائب؛
- تسهيل عملية إحصاء المعنّين بالضريبة والرسم عن طريق إنشاء معاملات مضاعفة وتقريرها حسب المناطق والمناطق الفرعية لتسهيل إنشاء تدابير آلي، مما يسمح بتسيير محكم لهذه الرسوم؛
- يجدر التذكير، بأن النصوص التطبيقية المتضمنة دخول حيز التنفيذ لهذه الإصلاحات هي قيد الدراسة والاعداد وسيتم موافاتكم بها بعد صدورها.

3- الرسم على الإقامة:

نصت أحكام المادة 69 من قانون المالية لسنة 2022 على ما يلي:

- توسيع القاعدة المعنية بهذا الرسم لتشمل أصناف جديدة من الفنادق.
- مراجعة تعريفات هذا الرسم المطبقة على كل يوم إقامة.
- تحويل صلاحيات التحصيل من أمناء خزائن البلديات إلى قابضي الضرائب؛

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLICQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire

Le Secrétaire Général

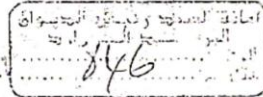
الأمين العام

رقم 112892/ع.م.ع.م

22 سبتمبر 2021

السيدات والسادة الولاة

22 SEPT 2021



الموضوع: ف/ي تطبيق أحكام المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2021

في إطار تحسين مداخيل الجماعات المحلية لأسباب الجبائية منها، نصت أحكام المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2021، على إعفاء المكافئين بالفرنسية الذين يقومون بتسديد كامل المبلغ الأصلي للرسوم الجبائية بالنسبة للرسم العقاري والرسم على رفع القمامات المنزلية، إلى غاية 31 ديسمبر 2021، من دفع غرامات الوفاء والتحويل.

لهذا، ومن أجل تخفيف الموارد الجبائية ورفع التحصيل الجبائي لبلديات الرسمين في هذه الفترة، لاسيما أن عائداتها تصب كليا لفائدة البلديات، فإن السيدات والسادة الولاة مدعوون لإيلاء أهمية بالغة لإنجاح هذه العملية وتحقيق عائدات معتبرة من تحصيل هذين الرسمين.

نصحت، على السيدات والسادة الولاة إعطاء تعليمات لرؤساء البلديات، لتتخذ بكل المساعي الضرورية والملائمة لتحصيل العوائد ذات الصلة، وهذا من خلال تشكيل فرق مشتركة بالتنسيق مع مصالح المالية والخزينة العمومية ومختلف المصالح المعنية.

المخبرين على المستوى الجهوي وهذا من خلال لاسيما.

تنظيم ندوات دورية وأنشطة توعوية من أجل إيصال المعلومة للمواطنين فيما يتعلق بالفائدة التي مرجى من اتخاذ هذا الإجراء والتي تكون في صالح المواطن بإعفائه من غرامات التأخير وتسديد ديونه الجارية السابقة ولصالح ميزانيات البلديات حيث تسمح من تحسين مواردها.

القيام بالإشعار لهذه العملية بالتنسيق مع الادعاءات المحلية والبلدية ذلك بإبداع حصص في ذات السياق ودعوة الاطارات المؤهلة لتوصيل المعلومة للمواطن وشرحا وتبسيطها.

وضع لافتات اشرارية وملصقات توعوية بأهمية العملية والفائدة التي تعود بها على المكلفين بالضرورة والصالح العام على السواء.

وفي الأخير، على السيدات والسادة الولاة الوقوف على مراقبة هذه العملية و السهر على تنفيذ الآليات المرافقة لها بحرص وعناية لما تكتسبه من أهمية تعود بالنفع على المواطنين والمرفق العام على حد سواء.

السيدات والسادة الولاة، مدعوون إلى الحرص التام على تنفيذ محتوى هذه التعلية.

الأمن العام
منجيب عبد الله



004954

-02-

على غرار ما تم العمل به في عملية تحويل الأحكام التي كانت متواجدة على مستوى المديرية الولائية للضرائب و التي لم توضع قيد التحصيل و تبعا لمذكرة وزارة العدل المشار إليها في المرجع أعلاه، فقد تقرر إنشاء لجنة خاصة على مستوى كل جهة قضائية، تتولى تنفيذ و متابعة عملية تحويل مستخرجات الأحكام، حيث تشكل من:

- ✓ ممثلي الجهة القضائية؛
- ✓ ممثلي المديرية الولائية للضرائب (رئيس مكتب مراقبة التحصيل و المراسل الذي كان مكلفا باستلام مستخرجات الأحكام).

تتولى اللجنة المذكورة إعداد جدول يتضمن جردا عاما لعدد و مبالغ مستخرجات الأحكام المحولة إلى الجهات القضائية في نسختين، يمضى من الطرفين و تحفظ أحدهما لدى إدارة المالية و النسخة الثانية على مستوى الجهة القضائية المعنية.

عند الانتهاء من عملية التحويل، يتم إعداد شهادة إدارية للإمضاء من طرف المدير الولائي للضرائب، تقضي بتخفيض مبلغ المعائنات لدى القايض بمبلغ مساوي لمجموع الأحكام المحولة إلى الجهات القضائية المختصة.

تجدر الإشارة بالنسبة لمستخرجات الأحكام موضوع تسديد بالنقسيط إلى انه في حالة عدم احترام المدينين لالتزاماتهم بجدول النقسيط الممنوحة لهم، يجب اتخاذ الإجراءات الخاصة بالتحصيل القسري لهذه الغرامات بما في ذلك الإكراه البدني.

في الأخير، فاني احرص على إعطاء عناية خاصة لهذه العملية و إعلامي بالصعوبات المعترضة مع موافاتي بعرض حال مفصل بالأرقام عند الانتهاء منها.

المديرية العامة للعمليات الجبائية و التحصيل بالنيابة
المديرية العامة للعمليات الجبائية و التحصيل بالنيابة
المديرية العامة للعمليات الجبائية و التحصيل بالنيابة

ملحق رقم 13

292

قائمة الملاحق

ANALYSE DES COMPTES	N°	N°	DESIGNATION DES PRODUITS	ANNEE	R.A.R. DEBUT DE L'EXERCICE A	CONSTAT. DE LA PERIODE B	PRISE EN CHARGE TOTALE D=A+B	DE LA PERIODE B'	DE LA PERIODE B''	TOTAL D'-A'+B'	DE LA PERIODE B'''	DE LA PERIODE B''''	TOTAL D''''=A''+B''''	RESTE A RECOUR. D''''=D-D'-D''	POURC. RECOUR. %
201.002			PRODUIT DE L'ENREGISTREMENT												
			ET TIMBRE												
		A	* Impôts	D.C.	0	183 100 260	183 100 260	183 100 260	0	183 100 260	0	183 100 260	183 100 260	0	100
		B	* Rôles	D.C.	42 344 912	4 433 349	46 778 261	1 840 662	610 962	2 451 624	2 612 229	2 228 243	4 840 472	39 486 165	10
		201	A	* Impôts	D.C.	0	43 851 555	43 851 555	0	21 486 962	22 364 593	43 851 555	43 851 555	0	100
		B	* Rôles	D.C.	4 483 474	1 164 470	4 647 944	0	2 979 261	2 979 261	14 502	71 325	85 827	1 582 856	2
			TOTAL DU COMPTE 201.002		46 828 386	231 549 634	278 378 020	1 840 662	3 590 223	5 430 885	112 980 345	118 877 769	231 878 114	41 069 021	83
201.003			PRODUITS DES TAXES												
			SEULS LES AFFAIRES												
		A	* T.C.	D.C.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		B	* Rôles	D.C.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		304	A	* Dues de circulation sur ven et achem	D.C.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		B	* Rôles	D.C.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		305	A	* T.P.P.	D.C.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		B	* Rôles	D.C.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		306	Taxe sur la consommation des carburants des véh		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
			TOTAL DU COMPTE 201.003		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
201.004			PRODUITS DES CONTRIBUTIONS												
			INDIRECTES												
		A	* Dues d'usage et de garantie	D.C.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		B	* Rôles	D.C.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		401	A	* Prolonges d'assurance sur impôt	D.C.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		B	* Rôles	D.C.	1 167 139 718	179 723 993	1 346 863 711	12 449 358	19 423 157	31 872 515	27 888	99 643	127 531	1 314 863 665	0
			TOTAL DU COMPTE 201.004		1 167 139 718	179 723 993	1 346 863 711	12 449 358	19 423 157	31 872 515	27 888	99 643	127 531	1 314 863 665	0
201.007			PRODUITS DIVERS												
			DU BUDGET												
		1	* Amendes et condamnations												
			personnes												
		2	* Amendes et condamnations												
			personnes												
			* Taxe des Véhicules Neufs												
		8	Taxe spécifique loterie-renouveau d'Etat (50												
			TOTAL DU COMPTE 201.007		0	593 747	593 747	0	0	0	372 587	221 160	593 747	0	100

Notaire
Hansse

قائمة الملاحق

ANALYSE COMPTES	NO C	NO L	DESIGNATION DES PRODUITS	R.A.R. DEBUT DE L'EXERCICE A	CONSTAT DE LA PERIODE B	PRISE EN CHARGE TOTALE D=A+B	DE LA PERIODE B'	DE LA PERIODE B''	TOTAL D'=A'+B'	DE LA PERIODE B''	DE LA PERIODE B'''	TOTAL D''=A''+B'''	RESTE A RECOUR. D'''=D-D'-D''	POURC RECOUR. %
1			* Produit de la TOBA			0			0			0	0	#DIV/0!
2			* TUGPAX N.E.P.			0			0			0	0	#DIV/0!
3			droit d'établissement d'actes sur les produits miniers			0			0			0	0	#DIV/0!
			TOTAL DU COMPTA 506.019	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	#DIV/0!
1	A		* T.A.	10 414 003	10 414 003	10 414 003			10 414 003			10 414 003	0	100
2	B		* T.A.	1 305 704 291	183 485 631	1 489 189 922	2 034 612	110 560 829	112 595 441	1 935 751	5 361 536	7 277 289	1 369 297 192	0
3	C		* T.A.											
4	D		* T.A.											
5	E		* T.A.											
6	F		* T.A.											
7	G		* T.A.											
8	H		* T.A.											
9	I		* T.A.											
10	J		* T.A.											
11	K		* T.A.											
12	L		* T.A.											
13	M1		Taxe de sauvegarde de l'environnement	9 667 000	7 438 500	17 105 500								
14	M2		Taxe d'incitation au désenclavement des déchets industriels		552 195	552 195								
15	M3		Produit de la taxe complémentaire sur les eaux usées											#DIV/0!
16	N1		Taxe de transport véhicules											
17	N2		première mise à la circulation											
18	N3		Produit de la contribution à la charge des concessionnaires											
19	O		Redevance au profit des chambres d'agriculture											
20	P		Produit du droit de timbre sur le registre		11 981 000	11 981 000								
21	Q		Taxe/Chiffre d'affaires des opérateurs de											
22	R		Taxe de 5% sur les bénéfices											#DIV/0!
23	S		Taxe de publicité(chiffre d'affaires)											#DIV/0!
24	T		Taxe de 5% du droit de circulation											#DIV/0!
25	U		Taxe sur le chiffre d'affaires											#DIV/0!
26	V		Redevance sur les poissons importés											
			TOTAL DU COMPTA 506.020	1 317 358 081	257 174 017	1 574 532 099	2 086 482	110 791 159	112 877 641	59 054 092	14 907 382	73 961 474	1 387 692 983	5

قائمة الملاحق

DES COMPTES	N°	LIBELLE	DESIGNATION DES PRODUITS	ANNEE	DEBUT DE L'EXERCICE A	DE LA PERIODE B	CHARGE TOTALES D=A+B	DE LA PERIODE B'	DE LA PERIODE B''	TOTAL D'=A'+B'	DE LA PERIODE B''	DE LA PERIODE B'''	TOTAL D''=A''+B'''	A RECOURV. D'''=D-D'-D''	RECOURV. %
			IMPOTS DIRECTS												
			ET TAXES ASSIMILES												
			A Taxe sur l'actif net imposable (T.A.I.C. et T.A.N.C.)	DC		20 233 049	20 233 049		190 989	0	11 785 679	8 447 370	20 233 049	0	100
			B Rôles		325 899 183	48 851 640	374 750 823	861 027	24 106 843	24 967 870	267 702	1 475 135	1 742 837	348 040 116	0
			TOTAL A		325 899 183	69 084 689	394 983 872	861 027	24 106 843	24 967 870	12 053 381	9 922 505	21 975 886	348 040 116	6
			B Taxe Foncière	Rôles			0	0	0	0	0	0	0	0	#DIV/0!
			TOTAL B		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	#DIV/0!
			C Versements Fondateurs	DC		0	0	0	0	0	0	0	0	0	#DIV/0!
			Rôles		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	#DIV/0!
			TOTAL C		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	#DIV/0!
			D RAR (en BIC/BNC / ICR/AP (s) et autres)	Rôles		0	0	0	0	0	0	0	0	0	#DIV/0!
			TOTAL D		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	#DIV/0!
			E Impôts sur le patrimoine		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	#DIV/0!
			TOTAL E		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	#DIV/0!
			F TUTP RAR 1991 et autres												
			G D.F.A.R.P. (en B.A.R.) 1991 et autres	Rôles											
			H C.I.T.A. RAR 1991 et autres												#DIV/0!
			I Impôts sur le revenu de la												#DIV/0!
			J Taxe d'abonnement des médias numériques												
			K Taxe d'abonnement		0	60 446 521	60 446 521		14 333 434	0	34 496 513	25 950 608	60 446 521	0	100
			L Taxe d'abonnement		0	10 283 241	10 283 241			0	5 906 174	4 377 067	10 283 241	0	100
			M1 Produits de l'IRG des revenus fonc.		35 749 580	37 206 095	72 955 681		624 608	624 608	591 925	5 299 471	5 893 396	66 437 677	8
			M2 Produits de l'IRG des revenus fonc.		361 648 769	177 020 547	538 669 316	861 027	24 731 451	25 592 478	53 049 993	45 549 051	98 599 044	414 477 793	18
			SUR 636												
			Taxe rebourse d'extraction		710 246	40 203 101	40 913 347			0	39 921 197	992 150	40 913 347	0	100
			A IFU		131 588 047	92 146 453	223 734 500	688 068	5 964 020	6 652 088	12 712 986	20 455 098	33 168 083	183 914 324	15
			B		96 690 913	52 651 240	149 342 153	570 185		570 185	9 032 733	12 481 294	21 526 026	127 245 942	14
			C IFU au minimum d'imposition		8 369 934	8 147 825	16 517 759			0	2 144 250	2 619 500	4 763 750	11 754 009	29
			D IFU au minimum d'imposition		1 082 750	18 750	1 101 500			0	0	0	0	1 101 500	0
			TOTAL BRUT DU COMPTE 500 029		237 731 644	152 964 268	390 695 912	1 258 253	5 964 020	7 222 273	23 889 968	35 567 891	59 457 853	324 015 780	15
			TOTAL GENERAL		3 894 946 853	4 824 847 588	8 719 794 441	33 617 943	338 651 266	369 269 209	-2 049 434 313	-2 012 380 548	-4 061 714 861	4 288 810 370	42

déférence AVEC S35=

0

déférence AVEC S2=

0